موسوعة
عظماء في تاريخ مصر





عظماء

في تاريخ مصر

(١٠)

د. لطيفة محمّد سالم

موسوعة

عظماء في تاريخ مصر

المجلّد العاشر

فاروق وسقوط الملكية في مصر - 1 -

١٩٣٦ - ١٩٥٢

دار نوبليس

نشر هذا الكتاب بعد أخذ حق النشر من مكتبة مدبولي

اسم الموسوعة: عظماء في تاريخ مصر

اسم الكتـــاب: فاروق وسقوط الملكية في مصر - ١ -

المؤلـــــف: د. لطيفة محمّد سالم

قياس الكتـاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ٢٤٨

عدد صفحات الموسوعة: ٤٢٣٦

مكـان النشـر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبِليس

تلفاكس: ٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١

هاتـف: ٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ - ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١

صندوق بريـد: ٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

EAN 9786144031346

ISBN 978-614-403-134-6

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

تحتل دراسة الشخصيات العامة كمحور للتاريخ السياسي لبلد ما أهمية كبيرة ، حيث تبرز الأحداث من خلالها لتعطي السمة الرئيسية للفترة ، فالارتباط وثيق وواضح بين الطرفين اللذين يؤثر كل منهما في الآخر تأثيراً يعتمد أساساً على تلك الشخصيات وتكوينها وإعدادها وأسلوبها ومنهجها وإيديولوجيتها ، خاصة إذا وقع عليها دور قيادي ، ومما لا شك فيه أنها بامتلاكها الزمام وقبضتها على السلطة تجعلها توجه الدفة وتتحكم فيها ، ويخضع ذلك للظروف التي يعيشها المجتمع وعلى وجه الخصوص إذا كانت هناك قوى خارجية صاحبة أطماع ومصالح فيه ، ففي هذه الحالة يكون القيد الذي يدمي المعصم ويعوق الحركة ويدفع لاتباع سلوك معين .

ومعروف أن دراسة الشخصيات من المهام الصعبة التي يتردد المؤرخون في الإقدام عليها ، وحتى حينما يتناولونها يضعونها في قالب ضيق ومحصور ، وذلك بالتركيز عليها وإغفال العوامل الموضوعية التي أحاطت بها وشكلتها وبلورتها ، وعليه يتضح إفلاس المنهج التقليدي لمثل هذه الدراسات، والواقع أن منهج البحث التاريخي يُلزم باتباع خطين كل منهما مكمل للآخر ، الخط الأول الالتصاق بالشخصية وتتبع خطواتها وسبر أغوارها والنفاذ لأعماقها وملازمتها ورصد تصرفاتها ، وقياس هذه التحركات وإعطاء رؤية صادقة تعبر

وتترجم عن كنهها ، بمعنى معايشتها معايشة كاملة . أما الخط الآخر فهو يمثل قاعدة أساسية ودعامة قوية وينصب على الإلمام الدقيق بالأحداث الجارية ومكوناتها وأبعادها والملابسات التي التفت حول الشخصية من كل جانب تدفعها وتوجهها وتملي عليها إرادتها ، وبالتقاء الخطين تكتمل الصورة وتظهر واضحة المعالم ويصبح من اليسر وضعها في الميزان وإصدار الحكم عليها .

وتاريخ مصر المعاصر يفيض بالشخصيات التي أثرت في كيانه وتركت بصماتها عليه ، ولكن شخصية فاروق كان لها وضعها المختلف ، ففترة حكمه أخصب الفترات في حياة مصر ، تعددت أحداثها وتشابكت وماجت بالانفعالات والنشاطات والحيوية بطرق مختلفة ومتلونة أفرزتها سنوات الكفاح ، ومن ثم تكون صعوبة التقاء خطي الشخصية حيث من الضرورة القصوى الإلمام بكل صغيرة وكبيرة والإمساك بها وتجميعها لالتقاط الخيوط ونسجها وإعطاء الشكل المتكامل عن فاروق ، والحقيقة أن الدراسة البيوجرافية له تحتاج لدعائم راسخة وإثباتات لها صفة اليقين إذ لم يصدر التاريخ بعد حكمه عليه ، فهناك اتجاهان متناقضان ، الاتجاه الأول تلك المعلومات التي وصلتنا من خلال كتابات من دونوها قبل نهاية حكمه ولها شكلها الذي يحمل الكثير من الزيف بالإضافة إلى تناقضها ، والاتجاه الآخر ما سجل بعد سقوط حكمه ويغلب عليه التضارب وطابع التميز والمحاباة لنظام الحكم الجديد ، وبالتالي هدم بمعاوله ما قبله ، وهذا أمر تطلبته الظروف التي فرضت نفسها .

ومن هنا أصبحت لدينا معلومات مشوشة نلمس منها الأهواء والمصالح والحقد والضغينة والتجريح ، وبالتالي كان لا بد من تطبيق المنهج الموضوعي عليها لاستبعاد الطالح منها في ضوء الوثائق التي تفرض الواقع وتبدد العتمة والظلام وتمحو التناقض والتضارب . وكانت المهمة شاقة وعسيرة ، وعندما خطوت في هذا العمل أولى خطواته ، بدت لي مسالكه وعرة ، فاعتصمت بقوة الإرادة بعد أن استهواني جدة الطريق وسحر مجهوله ، لذا دنوت وقربت وبدأت

في البحث، وكان أهم دافع لي معايشتي للوثائق الانجليزية فترة طويلة - أثناء وجودي في انجلترا - فتنقلت معها وتوصلت إلى طرق كنا نجهل مسارها ، حيث لم تمسسها أيدي باحثين من قبل ، هؤلاء الذين لم يعتمدوا إلا على صنف أو اثنين منها ، لكنني نقبت على جميع أنواعها وسعيت ألهث خلف كل وثيقة تخص فاروق داخل الأرشيف الانجليزي ، وأجزم أنني كنت في صراع بين الخوف من تضخم المادة الوثائقية وغزارتها وما في ذلك من مشقة وصعوبة ، والحرص على الاستفادة الكاملة دون إسقاط أي مراسلة يمكن أن تضيف جديداً للدراسة ، وقد كلفني ذلك الكثير ، لكنني راضية تمام الرضا لاختيار الطريق الصعب وتطبيق مبدأ الأمانة العلمية حتى تتحقق الإفادة المطلوبة .

من هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على مصادر جديدة وحيوية وهي مسجلة في البيليوجرافيا الخاصة بها ، وقد أعطتها الثقل العلمي والصفة الأكاديمية ، وبالإضافة إلى الوثائق ، هناك المذكرات الشخصية المخطوطة والمنشورة ، ومنها ما كشفت الدراسة النقاب عنه ، وكذلك محاضر جلسات البرلمان ، وأيضاً الدوريات وبعضها لم تنقله الأقلام إنما هو حبيس المخازن ولم ير النور إلا من خلال هذه الدراسة ، وأخيراً تأتي المراجع ليكتمل الإطار ويصبح الشكل والموضوع متعانقين ويطل علينا فاروق برؤية جديدة ، حقيقة أن سمة الدراسات الإنسانية عدم القول الفصل ، وأن ما سطر في تلك الصفحات ليس حكماً نهائياً على تلك الشخصية حيث هناك من القضايا ما هو معلق ولم يبت فيه بعد نظراً لعدم وجود الأدلة الدامغة ، إلا أنه في ضوء الإمكانيات التي توصلت إليها كان التقييم الذي وضح فيه أنني كبحت جماح قلمي ولم أترك له العنان إلا في حدود الإثباتات التي وقع نظري عليها ولمستها، كما أن الاعتدال والتوسط مطلوب ، والعدل والإنصاف مرغوب ، والتخلي عن التعاطف والتحيز والانفعال من سمة المؤرخ الملتزم ، وحسبي أن ذلك كبرى الغايات في هذا العمل .

والملاحظ أن المقابلات الشخصية لم تفرض نفسها حيث لا مكان لها وذلك بعد أن ثبت أن أصحابها ذوو رؤى معينة ، كما أن تداخل الأحداث في ذاكرتهم يفقدها الأهمية ، ولما كانت أدوارهم مسجلة من خلال الوثائق التي نطقت بمواقفهم صراحة، فقد تم الاستغناء عن تلك المقابلات واستبعادها حرصاً على دقة المعلومات وذلك حتى لا تشوب الدراسة شائبة ، إذ بذلت الجهد وحرصت على نقائها بقدر الإمكان ، وسعيت لاستشراف الأنفع وتحقيق الأوفق ، وعليه جاءت متجانسة الأجزاء موصولة الحلقات . وعلى أية حال فالحكم أولاً وأخيراً للقارىء ، والأمل يحدوني في أن تكون مثلما رغبت إسهاماً في حب مصر بفتح نافذة لإدخال الضوء على شخصية أثرت في تاريخها .

والله ولي التوفيق ،

د . لطيفة محمد سالم

الفَصْل الأوَّل
التَّربـيَة والإعـداد

وقع اختيار سلطات الحماية البريطانية على الأمير فؤاد ليتبوأ عرش مصر ، حيث وجدت فيه الأداة التي تحقق مصالحها ، واعتلى السلطنة في ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، ومضى في الطريق المرسوم له والذي يتفق مع ميوله الأوتقراطية التي وضحت منذ توليه الحكم ، وما لبث الأمر أن قامت ثورة ١٩١٩ وبدأت مرحلة جديدة من كفاح مصر فرضت سماتها على هذه الشخصية . وكان فؤاد تواقاً إلى إبن يرث عرشه ويسير على منهجه[١]، وتحققت رغبته ، فرزق به في ١١ فبراير ١٩٢٠ من زوجته الثانية نازلي صبري . ونظراً للأهمية التي كان يعقدها على هذا الابن . فقد أعد الترتيبات قبل ولادته ، واختار له اسم فاروق من بين أسماء سجلت في قائمة تبدأ بحرف الفاء نظراً لأن والدته تدعى فريال ، وقيل إنه أقدم على هذا الاسم تفاؤلاً بسميه عمر بن الخطاب ، ولما يحتويه من معنى في اللغة العربية[٢] .

وأعلنت البشرى من قصر عابدين ، وأصدر فؤاد أمره إلى رئيس الوزراء بإعلان ولادة ولي العهد ، وأجزل العطاء في أوجه الخير ، وعفا عن المحكوم عليهم بعقوبات مدنية من المحاكم الأهلية ممن استوفوا ثلاثة أرباع المدة ،

(١) كان لفؤاد ولد من زوجته الأولى الأميرة شويكار يدعى إسماعيل ولكن اختطفه الموت وهو طفل .

(٢) طاهر أحمد الطناحي : فاروق الأول ، ص ٤٣ .

وأطلقت المدافع واعتبر يوم الميلاد عطلة رسمية . واجتمع مجلس الوزراء وقرر إبلاغ النبأ إلى جميع المديرين والمحافظين ووكلاء الدول السياسيين ، وبالطبع للمندوب السامي البريطاني وللندن نظراً لوضع مصر السياسي . ولم تكن الخارجية البريطانية قد حددت بعد نظام وراثة العرش في عهد الحماية ، لذا أراد فؤاد وحكومته الحصول على حق فاروق في الولاية ، ولم يمض إلا حوالي شهرين ، حتى أبلغت دار الحماية عابدين في ١٥ أبريل ١٩٢٠ أن الحكومة البريطانية نظرت في نظام السلطنة المصرية واعترفت بالأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا، وإن لم يوجد ، فمن يولد لفؤاد من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس القاعدة كأولياء للعهد ، وسطر اللنبي Allenby في هذا الكتاب التهنئة ، وأعرب عن اعتقاده بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا ومصر ستكون محل اهتمام السلطان ومن يخلفه(١) .

وسعد فؤاد بهذا الاعتراف ، وعلى الفور وفي اليوم التالي بعث ببرقية شكر إلى الملك جورج الخامس ، الذي رد عليه بإيجاز مؤكداً سلطة بريطانيا(٢) . وبذلك استمر السلطان في سياسته المعهودة وضمن لابنه العرش من بعده ، والذي أصبح مؤيداً من الدولة الحامية . وعقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أصدر فؤاد أمراً في ١٣ أبريل من نفس العام بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، ونص على أن تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن ، وهكذا طبقة بعد طبقة، وانتهى إلى إثبات أن ولاية الملك من بعده لفاروق(٣) .

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٩١٦٥ في ٢٠ يناير ١٩٣٨ ، ص ١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١٧٦ .

(٣) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

وبدأت مرحلة الإعداد لولي العهد ، والتي أسهم فيها فؤاد بنصيب ، ومن المعروف أن صفات الأب إذا كان لها طابعها الصعب تنعكس على الابن ، كما أن للوراثة دورها في التكوين والنشأة ، هذا بالإضافة إلى تلك القيم المتماثلة أمام أعين الأب وكثيراً ما يفتقدها ويريد أن يراها في ابنه ليسد النقص الذي يعاني منه بصددها ، وذلك جميعه عندما يجتمع يعطينا في بعض الأحيان تناقضات تنعكس على شخصية النشء . وخطا فؤاد أولى خطواته ، فعهد بابنه إلى مربيتين إحداهما أيرلندية ، ويذكر فاروق أنها أسعدته في طفولته ، والثانية انجليزية تدعى مسز تايلور ، وكما يعترف فإنها كانت قاسية في معاملتها له ، ودائماً تفرض عليه العقوبات عندما يخالف أوامرها(١) . وكان في الوقت نفسه حريصاً على إرضائها ، فكثيراً ما يكتب لها اعتذاره في ورقة يثبتها في وسادتها(٢) .

وفي الواقع فإن هذه المربية وضعته في عزلة تامة وحرمته من اللعب مع أطفال في مثل سنه ما عدا أخواته ، وقد أيد فؤاد هذا السلوك وشجعه بتشديد الرقابة عليه ، ولم يسمح بأن يكون له أصدقاء من أولاد الأمراء والباشوات ، بل أحاطه بطائفة من الأتباع ، فشب دون أن يعرف صداقات الند للند ومجالسة الذين يخدمون أنفسهم ، وعليه اعتاد أن يجالس الخدم الذين يتسابقون إلى إرضائه بأي ثمن(٣) . ويذكر لامبسون Lampson لحكومته في هذا الصدد أن فؤاد وجه كل اهتمامه بأن يربي فاروق تربية طاهرة(٤) . وقد اعتقد أن فيما أقدم عليه المثالية ، ولكن كان لذلك الأثر العميق في شخصية الابن ، انعكس منذ طفولته على بعض من تصرفاته والتي لازمته طوال حياته .

---

(١) Farouk's Memories, Empire News, Dec. 7, 1952.

(٢) ماكليف ، هـ : الملف السري للملك فاروق ، ترجمة أحمد فوزي ، ص ٢٧ .

(٣) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكاً ، ص ٢٢ .

(٤) F. O. 371 - 20107, J 4127 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 1st , 1936 , No 482.

ووضع البرنامج التعليمي لفاروق ، ونفذ بدقة ، ومما يذكر لفؤاد أنه أبدى شغفه بأن تكون للغة العربية المقام اللائق بها ، وليس معنى ذلك أنه أراد إهمال اللغة التركية لغة القصر ، ولكن فاروق فضل استعمال اللغة العربية التي أصبحت لها مكانتها في القصر ، ودارت على ألسنة الملكة والوصيفات ورجال الحاشية[1] . ولما كان فؤاد يأسف لعدم مقدرته على التكلم باللغة الانجليزية بسهولة، فلم يرد أن يعتري ابنه هذا النقص ، فسعى إلى أن يجعله يتقن تلك اللغة، ونجح في ذلك، كما درس أيضاً اللغة الفرنسية وأجادها[2]. وحضر إليه المدرسون في التخصصات المختلفة ، واحتلت دروس القرآن وعلوم الدين أهمية في البرنامج ، وكان يبدأ يومه الدراسي منذ الصباح الباكر بتمرينات رياضية - شيش ، بولو، سباحة ، فروسية - ثم تتناوب المواد الدراسية حتى مغرب اليوم ، وقد أعدت له المكتبة التي تمده باحتياجاته[3] .

وانحصرت حياة فاروق داخل القصر في هذه الدائرة الضيقة حتى وصل إلى الخامسة عشرة من عمره ، لا يرى الآخرين سوى من فرض عليه أن يلتقي بهم ، وطغت عليه شخصية المرأة ، وتمثلت أحياناً في مربيته الانجليزية ، وأحياناً أخرى في أمه التي كان يقضي معها بعض الوقت ، وأثناء الليل كان يصطاد السمك[4] ولم يكن ذلك ليمنع اصطحاب فؤاد له في بعض المناسبات ، وإظهاره بمفرده في مناسبات أخرى ، ونراه لأول مرة في ٧ أبريل ١٩٣٢ في الحفلة الرسمية الخاصة بالمرشدات التي أقيمت بالنادي الأهلي بجوار أبيه ، أيضاً احتفل بتنصيبه كشافاً أعظم في ٢٦ أبريل ١٩٣٣ ، كما لقب

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ١٦٢ في ٨ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣٢ .

(٢) The Times Book of Egypt, p.35

(٣) ماكليف : المرجع المذكور، ص ٢٧ ، الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ .

(٤) F. O. op. cit, 20883, J 1454 - 20 - 16, F. O. Minute , April 1 St, 1937, البلاغ ، عدد ٤٤١٩ في ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، عن صحيفة التيمز .

بأمير الصعيد في ١٢ ديسمبر من نفس العام، ويبين القائم بالأعمال البريطاني أن ذلك تقليد أوروبي اتبعه فؤاد[١]. ولكن من المعروف أن محمد علي ولى ابنه ابراهيم حكم الوجه القبلي وهو ولي للعهد. وللمرة الأولى، فقد ناب فاروق عن أبيه ـ أثناء مرضه ـ في الحفلة الرسمية لسلاح الطيران البريطاني بمصر الجديدة في ٢٣ فبراير ١٩٣٤، وكان ذلك أول عمل رسمي له، وقد نجح في أن يعكس على الحاضرين صورة ملك المستقبل[٢]، وافتتح أيضاً مؤتمر البريد الدولي في نفس العام[٣] ولكن لم يشكل ذلك انفتاحاً لهذا الصبي، وربما كان مظهراً شكلياً يخدم ولي العهد عندما يتبوأ العرش، واستكمالاً للإطار العام، فقد رأى فؤاد في صيف ١٩٣٥ أن يقوم ابنه بجولة يزور خلالها الآثار بأنواعها[٤]، على اعتبار أن هذه الخطوة تسهل له الطريق العلمي من ناحية، وليكون على دراية بتاريخ البلاد وحضارتها من ناحية أخرى لا سيما إذا سافر إلى الخارج.

ومنذ البداية حاولت بريطانيا أن تقصي أي اتجاه لفؤاد فيما يختص بإضفاء الأسلوب الإيطالي على تعليم فاروق، إذ تعلم كيف نما فؤاد وترعرع في إيطاليا، وبالتالي فهي تمثل له النموذج التعليمي الذي يود أن يراه منعكساً على ابنه، ومن هنا وضع التخطيط، وقد ارتبط بضرورة أن يخضع الأمير الصغير للتعليم الانجليزي، ويكون في بريطانيا ذاتها، فيكتب لورين Loraine لحكومته ويبين الظروف التي يعيشها فاروق بعد أن بلغ تسع سنوات، حيث ترعاه المربيتان البريطانيتان، ويتلقى دروسه على أيدي المدرسين الانجليز والمصريين، ويقوم بألعابه الرياضية التي يمرنه عليها مدرب فرنسي، ثم ينتقل

---

(١) F. O. Op. Cit., 18011, J 404 - 404 - 16, Yencken - Simon, Cairo, Feb. 3, 1934, No.110.

(٢) الأهرام، عدد ١٨٧٠٥، في ٢١، يناير ١٩٣٧، ص ١.

(٣) نفس المصدر، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦، ص ١.

(٤) طاهر أحمد الطناحي: المرجع المذكور، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

إلى أن لويد LLoyd سبق وفاتح فؤاد في ضرورة إلحاقه بمدرسة إنجليزية عامة ، ولكن الأخير أجاب بأن ابنه ما زال صغيراً للغاية على السفر ، وعاد لورين ليؤكد على تحقيق طلب سابقه متعللاً بالصلة الوثيقة بين بريطانيا ومصر ، فصرح له فؤاد بأنه في نيته إلحاقه بكلية إيتون Eton عندما يحين الوقت المناسب(١) .

وبعد أربع سنوات ، وفي ١٩ فبراير ١٩٣٤ ، أبلغ لامبسون رئيس الوزراء أثناء حديث جرى بينهما أن ملك بريطانيا يرى أن يسافر إليها ولي عهد مصر ليكمل تعليمه هناك ، فأبدى عبد الفتاح يحيى تحفظاً بشأن ذلك ، تعلق بميل فؤاد لتعليم ابنه اللغة التركية ، وأن هذا لن يتوفر إذا ترك مصر ، ولكن لامبسون أوضح أنه من السهل تدريسها له في بريطانيا عن طريق مدرس خصوصي ، كما عرض رئيس الوزراء تحفظاً آخر ، وهو أن يؤجل السفر حتى يبلغ الأمير ستة عشر عاماً ، وهذا ما يقتنع به فؤاد ، ولكن المندوب السامي طلب أن يسافر فاروق في أسرع وقت(٢) . ومما يذكر أنه التقى به في حفل استعراض الطيران وتحدث معه بشأن هذا الأمر(٣) وتناقش مع فؤاد ، وأسقطت مسألة التحاقه بمدرسة انجليزية عامة ، واستبدلت باقتراح أن يبعث إلى أكاديمية وولوتش Woolwich الحربية ، ولكن ظهرت مشكلة ، وهي أنه لن يسمح له بدخولها قبل بلوغه سن الثامنة عشرة سنة ، وهنا رأى لامبسون أنه من المرغوب فيه أن يتلقى فاروق بعض المعلومات عن العادات والطرق البريطانية ، وأن عليه أن يذهب قريباً ويختلط بالبريطانيين ، وذلك لأن عزلته وانقطاع صلته بحيطانه بتأثير ضار ، كما أشار إلى تدهور صحة فؤاد وأن الوقت قد حان للأمير

---

(١) F. O. Op. Cit, 14652, J 2891-2891-16, Loraine-Henderson, Ramleh, Aug. 16, 1930.

(٢) كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر ، ص ١٧ .

(٣) نفس المرجع .

الصغير ليتسع إدراكه بخروجه إلى الدنيا(1) . وكان ذلك يعني الإصرار على سفر فاروق إلى بريطانيا .

واقتنع فؤاد بالمشروع ، وطلب من لامبسون المزيد من التفصيلات التي انحصرت فيما يحتاجه ابنه من أدوات شخصية وملابس ، وأظهر المندوب السامي للملك أن القرار الذي اتخذه بشأن سفر ابنه قد قوبل بالرضا التام في لندن ، وأبدى المزيد من الاستعداد لتقديم الخدمات في هذا الموضوع في حال طلبها ، وتلقى الملك ذلك بارتياح(2) . ومضى الإعداد لسفر فاروق ، والبحث عن الرفقاء في هذه الرحلة العلمية ، وحبذ لامبسون أن يكون أحمد حسنين ـ الأمين الأول ـ مصاحباً للأمير ، وأيده فؤاد(3) ، ويبدو أن نازلي كان لها دخل أيضاً في ذلك الترشيح (4) . وعليه وضع الترتيب بأن يكون أحمد حسنين رائداً لفاروق ورئيساً للبعثة ومهمته العناية بشؤونه، واختير عزيز المصري نائباً للرائد وكبيراً للمعلمين ، بمعنى أن يراقب الدروس التي يتلقاها الأمير ، وعمر فتحي الحارس الأمين ، والدكتور عباس الكفراوي الطبيب الخاص ، وصالح هاشم أستاذ اللغة العربية وعلوم الدين ، كما ألحق بالبعثة سكرتير خاص . وفي ٦ أكتوبر ١٩٣٥ أبحر فاروق ومعيته على الطرادة الإنجليزية ديفونشير إلى بور سعيد حيث استقل الباخرة ستراشهيرد ، ووصل لندن في ١٨ أكتوبر ، واستقبل استقبالاً رسمياً ثم انتقل إلى مقر إقامته في قصر كنري هاوس (5) .

وبدأ فاروق مرحلة جديدة في حياته ، ومما يذكر أن أكاديمية وولتش لم

---

(1) Lampson, Miles W. (1st Baron Killearn) Diaries, Box I, Jan. 10, 1935, P. 5.

(2) Ibid, May 2, 1935, p. 112

(3) Ibid, June 2, 1935, p. 168

(4) الأهرام ، عدد ٢٤٥٢٠ في ٧ يناير ١٩٥٤ ، ص ٨ ، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة .

(5) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ .

تقبله كطالب أساسي فيها ، لكنها سمحت له بزيارتها كعون له في دراساته(١) . وتم الاتفاق على أن يبقى الوضع على ما هو عليه حتى تمضي سنتان ثم ينتظم بالدراسة بها(٢) . ووافق وزير الحربية البريطاني على أن يسمح بصفة خاصة لبعض أساتذة الأكاديمية بأن يعطوا الأمير دروساً خاصة حتى يتمكن من اجتياز امتحانات الرياضيات والكيمياء والطبيعة ، كما تولى رئيس مدربي الرياضة البدنية في الأكاديمية تدريبه ، وحضر استاذان من جامعة لندن ليدرسا له اللغة الإنجليزية والتاريخ ، أيضاً تولى أستاذ فرنسي تعليمه الآداب الفرنسية وانقسم برنامج دراسته إلى قسمين ، قسم اجتماعي يتعلق بالثقافة العامة ودراسة الأوساط الاجتماعية ومعرفة أوضاعها وأساليبها . وقسم دراسي لدخول الأكاديمية ، ويضم البرنامج رحلات إلى أوروبا في الاجازات(٣) .

وانتهزت لندن الفرصة لكي تشعر الأمير بالاهتمام ، فيدعوه الملك البريطاني لمأدبة خاصة في قصره - تحضرها الملكة ودوق جلوسستر - ويشيد بهذا اللقاء في برقية يرسلها إلى فؤاد ويثني فيها على ولي العهد(٤) ومن المصادفات أن يكون الأخير هو النائب عن والده في تشييع جنازة الملك جورج الخامس في ٢٨ يناير ١٩٣٦ ، وكانت المناسبة الرسمية الوحيدة التي ظهر فيها أثناء وجوده على أرض بريطانيا(٥) . والتقى فاروق بادوارد أمير ويلز وصارا صديقين ، وكانا يذهبان معاً لمشاهدة مباريات كرة القدم في نهاية كل أسبوع(٦) وبذلك نلمس أن الخطة التي وضعتها السياسة البريطانية قد نفذت، وتمكنت من أن تحتضن ولي العهد وتؤثر عليه وتجعله يذوب في المجتمع الانجليزي ليصبح

---

(١) ماكليف ؛ المرجع المذكور ، ص ٢٨ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F. O. Minute, April, 1 St, 1937.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ١ .

(٤) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ٩١ .

(٥) البلاغ ، عدد ٤٤١٩ في ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، عن صحيفة التيمز .

(٦) Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952.

لديه الانتماء لهذا الوطن ، وبالتالي يصبح سهل الانقياد ، سلساً في اتباع المشورة البريطانية .

وبدأ فاروق الممارسة العملية للرحلة العلمية ، ومما لا شك فيه أنه كان يتمتع بقدر معقول من الذكاء ، وقد شهد أعداؤه فيما بعد ذلك ، وهو يعطي انطباعاً بأن مظهره لا يتناسب مع سنه حتى لقد وصفته صحيفة التيمز بأنه يبدو أكبر من سنه بخمس سنوات(١) . وربما أرجع ذلك إلى طبيعته من ناحية ، ولتلك العناية الخاصة بالغذاء من ناحية أخرى . وعندما وطأت قدماه انجلترا خالجه شعور طبيعي ، فقد أحس بأن العصفور الذي أغلق عليه القفص طويلاً قد انفتح بابه ، وانطلق منه ، ومن هنا حرص على ألا يعود إليه ثانياً ، وغمرته الرغبة في ضرورة تعويض ما فاته والنزول إلى هذا المجتمع الجديد والاحتكاك بعناصره والاستفادة من تجاربه . وكان من الممكن أن يحقق ذاته في إطار البرنامج التعليمي الذي أعد له ، لكن واجهته عقبتان ، العقبة الأولى السلوك الذي اتبعه واتسم باللامبالاة مما أبعده إلى حد كبير عن الهدف الأساسي للرحلة ، والعقبة الثانية أنه لم يستمر إلا بستة أشهر أو ما يزيد قليلاً واضطر للعودة إلى مصر .

ومنذ اللحظة الأولى وجد فاروق الترحاب من زملائه الانجليز، فأحبوه إذ وجدوا فيه مميزات الشاب الشرقي من مرح ولطف وقوة وفطنة (٢) . فألفوا صحبته ، وانتظم معهم في تلك التدريبات الرياضية بأنواعها ، واشترك في بعض المباريات ، وأحياناً أظهر فيها تفوقاً (٣) . واهتم بالاسكواش وكان بطلها عبد الفتاح عمرو ، فأعجب به ، وسيكون لهذا الاعجاب أثره على التاريخ المصري . وتحرر فاروق من القيود ، ونزل إلى الشارع واستخدم الأوتوبيس

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٧٠٥ في ٢١ يناير ١٩٣٧ .

(٢) Derosne, J. B: Farouk, La Déchéance D'un Roi, P. 99.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٨ في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ . وتجد التشجيع من أحمد حسنين حيث يتفق ذلك مع هواياته ومهاراته ، The Times Book of Egypt, p. 37 .

والمترو والقطارات واستعمل الدراجة ، وانتقل بين المسارح ودور السينما ، وارتاد محلات الكتب واشترى منها الكتب المستعملة ، وكان يذهب إلى لندن مرتين في الأسبوع مع سائق لوري تعرف عليه(١) . وبذلك اختلط بالناس وعايشهم وحرص وسعى ليكون بينهم ، وقد أثر هذا فيه عقب عودته .

لكن كان هناك الجانب السيء لهذا المجتمع الغربي المفتوح ، وهو ما يتصل بالمغامرات النسائية ، حيث أغراه حديث زملائه الانجليز عنها ، فجذبوه إليهم وأخذوه معهم بعد أن اصطنعوا القصص ليتمكنوا من التغيب عن دروسهم والإفلات من الصول الانجليزي المشرف عليهم ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، ما هو موقف أفراد البعثة التي صاحبته ؟ من الواضح أن الشخصين الرئيسيين كانا أحمد حسنين وعزيز المصري ، وكلاهما على طرفي نقيض في كل شيء ، الأول له من الدهاء والمناورة والمهارة ما يعطيه مؤهلات التفوق على الثاني ، الرجل العسكري الصلب وصاحب الأخلاق القديمة ، وانقاد فاروق لأحمد حسنين وأعرض عن عزيز المصري ، وهذا أمر طبيعي لا يلام عليه الأمير الصغير بقدر ما تلقى التبعة على رجل البلاط الذي خطط وبدقة ليستحوذ على قلب ولي العهد حتى يحقق أطماعه مستقبلاً . وكان عزيز المصري يدرك أبعاد تخطيط مُرافقة، ومع هذا تحكم في بداية الأمر، ومضى يباشر عمله، فعندما يجد فاروقاً منحنياً يضربه على ركبه ويذكره بأنه سيكون القائد الأعلى للجيش(٢) .

وأمام التسيب الذي وجده الأمير فسدت الخطة، فقد كان أحمد حسنين يصحبه إلى الأماكن الخاصة ليلاً ، وقد قدم عبد الفتاح عمرو ـ وكان يعمل في مكتب محام ـ خدماته في هذا الشأن ، مما جعل عزيز المصري يسجل هذه الأحداث في تقارير لفؤاد(٣) . ولم يتمكن من وقف هذا التيار حيث احتال

---

(١) Farouk's Memories, Op. Cit, Dec. 7, 1952.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٥٢٠ في ٧ يناير ١٩٥٤ ، ص٨، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة.

(٣) نفس المصدر ، عدد ٢٤٤٨٤ في ٢ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٥ ، إستجواب عباس حليم =

غريمه وضم ولي العهد نهائياً ، ومضى يعمل من وراء ستار وبعيداً عن أعين المراقبة ، وسلك كل الطرق ، وكللت جهوده بالنجاح ، ويروي عزيز المصري تلك الأساليب التي اتبعت لتمويهه وكان يكتشفها[1] . وقد رأى مواجهة أحمد حسنين بهذه الأفعال حيث إنها لا ترتكب في حق الأمير فقط وإنما في حق مصر التي تنتظره ليجلس على عرشها ، لكنه لم يجد أذناً صاغية وإنما تلقى دفاعاً تمثل في كلمات لا يقبلها إنسان ملتزم . ولم يقتصر الصدام حول الأسلوب الأخلاقي وحده ، ولكن شمل طريقة التفكير ذاتها ، فقد حدث أن تشاجرا معاً حين قادهما الحديث إلى أحمد عرابي وسعد زغلول ، وكان عزيز المصري يريد أن يلقن فاروقاً أنهما وطنيان ، أما أحمد حسنين فلا يلفت نظره إلا أن عرابي أراد خلع توفيق ، وزغلول هو عدو أبيه[2] وعلى هذا فشلت خطة التربية والتعليم التي وضعها الرجل العسكري مما اضطره أن ينسحب من الميدان تاركاً فاروقا لرائده ولحارسه ، اللذان تعاونا على تشجيعه على الانجراف مع التيار الأوروبي ، وبالتالي فلم يتمكن من استيعاب دروسه ، وربما لو كانت الفترة قد امتدت به وفقاً لما هو مقرر ، لكان بريق تلك الحياة التي أغرته قد انطفأ ، وأصبح يفرق بين الدراسة والتسلية ، ولكن الظروف عاكسته وعاد إلى مصر .

وأثناء غياب ولي العهد مرض فؤاد وساءت صحته وتدهورت ، وأيقن

= أمام محكمة الثورة . من الطريف أن التقارير التي كان يكتبها عزيز المصري اطلع عليها فاروق بواسطة رائده .

(١) الجمهور المصري ، عدد ٨٥ في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ٨ . ذكر عزيز المصري في صحيفة الجمهورية عدد ٤١٩٧ ، في ١٨ يونيو ١٩٦٥ ص ٧ أن فاروقاً كان يحتسي الخمر ، ومعروف أنه لم يكن يشربها ، ويذكر هو نفسه أنها حتى لو لم تكن محرمة في الإسلام فإنه لن يتناولها .

Farouk's Memories, Op. Cit., Dec. 14, 1952 .

(٢) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور ، ص ٢٣ .

الجميع قرب نهايته ، وأبلغ فارق تليفونياً بحالة أبيه ، فواصل هو الآخر اتصاله للاطمئنان عليه ، وتابع النشرات الطبية ، هذا في الوقت الذي استقبل فيه فؤاد رئيس وزرائه وتحدث معه في أمرين ، الأمر الأول أنه استعلم عما إذا كانت العلاقات مرضية مع دار المندوب السامي ، والأمر الثاني أنه يريد عودة فاروق ، وأرسل رسالة شخصية إلى لامبسون بشأن استدعاء ابنه ، وأوضح علي ماهر للمندوب السامي بأن بقاء ولي العهد سيكون لأسابيع قليلة يعود بعدها ، وقد صرح بذلك بعد أن عرض النقد السيء الذي يوجه للحكومة البريطانية على أساس أنها تمانع في عودة الأمير[1] . وألحت نازلي في الاستعجال ، وقرر رئيس الوزراء التنفيذ ، وأعطيت التعليمات تليفونياً لرائد الأمير في هذا الشأن ، وأعرب فاروق عن رغبته في السفر إلى مصر على وجه السرعة ، وأعد للأمر عدته ، وكتب لامبسون لحكومته للعمل على تسهيل تلك الرحلة[2] .

وفي ٢٨ أبريل ١٩٣٦ لفظ فؤاد أنفاسه الأخيرة ، وعقب الوفاة مباشرة اجتمع مجلس الوزراء ، لمدة عشر ساعات متوالية ، وصدرت ثلاثة بيانات ، البيان الأول المناداة بفاروق ملكاً على مصر ، والبيان الثاني ممارسة مجلس الوزراء للسلطات الدستورية للملك لحين تشكيل مجلس وصاية ، والبيان الثالث إعلان الحداد لمدة ثلاثة أشهر[3] . وتلقى فاروق النبأ بحزن وأسى وألم ، وهناك بعض الآراء التي تبين أنه لم يكن يحبه وإنما يخافه ويخشاه[4] . ولكن من خلال دراسة شخصيته نرى أنه تأثر به إلى حد كبير وكان مثله الأعلى ، وفي هذا ما يدل على حبه له . وتتابعت التعازي عليه سواء من ملك بريطانيا ومن هم دونه أو من زملائه ، كما تلقى البرقيات من ملوك ورؤساء الدول وهو في

(١) F. O. Op. Cit, 20105, J 3612 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo, April 28, 1936.

(٢) Ibid, No 352, 356

(٣) Ibid, J 3656-2-16, Lampson - F. O. Cairo, April 29, 1936, No 360

(٤) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٢٦ ، أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، ص ٥٦ .

بريطانيا[1] وتقرر أن يغادر لندن في ٣٠ أبريل ، وقبل المغادرة التقى بادوارد الثامن وزوجته ، وودعه دوق كنت موفداً من الملك وإيدن Eden وزير الخارجية[2] . وكانت الحكومة المصرية قد رفضت عرض الحكومة البريطانية في أن يعود الملك على سفينة حربية ، وعليه سافر على الباخرة فيس روي أوف انديا The Viceroy of India وقامت وزارة الحربية البريطانية بتخصيص مدمرتين لحراستها[3] . وبالطبع فإن مظاهر الحفاوة البريطانية كانت ملحوظة ، حيث ستترك أثرها على الملك الجديد في علاقاته مع بريطانيا .

وأناب فاروق الأمير محمد علي ورئيس الوزراء في تشييع جنازة والده ، وفي نفس الوقت أصدرت المحاكم أحكامها باسم الملك الجديد ، كما دعي له في صلاة الجمعة بالمساجد ، وتردد الدعاء في الكاتدرائيات ، وصدرت طوابع البريد التي تحمل صورته[4] . واستغرقت رحلة العودة حوالي الأسبوع ، وبالطبع راودت نفس فاروق الكثير من الخواطر ، فقد كان يشعر في أعماقه بأنه فشل في طريقه التعليمي ، وبالفعل فإنه صرح بأسفه في هذا الشأن لرئيس وزرائه عند استقبال الأخير له بالأسكندرية[5] وترسب ذلك في نفسه ، ولم يعمل على تفادي هذا النقص رغم الظروف التي هيئت له ، وإنما انعكس ذلك على طريقته في محاولة إيهام الآخرين بأنه يعلم كل شيء . ومما عوضه تلك الظروف التي ارتبطت بتوليه العرش ، إذ كان يغمره الاعتزاز بأنه أول حاكم

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٣ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٦ في أول مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ .

(٣) F. O. Op. Cit, 20106 , J 3670 - 2 - 16 , F. O. Minute, April 30, 1936 .

(٤) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٥٧ في ٢ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٧٠ في ١٥ مايو ١٩٣٦ .

(٥) نفس المصدر، عدد ٢٤٥١٩ في ٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٤ ، شهادة علي ماهر أمام محكمة الثورة .

لمصر يتبوأ العرش على أيد مصرية ، فلم تصدر له تركيا فرماناً ، ولم تأت بـه بريطانيا مثلما فعلت مع أبيه وعمه .

وعقب مغادرة فاروق للشواطىء الفرنسية ، وصلت رسالة تهنئة من رئاسة الوزراء ؛ فرد عليها وشكر علي ماهر ووزراءه ، ومن يتتبع سطور برقيته يجد ارتباطه بأبيه ومبدئه الخاص باتباع نفس أسلوبه (١) . وتوافدت عليه البرقيات من مصر تهنئه وتعلن الولاء له ، ويذكر أحمد حسنين أنه رأى أن منْ واجبه أن يطلع فاروقاً على نوعية العلاقة بين أصحاب البرقيات والقصر خاصة فيما يتعلق بمذهبهم السياسي ، لكن الملك رفض وبين أن صفحة جديدة قد بدأت وأن المصريين متساوون أمام الملك (٢) . فكانت لفتة طيبة إذا حدثت بالفعل لأن رائد الملك اعتنق سياسة التغني بمناقب مولاه ، هذا وقد أثبتت الوقائع العكس . وكان من المفروض أن ترسو الباخرة في بورسعيد ، ولكن مجاملة من بريطانيا رست في الاسكندرية في مساء ٥ مايو ١٩٣٦ ، وفي اليوم التالي وطأت قدما الملك الجديد أرض مصر ، وتناقضت عواطفه ، فبينما كان سعيداً بما ينتظره ، ظهرت على وجهه مسحة من الكآبة لفقدانه أبيه لكنها سرعان ما توارت أمام مستقبليه ، وتصدرهم علي ماهر ، وصعد فاروق إلى قاعة العرش بقصر رأس التين ، وتبوأ أريكة الملك ، ثم رافقه رئيس الوزراء في المركبة الملكية المكشوفة إلى محطة مصر حيث القطار الذي سينقل الملك إلى عاصمة ملكه (٣) .

ومثل استقبال الشعب لفاروق بالإسكندرية وعلى طول الطريق الزراعي للقاهرة وحتى القصر، صورة حية عبرت عن إحساس ينم عن صدق

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٤١٣ في أول مايو ١٩٣٦ .

(٢) Lugol, J: Egypt and World War II, p. 70.

(٣) الأهرام، عدد ١٨٤٦٣ في ٧ مايو ١٩٣٦ ، ص.١، طاهر أحمد الطناجي : المرجع المذكور ، ص ١٦٦ .

المشاعر ونقائها وإخلاصها ، وينقلها لامبسون إلى لندن ، فيسجل هتافات الترحيب ، ويعبر بأنها فاقت مثيلاتها لسعد زغلول وكانت نابعة من القلوب ، وأن في هذا فألاً حسناً للمستقبل ، ويعيد ويؤكد أن هذا الاستقبال تعدىٰ كل تصور ودل على امتزاج الشعب بالعرش[1] . ورغم أن علي ماهر قد أسهم في إجراء الترتيبات التي أعدت للاستقبال بمساعدة شريف صبري خال الملك ووكيل وزارة الخارجية[2] إلا أن ما ذكره لامبسون كان واقعاً لما في أعماق المصريين ، حيث رأوا في فاروق الشباب والحيوية والأمل والمستقبل ، واستبشروا باعتلائه كرسي العرش وتوسموا فيه خيراً لبلدهم خاصة أنها بدأت تعيش مرحلة تجني فيها ثمرة كفاحها ، هذا بالإضافة إلى ذلك الإحساس الذي فرض نفسه على المشاعر ، إحساس التخلص من شخصية فؤاد بما تحتويه من صفات الاستبداد والعنف والأوتقراطية ، تلك التي ضاقت بها مصر ، فإذا هي تسقط عنها .

وفور الوصول يصدر الأمر الملكي الأول يشكر فيه صاحب الجلالة شعبه على استقباله له ، والأمر الملكي الثاني ليشكر جميع الهيئات المساهمة،ولم يكتف بذلك ، فلا بد من حديث عن طريق الإذاعة يوجهه إلى أمته ، إستشف منه أن يستدر عطف المصريين عندما تحدث عن حرمانه من رؤية والده في مرحلته الأخيرة ، وبذل الوعود لإسعادهم ، وضغط على مسألة حبهم له وتعلقهم به ، وربط بين مجد الملك ومجد الشعب[3] . أيضاً أصبح من الضروري أن يلتقي بأفراد شعبه في صلاة الجمعة بالمسجد الحسيني[4]. ولم

(1) F. O. Op. Cit, 20107, J 4278 - 2 - 16 , Lampson - F . O , Cairo , May 12, 1936, No 419.

(٢) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ ابريل ١٩٣٦ ، ص ٨ .

(٣) طاهر أحمد الطناحي : المرجع المذكور ، ص ١٦٥ .

(٤) روز اليوسف ، عدد ٤١٩ في ٧ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ٤٢٠ في ٨ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ .

يكن أمامه إلا أن يتبع السياسة التي رسمت له وهو لا يملك أن يتحكم في دفته ، فالظروف ضغطت عليه وهو في هذه السن الصغيرة ، فتجاذبته التيارات ، وتصارعت بشأنه الشخصيات بهدف استحوّاذه وتوجيهه وفقاً للمصالح الخاصة .

أما عن اختيار مجلس الوصاية ، فمنذ أن أحس فؤاد بوطأة مرضه عام ١٩٣٤ ، أثيرت مسألة مجلس الوصاية الذي سيتولى سلطة الملك ـ الجديد ـ الدستورية لحين بلوغه سن الرشد ، وكان قد أعد للأمر عدته واختار الأسماء في ١٣ أبريل ١٩٢٢ ، وسجلها في وثيقتين ، حفظت واحدة في رئاسة مجلس الوزراء ، والأخرى في الديوان الملكي ، ولم تعرف الأسماء ، وإنما ترددت أسماء عدلي يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري بين العالمين ببواطن الأمور . وأثناء مرض فؤاد الأخير وصدور النشرات الطبية التي صورت الحالة الخطيرة للملك ، بدأ تحرك توفيق نسيم ، فذهب إلى دار المندوب السامي ، والتقى بلامبسون، ثم توجه إلى علي ماهر، ولكن من المعروف أن هناك جفاء شديداً بينه وبين رئيس الوزراء ، الذي صرح بدوره للأهرام بأن مسألة الوصاية هي من اختصاص الحكومة وحدها (*) .

وأيدت السياسة البريطانية تعيين توفيق نسيم ، ففي ٢٧ أبريل ١٩٣٦ يكتب لامبسون إلى حكومته يؤكد هذا الاتجاه ، ويبين أن الطريق السليم أن يضطلع رئيس الوزراء بالعمل لحين بدء الدورة البرلمانية حيث يفض المظروف الخاص بمجلس الوصاية، وهنا يركز المندوب السامي على ما تتطلبه المصلحة البريطانية ، وأنه تحدث مع علي ماهر ونصحه باتباع الأسلوب الدستوري ، هذا في الوقت الذي يشير فيه إلى موقف الوفد وانعدام ثقته في رئيس الوزراء وسعيه لإثارة القلاقل تجاهه في حالة وفاة فؤاد وتهديده بذلك. ثم يعرض وجهة

(*) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٢ في ٢٧ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ ، عدد ١٨٤٥٣ في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

نظره بتجنب الدخول في هذا المناخ طالما اتبع رئيس الوزراء الخط السليم ، وإذا تصرف عكسياً سيكون الأمر في مصلحة الوفد الذي سيستغل الموقف ، وينهي كلماته ليؤكد أنه سيتصرف وفقاً للصالح البريطاني في تعامله مع الوضع الجديد[1] . وكان المندوب السامي حريصاً على إبعاد المناوئين للسياسة البريطانية أمثال عمر طوسون ومحمد طاهر ، واقترح أن يدخل الشيخ المراغي المجلس ، ولكن رئيس الوزراء اعترض[2] . هذا بالإضافة إلى موقفه من توفيق نسيم ، لذا كان على دار المندوب السامي أن تعيد رؤيتها من جديد .

وفي نفس الوقت طلب علي ماهر من عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يبحث مسألة الوصايا من جميع وجوهها ، فرأى أن يشرك زملائه لوضع الفتوى ، واجتمعت اللجنة في ٢٩ أبريل ، واستعرضت نظام الوراثة في أسرة محمد علي والأمر الملكي في ١٢ أبريل ١٩٢٢ وينص على أن الملك يبلغ سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثماني عشرة سنة هلالية ، معنى هذا أن فاروقاً سيمكث تحت الوصاية سنة هلالية وثلاثة أشهر وأسبوعين ، واستعرض المستشارون آراء الفقهاء الدستوريين ودستور ١٩٢٣ ومراسيم ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ورأت أن الأحكام تقضي بأنه عند وفاة الملك تنتقل السلطة التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء يباشرها تحت مسؤوليته حتى يجتمع المجلسان، وفي هذه الحالة يفترض إما أن يكون الملك الجديد رشيداً، فلا يباشر شؤون الملك إلا بعد أن يحلف اليمين أمامها ، وإما أن يكون قاصراً وحينئذ يفض المظروف الخاص بالأوصياء أمام البرلمان، فإذا أقرهم أقسموا اليمين. وظهرت صعوبة المدة المشترطة لاجتماع المجلسين وهي عشرة أيام، وأن هذا الشرط مستحيل لأن المنتظر أن المجلسين لا يجتمعان قبل مضي شهر ، فعاد

(١) F. O. Op. Cit, 20105, J 3560-2-16, Lampson-F. O. Cairo, April 27, 1936, No. 346

(٢) حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ٨٤.

المستشارون وحاولوا إيجاد مخرج لذلك، فبينوا أن هذا الشرط ممكن تجاوزه[1]

ونقل لامبسون لحكومته رأي لجنة قضايا الحكومة ، واشتشف من كلماته تأييده له ، كما طلب من المستشار القضائي إبداء وجهة نظره حول الموضوع ، فجاء تقريره يتفق مع خطة علي ماهر وهي العمل على تشكيل البرلمان الجديد في أقصر مدة ممكنة[2] . واجتمع مجلس الوزراء في ٢ مايو ، وتناول بحث الموضوع ، ولكنه آثر أن ينتظر حتى يتم اجتماع رئيس الوزراء بأعضاء الجبهة الوطنية ، ومضى لامبسون في مساعيه فاستقبل في ٣ مايو النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقي كل على حدة ، وتحدث معهم في مسألة الوصاية ، وأبدى رغبته في أن يكون الأوصياء ممن تعزز شخصياتهم روابط الصداقة بين مصر وبريطانيا ويعملون على توطيدها وتدعيمها[3] . واتفق زعماء الجبهة الوطنية مع رئيس الوزراء على الأوصياء على أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك ، وقصر علي ماهر مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب . وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع البرلمان في ٨ مايو ليؤدي الأعضاء اليمين ثم يجتمع المجلسان ليفتح أمامهما مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد ليعرض عليهما ما اتفق عليه الزعماء ، ويؤدي الأوصياء اليمين وتستقيل الوزارة[4] . وأجريت الانتخابات ، واجتمع المجلسان لفض مظروفي الأوصياء ـ وجدت نسخة مختومة وأخرى غير مختومة ـ وشملت الأسماء عدلي يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري ، ولم يقرها البرلمان ، وأعلن النحاس أن زعماء الأحزاب قد اتفقوا على أن يكون الأوصياء الأمير محمد علي وعزيز عزت

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٥ في ٣٠ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20107, J 4126 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo May 1 St 1936, No 450 .

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٤ في ٢٩ أبريل ١٩٣٦ ، ص ٩ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٣٤.

وشريف صبري ، وأقرها البرلمان ، وأدوا اليمين الدستورية(١) .

والسؤال ، لماذا عين أوصياء غير الذين أوصى بهم فؤاد ؟ حقيقة فإن عدلي يكن انتقل إلى جوار ربه ، لكنّ هناك اثنين آخرين ، والواقع أن ما ذكره لامبسون لحكومته بأن الوفد يرتب الأمور ويحيك الدسائس ضد علي ماهر ، وأن المؤشرات تشير إلى اتباعه الطرق التي تؤدي برئيس الوزراء إلى الاستقالة(٢) ، هو الصحيح ، فقد كان الوفد متأكداً من خطواته ومقدرته على أن يكون الموقف لصالحه ، وساعدته نتيجة الانتخابات ، ومن هنا رأى أنه مقدم على فترة جديدة يمارس فيها سلطانه دون تلك المناوأة التي لازمته طوال عهد فؤاد . إذن فلماذا لا يتخلص من الذين حازوا على ثقة هذا الملك واختارهم أوصياء على ابنه القاصر ، ومن ثم ضغط متعللاً بموت أحد الأوصياء وبقدم الوصية . هذا في الوقت الذي شعر فيه بأن ما أقدم عليه هو في حد ذاته انتصار على غريمه فؤاد، أيضاً فالإجراء يعتبر بمثابة تحذير للملك الجديد بأن الدستور هو الذي ينتصر في النهاية ، وأخيراً فيما يسبغه على أعضاء مجلس الوصاية الجدد على أساس أنهم من اختياره(٣) وبالتالي يمكنه إملاء شروطه عليهم . ويجب عدم إغفال تحركات لامبسون في هذا الصدد وتدخله ، حقيقة أنه لم يتمكن من فرض رأيه كلية ، لكنه أثبت وجوده وعمل وفقاً للخطة المرسومة وهي مصلحة دولته .

وعن هؤلاء الأعضاء الجدد ، فالأمير محمد علي مؤيد من بريطانيا ، وأثناء اجتماع رؤساء الأحزاب بالمندوب السامي حاز على تأييد الجميع ، هذا بالإضافة إلى سعيه للحصول على مقعد في ذلك المجلس الذي ربما يكون

---

(١) F. O. Op. Cit, 20106, J 4105 - 2 - 16 , Lampson - F. O , Cairo, May 11 , 1936, No 405.

(٢) F. O. Op. Cit, 20105, J 3560-2-16, Lampson-F.O. Cairo, April 27, 1936, No 346.

(٣) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣٨٤.

مقدمة لكرسي العرش . وجاء اختيار عزيز عزت حيث لم يعترض عليه أحد ، أما شريف صبري ، فهو خال الملك وصاحب موقف معتدل ، ومع أن لامبسون يذكر للندن أنه كان هناك بعض التردد حيث خشي أن يكون دائماً في صف الملك(١) ، لكن انتهى الموقف لصالحه ، بناء على رجاء نازلي للنحاس لحماية ابنها من مؤامرات الأمير الوصي(٢) . وعلى هذا يتضح أن عملية اختيار الأوصياء لعبت بها جميع الأيدي ، وبالرغم من أن كل جهة كانت تبذل مساعيها لتحقيق مآربها ، والتي اختلفت بطبيعة الحال ، إلا أنها تجمعت في النهاية في مصب واحد .

وكان علي ماهر حريصاً - قبل أن يترك مقعده الرسمي - أن يهيىء الظروف التي تعجل باكتمال شخصية فاروق ، ووضع أمامه مسألة بلوغ سن الرشد فيما يختص بالتصرفات المدنية ، وقدم إلى مجلس الوزراء مذكرة خاصة بتوضيح هذه السن ، وقد بنيت على الرأي الذي أبداه رئيس لجنة قضايا الحكومة ، ووافق على بيان الرأي الشرعي شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، الذين قالوا إنه إذا بلغ الشخص الخامسة عشرة من عمره أصبح أهلاً للتصرف في ماله ، ولأن يكون ناظر وقف ووصياً على غيره ، وبالطبع أيد مجلس الوزراء المذكرة ، وعليه صدر مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦ بإعلان سن رشد فاروق في هذا الشأن(٣) . وعقب ذلك رفعت الخاصة الملكية طلباً لمحكمة مصر الشرعية بأن تقرر وتمكن فاروق ناظراً على أوقاف الخديوي اسماعيل ، وعقدت الجلسة وقررت ومكنت ، واستتبع ذلك طلبات مماثلة لباقي المحاكم(٤) . وتولى مراد محسن الممتلكات

(١) F. O. Op. Cit, 20106, J 4106 - 2 - 16 , Lampson - F. O, Cairo, May 11 , 1936. No 405.

(٢) Ibid. 24623, J 322 - 92 - 1, Lampson - F. O, Cairo, Jan. 9, 1940.

(٣) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٤٦١ في ٦ مايو ١٩٣٦ ، ص ١١ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ١٨٤٧٠ في ١٥ مايو ١٩٣٦ ! ص ١ .

الملكية وأصبح المسؤول عن الأوقاف الملكية، واقصيت رقابة مجلس الوصاية كلية في هذا الخصوص، ونجحت سياسة علي ماهر في جعل القصر الحصن المنيع للملكية(١) .

ويبلغ لامبسون حكومته مرسوم القانون ، ويتوقع أن تثار معارضات من الأمراء في هذا الصدد ، خاصة الأمير محمد علي الذي التقى به وتناول الموضوع ، ويبين المندوب السامي أن الهدف الأساسي منع الأوصياء وعلى رأسهم الأمير من التدخل في الأملاك الخاصة بالملك وأمه وأخوانه وما في ذلك من خطورة ، بالإضافة إلى تقلد فاروق النظارة على الأوقاف ، ويعود لامبسون ويوضح أنه ليس من السهل إيقاف مرسوم القانون لأنه اعتمد على الشريعة من ناحية ، وأقرته السلطات الشرعية العليا من ناحية أخرى(٢) . ومما لا شك فيه أن هذا العمل مثل خطوة اكتسبها علي ماهر لتقربه إلى مساعيه ، واعتبر خلفية قوية تعطي فاروق الدفعة لتوليه السلطة ، كما أنه يسهم في أن يكون حائلاً ضد أية محاولة تعوق هذا الاتجاه.

وتقبل الأمير محمد علي الأمر ، حيث لم تلق ثرثرته لدى المندوب السامي أذناً صاغية ، فطرق باباً آخر ، عله يوصله إلى تحقيق ما يصبو إليه ، فاقترح رفع سن الرشد السياسي إلى خمس وعشرين سنة ، وبالتالي يصبح عمر الوصاية سبع سنوات، يتمكن من خلالها من ممارسة السلطة التي يحلم بها، وأرجع السبب إلى أهمية أن يعود الملك إلى بريطانيا ليستكمل تعليمه(٣) . كما رأى السياسيون من مختلف الأحزاب أن توليه لسلطاته الدستورية يجب أن يحدد بواحد وعشرين سنة وهو سن الرشد الذي حدده قانون المجلس الحسبي لعام ١٩٢٥ ، وأن الأوفق له العودة إلى بريطانيا لتلقي برنامجه التعليمي الذي سبق

(١) F. O. Op. Cit, 20108, Lampson - F. O. Cairo , May 12 , 1936 , No 534 .

(٢) Ibid, 20107, J 4472 - 2 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , May 8, 1936 , No 522.

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٥ في ٥ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٤ ، محمد التابعي: مصر ما قبل الثورة ، من أسرار السياسة والسياسيين ، ص ٢٧ .

وبدأه ، وينقل لامبسون هذا الخط لإيدن ، ويبين الخطورة عندما يمتلك الوفد السلطة في يده لمدة أربع سنوات، إذ يتمكن خلالها من توجيه دفة الوطنية المصرية للعمل ضد الأسرة المالكة ، ثم يشير إلى أن سن الرشد السياسي ثماني عشرة سنة ولا يمكن تغييره إلا بتعديل المادة ١٥٦ من الدستور(١). وجاء تعليق الخارجية البريطانية ليوضح الرغبة في العمل على تقوية الملكية لما يتفق مع المصلحة ، وأن هذا هو الطريق لكبح جماح الوفد (٢) .

وعليه يستدرك أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد رفع السن خوفاً من تحكم الوفد ، في الوقت الذي رأى فيه الحزب الحاكم بعد أن وازن أموره أن من المصلحة إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وربما اعتقد أنه من السهل ترويض الملك الصغير عن مجلس الوصاية الذي يتحكم فيه الأمير الأوتقراطي ، ورفضت الوزارة إجراء أي تغيير(٣) وأوصد الباب أمام ذلك المسعى ، هذا ويجب أن نضع في الاعتبار أن مشاعر الشعب كانت تواقة لحكم الملك الجديد إذ تفاءلت بالخير على يديه . أما عن مسألة ولاية العهد فقد أثيرت عقب وفاة فؤاد ، هل ستكون للأمير محمد علي أو للأمير عبد المنعم ، وحسمت المسألة وفقاً للقانون الصادر في ٢ يناير ١٩٣٢ حيث تبين أن الأمير الأول أقرب لفاروق ، وفي نفس الوقت أفتى شيخ الأزهر بنقل الولاية إليه ، ومن ثم أعلنت ولاية العهد(٤) وبذلك صفيت المسائل ذات الطابع التشريعي .

ولم يمض أسبوع على عودة فاروق إلى مصر ، إلا واستعجل علي ماهر لامبسون لأن يتناقش مع شريف صبري بشأن تعليم الملك داخل مصر ، إذ كان يعارض بشدة عودته لانجلترا ، وبالفعل فقد التقى لامبسون به وتباحثا في الأمر وعبر الوصي عن رأيه بأن عودة الملك لإتمام تعليمه سيكون لها الأثر السيء

---

(١) F. O. 371, Op. Cit.

(٢) Ibid, F. O. Minute

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٩ في ٣ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٤) F. O. Op. Cit, J 4278 - 2 - 16 , Lampson - F. O. Cairo , May 12 , 1936, No 419 .

لدى الشعب الذي تعلق بمليكه ، وأوضح أن كلاً من نازلي وفاروق قد اشتركا في الإدلاء برأيهما ، والثلاثة يعتبرون الوضع السليم أن يعهد إلى مدرس انجليزي ـ له من المؤهلات المناسبة ـ التدريس للملك ، واقترح شريف صبري فحص الموضوع مع زميليه ثم طلب المساعدة من لامبسون ، ولما وافقاه في الرأي ، رأى المندوب السامي أن تعلم الحكومة بتلك الإجراءات حتى لا تشكل عقبة أمام المسألة(١) . وعبر لامبسون عن سعادته لتقديم تلك المساعدة وكتب إلى لندن وطلب منها البحث عن الشخص الذي توصي به مدرسة حكومية ، أو أن يرجع إلى جامعة ايتون ـ لما لها من مكانة لدى المصريين ـ لتقوم بالترشيح ، وبين أن هذا المدرس يجب أن يكون ملماً ولديه القدرة في التعليم والرياضة ، وليقوم بالتدريبات والمراقبة ، وليجعل من فاروق شخصاً قادراً على تحمل المسؤولية ، ويعود ويؤكد على الدور الحيوي لهذا الشخص لتشكيل وتطبيع الملك ، وهذا ما تسعى له السياسة البريطانية ، ثم يستعلم عن التفصيلات الخاصة بالعقد والمرتب(٢) .

وفي ٢٠ مايو جرت مقابلة خاطفة بين فاروق ولامبسون(٣) ، جلس بعدها أحمد حسنين مع الأخير ، وبدأ الحوار بينهما والذي يعطي الصورة كاملة عن تصور رائد الملك ، فتكلم عن أن الأمير الوصي والنحاس يرغبان في عودة فاروق لأنجلترا ، وأن قلبهما يزداد غيرة تجاه الملك الذي بلغ أن مسألة سفره لهذا الغرض فكرة انجليزية تهدف إخراجه من مصر حتى تتمكن بريطانيا من عمل ترتيبات مع الوفد خلال غيابه تعوق بها مصالحه في المستقبل ، وعلى هذا الأساس فإن الأمر يزداد تعقيداً ، وهنا انبرى لامبسون بالرد وإبداء وجهة نظره بأنه من الأفضل ابتعاد فاروق عن الدسائس التي تحاك حوله وتركز عليه ، وأن هذه

---

(١) Ibid, J 4410-2-16, Lampson - F. O, Cairo, May 15, 1936, No. 434.

(٢) Ibid.

(٣) كانت أول مقابلة بينهما في ٩ مايو ١٩٣٦ حيث قدم لامبسون عزاءه فيها .

الأفكار طفولية ، وعليه بالواقعية وألا يصغي إلى هذه التفاهات ، وأنه في حالة عودته لانجلترا ، يجب أن تكون برغبته ، وأن يفهم الشعب أنه ليس وراءها خطة انجليزية للسيطرة عليه واستغلاله ، وفي حالة عدم السفر فالبديل تعيين مدرس انجليزي ، وأن كل ما يعني بريطانيا أن ينشأ الملك الشاب على تربية صحيحة . وتقبل أحمد حسنين تلك الإجابة بارتياح ، وأيد بحماس إحضار المدرس الخصوصي ، وعاد وأظهر ما تقدم عليه حكومة الوفد ضد الأسرة المالكة ، وتعرض لطموحات الأمير محمد علي ، مما جعل المندوب السامي يعبر عن موقف حكومته بأنها لن تسمح للوفد أو لغيره باللعب بالنظام القائم في مصر ، وفي نهاية اللقاء أظهر استعداده للتعاون لإقصاء أية صعوبات قائمة(١) .

وأراد لامبسون أن يجس نبض الأمير محمد علي ويعرف أراءه ، حتى تكتمل الصورة لديه ، فالتقى به في نفس اليوم ، ودار بينهما حديث طويل ، فأعلمه الأمير بمقابلته للملكة وشرحه لها جهوده التي يبذلها لمصلحة ابنها ، وأنه ليس له أي طموح شخصي ، وأرجع سبب المعارضات في سفر الملك إلى الخوف من تعريضه لسوء الخلق في هذه السن الصغيرة ، ويذكر لامبسون أنه نقل إليه فكرة تعيين انجليزي مناسب ليقوم بالمهمة العلمية المطلوبة ، فوافق ورأى ضرورة موافقة الملكة ، وتكلم بثقة عن هذه الموافقة على أساس أنها لا تريد أن يبعد عنها ابنها مرة أخرى(٢) . وبذلك يتبين أنه بالرغم من أن علي ماهر خارج السلطة ، لكنه يمضي على نفس الدرب ، وأن الأوصياء خاضعين للمشيئة البريطانية التي تحرص على إصباغ فاروق في فترة تكوينه بالصبغة الإنجليزية ، وأن أحمد حسنين بدأ دوره مبكراً بمحاولة استقطاب المندوب السامي تجاه مليكه . وسافر لامبسون إلى لندن لأمر يتعلق بالمفاوضات ، والتقى برئيس جامعة ايتون وشرح له الفكرة البريطانية فيما يختص بتعليم

(١) F. O. Op. Cit, 20108, J 4590 - 2 - 16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936, No 450 .

(٢) Ibid, 20109, J 4812-2-16, Lampson - F. O, Cairo, May 20, 1936

فاروق ، حيث اعتبرها رادعة له من انطلاقه المفتوح ، فأوصى رئيس الجامعة بادوارد فورد Ford حيث اعتبره الرجل المناسب، ولم يكن قد تعدى الخامسة والعشرين ، وقابل لامبسون في أواخر يونيو، وبطبيعة الحال تلقى التعليمات الأساسية ، وجاء إلى القاهرة ليبدأ مهمته[1] .

وصل فورد إلى مصر في بداية أغسطس، لكنه لم يجد الاهتمام به، ولم يسلم عمله، فكتب إلى أحمد حسنين في ٢٤ سبتمبر موضحاً أنه عندما قابله لامبسون في لندن شرح له أن مجلس الوصاية ورائد الملك يرغبان في شخص يصاحب الملك ويكون صديقاً له ويدرس له اللغة الانجليزية والتاريخ والجغرافيا والأدب والمعلومات العامة، وتتابع كلماته « كنت أتخيل أنني عقب وصولي سأكون ملازماً للملك معظم أيامي في لعب التنس أو السباحة أو البريدج أو القراءة ، وكنت آمل أن أحيطه ببعض العناصر من الرفقاء وتقام بينهم المنافسة » وينهي كتابه بالاستعجال لبدء العمل[2] . وسمح لفورد بذلك ، ووضع برنامجه ، لكنه منذ البداية لم يجد التجاوب من فاروق ، فلم تكن طبيعته تتفق مع القيود ، بالإضافة إلى انبهاره بالملك ، ورؤيته لتلك الحياة الجديدة ، ويقينه بحب الشعب له ، وطغيان هواياته المتعددة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المحيطين به وأخصهم أحمد حسنين لم يشجعوه على متابعة دروسه ، وربما أيقن ـ وله من الذكاء المعهود ـ أن فورد هو عين بريطانيا على فاروق ، وأخيراً فقد خشي من أنه في حالة التقارب بين الأستاذ وتلميذه يصبح للأول التأثير على الثاني ، وبالتالي يستأثر به وتنهار مخططات رائد الملك ، لذا فإنه بمجرد أن انتابه إحساس بالغيرة تجاه المدرس الانجليزي أعد العدة ليفشل الترتيب المعد .

وحاول لامبسون مع الملك أكثر من مرة أن يجعله ملتزماً مع مُدرسه ،

---

(١) ماكليف : المرجع المذكور ، ص ٣٠ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20120, J 8010-2-16, Kelly-Boswall, Cairo, Oct. 1st, 1936.

وأبان له أن تصرفاته في هذا الشأن تعطي انطباعاً سيئاً وتعرضه للنقد والدسائس ، وتقبل فاروق النصيحة ، ووعد بالاهتمام بدروسه وباستصحاب فورد في رحلاته ، ولكن لم تأت النصيحة بالنتيجة المرجوة ، فيكتب القائم بالأعمال البريطاني للندن ليصف ما أصاب فورد من ضيق الصبر في تعليم فاروق ، ويشرح الصعوبات التي يقيمها أحمد حسنين ، فيذكر على سبيل المثال ما علمه منه أنه في حالة مصاحبة الملكة للملك في رحلته إلى أسوان ، فلن يتوفر مكان لفورد فيها(١) . وعندما تقرر أن يقوم فاروق بجولة في أوروبا ، رأى الأمير الوصي أن يرافقه فورد ـ وهو ما يسعى إليه لامبسون ـ فانضم إلى المعية الملكية ، وأبدى رغبته للامبسون بأن يجدد له عقده مع تغيير في بعض الشروط ، ولكن الأخير كان يشك في الرغبة المصرية لإبقائه ، وبالفعل ، فأثناء وجود الملك في باريس ، أرسل السفير البريطاني فيها إلى الخارجية صورة البرقية التي بعث بها أحمد حسنين لفورد لينهي مهمته ، ويعبر فيها عن شكر فاروق لخدماته(٢) . وهدأت نفس رائد الملك وتحقق رجاؤه ، وانهار الشق الأول من الخطة الانجليزية ، وتأسف الخارجية البريطانية على فشل فورد بعد عقدها عليه الآمال ، وتبين أنه لم يكن له التأثير على الملك حيث عومل كباقي مدرسيه(٣) .

أما الشق الثاني ، فقد رئي ضرورة اتساع معرفة ومعلومات الملك عن طريق سياحة خارجية تعطيه الخبرة والتجربة وتحمل معها نوع من الثقافة هو في حاجة إليه، بالإضافة إلى أن وجوده في انجلترا فترة سوف يدعم الأسس التي وضعتها السياسة البريطانية ، ويلتقي القائم بالأعمال البريطاني بفاروق ، ويركز على أنه كلما طالت مدة بقاء الملك في انجلترا ، فلها النتائج الطيبة ، وأن

---

(١) Ibid, J 8212 - 2 - 16 , Kelly - Campbell . Ramleh , Oct. 16, 1936

(٢) F. O. OP. Cit, 20884, J 2891 - 20 - 16 , F. O, June 22 , 1937 , J 2957 - 20 - 16 , Lampson - F. O, Cairo , June 2 , 1937 , No 386 , J 386 , J 3051 - 20 - 16 - Wright-Egy. Dep. Paris, July 4, 1937.

(٣) F. O. OP. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F. O. Minute , April 1 St , 1937

الترحيب به وكرم ضيافته سيكونان موضع عناية ، وعلق فاروق بأنه فهم المقصود جيداً[1] .

وفي ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، كانت الباخرة البريطانية - التي أقلته في عودته من انجلترا - تنتظره في بورسعيد ، فغادر القاهرة مع أمه وأخواته وحاشية تتكون من ثلاثين شخصاً[2] . وتمت مراسيم الوداع وحضرها لامبسون ، ويذكر في يومياته أنه كان الممثل الأجنبي الوحيد الموجود ، وأنها المرة الأولى التي يرى فيها الملكة نازلي [3] . وقد حرص على إقامة علاقة ود معها ، وسبق وأرسل لها مع أخيها مبيناً إمكانية الاعتماد على بريطانيا[4] . ويتضح من خلال الخطابات التي كان يرسلها فورد إلى لامبسون أنه يرصد كل حركة لفاروق ويسجلها ويعلق عليها ، فيبلغه أن سلوكه مرض أثناء وجوده على الباخرة ، لكنه كثير التنقل ، ويفضل التجول بمفرده على سطحها بالدرجتين الثانية والثالثة خصوصاً في المساء عندما تبدأ حفلات الرقص[5] .

وفي سويسرا بدأت أولى جولات الملك ، وتفرعت إلى نوعين ، النوع الأول اختص بالزيارات الخاصة بالمصانع والمعامل والمؤسسات والمتاحف وحضور المباريات الرياضية والحفلات التكريمية ، والنوع الثاني شمل الاستمتاع ، التزحلق على الجليد ، والتردد على المقاهي ودور السينما بسيارته ، وقد تعرف على بعض الفتيات من الفندق الذي يقيم فيه ، ويذكر

---

(١) Ibid , 20120 , J 7861 - 2 - 16 , Kelly - F. O, Cairo , Oct. 1 St , 1936 , No 917.

(٢) Ibid, 20883, J 1310 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , March 23 , 1937 صاحب الملك رائده ، وعمر فتحي ياوره، وعباس الكفراوي طبيبه ، والأمين الثالث ، وحسين حسني سكرتيره الخاص ، وفورد ، واثنان من ضباط البوليس منهما أحمد كامل ، وصاحبت الملكة زينب ذو الفقار وابنتها صافيناز وحسين صبري وزوجته .

(٣) Lampson, Op. Cit, Feb. 27, 1937, P. 43

(٤) كمال عبد الرؤوف : المرجع المذكور، ص ٢٨ .

(٥) F. O. Op. Cit, 20884, J 3009 - 20 - 16 , Ford - Ambassador, June 20, 1937

فورد أنه اشترى أنواعاً من ماكينات الرهان بلغ ثمنها ٥٠٠ فرنك سويسري ، وأن الحظ كان يلازمه(١) . وتدريجياً بدأت اهتماماته تتجه لصافيناز ذو الفقار ، وتزحلقا على الجليد في الصباح ورقصا بالفندق في المساء(٢) ، وبالتالي هبط انشغاله بالفتيات .

وتابعت الرحلة برنامجها ، فاتجهت إلى باريس ، ومما يذكر أن فاروقاً لم يكن يتقيد بالمجموعة ، فهو يقود السيارة بسرعة فائقة ، وينتقل بها عبر المدن ، ولكي يتفادى المصورين استعمل سلم الخدم في الفنادق التي ينزل فيها(٣) ، حتى لا ترصد تحركاته . ومع هذا فقد سجلت إحدى الصحف الباريسية تصرفاته وهو مع بعض رجال حاشيته في أحد الملاهي وذلك في مقال تحت عنوان « الملك يلهو » (٤) وانتقدته فيه . واستقبل فاروق رئيس وزرائه في باريس ، وعقب انتهاء حفلات تتويج الملك جورج السادس توجهت الرحلة إلى انجلترا ، وذهبت العائلة الملكية في البداية إلى قصر كنري هاوس وفقاً لرغبة فاروق ، حيث أراد أن تتعرف أسرته على المكان الذي قضى فيه ستة أشهر ، ومكث فيه مع بعض أفراد حاشيته بينما انتقلت الملكة وحاشيتها إلى قصر آخر(٥) . ويكتب فورد تقريره المعتاد، ويصف فاروقاً بالذكاء في أسئلته وكثرة نكاته التي وصفها أحياناً بأنها من النوع الهزيل ، وسرد كيف أن خياله يتسع لتلك الحكايات غير الواقعية، وتتبع فورد خطواته فيما يختص بالسهر مع أفراد عاديين، ولعبه للقمار، وانعكاس ذلك عليه، واستيقاظه متأخراً في الصباح(٦).

---

(١) Ibid

(٢) Farouk's Memories, Op. Cit, Oct 26, 1952 محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(٣) الأهرام ، عدد ١٧٨٩٢ في ٢٠ أبريل ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٤٨ .

(٥) الأهرام ، عدد ١٧٨٩٢ في ٢٠ أبريل ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٦) F. O. Op. Cit, 20884, Op. Cit.

وعادت الرحلة مرة أخرى إلى باريس حيث افتتح فاروق في منتصف يونيو القسم المصري في معرض باريس الدولي بحضور رئيس جمهورية فرنسا ، وقد تبادل الملك معه الزيارة[1] ثم استقر بـه المقام بعض الـوقت في فيشي ، ومضى يمارس هوايته المعهودة فيهـا ، ويختلق الحيل والألاعيب ليبعـد رجال البوليس الذين يتولون حراسته[2]، حتى يتمكن من ممارسة الحياة بالطريقة التي تحلو له . وكان واضحاً البذخ الذي يعيش فيه والمشتريات التي يقدم عليها ، لدرجة أن بعض الصحف السويسرية كتبت عن الثراء الفاحش الذي يتمتـع به ملك مصر الشاب ، والفقر الشديد الذي يعيشه شعبه ، مما أدى برائـد الملك أن يحتج لدى الحكومة السويسرية[3].

وبـدأت رحلة العـودة إلى مصـر ، وسبقتهـا الحملة الإعـلامية المعـدة لنجاحها ، فبينت مدى استفادة فاروق منها وإلمامه بالمجتمع الأوروبي ونظمه ، وكيف أنه بهر الدول التي حل بها بسعة اطلاعه وثاقب فكره وسرعة خـاطره[4] ووصل فاروق وحاشيته إلى الاسكنـدرية في ٢٥ يـوليو ، واستقبـل بالحمـاس والحب ، وبدىء في الاستعداد لإنهاء حكم الوصاية الذي لم يعد يتبقى له إلا أربعة أيام .

ولم تؤت رحلة فاروق بالنتائج المنتظرة ، وكما وضـح فإنهـا بعدت عن الجانب الثقافي وسلكت جانب التسلية ، ولم يوقفه أحد من مصاحبيه على ما كان يقدم عليه ، ففي تقرير عن طباعه قدم للخارجية البريطانية ، بين أن فقدان الملك لمرشد أمين يوجهه ويرعاه ـ حيث أن أحمد حسنين لم يعبأ إلا بـالقليل

---

(١) الأهرام ، عدد ١٧٩٤٨ في ١٦ يـونيو ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عـدد ١٧٩٤٩ في ١٧ يونيـو ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) F. O. 371 - 20884, Op. Cit

(٤) الأهرام ، عدد ١٧٩٤٧ في ١٥ يـونيو ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عـدد ١٧٩٨٦ في ٢٤ يوليـو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

فيما يتعلق بالسلوك . والتملق والنفاق الذي أحيط به الشاب الصغير ، قد جعلاه مفتوناً بمركزه وعابثاً ومنغمساً في اللهو ، ومع هذا فالتقرير يسجل أنـه يمتلك صفات طيبة تعطيه الكفاءة ، فله ابتسامة جذابة ، وسرعة بديهة ، وعزيمة جيدة ومحسوسة(*) وعلى أية حال ، فـإن السياسـة التعليمية التي انتهجت ليسلكهـا فاروق فشلت ، مما نتج عنه عناء أنصاف المتعلمين الذي لازمه طوال حياته .

(*) F.O.Op. Cit, 20883, J 1454 - 20 - 16 , F. O. Minute , April 1 St, 1937.

الفصل الثاني

حزب الأغلبية

اختبار القوة .

فرضت الظروف نفسها ، لتجمع بين اعتلاء فاروق عرش مصر وتولى الوفد المسئولية الوزارية ، فعقب ثلاثة أيام من عودة الملك من انجلترا أثر وفاة أبيه ، وفي ٩ مايو ١٩٣٦ تقلد الوفد السلطة ، وكان عليه أن يتبع أسلوبه ، وذلك بعد أن ذهب من تجسدت فيه مشاعر العداء تجاهه ، وبعد أن غمره إحساس الانتصار بأن على يديه ستكلل المجهودات بإبرام معاهدة الصداقة . وبالرغم من أن الدستور يفيض بالثغرات ويمتلىء بالعيوب والتعارض فيما يتعلق بسلطات الملك(*) ، إلا أن الوفد أراد منذ اللحظة الأولى باعتباره حزب الأغلبية

(*) المواد ٣٢ ـ ٥٦ من الدستور فصلت حقوق الملك ، بعضها خاص به ، والبعض الآخر يمارسه بواسطة وزرائه ، أما عن الأولى فقد أعطت له حق تعيين الوزراء والممثلين السياسيين وكبار رجال الدين وكبار موظفي الحكومة وأعضاء الحاشية الملكية والعسكرية ، ونصبته قائداً أعلى للقوات المسلحة ، يولي ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ، ومنحته حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاد البرلمان وحق منح الرتب والنياشين ، وجميعها أمور خطيرة خاصة الهيمنة على الشئون الخارجية ، حيث كان الممثلون السياسيون يكتبون تقاريرهم ويرفعونها إلى القصر مباشرة ، وربما تعطف بعضهم وبعث بصورة إلى وزارة الخارجية . وبجوار الدستور احتوى قانون العقوبات على مواد ـ ٨٦ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ـ تحفظ ذاته المصونة وترفعه إلى أعلى الدرجات .

تدعيم نفوذه ، والوقوف أمام أية استمرارية لمنهج فؤاد ، وخاصة أنه كان على يقين من سهولة توجيه فاروق من ناحية ، والسيطرة على مجلس الوصاية من ناحية أخرى ، حقيقة فهو يعلم جيداً أن الطرفين مسنودان من بريطانيا ، لكن العلاقة التي ربطته بها كان لها طابع جديد بعد المعاهدة ، وبالتالي لن تقف السياسة البريطانية ضده طالما حصل على مطالبه باعتدال .

وجاءت الترجمة للخطة بما تضمنه خطاب تأليف الوزارة عن النية في إقامة وزارة للقصر بهدف « توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة واقتداء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية »[1] وبذلك يصبح وزير القصر سياسياً ، واقترح النحاس ترشيح محمد محمود خليل للمنصب[2] ويبين لامبسون لحكومته أن هذا المشروع يلغي منصب رئيس الديوان ليحل محله وزير القصر الذي يمثل الارتباط بين الملك والحكومةويعلق بأنه في حالة الموافقة، فإن من يشغل هذه الوظيفة لا بد أن يكون رجلاً مناسباً مثل أحمد زيور على سبيل المثال ، ولكن الخارجية البريطانية تبعث برسالة تعتبر فيها أن مثل هذا الاقتراح خطأ ككل[3] . معنى هذا أن السياسة البريطانية لم تكن تؤيد ذلك الاتجاه خوفاً من سيطرة الوفد على القصر ، ولم يشأ الوفد أن يفتح باب عناد مع بريطانيا وخاصة أن المفاوضات كانت في حاجة إلى مزيد من الجهود لتهدئة الموقف لا تصعيده ، ومن ثم نشرت الأهرام ما يفيد باستبعاد المشروع « بسبب انشغال الوزارة بمسائل أخرى معجلة وفي مقدمتها المباحثات السياسية »[4] .

أما عن موقف مجلس الوصاية من المشروع ، فلم يكن ثابتاً ، فيصرح لامبسون لحكومته بأن الأمير الوصي وافق عليه[5] ، ثم يبلغها أن مجلس

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٣٨٥ .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٩٠.

(٣) F.O. 371 - 20108, J 4665 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, May 22, 1936, No 463.

(٤) الأهرام ، عدد ١٨٤٧٨ في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨.

(٥) F.O. Op. Cit.

الوصاية يرفضه ، ويعود ليعرض اقتراح المجلس بترشيح أمين أنيس والذي لا يوافق عليه النحاس ، وبالتالي يشير المجلس على لامبسون بإمكانية تعيين توفيق نسيم[١] . لكنه عندما أدرك الموقف البريطاني انساق وراءه . وكنوع من التعويض استبدل وزير القصر ليحل مكانه وكيل برلماني لشئون القصر يلحق برئاسة مجلس الوزراء ، وشغله عبد الفتاح الطويل، ومارس سلطاته ، ووضع في يده كل شئون القصر وكل أنواع معاملاته مع الحكومة[٢] . وينقل القائم بالأعمال البريطاني لحكومته أن الوكيل البرلماني يتدخل حتى في تدريبات الحرس الملكي ، فتعلق الخارجية البريطانية بأن ذلك ستتبعه حالات تؤدي لتدخل الحكومة في أعمال القصر[٣] . وما لبث الأمر أن ألغيت وظائف وكلاء الوزارات البرلمانيين ، وواجه الوفد ظروفاً أكبر من التمسك بمثل تلك المناصب .

وشكلت مسألة إقامة حفلة دينية يتوج فيها الملك - بالإضافة إلى حفلة أداء اليمين أمام البرلمان - نفوراً بين الوفد والقصر ، وترجع الفكرة إلى الأمير الوصي لما تتفق مع تركيبته المتعالية ، ورأى أن يدعى إلى تلك الحفلة الأمراء وكبار الرسميين وممثلو الهيئات السياسية وكبار العلماء والشيوخ والقضاة ، ويقف شيخ الأزهر بين يدي الملك ويدعو له ويتلو صيغة معينة يجيب الملك على كل سؤال فيها ، ويقسم اليمين الخاص بالولاء لشعبه والبر بقوانينه والعمل على رفاهية الأمة وإسعادها ، ثم يقدم إليه شيخ الأزهر سيف محمد علي . ورأى الأمير أن يكون الاحتفال متناسباً مع مكانة مصر الإسلامية ، وعكف على دراسة ما كان يقوم به السلاطين العثمانيون يوم الاحتفاء بارتقائهم العرش[٤] .

---

(١) Ibid, 20882, J 59 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec. 29 , 1936.

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، ص ٦٠.

(٣) F.O.Op. Cit, 20118 , J 760 - 2 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, Sept. 5, 1936.

(٤) الأهرام ، عدد ١٧٩١٧ في ١٦ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨، البلاغ ، عدد ١٣٥٦ ، في ٢٠ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

ولقي الأمير تأييدا في الدوائر الأزهرية ، واجتمع العلماء وتباحثوا واستقر رأيهم على أن يذهب إلى سراى الأمير وفد يمثلهم ليؤيد تلك الخطوة ويباركها ، كما رفعوا برقية إليه ضمنوها المعنى[١] . والتقى الأمير برئيس الوزراء وعرض عليه الفكرة ، فوعده بالنظر فيها[٢] .

وكان من المتوقع أن ترفض الحكومة هذا الإجراء ، وانعكست الصورة على الصحافة ، فمنها من عارض وهي التي تتبع الحكومة حيث جندت الأقلام في صحيفة المصري للهجوم على الإجراءات غير الدستورية ، ومنها من احتضن المسألة، وهي التي تسير وفقاً لاتجاه القصر وفي مقدمتها البلاغ ، ودارت المساجلات بين الطرفين ، وانبرى عباس العقاد يدافع ويفند ويفحص الآراء المضادة مبيناً أن هذه الحفلة الدينية ليست شرطاً في ولاية الملك وإنما هي من المراسم كإقامة الحفلة العسكرية ، ولا تتعارض مع الدستور الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة ، وليست لها صفة البيعة التي تتوقف عليها الولاية[٣] . وعرضت روز اليوسف رغبة الأمة في الاحتفال بمليكها احتفالاً دينياً ، وتجاهل الوزارة هذه الرغبة وساقت الحجج ، وأوعزت الرفض إلى أن رئيس الوزراء لا يريد أية سلطة لشيخ الأزهر يُمكن لها أن تنافسه[٤] . حتى الصحافة المعتدلة كانت تميل للاتجاه المؤيد ، فتكتب الأهرام عن مغزى الاهتمام بتتويج فاروق ، وتبين أنه مع عهده أبرمت معاهدة ١٩٣٦ وعقد مؤتمر مونترو ثم تشير إلى حفلة تتويج ملك انجلترا[٥] وتعلن المصور رأيها بأن يستفتى بعض ذوي الرأي في ضوء الحب الذي يتمتع به الملك لدى شعبه[٦] .

---

(١) الأهرام ، عدد ١٧٩١٨ في ١٧ مايو ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٢) البلاغ، عدد ٤٥٧١ ، في أول يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦.

(٣) نفس المصدر ، عدد ٤٥٦٨ في ٢٢ يونيو ١٩٣٧ ، ص ١.

(٤) روز اليوسف، عدد ٤٨٧ في ٥ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٥.

(٥) الأهرام ، عدد ١٧٩٢١ ، في ٢٠ مايو ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٦) المصور، عدد ٦٤٨ ، في ١٢ مارس ١٩٣٧ ، ص ١٥ .

ومما يذكر في هذا الصدد أن علي ماهر سبق واقترح إقامة حفلة مبايعة بناء على أنه ليس في مصر تقاليد حفلات تتويج ، وأن المبايعة عادة شرقية إسلامية ، وأول من بويع في الإسلام محمد (ص) وهي تعبر عن أن الأمة مصدر السلطات وتعترف بقوة الرأي العام[1] . وأصبحت مسألة الحفلة الدينية موضوع الساعة سواء في مصر أو خارجها حتى إن بعض شركات الأشرطة السينمائية الإخبارية البريطانية والفرنسية والأمريكية طلبت التصريح لتنشر صورة الاحتفال في جميع أنحاء العالم[2] . وانتهز النحاس فرصة وجوده في لندن ومر على باريس حيث التقى بفاروق وسأله عن رغباته بشأن حفلات التولية وتأدية اليمين الدستورية وهنا نقل له فاروق أنه علم بما يدور حول الحفلة الدينية ، وأنه لم يقطع بعد برأي ، ثم انفرد رئيس الوزراء بأحمد حسنين وبين له مخالفة هذا الأمر للدستور ورفض الوزارة له ، وأن الحفلة الوحيدة التي توافق عليها أن يؤدي الملك اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان وفقاً للدستور[3] . وبذل زعيم الوفد كل جهده لإبعاد مثل هذا التيار الذي وجد مساندة وتشجيعاً من العناصر المناوئة والتي ضمت بعض الجماعات الأيديولوجية .

وطلب رئيس الوزراء ووزير ماليته من محمد التابعي الصحفي المرافق للرحلة الملكية أن يحاول إقصاء هذه الفكرة تماماً عن ذهن الملك[4] . حقيقة أن الأخير لم يبد رغبة فيها ، لكنه كان يشعر في أعماقه بالميل لها لما تضفيه عليه من طقوس تغمره بالهيبة والمكانة وتحوله إلى شارلمان للشرق ، أيضاً فإن ذلك يتفق مع السياسة الجديدة بشأن تصويره بالملك الصالح الذي عرف بشدة

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٥٩ في ٤ مايو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٨٤٦٨ في ١٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ٢

(٢) نفس المصدر ، عدد ١٧٦٦٩ في ٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٨ .

(٣) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

تقواه ، وبالتالي فأي خطوة دينية تثبت من هذا المعنى . وحرص فاروق على تتبع الأخبار ، في الوقت الذي قادت الصحافة الوفدية حملتها الإعلامية العنيفة المضادة ، وهنا انعكس عداؤه على الوفد وثار عليه ، وكما يذكر شاهد عيان « ورمى جلالة الملك بالصحف التي في يده على مائدة أمامنا ، وإذا على صدر إحدى الصحف بالبنط الكبير عبارة فحواها أن مصدراً رسمياً كبيراً صرح لمندوبها بأن الوزارة قررت عدم إقامة حفلة دينية »[1] . وحاول محمد التابعي إقناع مساعد سكرتير الملك الخاص بأن يتخلى فاروق عن الحفلة الدينية ، لأنها تشبها بحفلة تتويج ملك انجلترا ، وليس في هذا مصلحة له ، ونجحت المهمة[2] . وتصلب موقف الأمير الوصي ، وعندما أبلغه النحاس أن الملك لا يتمسك بتلك الحفلة ، بين أن المسألة تهم الأسرة كلها وهو نائب عنها[3] . لكن ذلك لم يوضع في الاعتبار .

وبرزت مشكلة أخرى تتعلق بصلاة الجمعة ، فكانت أيام الاحتفال المقررة هي ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ يوليو وتوافق الخميس والجمعة والسبت . وأبدى الأمير محمد علي أن تكون صلاة الملك للجمعة في الجامع الأزهر ، ويتلو شيخه دعاء خاصاً ، فرأى النحاس من هذا صورة مماثلة للحفلة الدينية ، فرفض ، إذ لم يغب عن ذهنه أن الأزهر يتحكم فيه الشيخ المراغي وهو من خصوم الوفد ، كما رأى أنه إذا تمت تلك الخطوة ستكون تشجيعاً للمعارضين من ناحية ، وضربة تذل الحكومة من ناحية أخرى ، ومن ثم أعلنت أنه بسبب الضجة التي قامت حول الحفلة الدينية ، فإنها ترى أن يؤدي الملك الصلاة في مسجد الرفاعي أو المسجد الحسيني ، وفي صلاة الجمعة التي تليها يؤديها في الأزهر[4] . وبلغت الأزمة مسامع فاروق وهو في فرنسا فقال « لم أكن وأنا

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠١ في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٢ في ١٥ مايو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٤) نفس المصدر .

تحت الوصاية أراجع في أمر المسجد الذي أؤدي فيه صلاة الجمعة ، فهل يراد مني الآن بعد أن تزول الوصاية ألّا أكون حراً في اختيار المسجد الذي أؤدي فيه صلاة الجمعة »(١) . وسافر مراد محسن للملك لإنهاء المسألة ، وفي البداية رفض أن تكون صلاته موضع حديث ، وحاول الرسول مرة أخرى ، وصور له الوضع القائم في مصر والمتربصون للوزارة ، وضرورة التعاون بين الملك ورئيس وزرائه ، ونجحت المحاولة(٢) . ويبين لامبسون لحكومته الدور الذي يلعبه مراد محسن لإقناع فاروق برغبات الحكومة في مجال الاحتفالات الخاصة بتقليده السلطة الدستورية(٣) .

وفي الواقع فإن الموقف البريطاني لم يكن له دوره المؤثر تجاه هذا الأمر ، ففي حديث جرى بين القائم بأعمال السكرتير الشرقي وشريف صبري ، وعندما عرض الأخير الاقتراحات الخاصة بالترتيبات للمناسبة ، بلغ بأن لامبسون يأمل في أن تتم الموافقة عليها ، لكنه في نفس الوقت لا يرغب في التدخل في مسائل داخلية صرفة ولها الطابع الديني(٤) . كذلك فقد صور لامبسون لحكومته اللقاء الذي جمع القائم بأعمال السكرتير الشخصي والشيخ المراغي بخصوص رغبة الأخير في إقامة الحفلة الدينية ، وما تسطره صحيفة البلاغ في هذا الشأن وموقف فاروق وأعضاء المعارضة دون أن يعلق أو يبدي رأيه وكل ما أقدم عليه أنه نصح النحاس أن يتصل بالملك مباشرة من غير تدخل وسطاء ليصلا معاً إلى حل موفق(٥) .

وأخيراً وضع رئيس الوزراء حداً للمسألة ، واجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ يونيو ١٩٣٧ للنظر في برنامج الاحتفال بتولي الملك سلطاته الدستورية ،

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر، محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٧٧ ، ٧٨.

(٣) F.O.Op.Cit,20884, J 3078 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, June, 28,1937, No 64.

(٤) Ibid, J.2806 - 20 - 16, Lampson - F.O., Cairo, June 12, 1937, No 58.

(٥) Ibid, J 3161 - 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo, July 6 , 1937 , No 75 , J 3079 - =

وقرر بالإجماع رفض الاقتراح الخاص بإقامة حفلة دينية ، وركز النحاس على أن الاحتفال مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين ، ورفض فكرة أن يدعي للملك دعاء خاصاً في أول صلاة جمعة ثم يتلى في المعابد اليهودية يوم السبت ثم في الكنائس المسيحية يوم الأحد[1] . وعلى هذا استبعدت الوزارة الحماية الدينية على سلطة الملك وأصرت على أن يستمدها من البرلمان الوفدي فقط . ووافق رئيس الوزراء على أن يزور الملك قبر محمد علي دون أي مظهر ديني ، كما تمسك برفضه في أن تكون صلاة الجمعة الأولى في الجامع الأزهر ، وهدد بالاستقالة ورفض تشكيل وزارة إلا في حالة رضوخ الملك ، وهنا أطلت سلطة لامبسون ونصح رئيس الوزراء بعدم الضغط أكثر من ذلك[2] . حيث أدرك أبعاد الأزمة وأيقن أنها تركت أثراً عميقاً في نفس فاروق ، وأنه إذا كان زعيم الوفد قد كسب الجولة ، إلا أن الملك الجديد يضع مسلك أبيه أمام عينيه ويحذو حذوه وسينتهز الفرصة ليطيح بالوزارة ويستند في ذلك ليس فقط على الخط الديني والعناصر المعارضة ، ولكن أيضاً على السخط الذي يقع على الحكومة القائمة . وقد أيد لامبسون وشجع أمين عثمان للضغط على النحاس ليقوم ببعض ترتيبات تكون مقبولة لدى فاروق[3] . معنى هذا أن التدخل البريطاني لم يظهر في مسألة الحفلة الدينية ، لكن وضحت بصماته على المرقف العام .

وكان فاروق يحلم بيوم توليه السلطة ، وهذا شيء طبيعي ، وأثناء وجوده في أوروبا ، ووقت أن طرحت الاقتراحات الخاصة بتقلده السلطة ، خطر على فكره مسألة أن يضع رئيس مجلس الشيوخ باسم الأمة تاجاً على رأسه في احتفال يحضره ملوك ورؤساء العالم ، وأن يكتتب المصريون بثمنه ، وتحمست

= 20 - 16, Lampson - F.O, Cairo , June 29 . 1937 , No 67.

(١) البلاغ ، عدد ٤٥٧٠ في ٢٤ يونيو ١٩٣٧ ، ص ٧ ، الأهرام ، عدد ١٧٩٨٤ في ٢٢ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٠ ، البلاغ ، عدد ٤٥٧١ في أول يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, J.3077 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, June 27 , 1937 , No 63.

(٣) Ibid, J 3079 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, June 29, 1937 , No 67.

الحاشية للفكرة ، ونقلت إلى مكرم عبيد وكان في جنيف ، فوافق عليها في البداية ، لكن عدل عن رأيه بعد اعتراض النحاس وباقي الوزراء إذ اعتبروها أمراً مخالفاً للشريعة الإسلامية ، لذا فقد أعلن الشيخ المراغي بأنه ليس في حمل التاج ما يخالف تعاليم الإسلام ، وأن الخلفاء الأمويين والعباسيين وضعوا حللاً على عمائمهم(١) ولم تقف الوزارة موقفاً صلباً في هذا الأمر ، مما حدا بمناوئيها إلى الاعتقاد بالمضي في المشروع ، فأوحوا لفاروق بأن هذا يعطيها فرصة لطول البقاء في الحكم من ناحية ، وإظهار جبروت الملك على شعبه إبان الأزمة الاقتصادية بإلزامه في عملية الاكتتاب وخاصة أن مصالحها ستقوم بإجرائه من ناحية أخرى . وكانت النتيجة أن تراجع الملك عن مشروع ، وأصدر بلاغاً بعدم رغبته في التاج مراعاة للحالة الاقتصادية في البلاد ورحمة برعاياه المخلصين(٢) . وبذلك انهارت أحلام فاروق وفشلت المساعي والمجهودات من أجل تحقيقها .

وأدخل الوفد في اعتباره ضرورة إقصاء أي نفوذ للملك على الجيش . ولم يكن ذلك نابعاً من مبدأ عدم تدخل الجيش في السياسة ، وإنما أراد أن يضمه إلى جانبه ويستند عليه ضد أي عمل غير دستوري لفاروق ، لذا فقد رأت الوزارة أن تغير في قسم الجيش الذي سيقسم به يوم الاحتفال بتولي الملك سلطته ، بحيث يدخل عليه الطاعة للدستور بجوار الإخلاص للملك(٣) . ومن ثم يتساوى الولاء للملك والدستور ، كما أن ارتباط الجيش بالدستور يجعله يدافع عنه ويقف أمام من يعتدي عليه ، وهنا تأتي الخطورة ، فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك(٤) . وفطن القصر لهذه الخطوة ، واستنكرتها

---

(١) Ibid, 20886, J 4087 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, sept. 25, 1937, محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٦٠ - ٦٥ ، ١٦٤ .

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٥ ، الأهرام ، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩.

(٣) F.O. Op. Cit, 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30 , 1938 , No 770.

(٤) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٠١ .

صحيفة البلاغ ، ووصفتها بأنها إقحام للجيش في السياسة وأنه يجب أن يعرف « شيئاً واحداً هو طاعة الأوامر التي تصدر إليه من قائده الأعلى صاحب الجلالة الملك[1] » . ولم يمكن القصر النحاس من تحقيق رغبته ، وبعد أن نشرت الصحف في برنامج الاحتفالات أن الجيش سيحلف اليمين بعد انتهاء العرض العسكري ، عادت وأذاعت نبأ مؤداه أن هذا اليمين سيرجأ[2] . وفشلت خطة الوفد في هذا الصدد .

وواصلت سياسة العداء طريقها ، وقد وضح منذ اللحظة الأولى أن النحاس أراد تنبيه فاروق إلى الوضع الذي يجب أن يكون عليه ، فكانت الإشارة في خطاب العرش عقب افتتاح البرلمان بأن الله هيأ لمصر ملكاً دستورياً ، وبدأ الواقع يفرض نفسه ليباعد بين الطرفين ، ولم يكن رئيس الوزراء سعيداً بتلك الشعبية التي تدفقت على الملك منذ وصوله في ٦ مايو ١٩٣٦ ، فلم يمضي أسبوع إلا وأشارت التقارير بأنه لا يؤيد ظهور الملك في المواكب أمام الشعب ، واعتبر هذا الأمر لا بد من إرجائه على الأقل حتى تنتهي فترة الحداد ، وهنا تستعلم الخارجية البريطانية من مندوبها عن السبب ، وهل هو غيرة الوفد من الأسرة المالكة، وتبين أن فاروقاً يعوض نقط ضعف أبيه الذي فشل في أن يقدم على ما يفعله ابنه[3] . ويعطيها لامبسون الخطوط الأساسية التي يركزها على الاتجاه الذي يقوده على ماهر ، وهو جعل الملك ماثلاً أمام أعين شعبه ، حتى إنه يقوم بالاستقبال في قصر عابدين بدلاً من الأوصياء ، ويحضر احتفالات الأسرة الملكية ، ويؤدي صلوات الجمع في المساجد ، وأن هذا الاتجاه يقابل باستياء سواء من الوفد أو من الأمير الوصي ، فالأول لا يريد أن تكون لفاروق اليد العليا ، والثاني يرى أن حقوقه تسلب[4] .

---

(١) البلاغ ، عدد ٤٦٠١ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦ .

(٢) السياسة الأسبوعية ، عدد ٣٠ في ٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٣) F.O.Op. Cit, 20107, J 4278 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 12 , 1936 , No 419 , F.O, - Lampson , May 18 , 1936, No 260.

(٤) Ibid, 20108, J 4572 -16, Lampson-F.O, Cairo May 20, 1936, No 449.

ويكتب لامبسون لحكومته ليصف شعور المصريين الفياض تجاه مليكهم ، وتجمع الخارجية البريطانية الإجابات ، وتعد مذكرة خاصة ضمنتها حقيقة واقعة ، وهي أن مقدرة الملك الطبيعية ، ومنظره الجذاب ، وخفة دمه ، جميعها كونت له شعبية قوية ، وضحت في مناسبات كثيرة وخاصة عند زيارته للوجه القبلي ، مما أدى إلى غيرة النحاس منه باعتباره الزعيم المحبوب ، إذ وجد منافساً ربما يفوقه ، بالإضافة إلى خوفه من أن يتكون حزب للقصر يؤيد فاروقاً ، وبالتالي يحل الملك محل الوفد في قلوب الشعب ، وأن مجرد حصول فاروق على الأغلبية مع عدم خبرته ومحاصرة الدسائس له سيفتح باب الإغراء أمامه ، ولن يستطيع وقتها أن يقوى على مقاومة اتخاذ إجراءات غير دستورية(١) . ويستنجد النحاس بلامبسون ويطلب المساعدة لوقف مظاهرات الولاء للملك ، وهنا يؤكد لامبسون حقيقة أن شعبية رئيس الوزراء ووزارته في تضاؤل(٢) . وتؤيد السياسة البريطانية فاروقاً في اتجاهه ، فيعرض لامبسون وجهة نظره لإيدن بضرورة ظهور الملك بين شعبه واكتساب تأثرهم به ، وأن مثل هذا النصر من الصعب أن يرحب به شخص تملأ قلبه الغيرة كرئيس الوزراء(٣).

واستمر مخططو سياسة القصر في بذل الجهود لمضايقة الوزارة ، والمداومة على إظهار الملك في صورة شعبية انبهرت لها الأنظار ، وتسلطت عليها الأضواء ، تلك التي بدأت تبعد عن الزعامة الوفدية ، فيحرص فاروق على صلته بالشعب عن طريق الإذاعة ، وأيضاً عن طريق اللقاءات ، التي تحدث أثناء زياراته لمزارعه وخاصة في الشرقية ، والاسكندرية ، فعلى طول المسافات ، تقام الاحتفالات ، وترفع أصوات الهتافات التي عبرت بصدق عما يجيش بالصدور تجاه الملك الجديد ، وقد وصف مراسلو الديلي تلغراف

---

(١) Ibid., 20883, J 1454 - 20 - 16, F.O. Minute, April 1 st, 1937.

(٢) Ibid, 20882, J 59 - 20 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Dec. 29, 1936.

(٣) F.O. 407 - 221, J 390 - 20 - 16, Lampson - Eden, Cairo, Jan. 20, 1937.

والتيمز وقائع وانطباعات هذه المظاهرات الحماسية[1] . كذلك تنتهز الفرص ليقوم بزيارات إلى بعض الأماكن مثل بنك مصر وبلدية الإسكندرية ، ويرسي حجر أساس نقابة المحامين ، ويفتتح مستشفى فؤاد (المواساة) ، ويحضر المباريات الرياضية ويشجعها ويخصص الجوائز للمتفوقين فيها[2] ، هذا في الوقت الذي ركز فيه على طلبة الجامعة ـ ولحكم لغة الشباب التي ربطت بين الطرفين دورها ـ فيعلنون عن رغبتهم على عرائض لمدير الجامعة يلتمسون منه أن يرجو الملك ليقوم بزياراتهم ، وفريق آخر من الطلبة يطلب أن يكون له نصيب لاستقبال فاروق بالإسكندرية[3] . وعليه انتهزت الفرص وحدث التقارب ، وقد أضفى ذلك على الملك المزيد من اعتزازه بشخصيته ، وطغيان نشوة التفوق على زعيم الوفد .

وكانت رحلة فاروق للوجه القبلي في بداية عام ١٩٣٧ ترجمة حقيقية للشعور الفياض تجاهه ، حيث استقبله أهل الصعيد بالحب الجارف وفيهم الوفديون ، ووجدت الصحافة باستثناء صحف الحزب الحاكم الفرصة لكي تظهر الملك الشاب في صورة البطل الذي انتهج سنة السلف الصالح في اختلاطه بشعبه وخروجه أحياناً متنكراً ، في الوقت الذي شبهته فيه بأولياء عهد بريطانيا وملوكها ، وتنقل خطواته مجسدة شعور المصريين فيما يقدم عليه البعض من طرق لإظهار الولاء والحب ، مثل هؤلاء الذين ألقوا بأنفسهم في النيل ليكونوا

---

(١) الأهرام ، عدد ١٨٤٦٣ في ٨ مايو ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٧٨٤٤ في ٢ مارس ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٢) نفس المصدر، عدد ١٨٥٤٠ في ٢٨ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٨٦٣٨ في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٨٦٣٩ في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ١ ، عدد ١٨٧٢١ في ٦ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧٢٢ في ٧ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٨ ، عدد ١٨٧٢٤ في ٩ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ ، عدد ١٨٧٢٧ في ١٢ فبراير ١٩٣٧ ، ص ٩، عدد ١٨٧٢٩ في ١٤ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٣) نفس المصدر، عدد ١٨٦٤٦ ، في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ ، ص ٨ ، عدد ١٧٩٧٢ في ١٠ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٨.

على مقربة من مرسى الباخرة الملكية ، وتسجل رأفته برعيته وحرصه على السماع لشكوى الناس واهتمامه بهم(١) . وقد تسبب هذا في تأجيل النحاس لرحلته المماثلة للصعيد والتي كان يعتزم القيام بها ، وذلك خشية أن تُعقد مقارنة بين استقبال الشعب له ولمليكه(٢) .

وفي الواقع فإن فاروقاً ساعدته الظروف ليستحوذ على هذا الحب الكبير من المصريين ، فقد ظهر في الوقت المناسب ، وأعطى الإحساس بديموقراطيته حينما تنقل بينهم وتقرب منهم ، فاحتضنوه، وبالتالي كان ذلك جميعه على حساب الوفد وزعيمه ، الذي مضى يعمل في جميع الاتجاهات ليجهض الشعور المتأجج ، لكنه وكمحاولة لذر الرماد في الأعين تظاهر بعكس ما في داخله ، فنجد على صفحات الصحف البرقيات المتبادلة بينه وبين الملك في المناسبات ، كما أنه لم ينس عقب عودته من مؤتمر مونترو وأثناء خطبته في سان استفانو أن يوجه بعض كلمات الثناء إلى فاروق(٣) . وهو أيضاً يؤكد إخلاصه للعرش وللأسرة المالكة ، ويتلفظ وزير الخارجية بعبارات المديح للملك ، ويعلق لامبسون بأن ما يجري هو مؤشرات لتحسن العلاقات ، ثم يسجل « ولكن يجب أخذ الموضوع بحذر » وتعبر الخارجية البريطانية عن شكها في أن سياسة النحاس المضادة للملك ولمجلس الوصاية قد تغيرت(٤) . وفي إطار السياسة الشكلية للتقرب ، يتصل وزير المالية برائد الملك في باريس ويستفسر عن ملاحظات فاروق بشأن صورته التي ستفتش على

---

(١) السياسة الأسبوعية ، عدد ١ في ١٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٥، في ٢٢ يناير ١٩٣٧ ، ص ١ ، الأهرام، عدد ١٨٦٩٣ في ٩ يناير ١٩٣٧، ص ٨ ، عدد ١٨٧٠٧ في ٢٣ يناير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧١٠ في ٢٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٨٧٢٦ في ١١ فبراير ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٢) F.O. 371 - 22006 , J 2805 - 2805 - 16, Lampson - Halifax , Alex,June, 30 ,1938.

(٣) F.O. 891 - 74 . 40 - Pol 1 - 3 - 1 , Smith - Ambassador, June 8 , 1937.

(٤) F.O. 371 - 20882 , J 390 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Jan . 20, 1937.

النقود الفضية الجديدة وتسبك في لندن تخليداً لذكرى توليه العرش[١] .

وكانت مثل هذه التصرفات تسير في طريق ، والسياسة العدائية تستمر على منهاجها ، فمضت الوزارة في مضايقة مجلس الوصاية الذي لم يتمكن من القيام بأي إجراء سوى الشكوى لدار المندوب السامي فتكتب للندن بما أسر به الأمير الوصي وعزيز عزت بأن رئيس الوزراء يريد أن يفرض نفسه دكتاتوراً على مصر ويعمل جاهداً للحد من سلطة القصر بل والقضاء عليها، وإنهما يسألان عن موقف الحكومة البريطانية ، فيرد عليهما كلي Kelly بأن حكومته لا تتدخل في شئون مصر الداخلية، ويظهر في نفس الوقت ما يفهم بأنها تؤيد نفوذ سلطة الملك[٢] . وتتكرر مثل هذه اللقاءات ، ويستعرض مجلس الوصاية تصرفات وزارة الوفد ، ويبارك الانقسام بين صفوف الحزب ، ويهاجم فرق القمصان الزرقاء ، وهذه المسألة الأخيرة تحدث فيها لامبسون مع النحاس ، وطلب منه كامبل Campbell وقفها أو إلغاءها لما في ذلك من خطورة على الملكية ، علاوة على ما يقوم به هذا التنظيم من اضطراب ضد القانون والنظام[٣] .

ويطلب الأمير محمد علي من السفارة البريطانية أن تساند فاروقاً في الدفاع عن حقوقه حيال محاولات الوفد لسحب امتيازاته[٤] . وكانت هذه الحقوق لا حدود لها في نظر القصر ، وينتهج أحمد حسنين نفس الأسلوب ، فيظهر كدره واستياءه من تصرفات الوفد تجاه الملك ، وحتى أثناء وجوده في انجلترا فإنه يستعرض مع كامبل ما يقدم عليه الوفد من مد سلطاته على القصر ، في الوقت الذي أظهر فيه حرصه على ضرورة احترام الدستور ، ومن المحتمل أنه أراد أن يبدو أمام الساسة البريطانيين في صورة الصديق المخلص لهم

---

(١) الأهرام، عدد ١٧٦٩٩ في ٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٨ .

(٢) F. O. Op. Cit, 20118, J 7456-2-16, Kelly-F. O. Cairo, Aug. 30, 1936.

(٣) Ibid, 20119, J 7726 -2-16, Kelly-F.O, Cairo, Sept. 17, 1936.

(٤) Ibid , 20884 , J 3105 - 20 - 16 , Lampson - Vansittart , Cairo , June 25 , 1937.

والمرشد الأمين لمولاه، فيستعجل الضغط البريطاني للتأثير على فاروق ليكون حكيماً ومتمسكاً بالدور الدستوري ، وبين أنه أشار عليه ونصحه بذلك ، واتفق الطرفان على هذا المنهج ، وصرح رائد الملك بأن شعبية فاروق الكبيرة أصبحت لها خطورتها إذ تعطيه القوة وتشكل له أداة يمكنه استخدامها في جميع الأحوال(١) .

وتستمر سياسة الجفاء بين رئيس الوزراء ومليكه ، فعندما حلت رأس السنة الهجرية في ١٤ مارس ١٩٣٧ وتلاها ١٥ مارس عيد الاستقلال ، وكان فاروق في أوربا، وفدت عليه برقيات التهنئة في اليوم الأول ثم اليوم الثاني، ولم تصل تهنئة النحاس إلا مساء اليوم التالي(٢). فأثار ذلك حفيظة فاروق عليه. ويلقي لامبسون اللوم على النحاس ، ويبين أنه ارتكب خطأ جسيماً لأنه لم يبذل الجهد لاسترضاء الأوصياء أو الملك ومن لهم تأثير عليه ، وأن الأمير الوصي الذي بدأ بمحاباة الوفد ضد فاروق ، غير اتجاهه كلية ، وبالمثل فإن الملك الذي أهمله الوفد ، مضى يعمل ضده تحت تأثير أعدائه ، وتولد عن ذلك كراهيته لرئيس وزرائه ووزارته ، وأصبح من المتوقع حدوث تصادم في فترة وجيزة بعد أن استحوذ الملك على الأغلبية ، لكن لامبسون يتنبأ ـ في هذه الفترة ـ بأنه مع الأيام فإن الشعب المصري على المدى الطويل سيستعيد الكراهية المغروسة فيه لأسرة محمد علي(٣) .

ورأى لامبسون أن يلطف من الأجواء ، ويتدخل في المسألة ، وفي لقاء له مع النحاس في ٢٤ يوليو جرى بينهما حديث خاص عن علاقة رئيس الوزراء

---

(١) Ibid, 20118, J 7457-2-16, Kelly-F.O, Cairo, Aug 30, 1936, F.O. Op.Cit, 20884-20-16, F.O. Minute, Campbell, June, 10, 1937.

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ .

(٣) F.O. op. cit , 22006 , J. 2805 - 2805 - 16 ,Lampson - Halifax , Alex. June F. O. Op. Cit, 22006, J. 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770, F.O. 407-221, J 912-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Feb. 16, 1937, No 209.

بالملك ، واستعجل لامبسون زعيم الوفد بأن يكثر من مقابلاته لفاروق ويقنعه بشغفه لمساعدته ، ويشرح له الصعوبات التي يواجهها في حالة وجودها ، ويقول لامبسون إن رئيس الوزراء يكن الاحترام والصداقة لحاكمه ، وأنه أصغى للنصيحة ، وأيده مكرم عبيد في ضرورة اتباعها ، وأضاف لامبسون بأنه سيتبع نفس الخط مع فاروق لعله يصلح ذات البين ، وتعلق الخارجية البريطانية بأنها نصيحة غالية ومرضية[1] .

وحقيقة فإن لامبسون طرق باب الحديث مع الملك منذ فترة مبكرة بشأن نوعية العلاقة التي تربط طرفي النزاع ، وقد أظهر له فاروق أنه يتصرف بكل حذر ، وعليه يبلغ لاميسون حكومته بأن الملك يدرك أهمية الوضع الدستوري والابتعاد عن الحزبية ، ويُعلمها بما سمعه من علي ماهر بأن مولاه ليست لديه النية للإقدام على إجراء غير دستوري قبل تولية السلطة ، وهنا يتوقع لامبسون في هذه الفترة المبكرة أن يكون علي ماهر هو الشخص المحبوب من فاروق ، وبالتالي فسيلقى عليه العبء الذي يتمثل في تشكيل حكومة جديدة . وأمام هذه المعلومات ترى لندن أنه لا بد من انتهاز الفرص والتأثير على الملك بما يتفق مع إعطاء الدستور دوره لما في ذلك من أهمية لمركزه ولمصلحة بلده[2] . وعليه يتضح أن الاتجاه غير الدستوري يجذب فاروقاً إليه ، وأن المسألة لم تعد إلا انتظار اللحظة المناسبة لإقصاء العدو . وبطبيعة الحال ، فإن العقل المفكر يتمثل في علي ماهر ، إذ يذكر شاهد عيان كان بصحبة فاروق في رحلته لأوربا ، وأثناء العودة صرح له الملك بأن أمامه خمس سنوات سوف يقضيها في الدرس والبحث ، وأنه لن يتدخل في شئون الحكم إلا بأقل قدر ممكن ثم قال « وفي البلد أغلبية تحكم وسوف أتركها تحكم ، والشعب وحده هو الذي يغيرها إذا شاء »[3] . ولكن كانت هذه الكلمات كالزبد على سطح الماء سرعان

(١) F.O. 371 - 20885 , J 3402 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, July 25 , 1937.

(٢) Ibid, 20883 , J 1454 - 20 - 16 , F.O. Minute, April 1 st , 1937.

(٣) الشاهد عيان هو محمد التابعي ، آخر ساعة ، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢ ، =

ما ذهب ، وفي فترة قصيرة تلقى فاروق التدريب الكافي وبدأ يستعد للنزول إلى المعركة ، في الوقت الذي أصر فيه النحاس على الالتزام بالخط الدستوري الذي أضيفت إليه بعض العوامل النفسية التي تكمن في داخله .

الاحتكاك :

بدأ العد التنازلي ، وانطوت الأيام الباقية على أفول عهد الوصاية وتولى الملك سلطته ، وفي يوم ٢٩ يوليو تحرك الموكب الملكي إلى البرلمان ، وأحاطت به جموع الشعب من كل مكان تهتف بحياة الملك دون تصنع أو مجاملة كما شهد بذلك المعاصرون لهذا الحدث . ودخل فاروق البرلمان وجلس على كرسي العرش وأمسك بيده اليسرى الصولجان ، بينما وضع يده اليمنى على القرآن الكريم ، وأقسم على احترام الدستور وقوانين الأمة والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه(١) . وهنا اعتز الوفد بنفسه ، إذ غمره إحساس الانتصار وتحقق ما سعى إليه ، وهو أن يستمد الملك السلطة من البرلمان ، خاصة وأنه يصطبغ بالصبغة الوفدية . ووجه الملك كلماته إلى شعبه ، وبدا في صورة المنقذ والمخلص المنتظر ، ووعده وعاهده على خدمته ، وأراد أن يمس عواطفه ، فأعرب عن أنه كان يود أن يصافح كل فرد منه ليعبر له عن حبه ، ثم تمكن وبذكاء من أن يشير إلى أن إرادة الله ألقت على عاتقه في هذه السن المبكرة عبء تبعات الملك والاضطلاع بالمسئولية(٢) . ويذكر لامبسون كشاهد عيان لهذا اليوم أن فاروقاً قد صافح بيده ما يزيد على خمسة آلاف شخص(٣) .

وينقل القائم بالأعمال البريطاني للندن صورة احتفالات ذلك اليوم ، ويدلل على أنها تعبر عن الحماس الشعبي الذي يكنه المصريون للملك ، لكن

= ص ٨ ، محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٧٢ .

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٢٩ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٥ .

(٢) البلاغ، عدد ٤٦٠١ في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٣) Lampson , Op. Cit, Box I , July 29 , 1937 , P. 143.

في نفس الوقت لا بد أن يوضع في الاعتبار تلك الترتيبات التي أعدها رجال القصر للحصول على الشعبية المتوهجة ، ويذكر كلي أن هذه السياسة آتت أكلها ، ويبين أن الشعبية التي حصل عليها سعد زغلول وخليفته أصبحت تواجه موقفاً جديداً يتمثل في شخصية الملك الصغير ، وتسبب ذلك في معاناة الوفديين الذين كانوا يتمتعون بها على الدوام ، ثم يصف خسوف بريق زعماء الوفد تجاه هذه الظروف(١) . وقد انعكست أهمية المناسبة وما جرى فيها على نفسية فاروق مما جعله يخرج بمفرده في مساء يوم التولية ويستقل سيارته ويطوف بالشوارع ليشهد ليل القاهرة وهي تحتفل به ، وقد قوبل بحماس عندما عرفه الناس في الميادين التي مر بها . وفي المساء أقيمت مأدبة ملكية كبيرة في قصر عابدين ، وعقد اجتماعاً في الأزهر وكان للشيخ المراغي دوره ، فأشاد بفاروق وعدد مآثره ومناقبه ، ودعا للملك وأمن المجتمعون على الدعاء ، وأذاعت وزارة الأوقاف على أئمة المساجد نص الدعاء الذي سيدعى به للملك عقب صلاة جمعة ٣٠ يوليو ، وكان قد تم الاتفاق على أن يؤدي فاروق تلك الصلاة في مسجد الرفاعي الذي يضم رفات والده ، كذلك أقيمت الصلوات في الكاتدرائيات ، وفي صباح ٣١ يوليو أقيم حفل استعراض الجيش(٢) . وانتهت مراسيم الاحتفالات ، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة فاروق ، أعد لها بدقة وإتقان .

أراد رئيس الوزراء أن يجعل فاروقاً ملتزماً بمنهجه ، وأن تطبق سياسة الملك يملك ولا يحكم ، في الوقت الذي اعتنق فيه الملك عكس هذه النظرية ، وعليه أصبح الطريقان متناقضين لا يلتقيان أبداً . وبدأ الصراع منذ اليوم الأول لتولي الملك سلطاته الدستورية ، فعندما رأى أن يلقي حديثاً إذاعياً

---

(١) F.O. Op. Cit, 20885, J 3662-20-16, Kelly - Eden. Cairo, Aug. 12, 1937, No 946.

(٢) الأهرام ، عدد ١٧٩٨٤ في ٢٢ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١٠ ، عدد ١٧٩٩١ ، في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٧ ، عدد ١٧٩٩٢ في ٣٠ يوليو ١٩٣٧ ، ص ص ١ ، ٨ . البلاغ ، عدد ٤٥٩٩ في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٦ ، عدد ٤٦٠٠ في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، ص ١ .

يوجه للأمة بهذه المناسبة ، قام النحاس بإعداده وفقاً لما يرى ، إذ كان من الضروري الإشارة إلى الإنجاز التاريخي الذي سيفتتح به عهده ، وهو أن مصر أصبحت دولة مستقلة ، وتجنب ما يعطي الانطباع للدول وخاصة بريطانيا عن موقف مصر تجاه الأحلاف . ولكن فاروقاً تولى إعداد حديث آخر بمساعدة مراد محسن ، وأمكن إجراء تناسق بين الحديثين . وفي ٢٩ يوليو ، وعقب استقبال فاروق للنحاس ، بيّن الأخير للحاشية أنه لا بد أن يدخل تغييرين على الحديث ، التغيير الأول أن يكون لاسمه مقام بارز ، والتغيير الثاني أن يسقط أية عبارة تشير إلى تحقيق الأماني الوطنية ، وبالطبع فقد هدف أن يرغم فاروقاً على الاعتراف بمكانة زعيم الوفد ، كما رغب عدم إثارة الإنجليز في وقت تجري فيه اللمسات الأخيرة للمعاهدة ، ولكن عندما ألقى الملك حديثه لم يضع أي اعتبار للتغيير الأول بينما أدخل التغيير الثاني(١) .

هذا وقد أقدمت الوزارة في هذه الفترة القصيرة على إصدار قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بعد يومين من تولي الملك سلطاته ، اختص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى الذي يعطي مجلس الوزراء السلطة في التصديق على قراراته بدلاً من الملك ، ولم يذكر القانون أية إشارة إلى القائد الأعلى للجيش ومنح رئيس هيئة أركان الحرب كل اختصاصات القائد العام(٢) . ومما لا شك فيه أن هذا التصرف ترك الأثر السيء في نفس فاروق . وكان لا بد للوزارة أن تستقيل عقب الاحتفالات ليعاد تأليفها مرة أخرى وفقاً للتقاليد الدستورية ، وبالفعل قدم النحاس استقالة وزارته في ٣١ يوليو ، وانتهز الملك الساعات القصيرة ، وقبل التشكيل الجديد أنعم على بعض رجال قصره برتب وأوسمة ونياشين ، واندهش النحاس على أن الوزارة لم يؤخذ رأيها في تلك المسألة ، حقيقة أن الفكرة عرضت عليه ، لكن دون أية تفصيلات ، ومن ثم أوضح

(١) F.O, Op. Cit, J 3601 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Ramleh , Aug . Aug. 12 , 1937 , No 101.

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ص ٦٦ ، ٦٧ .

خطورة الموقف وتكلم مع مراد محسن في هذا الشأن ، وانتهى الأمر بتحقيق ما أراده فاروق ، الذي رأى في هذه الفترة الحرجة اللعب بأعصاب زعيم الوفد ، فعقب تقديم استقالته ذهب إليه في داره مساء نفس اليوم مراد محسن وعبد الوهاب طلعت حاملين الكتاب الملكي بقبول الاستقالة ، وكان منتظراً أن يكون معه كتاب تأليف الوزارة الجديدة ، فسألهما عنه ، وعرف أن الملك أرجأه لليوم التالي(١) .

وفي أول أغسطس تلقى النحاس الأمر الملكي بتأليف الوزارة ، ولم يكن ليرغب في أن يلتقي بفاروق ليستعرض معه الأسماء التي وقع عليها اختياره ، إذ غمره الاتجاه الدستوري الذي يملي عليه حرية التصرف ، هذا في الوقت الذي أراد فيه الملك أن يطلق العنان لرئيس وزرائه ليجد الفرصة ليعارضه ، وبالتالي يثبت تدخله ، فترك القاهرة للإسكندرية في اليوم التالي أثناء تشكيل الوزارة ثم عاد إليها في مساء نفس اليوم ، وفي صباح ٣ أغسطس اطلع على أسماء الوزراء الجدد في الصحف ، في الوقت الذي كانوا فيه يرتدون الردنجوت وينتظرون الإشارة ليتوجهوا لأداء اليمين(٢). وهذا أول حدث يجري في تشكيل الوزارات ، حيث أسقط العرف المتبع ، واعتبر أن الأمر مفروغ منه ، فلا مراجعة ولا تعديل وما على الملك سوى التوقيع .

وأرجع النحاس إقدامه على هذا التصرف إلى أن رجال القصر حالوا دون لقائه مع الملك ، وأنه اتصل بمراد محسن وأعطاه كشف الأسماء قبل أن يلتقي بفاروق بساعات . ولكن إذا كان النحاس صادقاً في نيته فلماذا لم يطلب تحديد موعد مقابلة مع كبير الأمناء ؟ وهذا هو الطريق الرسمي . وعندما تمت المقابلة ، واطلع فاروق على الأسماء اعترض على دخول يوسف الجندي الوزارة كوزير للمعارف وبين أن نزاهته مشكوك فيها وتحوم حوله الشبهات ،

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ٣ ، ٤ .

(٢) نفس المصدر ، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

فكانت هذه ضربة قاسية لرئيس الوزراء ، وهو بيت القصيد بصرف النظر عن مسألة عدم النزاهة التي أكدها أمين عثمان للقائم بالأعمال البريطاني(١) . ولم يشأ رئيس الوزراء أن يثير أزمة ويتمسك بوزيره ، وخاصة أن الحزب كان يمر بأزمات ويجتاز مرحلة تصدع أكبر من أن تجعله يقف أمام التدخل الملكي ، الذي أعد له وبمهارة علي ماهر . وبقي المنصب الوزاري شاغراً وأسند لوزير التجارة والصناعة أعمال وزارة المعارف ، ومما يذكر أن الملك وافق على إعادة تعيين يوسف الجندي وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية(٢) . وأثناء حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص ، أخرج الملك مصحفاً من جيبه وناوله لهم ليحلفوا عليه ، ولما علم بتأثر النحاس من رفضه لتعيين وزير المعارف ، أوضح له أنه استعمل حقه ، وأن لأبيه في ذلك سابقة(٣) . وبدأت الوزارة عملها ، وشهدت فترة الخمسة أشهر وهي عمرها سلسلة متصلة من المنازعات في أكثر من ميدان .

منذ بداية أغسطس أشارت الدلائل إلى توقعات انفجار الموقف بين الملك ووزارته ، ففي الخامس منه اعتزم فاروق مغادرة القاهرة إلى الإسكندرية ، وعليه وصل النحاس إلى قصر القبة ليصحبه إلى المحطة ، لكنه أبلغ أن يذهب إلى المحطة رأساً ليستقبله هناك ، ورفض رئيس الوزراء ، وبين أنه حضر بناء على دعوة رسمية من كبير الأمناء ، بالإضافة إلى أنه صرف سيارته ، وعندما أعلم الملك بذلك أمر باستبقائه ، ولكن النحاس عَدَّ ذلك إهانة مقصودة لشخصه(٤) . وباستقرار الملك والحكومة في الإسكندرية بدأت موجة الهجوم الموجه ضد رئيس الوزراء ، وإظهاره بمظهر المتعالي على

(١) F.O. op. cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770, F.O. Op. Cit. 20885 , J 3556 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Aug. 11 , 1937 , No 456.

(٢) Ibid, J 3894 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Sept . 9 , 1937 , No 1068.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٥ في ٥ يونيو ١٩٣٨، ص ٣.

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٠٨ في ٢٦ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٤.

الملك ، وتولتها صحيفة البلاغ ، فعددت التصرفات التي أقدم عليها النحاس وتتنافى مع التقاليد واللياقة ، منها أنه في محطة الإسكندرية ، وأثناء سيره خلف الملك كان يصافح المستقبلين بعد أن صافحهم الملك، وفي حفلة قصر الزعفران وفي حفلة البوليس جرى نفس الشيء ، وخلع في الأولى الطربوش ، وفي حفلة قصر رأس التين يصافح بدوره الملك وهو واقف تماماً كما لو كان نداً لند ، أيضاً فقد مس الهجوم مكرم عبيد لأنه وضع يديه خلف ظهره عند حلف الملك اليمين في البرلمان[1] .

وثار فاروق عندما دعا إمام مسجد له ثم للنحاس وقال «لقد كان الخديوي عباس أميراً على مصر وولي أمرها الشرعي ، ومع ذلك لم يكن يدعى له في المساجد ، بل كان الدعاء لسلطان تركيا وحده ، ولم يجرؤ أحد على الدعاء للخديوي بعد الدعاء للسلطان، فهل للنحاس باشا في مصر أكثر مما كان للخديوي»، وعليه اتصل رئيس الوزراء بوزير الأوقاف وصدرت الأوامر إلى أئمة المساجد واقتصر الدعاء للملك[2] . ولم يكن فاروق ليقبل أن يستقبل النحاس وقت أن يريد الأخير ، فأبدى رغبته في أن يرفع إليه رئيس حكومته قبل أي مقابلة بثمان وأربعين ساعة مذكرة بموضوع المقابلة وما سيجري فيها من حديث واقتراحات ، وأعلن أن السبب هو لتمكين الملك من دراسة ما سيعرض عليه من ناحية ، وحتى لا يتعرض القصر والوزارة لاختلاف في الرأي من ناحية أخرى ، ويصر الملك أيضاً على تحديد الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لمقابلة النحاس وهو يعلم جيداً أن الميعاد لا يناسبه ، كذلك يقاطعه أثناء الحديث ويبين له أن لديه المعلومات ولا داعي لاستكماله ، كما حدث عندما عرض عليه موضوع مؤتمر ليون بفرنسا والذي تلقت الوزارة دعوة لحضوره[3] .

---

(١) البلاغ ، عدد ٤٦٠٩ في ٩ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ١ .

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٤ في ٢٩ مايو ١٩٣٨ .

(٣) F.O. Op. Cit, 20886 , J 4273 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 7, 1937. المصور، عدد ٦٧٢ في ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨ .

ورأى فاروق ضرورة أن تبلغ إليه أعمال مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسة بثمان وأربعين ساعة حتى يرأس جلسة المجلس في المسائل الهامة ، وكانت الوزارة تبلغ القصر القرارات كي يوقعها الملك دون أن تكون هذه الأعمال واردة في جدول الجلسة التي أبلغت للقصر قبل انعقاده أو لها صفة الاستعجال ، ورغم ذلك ، فإن الوزارة لم تعدل خطتها[1] . إذ اعتبرت أن في ذلك تسلطاً عليها . ومضى العداء في طريقه بين الطرفين ، لكنه لم يسفر عن نفسه وإن بدت مظاهره للعيان ، ويحاول رئيس الوزراء أن يقدم على بعض الشكليات التي تدخل في إطار المجاملات ، فطلب من كبير الأمناء الإذن ليقيم حفلة بمناسبة الخطوبة الملكية ، فعاد إليه ومعه رأي فاروق بتأجيلها لما بعد الحفلة التي يريد أن يقيمها لأعضاء الأسرة ، وكما هو واضح ليست هناك علاقة بين الحفلتين فإحداهما رسمية والأخرى عائلية ، ولم يحدد للنحاس ميعاد التأجيل، وطال الأمر حتى تلقى الإذن بإقامتها[2] .

وأسقط فاروق رغبة رئيس وزرائه في صياغة أية خطبة يلقيها على شعبه أو حتى الاطلاع عليها ، وإبداء الرأي فيها ، وبطبيعة الحال فإن ذلك إجراء دستوري ، لكن القصر حرص على إبعاد ما يعتبره تدخلاً من الحكومة ، ولينفذ الخطة المرسومة الخاصة بإضفاء المسحة الدينية على الخطبة . وبعد أن كان النحاس ينوه في خطبه وأحاديثه بمآثر الملك وميوله الدستورية، أصبح يقتصر منذ سبتمبر ثم يمتنع نهائياً عن أية إشارة تحت هذا المعنى[3] وفي نفس الوقت يعمل على الضرب على النغمة التي آمن فاروق بها بعد أن غمره حب الشعب ، وتوضح ذلك مما أشار به الملك لضيف إنجليزي بأنه أثناء زيارته لخطيبته وأثناء الجلسة سمع مظاهرة بالخارج تهتف بحياة النحاس ، لكن عندما

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٥٢ في ٨ يناير ١٩٣٨ ، ص ١ .

(٢) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٠٧ في ١٩ يونيو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٣) المصور، عدد ٦٨٣ في ١٢ نوفمبر ١٩٣٧ ، آخر ساعة المصورة، عدد ٢١١ في ١٧ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

رأت سيارته أمام باب المنزل هتفت بحياته[١] . معنى هذا أن رئيس الوزراء أراد النيل من فاروق ، فلم يتمكن من تمام النجاح ، لذا يسارع بالقيام بزيارات لبعض من المديريات ويخطب فيها ويبذل الجهد لاستعادة ما فقده من شعبيته ، وليغطي سوءات حكومته بعد أن سرى فيها الفساد ، وقد شكا فاروق للقائم بالأعمال البريطاني من هذا المرض، وطرح مجالاته ، وأشار إلى مشروع كهرباء خزان أسوان ، وبيّن أن صبره نفذ لكنه يحاول تثبيته[٢] .

ورغب القصر أن يستعمل نفس السلاح الذي تستخدمه الحكومة ، فأراد جذب العمال إليه خاصة وأنهم يشكلون ثقلاً في الوفد ولهم دورهم في فرق القمصان الزرقاء ، وأعدت العدة في البداية للاستحواذ على الفئة غير الراضية عن الوفد ، وقد بدأت تجمعات لهم أمام قصر عابدين مظهرين إخلاصهم للملك[٣] . وانتهزت الفرص لتحقيق الهدف ، فتصف الأهرام وفودهم إلى قصر رأس التين وهتافاتهم بحياة مليكهم الشاب بمناسبة الخطبة الملكية ، وفي إحدى مظاهرات الولاء ازداد عدد العمال ، فلم يتمكنوا من الدخول إلى ساحة القصر من شدة الزحام مما اضطر فاروق إلى الصعود لسطح القصر لتحيتهم ، وفي أثناء اندفاعهم سقط الكثير منهم ، فمات ٢٤ عاملاً وأصيب آخرون ، فأصدر الملك أمره بإقامة جنازة لهم وصرف إعانات مالية لأسرهم قدرت بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه ، وزار المصابين في المستشفى[٤] وقد أثر هذا الحادث تأثيراً سيئاً على العلاقة بين القصر والوفد ، وأقدم فاروق على إجراءات مضادة لرئيس وزرائه الذي وصلته تعليمات بعدم حضوره الجنازة عندما علم أنه يعد

(١) F.O. 407 - 221 , J 4086 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex . Sept . 25 , 1937.

(٢) F.O. 371 - 20886 , J 4449 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 16,1937.

(٣) F.O. 407 - 221 , J 686 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Feb . 4, 1937 , No 172.

(٤) الأهرام، عدد ١٩٠٣٠ في ٦ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٩٠٥٠، في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ١، عدد ١٩٠٥٢ في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٨ .

العدة للقيام بمظاهرة وقت تشييع الجنازة ، فازداد التوتر إلى أقصاه[1] .

وخضع الطلبة لنفس السياسة ، ففي بداية تولّي فاروق السلطة أصدر مرسوماً بالعفو الشامل عن الطلبة الذين حوكموا تأديبياً حتى من تفوه منهم بما يعد عيباً في الذات الملكية[2] . وذلك حتى يتقربوا له . وأراد أن يدرب طلبة المدارس على حمل السلاح ، وفي مقابلة جمعته بالنحاس في ٤ سبتمبر طلب منه إدخال التدريبات العسكرية في المدارس الحكومية ، وعلى الفور فهم رئيس الوزراء المغزى ، فعارض وأوضح أن الطلبة مشاغبون ، وهذه التدريبات تزيد من شغبهم ، ومما يذكر أن الخارجية البريطانية رفضت بشدة مثل هذا الإجراء[3] . وكان ظاهراً أن زعيم الوفد يخشى من تقارب يجمع الشباب والملك الشاب الذي لجأ لوسائل اجتذابهم ، وخاصة أنه وفقاً لتقرير الأمن العام مع بداية العام الجامعي ٣٧ / ١٩٣٨ ثبت أن غالبية طلبة الجامعة والأزهر ضد الوفد ، وعلى هذا فقد ارتاب الوفد من استقطاب هذه العناصر تجاه القصر ، وهو ما يسعى إليه بالفعل ، وفي حديث بين مكرم عبيد والقائم بالأعمال البريطاني ركز على ضرورة تطبيق قانون الصحافة الذي أصدره محمد محمود عام ١٩٢٩ ـ وكان أساساً موجهاً ضد الوفد ـ حتى لا تستخدم في إثارة الطلبة وفقاً للخطة المرسومة[4] .

وتعقد الموقف ، وفي ٢٥ اكتوبر اتصل النحاس بكبير الأمناء ليطلب موافقة الملك على فصل مدير الجامعة لتشجيعه الطلبة على المظاهرات الموالية للقصر ، ولكن لطفي السيد قدم استقالته في اليوم التالي بناء على

(١) F.O. 371 - 20886 , J 4134 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo, Oct. 2,1937 , J 4273 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct. 7, 1937.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٨٩ في ٢٧ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٩، عدد ١٩٠٠٨ في ١٥ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨.

(٣) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3901 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Sept . 6,1937 , No 113.

(٤) Ibid, 20886 , J 4134 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo , Oct . 2,1937.

رغبته ، ومع هذا فقد استمرت حالة الجامعة على ما هي عليها[١] . وفي نهاية نفس الشهر رتب القصر مظاهرات استفزازية ضد الحكومة وضمت طلبة الجامعة والأزهر ، وطبق الوفد سياسته القديمة في المناوأة ، فنظم مجموعات من الطلبة لتحقق أغراضه السياسية ، فرد عليه القصر بتلك الحشود التي اجتمعت من الطلبة بساحة قصر عابدين ، وخرج إليها فاروق وقبض بكفه الأيمن على كفه الأيسر وهزهما ، وفي ٢١ ديسمبر زحفت مظاهرة كبيرة من الطلبة تردد صيحاتها وتطالب بسقوط الحكومة ، وتصادف حضور مكرم عبيد للقصر لحضور حفل تقديم وزيري اليونان والمجر أوراق اعتمادهما للملك، فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته[٢] .

وكان القصر في تحركاته يعتمد على مساندة القوى المؤثرة في المجتمع المضادة للوفد ، فانضم إليه الأزهر والإخوان المسلمون ومصر الفتاة ، وعن طريق الأخيرة وقع حادث اعتداء على رئيس الوزراء مما دفع الحكومة للبطش بها[٣]. واستمراراً لمنهج الوفد، أراد أن يوقع بين الملك وأعيان الريف، ولهم موقعهم على الخريطة الاجتماعية ، ففي أوائل ديسمبر أرسل يوسف الجندي خطاباً سرياً إلى المديرين والمحافظين يطلب منهم ألا يحضروا معهم الأعيان لحضور تشريفات عيد الفطر ، وحدث أن وصل أمر الخطاب إلى دوائر القصر ، فاتصل كبير الأمناء بالنحاس للاستفهام ، فأجاب بأن برنامج التشريفات نشر دون ذكر لهؤلاء الأعيان ، لذا رأت وزارة الداخلية عدم تكليفهم

---

(١) Ibid, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex. June 30, 1938.

(٢) Vatikiotis, P.J : The Modern History of Egypt, P.290. ، الأهـرام، عدد ١٩١٣٦ في ١٣ ديسمبر ١٩٣٧، عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٥٤.

(٣) F.O. Op. Cit, 20888, J 4983 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov . 30 , 1937 , Vatikiotis : Nasser and his Generation, P. 35.

مشقة الحضور ، وانتهى الأمر بطلب حضورهم[1] وفي لقاء بين كلي وعلي ماهر شكا الأخير من أن النحاس حرّض الأعيان على عدم الحضور وكذلك بعدم تهنئة الملك بالعيد[2] . ونجح زعيم الوفد في هذه الخطوة . وازدادت العلاقة سوءاً حتى أن مكرم عبيد تغيب عن التشريفات الملكية في هذا اليوم وادعى المرض رغم أنه سافر مع صبري أبو علم إلى رشيد وخطب فيها . وجاء هذا بناء على أن فاروقاً رفض دعوته على مائدة الغذاء التي أقامها لمستر كوبر - وزير البحرية البريطاني - كوزير للخارجية بالنيابة وفقاً للبروتوكول بينما دعا وزير الحربية كفرد وليس بصفته الرسمية . ويحلل السفير البريطاني نفسية الطرفين وتفشي الروح العدائية والكراهية بينهما ، وأن الملك بالذات لا يترك فرصة تمر دون أن يبدي فيها استياءه الشخصي من النحاس ومكرم عبيد ، وأنه متشرب لطباع أبيه وباقي أسرته ، فينظر لزعيم الوفد على أنه ديماجوجي مصري نشأ من بين الفلاحين ، ولمساعده بأنه قبطي من الطبقة الدنيا ، لكنه يكظم غيظه ويخطط على المدى الطويل لإضعاف الحكومة وحزبها مستغلاً الانقسامات فيه[3] .

وواصلت الحرب النفسية مسارها ، وبذلت المجهودات التي وجهها علي ماهر وأحمد حسنين تجاه المزيد من الشعبية للملك الشاب في الوقت الذي ينتقص فيه من سلطات الحكومة لصالح الملكية ، وتكثفت الدعايات حول شخصية فاروق التي تفيض ورعاً وتقوى وبطولة وزعامة ووطنية وديموقراطية ، فهو الذي يطلع على الشكاوى بنفسه ، ويفتح قصره للجميع ، ويأمر بعلاج الفقراء على نفقته ، ويتبرع للمنكوبين ، ويوزع حنانه على المساكين ، ويضيء المستشفيات بالكهرباء في المناطق المنعزلة ، ويدفع آلاف الجنيهات لتحقيق هذه الأغراض ، ثم هو يشجع المنتجات المصرية ، ويطلب أن تكون مشتريات

---

(١) آخر ساعة المصورة ، عدد ٢١١ ، في ١٧ يوليو ١٩٣٨ ، ص ٣ .

(٢) F.O. Op. Cit, J 5265 - 20 - 16 , Lampson -F.O , Cairo , Dec. 1937.

(٣) F. O. 407 - 221 ; J 5002 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec. 2 , =

القصور مصنوعة في مصر ، وإن لم تتوافر فتشترى من محلات مصرية[1] . وانعكست الترجمة العملية بتلك التحركات الواسعة والفجائية التي كان يقوم بها ، وبالزيارات وخاصة للمناطق العمالية، ودائماً ترتبط الزيارة بافتتاح مسجد لتحقق الأغراض جملة ، ودخلت مسألة افتتاح المؤتمرات الدولية تحت هذه السياسة[2]. وجندت الصحافة المعادية للوفد كتابها في هذا الصدد ، وأثمرت الدعايات وارتبط الشعب بفاروق ، وأصبحت القصص التي تنشر على صفحات الصحافة تحمل شيئاً من الحقيقة ، ويكتب لامبسون في يومياته ليصف الاستقبال الحار والحماس الشعبي الذي يلاقيه الملك أينما جل[3] . ووفقاً لشاهد عيان يسجل زيارة فاروق للمحلة ، فيصف خط سير الموكب الملكي الذي مر على بنها ، وأمام الحشود والاستقبال الحافل اضطر الموكب إلى الوقوف، ونزل الملك ، وامتدت يده تصافح الأيدي المتزاحمة حوله في تواضع وبساطة[4] . وساعد على النجاح طبيعة الشعب ، فقد أحب فاروقاً الشاب وانبهر به لأنه تقرب منه فمحا صورة الحاكم التقليدي ، وأحل محلها تلك الصورة التي جمعت في نظرهم جميع الصفات الطيبة . وكان ذلك في حد ذاته انتصاراً كبيراً على صاحب الزعامة التليدة مما زاد من حساسية الموقف .

وجاءت مسألة فرق القمصان الزرقاء لتدخل في دائرة الأزمات بين الملك

1937 , No 689 , F.O. 371 - 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938 , No 770. =

(١) طاهر أحمد الطناجي : المرجع المذكور، ص ص ١١٣ ، ١١٤ ، آخر ساعة المصورة، عدد ١٦١ في أول أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٣، الأهرام عدد ١٩٠٢٩ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧، ص ٨.

(٢) الأهرام، عدد ١٧٩٩٦ في ٣ أغسطس ١٩٣٧ ، ص ٨، عدد ١٩١٢٣ في ٩ ديسمبر ١٩٣٧، ص ١ ، عدد ١٩١٢٩ في ١٥ ديسمبر ١٩٣٧، عدد ١٩١٣١ في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧، ص ١ .

(٣) Lampson , Op. Cit, Box I , Nov. 25 , 1937 , P.207.

(٤) سيد مرعي : أوراق سياسية ، ص ١٧٢ .

والوفد ، وكانت قد ازدادت قوة عقب تولي الحزب الحكم عام ١٩٣٦ ، وهدف منها السيطرة على الشباب وإرهاب الخصوم ، والأهم من ذلك الاعتماد عليها عند توتر العلاقات مع القصر[١] . وشغلت هذه المسألة ذهن فاروق ، واستغلها رجال القصر ، فبثوا له أن النحاس يمهد بهذه الفرق لإقامة نظام دكتاتوري يحكم به مصر كما يحكم موسوليني Mussolini في إيطاليا وهتلر Hitler في ألمانيا[٢] . وتوحدت الجهود وساند القصر المعارضة ودار السفارة البريطانية للقضاء على هذا التنظيم وخاصة بعد أن هدد الأمن بموقفه من معارضي الحكومة ، ومضت الصحافة المعبرة عن وجهة نظر القصر تطالب بإلغائه وتعرض الالتماسات المقدمة للملك في هذا الصدد[٣] .

وفي ١٦ اكتوبر ١٩٣٧ طلب الملك من النحاس حل تلك الفرق ، وأوضح له أن وجودها لا يعتمد على أية شرعية ، وبالتالي فهو غير دستوري ، وأشار إلى أن مثل هذه التنظيمات ممنوعة في انجلترا وهي البلد الدستورية ، وأنهى فاروق حديثه بأنه سيتخذ إجراء إن لم يقم رئيس الوزراء بتنفيذ الطلب ، وقد أثارت هذه المقابلة النحاس وكان لها رد فعل عليه نقله أمين عثمان لكلي[٤] . وتكرر طلب الملك من رئيس وزرائه بعد عشرة أيام من المقابلة الأولى ، ويعلق مكرم عبيد على المقابلة الأخيرة بأنها لم تكن مرضية ، وتدهور الوضع عقب نشر البلاغ الحديث الذي دار بين فاروق والنحاس، والتقى أمين عثمان بعلي ماهر ، ولم تكن مقابلتهما هي الأخرى مرضية ، ووافق الأخير على لقاء النحاس في حالة رغبته ، لكنه نصح أمين عثمان بالانتظار لحين عودة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٨٩ ، ٩١ .

(٢) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٦٤ .

(٣) البلاغ، عدد ٤٦٣٢ في ٥ سبتمبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٤) F.O. 407 - 221 , J 4358 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex. Oct. 17, 1937 . No 571.

لامبسون[١] . ويرفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على الفرق[٢] .

ويتمسك النحاس بهذا التنظيم ، ويبرر ذلك في حديث له مع لامبسون ، فيشرح بأن حله سيكون ضربة قاضية للوفد ، وأنه اتخذ خطوات للتخلص من العناصر السيئة من شبابه وفرض الرقابة الشديدة عليهم[٣] . واستقبل الملك مكرم عبيد وأثار معه الأمر ، ونقل له شكوى الكثيرين ، فأجابه بأن الفرق رياضية بحتة ، وأن الإجراءات تتخذ بكل دقة للتخلص من العناصر الضارة بسمعتها[٤] . وتدريجياً وبناء على ضغط لامبسون نشر قائد التنظيم بياناً في ١٢ ديسمبر يأمر فيه أتباعه ـ بناء على تعليمات النحاس ـ بأن يتجردوا من أي نوع من السلاح وأن يقتصر أمرهم على أن يكونوا جماعة رياضية[٥] . ويلين رئيس الوزراء ، ويعد بتحقيق المطلب الملكي ، وينقل أمين عثمان هذا الاتجاه للسفير البريطاني ويبين له أن النحاس سيكون وفياً إذا أخلص القصر[٦] . وبالطبع لم تتحقق هذه المعادلة إذ سرعان ما أقيلت الوزارة ، ونفذت خليفتها الإرادة الملكية .

وشكلت قضية رئاسة الديوان الملكي نزاعاً بين الملك وحكومته ، والديوان هو الوسيط بين الملك والسلطتين التنفيذية والتشريعية ، ورئيسه

(١) F.O. 371 - 20887 , J 4555 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Cairo, Oct. 30 , 1937 , No. 599.

(٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٠١ .

(٣) F.O. Op. Cit, J 4892 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo, Nov. 25, 1937, No 668.

(٤) المصور، عدد ٦٨١، في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٥) F.O. Op. Cit, 20888, J 5174 - 20 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, Dec. 13 , 1937, F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٦) F.O. Op. Cit, 20888, J 5324 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Dec. 20 , 1937.

بـدرجة وزيـر يعاونـه وكيل بـدرجـة وكيـل وزارة، وتتبعـه خمس إدارات، الإدارة العربية ، الإدارة الإفرنجية ، إدارة التوقيع ، إدارة الحسابات والمستخـدمين ، إدارة المحفـوظـات والالتمـاسـات ، ولكـل منهـا اختصـاصـاتـه . ولـرئيس الديوان ـ بـالإضافـة إلى اتصالاتـه خارج القصـر ـ سلطته القـوية وتـأثيره على الملك . وفي اكتوبر ١٩٣٤ تـولى المنصب أحمد زيـور لكنه قـدم استقالتـه وبقي المنصب خالياً ، وشغل بال المقربين لفاروق غقب وفاة فؤاد لأهميته من ناحية ، ولحاجة الملك الصغيـر لموجـه مخلص من ناحـية أخرى . هـذا في الوقت الذي سعت فيه وزارة الوفد لإلغاء هـذا المنصب وإحلال منصب وزيـر القصر بدلاً منه ، لكنها لم تتمكن من التنفيذ .

وأمام الأمر الواقع ، حـرصت الوزارة على أن يكـون لها اليـد في تعيين رئيس الديوان وخاصة أثناء غياب الملك في أوروبا ، لتعلن من جهة التفـاهم بين الحكومة والقصـر أعلاناً واضحاً ، ولتكسب تقليـداً يعطيهـا السلطة في هـذا الشـأن ، وعليـه سـافـر مـراد محسن إلى فـاروق يحمـل بعض الأسمـاء المقترحة، لكنه عاد بخفي حنين وأبلغ النحاس بأن الملك يفضـل التريث في الاختيار حتى يعود ويتصل به شخصياً ، وقد تعـددت أسماء المـرشحين وبرز منها اسم توفيق نسيم وأمين أنيس وأحمد علي(*) . لكنها أسقطت من حساب فاروق . وبالرغم من أنه أعلن إرجاء المسألـة ، إلا أنها شغلت ذهنـه ، وأراد تناول أبعادها وناقشتها حاشيته ، فيرشح طبيبه الخاص أحمد نجيب الهلالي ، ويقتـرح علي محمد التـابعي أن يفاتـح الوزارة في ذلـك ، لكنها تـرفض لأنه حديث العهد بالوفد وليس على علاقة طيبة به ، كما أن فاروقاً لم يكن يـرغب في شخصية وفديـة ، فعقب تقلده السلطة ، أبدت الـوزارة غرضهـا في تعيين عبد الفتاح الطويل ، فاعترض الملك وصـرح « أنا أريـد أن يكون إلى جـانبي رئيس ديوان يقول دائماً كلمة الحق ، ويسوي المشاكـل ويصون حقـوقي ، لا

(*) المصـور، عدد ٦٦٦ في ١٦ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٨، عـدد ٦٦٧ في ٢٣ يوليـو ١٩٣٧ ، ص ٩.

رجل وفدي سوف يكون همه أن يأخذ مني لكي يعطي حكومة حزبه ، وإذا وقعت مع النحاس وجدت أنني قد وقعت في خلاف مع النحاس وعبد الفتاح الطويل ، وتصبح المشكلة مع رئيس الحكومة ورئيس الديوان»[١].

وبدأت تحركات عبد الوهاب طلعت صديق علي ماهر تأخذ طريقها ، وأصبح الموصل الجيد بين ملقنه وفاروق ، وعاد النحاس ورشح حافظ عفيفي ، فرفض الملك نظراً لتعليقه على مقابلة استشم منها أنه يعيب في الذات الملكية ، وشاءت الظروف أن يحدث تقارب بين النحاس والهلالي ، وعليه اقترح مكرم عبيد أن يشغل الأخير المنصب ، فاعترض فاروق ، وكان آخر عرض للوزارة تعيين أمين يوسف، لكن سياسة الرفض واصلت طريقها[٢] . ولم تقعد النحاس عن انتهاز فرص المقابلة مع فاروق ، وإثارة مسألة رئيس الديوان ، وفي كل مرة يوقفه الملك عن الحديث ويوضح له عدم رغبته في مناقشة هذا الأمر وبأنه أرجأه لحين آخر[٣] . وأخيراً صرح وأعلن عن رغبته في أن يتولى علي ماهر رئاسة الديوان .

وشخصية علي ماهر وإن اختلف المؤرخون في تقييمها ، إلا أنهم أجمعوا على صفات اتسمت بها تعطي الانطباع بقوتها واحترافها وكفاءتها وذكائها وثقافتها، وقد ورث عن والده الكثير الذي كان حائزاً على ثقة الخديوي عباس حلمي . وتقرب علي ماهر من فؤاد ودار في فلك القصر وأسهم في تأسيس حزب الاتحاد واشترك في الانقلابات الدستورية ، وبدا واضحاً أنه المخلص الأمين للعرش ، بالإضافة إلى الوظائف التي تدرج فيها ، فعمل في

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٥٤ ، ١٥٨.

(٢) F.O. Op. Cit, 20882 , J 3895 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Sept. 9 , 1937 , No 1069. محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3811 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Cairo, Sept. 2 , 1937 , No 1029 , J 3900 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Cairo , Sept . 6 , 1937 , No . 112.

الميدان القضائي، وتولى وكالة الوزارة ، فالوزارة ثم رئاسة الديوان ، وأخيراً رئيساً للوزارة . وأثناء شغله للمنصب الأخير مات فؤاد فتمكن من أن يخطط للملك الصغير منذ البداية ، وحرص على أن يحيطه بسياج من الحماية ويهيء له الامتيازات ، وعندما تولت الوزارة الوفدية الحكم ، مضى يعد العدة للإطاحة بها ، فرسم للملك خط سيره غير عابىء بالدستور ، فهو لا يؤمن به قدر إيمانه بالسلطة الأوتقراطية . وعلى ذلك فتعزى الإثباتات إلى أن هذه الشخصية قد سيطرت على فاروق ووجهته في بداية حياته العملية .

وكان طبيعياً أن تعترض الوزارة على أن تتولى هذه الشخصية رئاسة الديوان ، وبعث النحاس برسول للقصر ليبلغ بأن التعاون مع علي ماهر أمر مستحيل ، وأن له ماضيه ومواقفه من الدستور(١) . ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد ، وإنما الذي شكل ضيقاً للوفد أن هذا التعيين سيزيد من نفوذ القصر فوق ما حصل عليه ، وأوضح مكرم عبيد تلك الأبعاد للقائم بالأعمال البريطاني طالباً عدم تعيينه(٢) . وفي حديث جرى بين كلي وأحمد حسنين، ذكر الأخير أن النحاس يرى تعيين رئيس ديوان على هواه ، ويرغب في أن يكون بتوصية منه حتى يشبع مصلحته ، وأضاف بأنه سيبين لرئيس الوزراء أنه في حالة معارضته لتعيين علي ماهر فسيؤدي الأمر إلى إغضاب الملك (٣) . وحاول الأمير محمد علي أن يتدخل في الأمر ، ويبدو أنه لم يكن يؤيد شغل علي ماهر للمنصب ، فحينما ترددت الأقوال بشأن ذلك في فترة الوصاية ، التقى به وأراد أن يقنعه بالاعتذار إذا عرض عليه المنصب ، ولكن علي ماهر لم يبد رأياً وفضل أن يقف موقفاً سلبياً(٤) . وعاد الأمير ليبذل المساعي لدى فاروق بعدم التعيين قبل الحصول على موافقة النحاس(٥) . إذ كان يعلم جيداً أن رئيس الوزراء لن

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٦٣ .

(٢) F.O. op. cit, 20886, J 4134 - 20 - 16, Kelly - F.O, Cairo, Oct. 2, 1937.

(٣) Ibid, J 4148 - 20 - 16, Kelly - F. O., Cairo, Sept. 30, 1937.

(٤) المصور، عدد ٦٦٧ في ٢٣ يوليو ١٩٣٧ ، ص ٩.

(٥) F.O. Op. Cit, J 4398-20-16, Kelly-F.O, Cairo, Oct. 16, 1937.

يوافق بأي حال . وجرت مفاوضات بين النحاس وعلي ماهر عن طريق أمين عثمان وأحمد ماهر، واستمرت عدة أيام محاولة للحصول علي موافقة الأول ، لكنه لم يكن[1] .

وضرب فاروق بالمعارضة عرض الحائط ، وفي صباح ٢٠ اكتوبر أبلغ سعيد ذو الفقار النحاس تليفونياً بأن الملك عين علي ماهر رئيساً للديوان ، فانفعل وأجاب بأنه لا يوافق على مثل هذا الإجراء ، وأنه عمل غير ودي ، وطلب من أمين عثمان الاتصال بعلي ماهر لتأجيل رد القبول لحين موافقته ، وحاول أحمد حسنين التأجيل ، لكنَّ فاروقاً رفض معلناً أن الوقت أصبح متأخراً[2] . وصدر الأمر الملكي في نفس اليوم بالتعيين ، ولأول مرة بلغ للصحف عن طريق القصر لا الوزارة . وثارت ثائرة النحاس ، وذهب إلى الملك محتجاً ومستنكراً ، فرد عليه « أنا عينته لأنه كان محل ثقة والدي الملك فؤاد ، ومحل ثقتي ، كما أن الأمة تثق فيه»[3] . ولم تجد أية محاولات من رئيس الوزراء ، وانعكس هذا الوضع على الصحافة من معارض ومؤيد ، الاتجاه الأول نشر أن النحاس سيطلب من الملك والبرلمان تعيين وزارة قصر وإلغاء المرسوم الصادر في ٨ فبراير ١٩٢٥ الذي يجعل تعيين الموظفين في الحاشية بأوامر ملكية ، وإلغاء المرسوم القاضي بأن تكون إحالة كبار الموظفين إلى المعاش بمراسيم ، وأن يقتصر حق الملك في تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع بحيث لا يكون له أن يرفض التوقيع ولا أن يناقش في التعيين[4] . والاتجاه الثاني أشار إلى حق الملك المشروع ـ وفقاً للمرسوم السابق ـ لأن رئيس الديوان هو مستشاره الخاص ، وليس في الدستور نص يقيد

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex., June 30, 1938, No.770.

(٢) Ibid, 20886, J 4389-20-16, Kelly-Eden, Cairo, Oct. 20, 1937, No 580.

(٣) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٣٠.

(٤) السياسة الأسبوعية ، عدد ٤٢ في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ١ .

الملك في هذا الأمر ، وإذا عين الملك رجال حاشيته فشأنه في ذلك شأن البرلمان في تعيينه لموظفيه وشأن الوزراء حين يختارون موظفيهم الخاصين وشأن رئيس الوزراء في اختيار الرجال الذين يعاونونه مباشرة من ذوي الثقة . وعرض موضوع تعيين الموظفين بالقصر الملكي على لجنة قضايا الحكومة فأفتت بأنه تصرف قانوني ولا يجوز الاعتراض عليه(١).

ورأت الوزارة أن الفتوى استشارية بحتة ومجرد وجهة نظر لا تلتزم بها ، وصرح مكرم عبيد بذلك للملك أثناء مقابلته له(٢) . وأثير في نفس الوقت حق الملك أيضاً في تعيين الموظفين الأجانب بالقصر بعد أن رفضت الوزارة تعيين مهندس انجليزي لليخت المحروسة ، واعتبره فاروق تدخلاً منها في شئون موظفي القصر ، وأصدر بلاغاً تحت هذا المعنى للنحاس ، الذي التقى به محاولة لإقناعه بالحدود الدستورية وسلطات الحكومة المنتخبة وأن القانون الذي تريد أن تطبقه الوزارة ويضم قواعد استخدام الموظفين الأجانب ، أصدره علي ماهر في وزارته السابقة ، لكن الملك صمم على الرفض وتمسك بما اعتبره حقاً له ، واشتد أزره بحكم لجنة قضايا الحكومة فيما يتعلق بالموظفين الأجانب والذي كان في صالحه(٣) . ولكن لم يتوان النحاس لحظة عن أحقية الوزارة في مثل هذه المطالب الشرعية . وكانت هذه المسألة من القضايا التي أودت بحياة الوزارة ، فعقب تولي علي ماهر منصبه بين أن الكلمة النهائية يجب أن تكون للملك في تعيين كبار الموظفين ، وفي إحالة الموظفين المعينين بمراسيم إلى المعاش ، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان ، وفي الرتب

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex., June 30, 1938 , No 770, البلاغ ، عدد ٤٦٧٨ في ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧ ، عدد ٤٦٧٩ في ٢٦ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٧ .

(٢) المصور، عدد ٦٨١ في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ ، ص ٨ .

(٣) F.O. 407 - 221 , J 4339 - 20 - 16 , Kelly - Eden , Alex., Oct. 20 , 1937 , No 580.

والنياشين لرجال الدولة[1] . ومن هنا فإن تنبؤات الوزارة تجاه شخصية رئيس الديوان كانت صحيحة .

لم تكف الحكومة عن اعتراضها على تعيين علي ماهر ، وفي مقابلة جمعت مكرم عبيد وكلي أشار الأول إلى الحالة العصبية التي انتابت النحاس عقب تعيين رئيس الديوان وأنه يريد عرض القضية على البرلمان ، ويوضح كلي صعوبة الموقف وحرجه نظراً لمركز أحمد ماهر في البرلمان[2] . وكان طبيعياً أن يتحرك رئيس الديوان الذي اتفق مع القائم بالأعمال البريطاني على تهدئة الأجواء ، ووفقاً لهذه السياسة ، ولتلك الظروف الداخلية التي كانت تمزق الوفد ، بدأ النحاس في التخلي عن صلابته ، وفي غضون أيام قليلة استقبل فاروق رئيس وزرائه وأعطى له التأكيدات بأن تعيين علي ماهر ليس ضده لأنهما الاثنين - الملك ورئيس ديوانه - فوق كل الأحزاب ، وأنهما لن يدخرا جهداً في التعاون مع الحكومة ، وعقب المقابلة ، صرح النحاس بارتياحه لها وانتهاء الأزمة[3] . وبالفعل فقد انتهت ولكن لصالح الطرف الأقوى ، وأحرز القصر نصراً قوياً على الوفد الذي رضخ وتقبل الوضع الذي فرض عليه ، وبالرغم من الضغوط التي أحاطت به داخلياً وخارجياً لتجبره على الاستسلام ، إلا أنه كان من الممكن أن يواصل تمسكه بالقواعد الدستورية ولو أدى ذلك إلى استقالته من الحكم .

ومثلت مسألة التعيين في مجلس الشيوخ حلقة في سلسلة الأزمات بين فاروق والنحاس ، حدثت عندما شغر مقعدان في المجلس ، فرشحت الوزارة محمود فهمي وحسن نافع ، فوافق القصر على الأول ورفض الثاني وطلب اختيار غيره ، فرشحت فخري عبد النور فرفضه القصر أيضاً ورشح عبد العزيز

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٠ .

(٢) F.O. 371 - 20886 , J 4445 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo, Oct. 22 , 1937 , J 4434 - 2 - 16 , Kelly - F.O , Cairo , Oct. 22 , 1937.

(٣) Ibid, J 4518 - 20 - 16 , Kelly - Eden, Cairo, Oct. 28, 1937, No 595.

فهمي ، فلم يوافق عليه النحاس ، بينما أصر القصر عليه ، في الوقت الذي لم تتمسك فيه الوزارة بمرشحها الأخير . وانبرى الوفد في الدفاع عن حقه في التعيينات بمجلس الشيوخ وساق الأدلة ، وعرض فتاوى فان بوش وبيولا كازيللي ـ من فقهاء القانون ـ والتي سبق وأن أفتيا بها في عهد فؤاد ، وهي تسقط أي حق للملك في ذلك[1] . وتمسك القصر برأيه وكانت حجته «أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات في المجلس مما لم يجيء بها الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه الحكمة وتعين من أنصارها من ليسوا ذوي كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمي الدستور ، وأن يمنع مخالفته»[2] . وأصر كل طرف على رأيه ، وبالطبع فإن لعلي ماهر دوره في هذا الخلاف ، وكان من الممكن ألا ينشأ أصلاً على أساس أنه سبق وأن اتخذ فيه موقفاً عام ١٩٢٤ أعطى الوزارة ذلك الحق ، ولكن وفقاً للسياسة المخطط لها ، لا بد من اغتصاب حقوق الأمة تدريجياً لحساب القصر .

وقدمت الظروف نفسها لتخدم القصر ضد الوفد ، ويذهب البعض إلى أن ما أصاب الوفد في هيكله هو بسبب خطة القصر في الاستيلاء عليه من الداخل[3] . وإن كانت هذه النظرية تمثل واقعاً ، إلا أنها فرضت نفسها في مرحلة متأخرة كان الخلاف بين القيادات الوفدية قد بلغ مداه ، وبالتالي أصبح من السهل التأثير على الأطراف المعارضة ، بمعنى أنه لو كان هناك رباط قوي وتماسك متين بين هذه القيادة لما نجحت خطة القصر . وليس هنا المجال للخوض في المنازعات التي مزقت الوفد ، ولكن يمكن القول بأن العلاقة

(١) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ص ١٤١، ١٤٢، أحمد بهاء الدين: المرجع المذكور، ص ٣٢.

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ٢، ص ص ٤٥، ٤٦.

(٣) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٥، الصراع بين الوفد والعرش، ص ١٥٤.

اللصيقة بين النحاس ومكرم عبيد أزعجت النقراشي وأحمد ماهر، وقد انضم إليهما الكثيرون من أعضاء الهيئة الوفدية ، وانقسم الوفد على نفسه ، واختلفت الآراء بين الجهتين وتناقضت ، وحانت الفرصة، وعند تشكيل زعيم الوفد لوزارته الرابعة استبعد منها النقراشي وثلاثة من مؤيديه . ومحاولة لإرضائه وحتى لا يرتمي في أحضان المعارضة عرض عليه منصب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس ، لكنه رفض ، واشتد الخلاف الذي أدى إلى فصله من الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ ، ووجد ذلك التشجيع والتأييد والمباركة من القصر ، وانعكس ذلك على صحافته ، في الوقت الذي راح فيه النقراشي يهاجم محور النحاس مكرم ويكيل التهم لزعيم الوفد للنيل منه ، واتخذ له مكتباً فتحه للمعارضة[١] . وكان لذلك نتائجه على الصراع القائم بين القصر والوفد ، فقوى الأول وأضعف الأخير .

وتلقائياً انضم أحمد ماهر إلى زميله ، وكان رئيساً لمجلس النواب وله ثقله في الساحة السياسية ، وهنا حدث التقارب مع القصر ، فالعدو مشترك ، وكلا الطرفين يعمل من منطلق هذا الشعور ، ولكن لكل طرف مصالحه وأهواؤه وأهدافه . ورسمت السياسة على أن تشكل وزارة وفدية يرأسها أحمد ماهر ، وبالطبع لن يشترك فيها أحد من الأعداء ، ومضى ثنائي أحمد ماهر والنقراشي يجندان الأفكار بأنهما يسعيان لإقامة ملكية دستورية بعد أن اعتقدا أن الوقت حان لإسقاط المعارضة للعرش[٢] وتولت البلاغ الدعوة لتأليف تلك الوزارة وأشادت برئيسها ، الذي سيجعل العلاقة بين الوزارة والقصر علاقة تفاهم وتعاون[٣] . وبتحقيق هذا المسعى يستمر الوفد في الحكم بعد أن تسقط الزعامة المقلقة للقصر والمعارضة ويستبعد أي تصرف غير دستوري ، ويستغنى عن إجراء انتخابات جديدة تكون مثار للقيل والقال ، وأخيراً يتحقق غرض

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ .

(٢) Little, T.: Egypt, P. 156.

(٣) البلاغ ، عدد ٤٧٣٠ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ .

القصر باستحواذه على كل ما يرى أن له حق فيه وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار تلك الصلة التي تربط رئيس الوزراء الجديد ورئيس الديوان ، وبالفعل فقد كان علي ماهر يميل لتحقيق ذلك حتى إنه قدم اقتراحاً بهذا المعنى لقصر الدوبارة في ٣١ أغسطس أي قبل أن يتولى رئاسة الديوان ، لكنه لم يجد ترحيباً بذلك[1] .

وبالرغم من ذلك ، بذلت المساعي ، وذهب أحمد ماهر إلى دار النحاس ليستعرض معه نقاط الخلاف ، وأبان له أن الإبقاء على الدستور والحياة النيابية متوقف على تخليه عن تولي الحكم ، وأن يختار الوفد شخصاً غيره لأن الملك لا يقبل أي تعاون معه ، وحاول زعيم الوفد أن يثني رئيس مجلس النواب عما يريد تحقيقه وكشف له عن المؤامرات التي تحاك لتمزيق الوفد ، ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه[2] . ومحاولة للوصول إلى حل ، عقدت الهيئة الوفدية في ٢٣ ديسمبر لتفند أمامها وجهتا النظر ، وبدأ النحاس وعرض قضايا الخلاف مع القصر ، ثم تبعه أحمد ماهر وانتقد تصرفات الحكومة تجاه الملك ومساعيها لتعبئة بعض القوى ضده . ولكن انتهى الأمر بانتصار النحاس[3] . وفشل أحمد ماهر في تحقيق الهدف .

والواقع أن الوفد حارب في جميع الاتجاهات في الوقت الذي كان عليه أن يرمم ما أصابه من شروخ وانتهزت أحزاب الأقلية الظروف الصعبة التي يمر بها ، وارتمت على الأعتاب الملكية لتقدم خدماتها ، ولتحصل على الرضا ولتحقق مصالحها من جهة ، ولتنتقم ممن ألحق بها الهزيمة من ناحية أخرى. ومثل محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين دوراً في التحرك ضد الوفد ، وتوطدت صلته بعلي ماهر ، وجندت صحيفة الحزب في شن الحملات

---

(١) F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex., June 30, 1938, No 770.

(٢) إبراهيم فرج : ذكرياتي السياسية، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص ص ١٤٨ ـ ١٥١.

الهجومية على الوفد وزعيمه ، مدافعة على ما اعتبرته حقوقاً للملك ، وانبرى محمد حسين هيكل يكتب تحت هذا المعنى في البلاغ(١) . وبرز التعاون بين رئيس الحزب وإسماعيل صدقي وسعياً بمختلف الطرق لإسقاط الحكومة ، ففي حديث دار بين السفير المصري بلندن ومسئول بالخارجية البريطانية ، أوضح الأول العمل المكثف الذي يقومان به لاستعجال الإطاحة بالوزارة ، مؤيدان أية خطوة غير دستورية يقوم بها الملك للتنفيذ ، ويحلل السفير هذه التصرفات بأنهما يضعان في الاعتبار مصلحة البلد أكثر من مصلحة المعارضة(٢) .

ووقع زعماء المعارضة على عريضة قدموها لرئيس الديوان ، سطروا فيها اتهامات وجهوها للحكومة وأشادوا إلى اضطراب الأمن والفوضى الضاربة أطنابها في البلاد(٣) . وهداهم تفكيرهم إلى اتباع طريق ينفذون من خلاله إلى مآربهم ، وخاصة أن المناخ العام خيم عليه الاتجاه الديني ، فاستغلوه لنجاح مخططهم ، وانضم إليهم الأزهر ، ومعلوم أن شيخه معلم فاروق وموجهه وصاحب التأثير عليه . وترددت نغمة قبطية الحكومة ، فهي تضم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ـ وله من الشخصية ما يجعله يسير دفة الحكم ـ وأيضاً واصف بطرس غالي وزير الخارجية ، هذا بالإضافة إلى التركيز على نوايا الحكومة في الإعداد لتحويل قضايا الأحوال الشخصية للقضاء الأهلي ، ومن هنا انطلقت حملة العلماء المضادة وعلى رأسهم الشيخ المراغي ، ونجحت المعارضة في إلصاق وصمة نزوع النحاس عن التقوى في الوقت الذي أظهرت فيه منافسه فاروق في صورة الملك الصالح(٤) .

---

(١) انظر فصل صوت الأقلية ، عنصر أحزاب الأقلية .

(٢) F. O. Op. Cit, 20887, J 4799-20-16, Conversation of Egyptian Ambassador with Campbell, Nov. 18, 1937.

(٣) البلاغ ، عدد ٤٧٠٠ في ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ ، ص ٦ .

(٤) Richmond, J : Egypt 1798 - 1952 , p: 202.

وحقيقة فإن إثارة مثل هذه الحساسية التي حوربت بها الوزارة قد أضعفتها ، ولعبت الأيدي إزاء ذلك ، وانتشرت الأقوال بأن رفض توقيع مرسوم فخري عبد النور له ارتباط بالمسألة ، وأن التعيينات الحكومية تحمل اتجاهاً عنصرياً ، واستغلت انتخابات نقابة المحامين ، وأذيعت وجهة نظر النحاس في الاعتراض على مسألة المناداة بفاروق خليفة[1] . وخوفاً من إثارة أزمة ممكن أن تكون لها النتائج الخطيرة ، رفع الأنبا يؤنس بطريرك الأقباط الأرثوذكس كتاباً للملك يسقط فيه أي شك لولاء الأقباط للعرش ، ويعلن الإخلاص ويؤكد الولاء ، وجاء الرد الملكي ليبين اغتباط فاروق ، وأنه هو الساهر بنظره المجرد عن الهوى[2] . وعليه هدأ الموقف في هذا الشأن . وواصل القصر منهجه ، وأمسك بالخيط عقب خلاف الوفد مع صفية زغلول ، فرأى أن الفرصة مواتيه لضمها إليه ، ونفذت الخطة بنجاح[3] . وبذلك يتضح أن السهام صوبت تجاه الوفد من جميع الجبهات .

أما عن الموقف البريطاني تجاه التنازع ، فمعروف أنه عقب معاهدة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على أن تجعل المظهر براقاً فيما يختص بعلاقتها مع مصر ، هذا المظهر الذي بدا في تلك التصريحات التي صدرت على لسان رجالها بأنها لن تتدخل في الشئون الداخلية ، وكان الواقع شيئاً آخر . حقيقة أن المعاهدة فرضت على مصر التزامات ، لكن إذا نظرنا إلى الأطراف المصرية ـ القصر ، الحكومة ، الأحزاب ـ نجدها تتلاقى في بؤرة واحدة ، هي السفارة البريطانية ، ومن ثم فقد وجدت التشجيع والتأييد والمؤازرة لتتدخل ، وهي أساساً لديها الرغبة ، ولم تكن لتجرؤ أن تقدم دون أن يطلب منها التوسط . ففي أوائل أغسطس ، طلب أمين عثمان من كلي أن

---

(١) المصور، عدد ٦٨٩ في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ١٤ .

(٢) البلاغ ، عدد ٤٧٢٩ في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٦، عدد ٤٧٣٠ في ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ ، ص ٧.

(٣) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٧٠ .

يتعاون في إقصاء تأثير القصر ، مبيناً أن الحكومة البريطانية قل اهتمامها بمصير الوفد ، ولكن القائم بالأعمال البريطاني يوضح أنه لا توجد أمور وسط مع الملك ، وأنه يتردد في إسداء النصيحة السياسية له في هذه المرحلة . ويلقي النحاس على مسامعه تلك القصص التي تنم عن تصرفات الملك الصغير ، ويبدي كلي رأيه ، بأنه يعتبر أنه من السابق للأوان الوصول إلى نتيجة نهائية ، وأن الملك الشاب ذو نوعية جيدة ، ومع مرور الوقت والتحلي بالصبر سينجح - أي النحاس - في الحصول على ثقته التامة ، فوافقه زعيم الوفد لكنه أضاف أنه في حالة انقياده لحاشيته المقربة ، فمن الصعب استعادته . ويذكر كلي لحكومته أنه نقل لفاروق وجهات نظر مماثلة وتلقاها بقبول حسن(١) . ففي ١٢ أغسطس مثل بين يديه ليقدم له التهنئة ، ويصف هذه المقابلة للندن « ورجوت له حكماً طويلاً وناجحاً ، فكان تعليقه بأنه سيكون كذلك إذا تلقى المعاونة التي تشمل الطرفين ، فقلت يبدو مهماً التأني ، فأجاب بأنه يقدر ذلك تماماً ، وضرب مثلاً بأن البيت الذي يبنى على عجلة لا يصلح للسكنى »(٢) .

ومع تأزم الموقف بين القصر والوفد بشأن تنظيم القمصان الزرقاء - وكانت السياسة البريطانية متشوقة لإسقاطه - أرسل كلي إلى كبير الأمناء ليبلغ الملك انزعاجه لتصاعد التوتر بينه وبين حكومته ، وأنه يأمل أن يتبع الملك خطوط الدستور ويتجنب أي تنازع مع حكومته نظراً لحساسية الوضع الدولي ، فيخطره سعيد ذو الفقار بأنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق ، فتعليمات الملك بحل هذه الفرق لا تعني استقالة النحاس إن لم يقم بتنفيذها(٣) . وكانت التوجيهات التي وصلت من لندن تشير إلى مواصلة الضغط على فاروق ، وأنه من الحكمة أن يتخذ ذلك بتؤدة ، وسعى لامبسون لإيجاد حل ،

(١) F.O. Op. Cit, 20885 , J 3601 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Ramleh , Aug . 12 , 1937 , No 101.

(٢) Ibid, J 3573 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Alex . Aug . 13 , 1937 , No 458.

(٣) Ibid, 20886 , J 4358 , 4429 - 20 - 16 , Kelly - F.O, Cairo , Oct . 17 , 18 , 1937.

فاقترح إقناع النحاس بإسقاط مطالبه مؤقتاً ، وأن يغفل الملك نفس الشيء من جانبه فيما يختص بهجومه على النحاس بشأن فرق القمصان الزرقاء ، وتجري محاولة للقاء بينهما ويدفن الماضي (١) . ولكن الوساطة لم تأت بنتيجة .

وذهب أحمد حسنين إلى كلي ليطرح عليه بعض الموضوعات ، ومن أهمها طلب معرفة رأيه في الأكثر صلاحية لمنصب رئيس الديوان ، فرد عليه بضرورة أن يكون شخصاً يتحمل المسئولية بجدية ، ويتمتع بثقة الملك ، ويرضى عنه رئيس الوزراء (٢) . وكان واضحاً أن علي ماهر مؤيداً من السياسة البريطانية ، ففي ٢٥ فبراير ١٩٣٧ طرح لامبسون على حكومته موضوع تعيين رئيس الديوان ، وفي البداية اقترح اسم توفيق نسيم ، لكنه ما لبث أن استبعده لكبر سنه ومرضه ، والأهم أن فاروقاً لا يحبه ، وعليه رشح علي ماهر لأنه رجل قوي وسيوافق عليه الملك ، لكنه نوه إلى أن علاقته بالوفد ستكون موضع احتكاك(٣) . وعندما أعدت الخارجية البريطانية مذكرتها عن الأوضاع السياسية التي تؤثر في مركز فاروق أشارت إلى علي ماهر كرئيس للديوان ، وأنه كرئيس وزراء سابق ممتاز وذو مقدرة ملحوظة ، ومع هذا وصفته بأنه يميل للدسيسة(٤) . وفي ٣٠ سبتمبر تحدث كلي مع أحمد حسنين وأوضح له أن حكومته لا تعارض في تعيين علي ماهر ، ولكن عندما شرح له رائد الملك معارضة النحاس ، أشار إلى سلبية الموقف البريطاني ، وعزف عن التدخل في موضوع بين الملك وحكومته . ويكتب كلي للندن لينقل لها الحديث الذي دار بين مكرم عبيد والسكرتير الشرقي بشأن المنصب ، ويبين أن وزير المالية يهدف إلى إثارة

---

(١) F.O. 407 - 221, J 3778 - 20 - 16 , Eden - Kelly , F.O. Sept. 2 , 1937 , No 389, F.O. 371-22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex, June 30, 1938, No 770.

(٢) F.O. 371 - 20885 , J 3573 - 20 - 16 , Kelly - F.O , Alex. Aug. 13 , 1937 , No 458 .

(٣) Ibid, 20882 , J 967 - 20 - 16, Lampson - F. O, Cairo, Feb . 25 , 1937.

(٤) Ibid, 20883 , J 1454 - 20 - 16 , F.O. Minute, April 1 st, 1937.

السفارة ضد القصر، والنتيجة ستسفر عن سوء العلاقة بين الطرفين(١). وهذا ما كانت تخشاه السياسة البريطانية.

وفي نفس الوقت حاولت السفارة استرضاء الوزارة ولكن دون إغضاب القصر، فعقب الإعلان الرسمي لتعيين رئيس الديوان، اقترح القائم بالأعمال البريطاني على أمين عثمان بذل مجهوداته من خلال أحمد ماهر أو علي ماهر نفسه لإرجاء موافقته على التعيين حتى يعطي الفرصة للحصول على موافقة النحاس (٢). ولم تنجح تلك الخطوة. ويذهب البعض إلى أن الإنجليز تبينوا بوسائلهم الخاصة أن علي ماهر يبدي النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أنه يشغل المنصب رسمياً لكي يتحمل مسئولية ما يشير به (٣). وإن كان ذلك يتفق مع المنطق، إلا أنه لا يشكل السبب الوحيد، لأنه كما اتضح من المراسلات البريطانية أن علي ماهر كان الشخص المناسب في المكان المناسب. ومع بداية ممارسة رئيس الديوان لعمله الرسمي، بين كلي للندن بأن علي ماهر يأمل العمل في اتجاه واحد مع السفارة(٤) وهذا ما يسعى إليه التخطيط البريطاني.

ومما يذكر أن السفارة البريطانية لم تحبذ تشكيل وزارة وفدية تكون رئاستها لغير النحاس، فقد أرسل القائم بالأعمال البريطاني لإيدن مشيراً إلى غضب أحمد ماهر والنقراشي لأنه لم يشجعهما على استخدام الملك في لعبتهما(٥). وأمام التصرفات التي أقدم عليها فاروق وأسفرت عن تصلب في

---

(١) Ibid, 20886, J4148, 4134-20-16, Kelly-F.O, Cairo, Sept. 30, Oct. 2,1937.

(٢) F.O. 407-221, J4339-20-16, Kelly-Eden, Alex. Oct. 20, 1937, No.580.

(٣) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٩٤.

(٤) F.O. 371 - 20886, J 4518 - 20 - 16, Kelly - F.O, Cairo, Oct. 28, 1937.

(٥) F.O. 407 - 221, J 3811 - 20 - 16, Kelly - Eden, Sept. 2, 1937, No 1029.

موقفه تجاه النحاس ورغبة في مزيد من السلطة ، رأى لامبسون ضرورة مواجهته ، وكتب لإيدن التفصيلات والتعليقات على مقابلة ٥ نوفمبر ، فوصفها بأنها غير مرضية ، ولا بد من التعامل معه مستقبلاً بالصرامة إذا بدا أنه يستحقها ، وأن ما اتسمت به المعاملة من لطف فيما سبق ، كانت تتطلبها طبيعة المرحلة . وبدأ السفير البريطاني يشكو من أن ما يدور بذهن فاروق قد أعده علي ماهر جيداً ، وتعددت الموضوعات التي طرحها لامبسون في تلك المقابلة ، التوتر الدولي ، الأخطار التي تتعرض لها الأمة والعرش نتيجة للتصرفات غير الحكيمة والسريعة ، البيت الذي يحتوي على الانقسامات لا يمكن أن يستمر ، الفطنة في أن يتعامل الحاكم مع رئيس وزرائه المنتخب بأسلوب رزين ، الحاكم الدستوري الذي يملك ولا يحاول أن يحكم مباشرة ، الخطر الجسيم الذي يكتنفه إذا نزل لساحة الأحزاب السياسية ، المساندة البريطانية التي تعتمد على تصرفه الدستوري ، ولكن لامبسون لم يعبر عن وجهة نظر حكومته في حالة وصول الأزمة إلى ذروتها حيث كان واثقاً أنه بمساعدة فاروق ممكن تجنبها .

ويتابع السفير البريطاني ليصف فاروقاً بأنه واثق من نفسه في هذا الشأن ، وأنه يتكلم بعظمة ويتعامل ـ من جانبه ـ في المسألة بمقدرة عجيبة لمن هو في مثل سنه ، ويؤكد أنه ليست له مصلحة شخصية في موقفه وإنما هي المصلحة الوطنية ، وأن النحاس سحب الامتيازات الدستورية للتاج ، وواجبه حمايتها ، واستخلص لامبسون من ذلك أن فاروقاً سيستمر فيما يقوم به حتى ولو أدى إلى إقالة النحاس ، ورأى أن يلقي على رئيس الديوان إيجاد المخرج للمشاورة مع رئيس الوزراء ـ محاولة لإنهاء التنازع ـ حتى لا يضيع وقته في نقاش يمكن تصعيده . ويسجل نهاية المقابلة بأن الملك أخذ على عاتقه التحلي بالصبر ، وأنه أيده في هذا الأمر وطلب منه أن يدع الوقت يقوم بدوره ، ولم تفته الإشارة إلى أن أباه لم يدخل في تنازع مباشر مع رئيس وزرائه . وعقب انتهاء المقابلة التقى لامبسون برئيس الديوان ودار الحديث حول المسائل التي استعرضها مع

الملك مؤكداً على استعمال الصبر ، ويذكر السفير البريطاني أنه أعطى أيضاً النصائح المعتدلة للنحاس[١] .

وبدأت الغيوم في الانقشاع مؤقتاً ، وجرى حديث ودي طويل بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، وافتتح البرلمان في أول نوفمبر ، وعاد فاروق من الإسكندرية ، وما لبث أن اشتعلت مظاهرات العمال والطلبة ضد الحكومة ، ولامبسون يرقب الحال ، وعاد الموقف ليشتعل من جديد . وأصيبت محاولات الوساطة بالفشل لتعنت كل طرف من ناحية ، ولوجود المصالح التي مثلت عائقاً من ناحية أخرى . ويزداد الموقف تعقيداً ، ويتبع النحاس نفس السياسة ، فيلجأ للسفير البريطاني ويخبره بأن فاروقاً قد تمادى تعجرفاً في الإهانة ، ومن الصعب إصلاحه ، وأعطى الأمثلة ، فأثناء عودته معه من الإسكندرية تجنب عن عمد التحدث معه ، بينما استدعى علي ماهر إلى صالونه مرتين ، ومال رئيس الوزراء على الوتيرة الدينية حيث يعلم تماماً موقف السفارة منها ، فصور للامبسون خطورة الدور الذي يقوم به الملك في الميدان الديني ، فهو يتصرف كأنه شيخ من رجال الدين ، ويظهر أسبوعياً في مسجد الرفاعي ، حيث لا يخضع لرقابة وزير الأوقاف ، وهناك يعلن الإمام تصريحات مثيرة ضد الأقباط ، ويشير النحاس إلى أن قانون البلد هو القانون الحديث - الأوربي - وأنه لن يذعن لأية حركة لاتباع الشريعة الإسلامية[٢] . وشكا أيضاً من تأخير القصر لأعمال الحكومة ، وعليه يبلغ لامبسون حكومته بأن تصرفات فاروق طفولية ، وأنه يتبع طريق غير منطقي وأشار إلى أن النحاس ومكرم عبيد يثيرونه بتجميعهم فرق القمصان الزرقاء أمام قصر عابدين يوم افتتاح البرلمان[٣].

---

(١) F.O. 371-20887, J 4608, 4761-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Nov. 5,13, 1937, No 617, 142.

(٢) F.O. 407 - 221 , J 4853 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Nov. 23 , 1937 , No 657.

(٣) Ibid.

وأحاط السفير البريطاني علي ماهر علماً بما يقدم عليه فاروق، وأنه مهما كانت وسائل الإثارة فلا يعني ذلك تبريراً شرعياً لتصرفاته التي يحكم بها عليه بأنه صلب الرأي وولد غبي ، وقال إن النحاس أصبحت له الحرية الكافية نتيجة لاستخفاف الملك به ، وتوصل إلى أن الطرفين يجب أن يتركا يتصارعان ، وبذلك يرتكب فاروق خطأ جسيماً حيث سيحدث أحد أمرين ، إما أن ينتصر النحاس أو ينهزم ، وفي الحالتين سيشتعل عداءه للقصر ، وبالتالي ستكون انعكاساته أكثر مرارة على الأسرة الحاكمة ، وأنه يجب على فاروق ألا يغتر بحب الشعب له(١) . ويأتي تعليق الخارجية البريطانية ليوضح موقفها ، فهي تتوقع تفجر الموقف بين الملك وحكومته كنتيجة لتصرفاته الحمقاء ، وتعرض القضية من جميع أبعادها ، فالمصلحة البريطانية تقتضي إبقاء الحكومة لأطول فترة ممكنة ، وعلى السفير أن يتخذ إجراءات أشد قوة وأكثر عنفاً مع فاروق . هذا في الوقت الذي ترى فيه أن لذلك مضاره ، إذ سيتحامل الملك ضد بريطانيا ويعزف عن التعاون معها في المستقبل ، لكنها تشير إلى أنه ضدها ، وأن اتخاذ خط قوي حياله على وجه السرعة سيمنع حدوث متاعب في المستقبل، وتعود لتبين بأن الشيء الوحيد الذي يمكن أن تنشأ عنه أزمة خطيرة هو القيام بتقديم نصيحة في صيغة أمر للملك ، وتعرض النتيجة في حالة وقوفها جانباً وعدم تدخلها « إما سنفقد الحكومة الحالية ، أو يفقد الملك فاروق عرشه » (٢) .

إذن لا بد من التدخل ، بأن يستعمل لامبسون الطريق غير المرضي ، أي استعمال القوة بأن يتكلم مع فاروق بشدة موضحاً له أن استمراره في تصرفاته مع رئيس وزرائه يهدد عرشه ، ويعلق كامبل بقوله إنه غير واثق من أنه سيصلح من طرقه . ووضعت الأساليب التي تتبعها لندن ، وهي استمرار التأثير المجدي

(١) F.O. 371 - 20887 , J 8495 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov . 25 , 1937 , No 666.

(٢) Ibid , J 4853 - 20 - 16 , F.O. Minute, Nov. 24 , 1937 , No 657.

لكلا الطرفين ، بمعنى إسداء النصيحة ، وعند عدم رضوخ الملك ومعارضته يعزل ، وفي حالة القرار بعدم الاستمرار في تقديم الخدمات البريطانية ، يترك النحاس حراً في تعامله مع فاروق ولا ينصح برفع يده من التدخل لتجنب الأزمة ، ولهذا القرار ما يميزه ، وهو البعد عن المخاطرة بالتدخل ضد الملك طالما له شعبية كبيرة يتمكن عن طريقها من العمل على توجيه الاستياء ضد المصالح البريطانية ، وعليه يضرب بالمعاهدة عرض الحائط ، في الوقت الذي تتوتر فيه العلاقات مع إيطاليا ، وكان لامبسون قد سبق وأكد أن الرأي العام وراء فاروق(١) .

وتسجل الخارجية البريطانية انطباعاتها فيما يختص باقتراح النحاس لدعوة البرلمان وعرض تصرفات الملك تجاهه وما يلاقيه من معاملة سيئة ، بأنه من الممكن لرئيس الوزراء الذي لا يزال اسمه له نصف التأثير السحري على الشعب ـ رغم أنه لا تصل شعبيته إلى ما اكتسبه فاروق ـ أن ينتصر ، وعليه فلن يكون هناك تدخل مباشر مع أي من الطرفين . ولكنها في نفس الوقت تعلن بأنها ستساعد النحاس بطريقة غير مباشرة وتضغط على فاروق بعين الطريقة ، وتعلق بأن الحكومة البريطانية قدمت النصيحة المعتدلة، فعمل بها النحاس لأنه سبق وطلبها ، أما الملك فلم يعمل بها لأنه لم يطلبها ، وأخيراً تقترح إعطاء تعليمات لسفيرها بأن يبتعد ويترك رئيس الوزراء ليتصرف مع الملك ، في حالة ما إذا بدا للامبسون ـ وفقاً للظروف الجارية ـ أن ذلك أفضل وسيلة(٢) . وكان الخط الأساسي الذي تسعى لتحقيقه السياسة البريطانية تحقيق مصالحها مع استبعاد اتهامها بأنها تتدخل في الشئون الداخلية ، لذا اتسمت خطواتها بكل حذر والذي شابه في بعض الأحيان التردد تارة ، والتلون تارة أخرى ، فهي تضع أمامها الضرر الذي يصيبها من جراء الانضمام لأحد طرفي الصراع ، لكنها أيقنت أن فاروقاً مصدر للمتاعب ، ووجدت أن خير وسيلة

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

إسداء النصيحة ، وعندما تريد اتباع الخط المتشدد، تطلب أن تكون حادة(١) .

ويظهر السفير البريطاني أن النصيحة الودية لم تعد لها نفع بعد أن إنفتح باب الصراع على مصراعيه ، ويضع أمام حكومته طريقان ، أن تساند أحد الطرفين بكل قوة ، أو تقف جانباً وتترك الأحداث تأخذ مجراها ، لكنه يلفت نظرها إلى تلك الدعاية الإيطالية الموجهة ضد وزارة الوفد ، ويبين أن فاروقاً يبذل كل الجهد ليقوم بدور الحاكم الشرقي المستبد، وعليه لا يستبعد أن يتخلص من النحاس دون حدوث ضجة وأن يحصل على خيار أغلبية رعاياه على المدى الطويل . ويمضي لامبسون ليعبر عن وجهة نظره الشخصية بأن يتبع خطاً صارماً مع الملك لإبقاء النحاس في السلطة ، ويشير إلى مخاطر وجود حكومة قصر ، فبقاؤها غير ثابت ، ولربما تكون تابعة تماماً للملك الشاب ، وفي هذه الحالة يتخوف من أحتمال أن يكون فاروق - في النهاية - قادراً على أن يثأر بنجاح من بريطانيا ، ويوافق كامبل على استعمال اللهجة العنيفة مع الملك، وأن يبين له بأنه إن لم يقبل نصيحته فسوف يفض يده من النزاع ويوقف محاولاته لكبح جماح النحاس ، بمعنى تركه يفعل ما يريد(٢) .

وهنا تبرز فكرة تنازل فاروق عن عرشه أو عزله ، تلك التي راودت النحاس ومكرم وربطا بينها وبين مصلحة مصر وعبرا عنها للسفارة البريطانية ، وألحقا بها تصرفات فاروق ضد بريطانيا خاصة ، والأجانب عامة، فمسا الوتر الحساس حتى يتمكنا من إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ ، وانصبت وجهة نظرهما على إحلال الأمير عبد المنعم ابن الخديوي السابق(٣). وبذلك يتبادر إلى الذهن محافظة زعامة الوفد على النظام الملكي الذي نص عليه الدستور .

(١) Ibid, J 4892 - 20 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov . 25 , 1937.

(٢) Ibid, J 4964-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Nov. 28, 1937, No 675.

(٣) Ibid, 20887 , J 4592 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov. 2,1937 , No 608,F.O. Op. Cit, 22006, J 2805-2805-16, Lampson-Halifax, Alex. June 30, 1938, No 770.

والواقع أن الفكرة لم تكن بعيدة عن المسئولين البريطانيين ، فقد بدأت لندن تضيق بتصرفات الملك ، فيصرح كامبل بأنه يخشى أن تثبت الأيام أن فاروقاً غير مناسب كحاكم[١] . وبدأت تفكر في التخلص منه ، فإنّ إبعاده عن الطريق سيقلل من متاعبها ، وراحت تستعرض المرشحين ونقاط الضعف التي تعتريهم ، وبينت أنه لا يوجد بديلاً صالحاً في الأسرة المالكة ، الأمير عبد المنعم مرشح الوفد كثير الشكوك وبعيد عن السياسة وليس من الحكمة وجود ملك تمثال تتحمل بريطانيا مسئولية سياسته وتصرفاته مما يزيد الأمور تعقيداً ، الأمير محمد علي ولي العهد طاعن في السن وسيء الصحة وسريع الغضب وغير مناسب ، الأمير يوسف كمال يقضي وقته خارج مصر في رحلات للصيد على ظهر يخته وبالتالي فلن يقبل . وطلبت من سفيرها إبداء رأيه هو الآخر في هؤلاء وترشيح غيرهم ، وفي نفس الوقت وضعت في الاعتبار انعكاس عزل فاروق على المصريين لما يتمتع به من شعبية بالغة، يوالي مؤشرها الارتفاع وخاصة في الفترة التي يستعد فيها للزواج[٢] .

وينقل لامبسون وجهة نظره لحكومته مبيناً نفوره من الفكرة حتى يتم زواجه وإمكان انخفاض شعبيته ، ويعود ويصرح للأمير محمد علي بأن فاروقاً يلعب بالنار ويجازف بالعرش طالما انتصر على النحاس أو العكس ، ويبدي السفير ميله لزعيم الوفد وبأنه لا يريد أن يفقده ، وفي هذه الحالة لا بد من مساندته ضد مليكه ، ولن يتم ذلك إلا باستعمال القوة وخلع الملك ، واعتبر أن هذا الإجراء سينقذ بريطانيا من المتاعب والحيرة التي لا نهاية لها ، فإنه إذا كان قد بدأ حكمه بهذه الطريقة ، فماذا سيكون فيما بعد حينما يطلق له العنان ، ويرشح الأمير محمد علي لتولي الملك ويبلغ حكومته بأنه صاحب خبرة واسعة وسيكون أكثر قابلية للفهم والنصيحة ، لكنه يعود مرة أخرى وينظر إلى أن ذلك

---

(١) F.O. Op. Cit , 20887 , J 4658 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov . 4, 1937 , No 140.

(٢) Ibid, J 4853 - 20 - 16 , Nov . 24 , 1937 , No 657.

العمل من الصعب الإقدام[1] عليه . واستبعدت لندن المسألـة مؤقتاً ، وعلى هذا فإن فكرة عزل الملك تأرجحت ولم تأخذ شكلها الجدي أو خطوتها العملية نظراً لعدم الاقتناع الكامل بها لتلك العقبات التي أحاطتها .

وتعـرض قضيـة التنـازع بين القصـر والحكـومـة على مجلس الـوزراء البريطاني في اجتماع أول ديسمبر ، ويتولى وزير الخارجية شرح الصراع ويشير إلى الموقف الصعب الذي نشأ بين فاروق والنحاس ـ ومن الملفت للنظر أنـه في محضر الاجتماع يذكر اسم النحاس أولاً ـ وأن لامبسون يـطلب التوجيـه ، وأشار إلى مسألة أن يترك النحاس يحارب الملك ، وطرح اقتراح حل وسط ، وهو أن يقوم السفير بالاتصال بالنحاس وإقناعه بتوسيع قاعـدة حكومتـه ، وفي الوقت نفسـه يلتقي بالملك ويستعجله بأسلوب شـديد اللهجـة في أن يمد يـد المعاونة لحكومته مـع توسيـع قاعـدتها ويتـرك سياستـه في التعويق والـوخز ، وأضاف وزير الخارجية أنه في حالة الإطاحة بالنحاس ربما تحل مكانـه إدارة تميل لإيطاليا ، كما نوه بمعارضـة الملك للصلة البريـطانية ، وبين أنـه أعطى لامبسون ـ الذي لديه ثقة كبيرة فيـه ـ بعض من حريـة التصرف . واتفق رئيس المجلس مـع وزير الـدولة لشئـون الطيـران بأن مـا أسـدى إلى لامبسـون من الصواب ، وفي حالة وجود مطمح لفاروق للارتباط بإيطاليـا ، لن يكون هناك تردد في اتخاذ إجراء أشد عنفاً ، وفي نهاية الاجتماع أبان وزير الخارجية أنه بناء على السلطة المخولة للسفير بالقاهرة ، فيمكنه الإشارة إلى أن المساندة لملك مصر تعتمد على اتخاذ الموقف الدستوري السديد[2] .

وأرسلت التعليمات من لندن للقاهرة تحمل هذا المعنى ، وأراد السفيـر البريطاني أن يوصلها لفاروق، فطلب تحديد موعد ، ولكن الملك أجله أكثـر من مرة مما جعل لامبسون يعلم كلا من علي ماهر وأحمد حسنين بأن ما يقدم

(١) Ibid , J 4966 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Nov. 29 , 30 , 1937.

(٢) CAB 23 - 90 C.A. B. I .NET 45 (37) , Dec. 1 st , 1937.

عليه الملك من إجراءات يهدد عرشه(١) . وفي ١٧ ديسمبر أرسل إيدن للسفير يطلب منه الالتقاء بفاروق والحديث عن خطورة الموقف ، وأنه كلما طال الأمد ازدادت الخطورة ، بمعنى أن تأخير إعلامه بوجهة النظر البريطانية ربما يشجعه على الاعتقاد بأنه لن يلام على النزاع القائم وأن لندن ستنظر لإقالة النحاس وهي ثابتة الجأش . ويطلب وزير الخارجية من سفيره سرعة إصدار النحاس لقراره الخاص بتوسيع قاعدة حكومته ، وقبل أن يصدره عليه استعمال الشدة مع الملك(٢) . وعلى الفور ذهب لامبسون لقصر عابدين واضعاً نصب عينيه تلك التعليمات التي تشير إلى الحديث مع الملك بعنف وصرامة ، والتقى به وحذره من إقالة رئيس وزراء له الأغلبية المطلقة في البرلمان وكيف يعرض ذلك العرش للخطر ، وأن عليه التفكير بنظره أوسع من أي سياسي ، وينقل لامبسون لحكومته نص الحديث ، وبأن فاروقاً فهم الوضع تجاه حكومته وسيتحلى بالصبر لمدة أطول ، وأعرب عن أنه إذا تلاقت الحكومة معه فسيدفن الماضي ويبدأ حياة جديدة ، ويعلق السفير بعدم إمكان إعفائه من اللوم ، وأنه من الطبيعي أن تكون المساندة البريطانية متأثرة أساساً بالخط الذي يتبعه . وتأتي تأشيرة الخارجية البريطانية لتوضح أنه في حالة عدم رضوخ الملك ، فعلى لامبسون تكرار المقابلة واستعمال نفس الطريقة مرة أخرى ، وتفهيم النحاس بوجوب عدم الابتعاد عن بريطانيا(٣) .

وعندما أشيع أن فاروقاً فوض علي ماهر في إقالة الوزارة ، وذلك عن طريق مراسل رويتر الذي أذاع أن رئيس الديوان أخطره بأن الملك سيقيل وزارته خلال أيام قليلة ، وينقل لامبسون الفكرة لحكومته بأنه ستجري انتخابات جديدة ويتولى أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وتؤشر الخارجية البريطانية

---

(١) F.O. 371 - 20888 , J 5174 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec . 13 , 1937.

(٢) F.O. 407 - 221 , J 5174 - 20 - 16 , Eden - Lampson , F.O. Dec. 17 , 1937 , No 588.

(٣) Ibid, J 5301 - 20 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , Dec. 20 , 1937 , No 725.

بأنه إذا تم ذلك فسيتأثر أحمد ماهر بآراء أخيه(١) . ويتصل لامبسون برئيس الديوان ليستعلم الخبر ، ويبدي علي ماهر استعداده للعمل بكل ما في وسعه لإيجاد حل ، وعاد وكرر ضرورة حل تنظيم القمصان الزرقاء ، كما طلب من السفير ألا يكون جافاً مع الملك الذي يقع في نفس أخطاء أبيه ، وهنا أخطره لامبسون بالخطورة التي يتعرض لها فاروق وعرشه في حالة إقالته لزعيم الأغلبية في الوقت الذي تبدأ فيه مصر حياة الاستقلال(٢) . ومن المعروف دور رئيس الديوان في الوصول بالأزمة إلى ذروتها ، وعليه فالمهمة التي تحملها أمام السفير لم تنجح : ورفض النحاس إصدار قرار بحل تنظيم القمصان الزرقاء ، ولم يرحب بتوسيع قاعدة حكومته ، وكان لامبسون اقترح إعادة النقراشي أو أحمد ماهر إليها ، وبالتالي فقد أرسل وزير الخارجية البريطاني للامبسون بألا يعطي تأكيداً لأي من الطرفين المتنازعين لعدم إخلاص كل جهة تجاه الأخرى(٣) . وفشلت السياسة البريطانية في الوساطة بين الملك وحكومته ، وضاعت المجهودات التي قام بها أمين عثمان ـ بناء على توجيهات السفارة ـ لإصلاح ذات البين .

واقتربت لحظة الخلاص بعد أن أثبتت الوقائع أنه أصبح مستحيلاً وجود تعايش سلمي بين فاروق والنحاس وبعد تفاقم الخلافات الجوهرية ، وكان للسفارة البريطانية دورها في إرجاء تلك اللحظة ، أيضاً لرئيس الديوان يد في تأخيرها ، فقد صد سبيل الملك في اتخاذ خطوة الإقالة حيث اتبع سياسة التدرج نحو التعبئة العامة ضد الحكومة ، وكسب النقطة تلو الأخرى ، ومع هذا تعرض للوم مليكه للطريقة التي تعامل بها مع زعيم الأغلبية مما جعل فاروق

---

(١) F.O. 371 - 20888, J 5227 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec. 18 , 1937 .

(٢) Ibid, J 5291-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Dec. 20, 1937, No 724.

(٣) F . O . 407 - 221 , J 5266 - 20 - 16 , Eden - Lampson , Cairo , Dec. 24 , 1937 , No 600.

يخطىء نفسه في تعيينه رئيساً للديوان(١) . وبالطبع فإن الاختلاف بين شخصيتي فاروق وعلي ماهر السبب في هذا اللبس ، ولما كان رئيس الديوان صاحب الخبرة والتخطيط ، بالإضافة إلى أنه أراد أن يظهر أمام السفارة البريطانية بدور الوسيط المصلح ، فقد احتاج الأمر لفسحة من الوقت يثبت فيها تعنت رئيس الوزراء ، ورضخ الملك ونفذ التعليمات .

ويزداد الموقف اشتعالاً ، فيرفض فاروق توقيع مرسوم بمشروع قانون لتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة ، لأنه لم يعرض على مجلس الجامعة وفقاً للقانون(٢) . وترجأ التعيينات التي عرضتها الوزارة على الملك ، الذي يمتنع عن استقبال المستشارين والنائب العام لأداء اليمين ، ولا يوافق على تعيين مدير مصلحة البريد(٣) . وتعارض الصحافة الوفدية فكرة تخليد ذكرى فؤاد ، وتصرح « أعماله غير معروفة ويجب ترك المسألة للتاريخ »(٤) . ويوجه علي ماهر وأحمد حسنين التهم إلى الحكومة لمهاجمتها فاروق ، ويعلن رئيس الديوان الحرب على الأمن العام ويوجه النقد اللاذع للداخلية(٥) . وذلك نتيجة لتلك المظاهرات المضادة للقصر والتي رددت « النحاس أو الثورة » ، « لا استقالة ولا إقالة » ، « الدستور فوق الجميع »(٦) .

---

(١) F.O. 371 - 20887 , J 4601 - 20 - 16, Lampson - F.O. Cairo , Nov. 3 , 1937 , No 610 .

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢، ص ٦٧ .

(٣) F.O. 407-221, J 4853-20-16, Lampson-Eden, Cairo, Nov. 23, 1937. No 657, F.O. 371-20888, J 51271-20-16, Lampson-F.O, Cairo, Dec. 9, 1937. آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨، ص ٤ .

(٤) نفس المصدر ، عدد ٢١٤ في ٧ أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٨ .

(٥) F.O. 371 , Op. Cit, J 5127 - 20 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Dec . 9 , 1937, F.O.Op. Cit, 22006 , J 2805 - 2805 - 16 , Lampson - Halifax, Alex , June 30 , 1938 , No 770.

(٦) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية، ص ١٤٧ .

ويعجل النحاس بنهايته ، فيعد مذكرة قانونية ويبعث بها للديوان الملكي في ٢٧ ديسمبر يبين فيها أن السلطة الفعلية في إدارة شئون البلاد تنحصر في مجلس الوزراء دون مشاركة أحد ، وهذا ما يرتب المسئولية أمام البرلمان ، وساق الأمثلة حول تفسير بعض المواد التي تتفق مع مقصده وتنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وأن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ، وأن الأوامر الملكية شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية ، وأن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . ولم تشر المذكرة إلى المادة الدستورية التي تنص على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم[١] . ولم يكن القصر ليوافق على ما جاء بتلك المذكرة ، وفي اليوم التالي قدم علي ماهر للنحاس اقتراحاً ينطوي على أن مسائل الخلاف الدستورية تعرض على لجنة تحكيم تشكل من رئيس الوزراء ووزير الحقانية ورؤساء الشيوخ والنواب السابقين ورؤساء الديوان الملكي ورئيس محكمة النقض والإبرام ورئيس لجنة قضايا الحكومة، وطلب الرد خلال أربع وعشرين ساعة ، ولما كانت المهلة قصيرة ، تدخل لامبسون لمد الفترة ساعات أخرى مماثلة ، ونتيجة لنصيحته قبل رئيس الوزراء مبدأ التحكيم لكنه اعترض على التشكيل لأن الأعضاء يشهد تاريخهم بمعارضة الوفد والنيل من الدستور ، ونقل مكرم عبيد قرار الرفض لعلي ماهر الذي أعلن أسفه على أن اقتراح الملك قد ضرب به عرض الحائط[٢] .

واقترح مكرم عبيد أن تنظر لجنة الشئون الدستورية والمؤتمر البرلماني في تلك المسائل، ورأى البعض أن ينضم إلى لجنة التحكيم أعضاء وفديين ، لكن لم يلق ذلك القبول من القصر ، واعتزم النحاس عرض الأمر على البرلمان الذي كان محدداً لانعقاده يوم ٣ يناير ١٩٣٨[٣] . لذا أصبح لا بد من سرعة

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) F.O.Op. Cit.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

التصرف بعد أن حانت لحظة الخلاص ، وينقل لامبسون لحكومته هذا الاتجاه « إن القصر لا يبحث عن أية تسوية ، ولكنه يستمر في حملته ضد النحاس باشا ، مع وجهة نظر هي التخلص منه بأسرع وقت كلما سنحت الفرصة » وعلقت الخارجية البريطانية بأن الدلائل تشير إلى أن الملك وعلي ماهر بيدهما الجولة(١) . وأصبحت الإقالة متوقعة بين لحظة وأخرى ، ولم يتمكن السفير البريطاني من القيام بعمل يمنعها ، وفي شهادة علي ماهر في قضية الاغتيالات الكبرى أدلى بأنه في ليلة الإقالة اتصل به لامبسون في قصر القبة وطلب ألا تكون الإقالة ليلاً ، ونفذ طلبه(٢) . ولا يوجد سبب يفيد في التأجيل من المساء إلى الصباح إلا الإيحاء النفسي بإمكانية القيام بأي عمل يثبت أن للسفير كلمته المسموعة . وأقدم فاروق على أول إقالة لأول وزارة في عهده في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وفاض الأمر الملكي بالعبارات القاسية التي قلبت الأوضاع وأضفت الأوتقراطية عليه ، وأبرزت توغله السافر في السياسة وتحديه البازر لحزب الأغلبية(٣). وانتهى الصراع مؤقتاً بانتصاره في مطلع عهده مما كان له الأثر البالغ على بلورة شخصيته التي انعكست على تصرفاته .

البحث عن منهـــج :

سعد فاروق بإقالته لوزارة الوفد، لكنه وضع في اعتباره أن الحزب باقٍ ، ولا بد من العمل على الحيلولة دون عودته للحكم مرة أخرى ، خاصة بعد تملكه لزمام الأمر وتسلحه بقوة التحكم في الوزارات ، وبديهي أصبح معروفاً أنه لن يصل سياسي أو زعيم حزب للحكم طالما هناك معارضة ملكية ،

---

(١) F.O. Op. Cit. 21945 , J 6 - 6 - 16 , Lampson - Campbell, Cairo , Dec. 19,1937, F.O. Op. Cit, 20888, J 5415 - 20 - 16 , F.O. Minute, Dec. 29 , 1937.

(٢) لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ، ص ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ .

وإن حدثت استثناءات إلا أن فاروقاً حاربها وأقصاها . ولم يستسلم الوفد للأمر الواقع ورأى ضرورة الوقوف أمام الأوتقراطية ، حقيقة أنه لم يتمكن من استعادة شعبيته ، وكان من المنتظر أن إقالته تحد من شعبية الملك لحسابه ، لكن المصريين تقبلوا الحدث بهدوء[1] . ونجح تخطيط القصر في تجميع حماس الأمة وتعبئة عواطفها عندما أعد للاحتفالات بالزفاف الملكي مستغلاً الأحاسيس المتدفقة تجاه فاروق ، هادفاً تحويل التفكير عن طريقة إسقاط الوزارة ، وتوصلت الصحافة الأجنبية لذلك المغزى ، فوصفت التيمز انطباعات طبقات المجتمع على هذه الاحتفالات ، وبينت ازدياد التعلق والارتباط بالملك ، وأن ما جرى من خلافات مع وزارة الوفد لم يترك أثراً في هذا الشأن « إن مظاهر الفرح التي اقترنت بها حفلات الزواج بالقاهرة تناقض رأي بعض الدوائر الدبلوماسية وتنفي اعتقادها بأن الحملة التي وجهت ضد حقوق الملك الدستورية ستنال تأييد الأغلبية الساحقة من الشعب المصري[2] . ونشرت الديلي هيرالد « إن فاروقاً كان ينوي الزواج يوم الاحتفال بعيد ميلاده في ١١ فبراير ، لكنه بعد أن أقال النحاس أراد أن يزيد محبة الشعب له ، فقرر أن تكون هناك فرصتان كبيرتان لأفراح الشعب على حسابه الخاص ، فقدم موعد الزواج شهراً »[3] .

ومنذ اليوم الأول لخروج الوفد من الحكم بدأ في العمل ، فالتقى النحاس بالسفير البريطاني ، وهاجم الوزارة الجديدة ، وحاول إثارته ضد فاروق ، فبين أنها ستكون عميلة لإيطاليا وقال : « وإن الأسرار الحربية التي كنا نتكتم عليها أصبحت في يد وزير حربية جديد هو أداة في يد القصر »[4] .

---

(١) F.O. Op.Cit, 23366, J 2-2-16, Lampson-Halifax, Cairo, May 5, 1938, No.564.

(٢) الأهرام ، عدد ١٩١٦٦ في ٢١ يناير ١٩٣٨ ، ص ٩ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) F.O. 407-222, J 50-6-16, Lampson-Eden, Cairo, Dec. 31, 1937.

وعقب صدور المرسوم الملكي في ٣ يناير ١٩٣٨ بحل البرلمان الوفدي ، وإجراء الاستعدادات لانتخابات مجلس نواب جديد ، وعندما رأى الوفد أن النية مبيتة ضده ، رفع عريضة احتجاج إلى الملك أشار فيها إلى تصرفات الوزارة ومصلحتها في تزييف الانتخابات ، والزعم بأن مرشحي السلطة هم مرشحو الملك ، وما يقوم به بعض أفراد الأسرة المالكة من الانحياز للأقلية ، والإجراءات التي تقدم عليها الإدارة ضد مرشحي الوفد ، واستخدام الدين في السياسة ، واختتمت بالمطالبة بوزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وتوجه النحاس إلى قصر عابدين للقيام بالمهمة ، ويذكر لامبسون أنه كان يصحبه ٢٤٥ برلمانياً - نواب وشيوخ - في ٧٠ سيارة[1] . وفي هذا ما يدل على أن زعيم الوفد يريد أن يثبت لفاروق أن لديه القدرة ليتحدى . وأحال القصر العريضة للحكومة لإبداء الرأي وجاء الرد على لسان محمد محمود لفاروق « إنها لا تقوم على أساس من الحق والواقع »[2] . ولم يكن ذلك حقاً ولا واقعاً ، والنتيجة حصول الوفد على ١٢ مقعداً[3] . وفاز فاروق على حزب الأغلبية لأنه لو كانت الانتخابات حرة لانعكس الفوز .

ولمزيد من إذلال الوفد شجع القصر على إدماج الحزبين الملكيين ، الاتحاد والشعب - بعد استقالة إسماعيل صدقي من الأخير - في حزب واحد « حزب الاتحاد الشعبي » وتولى رئاسته محمد حلمي عيسى وذلك ليرتفع عدد نائبيه في مجلس النواب وتزداد نسبتهم على النواب الوفديين ، وبالتالي يصبح الحزب الجديد الممثل الحزبي للمعارضة (٤) . وأقدم فاروق على إلغاء تعيينات

(١) F.O. 371 , Op. Cit,

(٢) الأهرام ، عدد ١٩٢٢٠ في ١٧ مارس ١٩٣٨ ، ص ٩ ، عدد ١٩٢٢٦ في ٢٣ مارس ١٩٣٨ ، ص ٩.

(٣) F.O. 371 , Op. Cit,

(٤) يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤، ص ص ١٧٠ - ١٧٢، عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

لموظفين صدرت في عهد الوزارة الوفدية ، بحجة عدم صلاحيتها ، ومع هـذا فإنه عندما يجـد أنه لمصلحـة التخطيط الاستعـانة ببعض الـوفديين لا يتـردد، فحينما قدم له ثبتاً يحمل أسماء المرشحين لرئاسة مجلس الشيوخ اختار منهم محمـد محمـود خليـل ، وصـرح بـأنـه يختـار الأشخـاص الـذين يصلحـون للحكم[1] . ولم يكن ذلـك السبب ، وإنما لتلك العـلاقـة التي تـربـطه بعلي ماهر ، ولما هو معروف عن آرائه التي يدافع فيها عن المصالـح الإيطاليـة في مصر[2] . ولم يتوان الوفد عن مهاجمة الوزارة ومطالبة الملك بإقالتها ، وكـان الهدف الذي يسعى إليه أن يصل زعيمه إلى كرسي الرئاسة ، ففي حديث جرى بين السفير البريطاني ورئيس الديوان ، أشار الأخير إلى أن النحاس لم يـأخذ درساً وما زال يصر على إقالة الوزارة القائمة ودعوته لتأليف أخرى[3] .

وواصلت سياسة المناوأة مسيرتها ، فعندما وقعت « حادثة اسبورتنج » إذ أطلق الرصاص أثناء وجود فاروق بالنادي ـ ثبت من التحقيق أنه حـادث فردي ولا صلة له بالملك ـ كان النحاس في ألمانيا فأرسل برقية تهنئة لفاروق لنجاته ، فأبرق له كبير الأمناء بناء على أمر فاروق بالشكر ، ولكن آخر ساعة المصورة نشرت أن النحاس لم يتلق رداً على برقيته ، وبـالفعل لم يتسلم الـرد لأنه من المحتمل ألا يكون قد أرسل ، وعقب عودة زعيم الوفد لم يتوجه إلى قصر رأس التين ويقيد اسمه في دفتر التشريفات كما جرت العادة ، كما أنه بعد إعلانه أنه سيـذهب لحضور التشـريفات بعيـد الفطر وبمنـاسبة مـولـد الأميـرة ، تـظاهـر بالمرض[4] وكان القصد بيناً .

---

(1) الأهـرام ، عـدد ١٩٤٧٥ في ٣٠ اكتـوبـر ١٩٣٨ ، ص ٨، آخـر سـاعـة المصورة، عدد ٢٠٣ في ٢٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ١٢ .

(2) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٢٥ . ٤٢٥ .

(3) F.O. Op. Cit. 21948 , J 2947 - 6 - 16 , Lampson - F.O, Alex. July 22, 1938.

(4) آخر ساعـة المصورة ، عـدد ٢٢٣ في ٩ اكتوبر ١٩٣٨ ، ص ٥، عدد ٢٢٤ في ١٦ اكتـوبر ١٩٣٨، ص ٣، عـدد ٢٢٥ في ٢٣ اكتـوبـر ١٩٣٨ ، ص ٤ ، =

وأهمل فاروق النحاس ورفقاءه ، فعندما وجه محافظ القاهرة الدعوات لاستقبال الملك حين وصوله ، لم يدع زعيم الوفد وأقطابه ، وفي حفل الشاي الذي أقيم بقصر عابدين تكريماً لولي عهد إيران ، دُعي النحاس وذهب، ولكن لم يستقبله أحد ، ولم يصافح الملك ، ولم يقدم للمكرَّم ، مما جعله يحتج لدى كبير الأمناء لتلك الإهانة ، وجاء رد القصر بأنه في اللحظة الأخيرة تقرر أن يهدي فاروق قلادة محمد علي لولي عهد إيران ، ولذا فقد ألغى ما كان مقرراً من مصافحة الملك للمصريين ، وأنه لم يصافح إلا سفيري بريطانيا وإيران والوزراء المفوضين وعقيلاتهم ورئيس الوزراء[1] . وكان احتجاج النحاس أول احتجاج من نوعه في تاريخ القصر ، وأحدث رد فعل في أنه لم يدع في حفل قران الأميرة فوزية حتى أن مصطفى أمين كتب معلقاً في آخر ساعة المصورة « هذا حدث يؤسف له كل الأسف ، وكان من الممكن أن يعالج بطريقة أخرى حتى لا تثار مسألة كهذه وقت تحتفل البلاد بأفراح شقيقة الملك »[2] . وقد أوضحت مثل هذه التصرفات حرص فاروق على القطيعة .

وكان لزعيم الوفد موقفه من الاتجاه الذي انجرف فيه فاروق تحت تأثير محمد كامل البنداري وكيل الديوان بشأن نظام الحكم الذي يلبسه الأوتقراطية ، فعقد اجتماعاً وفدياً أعلن فيه أن الدستور والنظام الديموقراطي أصبحا في خطر ، وفي ذلك تعبير شديد اللهجة عن عدم الرضا لما ينساق نحوه فاروق[3] . وحاول الأمير محمد علي أن يتقرب من النحاس على حساب الملك ، إذ أراد أن يستغل العداء بين الطرفين لصالحه ، ففي تقرير من البوليس السياسي في ١٠ نوفمبر ١٩٣٩ مقدم لفاروق يشير إلى أن الأمير أوفد

= روز اليوسف ، عدد ٥٥٩ في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٨ .

(١) آخر ساعة المصورة، عدد ٢٣٦ في ٨ يناير ١٩٣٩ ، ص ٤، عدد ٢٤٥ في ١٢ مارس ١٩٣٩ ، ص ٣.

(٢) نفس المصدر ، عدد ٤٤٦ في ١٩ مارس ١٩٣٩ ، ص ٤ .

(٣) F.O. 407 - 224 , J 582 - 582.- 16 , Lampson - Halifax, Cairo , Feb . 8 , 1940 , No 145.

سكرتيره الخاص للسؤال عن صحة زعيم الوفد أثناء مرضه ، وليبلغه بتأييد الأمير لسياسته ، وتأكده من أن دكتاتورية القصر تحدته وظلمته وأقالته من الحكم ، وأن فاروقاً ما زال صغيراً يلهو وراء ملذاته وأهوائه غافلاً عن مصلحة البلاد ، والحاكم الحقيقي هو علي ماهر ، وأن الأمير - يعضده السفير البريطاني - يرى أن خير وسيلة إرجاع النحاس للحكم في أقرب وقت . ويشكر النحاس السكرتير ويبدي استعداده لتلبية النداء على شريطة أن يكون مطلق التصرف ولا يتدخل الملك في أية صغيرة أو كبيرة ويبعد علي ماهر وأمثاله ، وينتهي التقرير إلى أن لامبسون أرسل مندوباً للنحاس ليستفسر عن صحته ولينقل إليه اتفاق السفير والأمير في الرأي ، وعليه فإنه يعد نفسه لتولي الحكم بعد هاتين المقابلتين[1] . معنى هذا أن الأطراف الثلاثة تجمعت ضد فاروق لتحقيق المصلحة الخاصة .

كان النحاس يعلم جيداً أن السفارة البريطانية لم تقف بجانبه عندما أقاله فاروق ، بل وقد مضى أكثر من سنتين ولم تقدم المساعدة لتحقيق ما يرجوه للعودة للحكم ، لذا أراد الوفد أن يعطيها إشارة بإمكانيته وقدرته على الوقوف أمام سياستها خاصة أثناء الحرب ، كما رغب في استغلال الظروف الحرجة التي تمر بها مصر في الإيحاء بأنه المعبر عن إرادة الأمة ، وبذلك يتمكن من ضرب المعارضة ، وأخيراً ليشعر فاروق بأن لديه حرية التصرف ، وعلى هذا قدم في أول أبريل ١٩٤٠ مذكرة للسفارة تتضمن المطالب المعبرة عن الأماني الوطنية . وأثبت الواقع صحة الهدف ، فإن تقديم المذكرة للسفارة بدلاً من الملك أغضب القصر ، بالإضافة إلى أنه نشأ عنه نقد في الدوائر المعارضة[2] . ويذكر لامبسون لحكومته نقلاً عن أحمد ماهر - الذي اعتبر أن الوفد تصرف بغباء - أن فاروقاً ساءه هذا التصرف الخسيس ، وفي حديث

---

(١) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام رئيس القلم السياسي ، الجمهورية ، عدد ٧٥٧ في ١٢ يناير ١٩٥٦ ، ص ٣ .

(٢) F.O. 371 - 27463 , Lampson - Eden , Cairo, Jan , 28 , 1941 , No 59.

للأخير مع السفير البريطاني بين معرفته التامة بأن الوفد عدو له ، ويندهش لامبسون لأن الملك صرح بأن النحاس أمين لو لم ينقد من الآخرين ، وهدف مكرم عبيد وأوضح وقوع زعيم الوفد تحت تأثيره الماكر، وأنه الشخص المحرك للأعمال السيئة ، كذلك قصد أمين عثمان وإن لم يشر إلى اسمه ، أيضاً أعلن أنه سيعمل مع رئيس وزرائه على حل الوفد(١) . وفي الواقع فإن فاروقاً كان يحمل الكراهية لمكرم عبيد لدرجة أن لامبسون يذكر أنه حتى في حالة فوز الوفد في الانتخابات ، سيرفض استدعاء النحاس كرئيس للوزراء طالما بقي سكرتير الوفد في مجلس الوزراء(٢) ومحاولة للتخفيف راح مكرم عبيد يدافع عن موقف الوفد ، وأنه أخلص الأحزاب للملك لأنه ينادي بالدستور ، وأول مادة فيه تنص على أن مصر ملكية ووراثة العرش في أسرة محمد علي ، وسياسة الوفد الدعوة للملكية الدستورية في ظل الفاروق(٣) .

وأثناء أزمة يونيو ١٩٤٠ التي انتهت باستقالة علي ماهر من رئاسة الوزراء ، برز النحاس كزعيم لأقوى حزب ، والتقى لامبسون بفاروق، وطلب منه استدعاءه وأخذ مشورته فيمن يتولى الوزارة واتباع نصيحته ، ورفض النحاس تأليف وزارة قومية وتمسك بوزارة محايدة تجري انتخابات حرة ، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة محايدة تجري انتخابات حرة ، ثم عاد واعتذر عن تأليف وزارة وفدية عندما عرض عليه وكيل الديوان في كفر عشما ـ بناء على الضغط البريطاني ـ مبيناً صعوبة العمل مع أدوات الحكم القائمة ، وأنه لا يريد أن يحدث انقلاباً بشأنها يسيء إلى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ، وأنه يحبذ قيام وزارة محايدة(٤) . ونتيجة لسياسة التدخل البريطاني ،

---

(١) Ibid. 24624, J 1056-92-16, Lampson-F.O. Cairo, April 3, 1940.

(٢) Ibid, 21945, J 376-6-16, Lampson-Oliphant, Cairo, Jan. 21,1938.

(٣) آخر ساعة المصورة، عدد ٢١٦ في ٢١ أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٤ .

(٤) F.O. 371 - 24625 , J 1607 - 92 - 16 , Lampson - Eden , June 23 - 27 ,

.1940، محمد جمال الدين المسدي، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان: مصر=

بدأ فاروق يفكر في الحد من غلوائه بعض الشيء تجاه الوفد ، في الوقت الذي طرأ نفس التفكير على الوفد وخاصة أن الضغوط ازدادت على مصر . وظهرت البوادر ، فعندما تردد في مجلس العموم البريطاني عن أن العلاقة سيئة للغاية بين الوفد والملك ، قابل السفير المصري في لندن مسئولاً بالخارجية البريطانية موضحاً أن ما ذكر غير حقيقي وقدم إليه نسخة من صحيفة المصري وبها رسالة من النحاس إلى الملك تبين العلاقات الوثيقة التي تربطهما شخصياً [١] . وقد أقلق هذا المسئولين البريطانيين ، وهو المطلوب .

وفي ٢ يناير ١٩٤١ ذهب النحاس إلى قصر عابدين ، وقدم عريضة الوفد ، ويصفها لامبسون إلى حكومته بأنها معقدة ، وتضمنت ما تتحمله مصر تجاه حليفتها وتضحياتها ، وكيف أصبحت المعاهدة نافذة لمصلحة طرف دون آخر ، والخوف أن يكون لمصر الغرم عقب الحرب ، وعبرت الخارجية البريطانية عن قلقها ، وأدركت خط التقارب الذي بدأ يربط بين طرفي النزاع على حسابها ، وصرحت بأن النحاس اتخذ طريقاً غير مألوف في التقرب المباشر من الملك في مسألة المعاهدة[٢] . وقد تأرجح المؤشر ففي نفس العريضة يطالب النحاس الملك بانتخابات تستفتي فيها الأمة ويتحقق بها تمثيل الديموقراطية[٣] . وهذا يعني تسليمه الحكم ، ولم يكن ذلك يتفق مع السياسة الملكية ، فعادت الأوضاع لما كانت عليه ، وترك الوفد محاولات التقرب من القصر ، وأخذ على عاتقه السير في سياسة العداء ضد القصر ، فقاطع احتفال عيد الميلاد الملكي ، وامتنع أقطابه عن قيد أسمائهم في دفتر التشريفات ، ولم تشر صحافته إلى هذه المناسبة ، واشتغل بنشر القصص حول المستقبل

= والحرب العالمية الثانية، ص ٢٣٦.

(١) F.O. Op. Cit, 24626 , J 2097 - 92 - 16 , F.O. Minute, Butler, Oct. 11, 1940.

(٢) Ibid , 27428 , J 65 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Jan. 3,1941 , No 16 , F.O. Minute, Jan . 8 , 1941.

(٣) الأهرام ، عدد ٢٠٢٣١ في ٣ يناير ١٩٤١ ، ص ٥ .

القريب لشخص الملك ، بهدف توليد انطباع عام بعدم صلاحيته للحكم . وانزعج فاروق من تلك التصرفات ، وقام على الفور بالرد ، فقلد رئيس وزرائه أعلى نيشان ليعطيه لقب « صاحب المقام الرفيع » وأنعم بالباشوية على أعضاء وزارته ، وعندما أحيل ١١ عضواً من مجلس الشيوخ إلى المعاش ، عين بدلاً منهم ، ولم يحصل الوفد إلا على كرسي واحد مما أثاره وجعله يهدد بالانسحاب من البرلمان (١) .

واستمرت سياسة المقاطعة بين الطرفين حتى نهاية أبريل ١٩٤١ حينما استدعى فاروق زعماء الأحزاب بغرض الاستشارة حول توسيع الحكومة ، واستقبل كل زعيم على حدة ، واتسم لقاؤه مع النحاس بالهدوء، وعقب المقابلة صرح زعيم الوفد بأنه « مغتبط بتشرفه بمقابلة جلالة الملك ولقي منه عطفاً وحباً لمصلحة مصر والشعب المصري »(٢) وغيرت المقابلة شكل العلاقة ، فاتسمت بالليونة ، وهو الهدف الذي أراده فاروق، إذ كان قد عقد النية على القيام بزيارة لسمنود - مسقط رأس زعيم الوفد - لافتتاح بعض المنشآت فيها ، وبالتالي خشي من أن يستقبل بفتور إن لم تتخذ إجراءات لإزالة مقاطعة الوفد للقصر . وتحقق تخطيط فاروق وقام بالزيارة في ٢ مايو ، ولقي الحفاوة البالغة ومظاهر الولاء على الأرض الوفدية(٣) . والتقى الملك بالنحاس وتحدث معه عن الموقف وعما يلقاه من عنت الإنجليز واضطهادهم له وسأله هل يقف الوفد لجانبه إذا اصطدم يوماً بهم ، فجاءت إجابته بأنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ورقابهم « وأخرج من جيبه مصحفاً وأقسم

(١) F.O. Op. Cit, J 270 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Feb. 15, 1941 , No 318 , F.O.Op. Cit, 27429 , J 781 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 29 , 1941 , No 2.

(٢) المصري ، عدد ١٦١٥ في أول مايو ١٩٤١ ، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23, 1941, No 900. ، المصري ، عدد ١٦١٧ في ٣ مايو ١٩٤١ ، ص ٤ .

عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق »[١] .

ورأى النحاس الاستفادة من مساندة فاروق لتحقيق المنفعة التي يسعى إليها ، فخطب في ٤ أغسطس برأس البر وهاجم السياسة البريطانية بعنف في تطبيقها للمعاهدة وتعاونها مع الوزارة القائمة التي تكن العداء للوفد ، وأعقب ذلك حديثه في البرلمان ضدها فيما يتعلق بمسألة القطن ، ثم مقابلته لفاروق في شأنها ، ورغم أن المقابلة اتسمت بالفتور إلا أن لامبسون يذكر أن النحاس يلقى التشجيع من الملك ، وعلى هذا التقى السفير البريطاني برئيس الديوان ونبهه إلى مدى التأثير إذا قام زعيم الوفد بعد المقابلة الملكية بالاستمرار في عدائه لبريطانيا ، ولكن التحذير لم يضع في اعتبار أي من الطرفين مما أثار السفير البريطاني لما يترتب على ذلك من الاعتقاد بأن فاروقاً يشدد عزمه على اتباع هذا الأسلوب[٢] . واعتبر ذلك مؤامرة ملكية ، وبين أن البعض ينسبها إلى علي ماهر الذي أصبح مشغولاً بترويج فكرة التعاون بين القصر والوفد[٣] . والواقع أن علي ماهر في هذه الفترة كان نجمه قد بدأ في الأفول، وضعف نفوذه تدريجياً لدى الملك وفقد رضاه وحل مكانه أحمد حسنين وهو معروف بميوله البريطانية ، ومع هذا فله يد في مسألة تقرب مليكه من الحزب صاحب الأغلبية[٤] .

وضاق لامبسون بالحالة، والتقى برئيس الوزراء، ودار الحديث حول عمل النحاس المضاد لبريطانيا ومساندة فاروق له، واستاءت الخارجية

---

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ١٩٨ .

(٢) F.O.Op. Cit, 27431 , J 2566 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Aug. 8 ,1941 , No 2465, F.O. Op. Cit, 27432 , J 2617 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Aug , 12 ,1941 , No 2436 , J 2728 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Aug. 23 , 1941 , No 2653 , F.O. Op. Cit, 27433, J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23 , 1941 , No 900.

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3265 - 18 - 16 , Lampson - Eden , Sept. 23 , 1941 , No 900.

(٤) Vatikiotis, P.J: The Modern History of Egypt, p . 289.

البريطانية من هذا الوضع ، وطلب إيدن من سفيره الاتصال بكل من الحكومة والملك وبيان الخطورة القائمة ، وأن يُعلم فاروق بأنه لا ضمان لاستمرار تأييد الوفد له[1] جاء ذلك في الوقت الذي بدأ فيه الملك ينقلبْ على عقبيه تجاه زعيم الوفد ، فيستدعي رئيس الديوان حسن يوسف ويطلب منه العمل على الحد مما تذهب إليه الصحف الوفدية بشأن مقابلات النحاس ووصف تنقلاته لأداء فريضة الجمعة[2] . إذا كان فاروق يعتبر أن الأضواء يجب أن تسلط عليه وحده . وأدرك أن أهمية عرشه ترتبط بالرضا البريطاني ، فارسل في ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ برقية إلى السفير المصري في لندن تناول فيها موقف النحاس المعادي لبريطانيا ، وأعطى تأكيدات لما يأمله في بقاء العلاقات الطيبة معها ، وما يكنه من حب وإخلاص لها[3] . وعليه سحب مساندته للنحاس الذي واصل سياسته الهجومية ، وبذلك تأرجحت اتجاهات فاروق في علاقته مع الوفد ، لكنه ربطها بخيط واحد تمثل في العمل والكسب لمصلحته ، في الوقت الذي تباينت فيه سياسة الوفد لنفس الغرض .

المواجهة .

مع نهاية عام ١٩٤١ تأزم الموقف بالنسبة لبريطانيا في مصر ، حقيقة أن حكومة حسين سري قدمت المعاونة ، إلا أن الرأي البريطاني كان يرى في شخصية رئيس الوزراء عدم المقدرة وجهل خلفيات السياسة[4] . كما أن ظروف مصر أثناء الحرب ، بالإضافة إلى مجهودات الوفد في إشعال الحركة

---

(١) F.O. Op. Cit, 27432 , J 2871 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Sept. 8,1941 , No 2807 , J 2992 - 18 - 16 , Egyptian Ambassador Conversation, Sept. 19 , 1941.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٠٥ .

(٣) F.O. Op. Cit, 27433 , J 3269 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Sept. 26 , 1941 , No 910.

(٤) Ibid, 27432 , J 294 - 18 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Aug. 28 , 1941 , No 807 .

الوطنية ، جعلت الأوضاع غير مستقرة وهددت مصالح الحلفاء عامة . وقد وضح كيف أثارت خطوات التقارب بين فاروق وحزب الأغلبية الحفيظة البريطانية ، هذا في الوقت الذي كانت فيه انتصارات المحور العسكرية تدوي ، وتعرض مركز الحلفاء للخطر المتمثل في الزحف على حدود مصر الغربية ، لذا فلا بد للمسئولين البريطانيين من التحرك ، وكان لقاؤهم حول الاعتماد على زعيم الوفد ، الذي لم يكن ينسى للندن أنها لم تتدخل لاستبقائه ، وعليه فمن بين الأسباب التي جعلته يقدم على تحركاته واستاء منها البريطانيون ، أن يثبت قدرته على مشاكستهم حينما يريد ، وأنه إزاء رغبتهم في تجنب مثل هذه النشاطات ، فعليهم أن يحققوا له رغبته في الاستحواذ على السلطة ، ويعلن السكرتير الشرقي تلك الأمنية التي تراود الوفد في التدخل البريطاني لاستخدام الضغط الكلي على الملك لإعطائه الحكم ، ويؤيدها ويعتبر عودته مرتبطة بتهدئة الشعب وإخماد انفعالاته(١) .

من هذا المنطلق وضعت السياسة البريطانية في اعتبارها ضرورة مساندتها للوفد لإقصاء المتاعب التي تواجهها ، وفي لقاء جمع السفير البريطاني وأمين عثمان أثير اقتراح مسألة تشكيل النحاس الوزارة ، ولكن كانت القضية الأساسية هي رفض فاروق وتصلب موقفه(٢) ، ومع إزدياد الأخطار رأى لامبسون ضرورة استدعاء النحاس ، والتقى برئيس الوزراء في أول فبراير ١٩٤٢ ، فأبدى الأخير رؤيته للموقف وحصرها في إرغام الملك على تولي هذه الخطوة ، وجاء رد الخارجية البريطانية المؤيد وحمل المبدأ الذي سيربط الوزارة المنتظرة والقصر « وعلى النحاس باشا أن يتخذ إجراءات مناوئه للملك ، وسيجد الصعوبات في البداية لكنها سوف تحل »(٣) . وجرت المساعي ، وأبلغ أمين عثمان السفير

---

(١) Ibid , 27431 , J 2186 - 18 - 16 , Lampson - Eden , June 20 , 1941 , No 566.

(٢) Ibid, 27432 , Op. Cit.

(٣) Ibid , 31566 , J 515 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb . 1 st, 1942 , F.O - Lampson , Feb . 2 , 1942 , No 572.

البريطاني بأن النحاس يرفض تشكيل وزارة قومية ، لأنه لن يكون قوياً عند تعامله مع القصر حيث سيقابل دائماً بالمعارضة ، بالإضافة إلى وجود وزراء هم رجال الملك ، وتمسك زعيم الوفد برأيه عندما التقى به فاروق بناء على دعوة ٣ فبراير بقصر عابدين ، ولم يكن الأخير ليرضى ، فيكفيه تنازله وقبوله وزارة يمثل فيها الوفد . ويصر النحاس على موقفه في اجتماع ٤ فبراير ، ويقر لامبسون موقفه « لأن الوزارة الوفدية الخالصة ستقف مع الانجليز على طول الخط(١) .

وكان فاروق يعلم بأبعاد الموقف وخطورته ، وأن التهديد له آت وقريب ، ورغم ذلك تعنت في البداية إذ أراد تحقيق أكثر من هدف ، فربما يصادفه النجاح ويبعد الوفد عن الحكم عندما يتكاتف القصر مع باقي الأحزاب، فإن فشل وجاء الوفد بالقوة ، فلهذا انعكاساته على شعبية الحزب خاصة وموقف المصريين عامة ، وعليه يمكن أن يوسع الدائرة الملكية لينضم إليها الذين ساءهم تصرف زعيم الوفد من ناحية ، والظهور أمام المحور بالحاكم المناوىء للوجود البريطاني لما يتفق ذلك مع ميوله من ناحية أخرى . ولم يتمكن من المضي في ذلك الاتجاه إذ سرعان ما هددته القوة البريطانية في حادث ٤ فبراير وفرضت عليه الوزارة الوفدية . وتعددت الآراء واختلفت حول ما إذا كان الإجراء التعسفي قد تم بمعرفة النحاس والاتفاق معه أم لا ، وكل منها ساق أدلته ، البعض دعمها ، والبعض الآخر اعتمد فيها على تجميع الملابسات . وبطبيعة الحال ، فإن زعيم الوفد وأتباعه نفوا أية اتصالات ، بينما أصر معارضوه على حدوثها . والواقع أنه من خلال المراسلات البريطانية الرسمية يتضح أن أمين عثمان قام بدور في تصوير الأبعاد المحتملة للتدخل البريطاني لمسئولي الوفد ، وبالتالي فالتفاهم كان قائماً بين لامبسون والنحاس(٢) .

وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب منه أن يكون حكمه قومياً

(١) Ibid , J 555 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 3 , 1942 , No 462.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة، عنصر المحالفة في التطبيق .

لا حزبياً ، وحمل الأمر الملكي طابعاً لا ينم إطلاقاً عما يجش في صدر فاروق حيث وصف النحاس بسداد الرأي وبعد الهمة وصدق الولاء ، وجاء جواب رئيس الوزراء ليحتوي على نفس النمط وليبين أن خطة الوزارة هي نفس خطة سابقتها(١) . وقبل أن يشكل النحاس حكومته أقدم على محاولة لإبعاد تهمة الاختيار البريطاني له وفرضه بقوة السلاح والتهديد ، فطلب من لامبسون تبادل رسالتين يجري نشرهما ، يؤكدان تمسك بريطانيا بنصوص المعاهدة واعترافها باستقلال مصر وعدم تدخلها في الشئون الداخلية . ووافق السفير وتبودلت الرسالتان(٢) . وجاء هذا العمل من جانب زعيم الأغلبية بداية لخطة أراد من ورائها إحباط مجهودات المعارضة عامة وفاروق خاصة ، وتمكن الوفد من تجنيد جماهيره ليلصق الشجاعة والتضحية وحسن التصرف بزعيمه ، وتحول المؤشر وبسرعة للصالح البريطاني ، وضح ذلك في أول زيارة رسمية قام بها لامبسون لرئيس الوزراء في ٧ فبراير إذ ينقل الحفاوة التي قوبل بها لحكومته « وجدت صعوبة بالغة في الدخول إلى مبنى رئاسة الوزراء والخروج منه بسبب المتظاهرين المتحمسين » وفي هذا اللقاء دار الحديث عن الأسس التي سيتبعها رئيس الوزراء مع فاروق خاصة مسألة تدخل القصر ، وبين النحاس أنه سيتعامل معه بطريقته ، وهنا أبدى السفير البريطاني الاستعداد لتقديم المساعدة في حالة وجود الصعوبة(٣) .

وبدأ النحاس برنامجه بحل مجلس النواب وقصرت المدة الانتخابية ، وأجريت الانتخابات في مارس ١٩٤٢ ، وفاز حزب الوفد بعد أن قاطع الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات وكان فاروق له الميول بأن يكون هناك مقاعد لباقي الأحزاب ، وفي مقابلة مع أمين عثمان تكلم معه لاقناع النحاس

(١) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, 31567 , J 621 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb . 5 , 1942 , No 502.

(٣) Ibid, J 644-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 7, 1942, No 525.

بذلك ، وأن عليه أن يلتقي بأحمد ماهر ويدفنان العداء ، ولكن تـولدت أزمـة حيث رأى الوفد أن ترك نسبة من الدوائر لا بد أن يقابله سحب معارضة تـوليه الحكم ، وبعـد موافقـة الأحـرار الـدسـتـوريين والسعـديين اختلف على عـدد الدوائر(١) . ولم تتحقق الرغبة الملكية ، ومن ثم اعتمدت الوزارة على قاعـدة برلمانية قوية أمكن استخدامها في وقت الأزمات مع القصر .

وبدأت الترجمة العملية للطلبات البريطانية ، ومثلت مسـألة إبعـاد علي ماهر جوهرا ، فرغم أنه لم يعد يتمتع بتلك المكانة التي كان يشغلها ، إلا أن المسئولين البريطانيين رأوا الخطر يكمن فيـه نظراً لمـا عرف عن موقفه تجـاه ايطاليا . وفي ٦ مارس جرت مقابلة ملكية مع النحاس ، استعرض فيها بعض الموضوعات ثم ركز على مسألة علي ماهر ، وصرح بكراهيته له ، وأن ما قام به من أعمال أساءت لمصر ولملكها ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير ، وأنه فكر في إرساله للسودان لكنه عاد وفضل عـدم التنفيذ ، وسيصـدر أمره ويحـدد فيه إقامته في ضيعته ـ القصر الأخضر بضواحي الاسكندرية ـ ولا يسمح له بالخروج دون تصريح . ورغب رئيس الوزراء أن يضع الملك في الوضع الذي أراده له ، فبين أن يخطره فقط للعلم حيث المسألة من اختصاصه ، وعاد مرة أخرى ليثيـره ضده فأوضح أنه يستغل اسمه سواء بتصريح أو بدونه(٢) . فكانت تلك مواجهة صريحة من النحاس ، قبلها فاروق لأنه يعلم جيداً أن طلب بريطانيا لا بد وأن ينفذ ، وعقب هذه المقابلة أخبـر أمين عثمان السفير البريطاني بمـا دار فيها ، وانتهى الأمر بموافقة علي ماهر على تحديد إقامته كما رآهـا زعيم الوفـد(٣) .

---

(١) Ibid , 31568 , J 828 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , Feb. 19 , 1942 , No 619.

(٢) Ibid, 31569 , J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6 , 1942 No 720.

(٣) Ibid, J 1087 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo March 6 , 1942 , No 719 , J 1190 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 12 , 1942 , No , 793 , F.O. Op. Cit, 31570 , J 1521 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 29 - 29 - 1942 - No 938.

واعتقد أنه حقق غرضه وأنهى ما تبقى من ارتباط بين هذه الشخصية وفاروق .

ودفعت طبيعة الملك العنيدة إلى إعطاء إشارة التأييد والمساندة لعلي ماهر ودفعه لمشاكسة رئيس وزرائه ، وذلك يتفق مع رغبة علي ماهر نفسه ، ويتصعد الموقف ، فقد أخل الأخير بوعده في البقاء محدد الإقامة وهرب والتجأ إلى مجلس الشيوخ ، وأثناء خروجه قبض عليه ، وأبدى النحاس الرغبة في إرساله إلى السودان وضرورة الوقوف أمام أي اتجاه ملكي في هذا الشأن، فذهب أمين عثمان إلى لامبسون ليعرض عليه الأمر، فذكره السفير البريطاني بما سبق ووعد به رئيس الوزراء من المساندة الكاملة لتقييد حركة القصر ، وفي حالة وجود متاعب بسبب إبعاد علي ماهر ، فإن وعد المساعدة ما زال قائماً ، ويوضح أمين عثمان بأنه حتى ولو تغاضى الملك عن رحيل علي ماهر فسيتحامل على رئيس وزرائه في موضوعات أخرى كنتيجة لهذا التصرف(١) . واتفق لامبسون مع النحاس على ضرورة وضع نهاية لهذه المؤامرات ، ورحل علي ماهر إلى الغربنيات ثم إلى السرو وبعدها للعياط ووضع تحت حراسة مشددة(٢) ، ولم يتمكن فاروق من الوقوف أمام القوى المضادة وخاصة أنه لم يعد محتاجاً إليه بالدرجة التي تجعله يعرض نفسه للأخطار .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه إجراءات اعتقال علي ماهر ، وضع في الاعتبار وفقاً للخطة إبعاد عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان من القصر وإقصائه من منصبه إذ عد مفتاحاً لصديقه علي ماهر ، ويذكر لامبسون لحكومته أن النحاس آثر الانتظار ليتجنب القول بأنه يتلقى تعليماته من السفارة ، وجاء رد لندن بالموافقة على ما سبق وطلبه سفيرها بشأن ترك حرية التصرف للنحاس في

---

(١) Ibid, 31570 , J 1589 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 4 , 1942 , No 990.

(٢) Ibid, J 16391 , 1690 , 1707 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 8 , 10, 1942. No 1009 , 1003 , 1044 ، لطفي عثمان : المرجع المذكور، ص ١٤٠ .

تعامله مع الملك بما يراه مناسباً، لكنها تؤكد على ضرورة خروج وكيل الديوان عاجلاً وليس آجلاً[1]. ويسجل حسن يوسف أن النحاس كان متردداً في الاستجابة لهذا الطلب، وأن المسألة ظلت معلقة حتى صدر الأمر الملكي بإحالته للمعاش في ٧ ديسمبر ١٩٤٢ .[2] وأثر ذلك على فاروق بعد فقدانه السلطة للإبقاء على موظفي قصره ، وإزدادت نقمته على رئيس وزرائه . وامتدت يد الاعتقال لبعض الأمراء والنبلاء الذين عرفت عنهم الميول المحورية ، فاعتقل الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ثم محمد طاهر - رئيس اتحاد الرياضة - وأرسلوا إلى السرو ، ولم يمانع فاروق في هذا العمل لكنه أراد أن يعرفوا أنه عارض وأرغم على القبول، حتى يبدو بمظهر المدافع عن أسرته ، وليقضي على تلك المعارضة التي تولاها بعض الأسرة المالكة لتحريكه للتدخل ضد اتخاذ أية إجراءات مضادة[3] . وكذلك أغلق نادي السيارات الملكي بالقاهرة الذي اعتبر مقراً للنشاط المعادي للحلفاء ، وكما يصفه لامبسون ، فإنه مقر للطابور الخامس[4] . ولكن عندما عقد النحاس العزم على اعتقال صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين ، امتعض الملك نظراً للإتجاه الإسلامي الذي كان قد قطع شوطاً فيه ، لكنه لم يكن يقدر على المعارضة ، واقترح النحاس أن يبعد إلى اسوان[5] وضرب عرض الحائط برغبة مليكه وهذا ما يسعى إليه من ناحية ، وليحقق طلبات بريطانيا من ناحية أخرى .

---

(١) Ibid, 31568, J 813-38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 18, 1942, No 611, F.O-Lampson, Feb. 22, 1942, No 752.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٧ .

(٣) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام ، المصدر المذكور، عدد ٧٦١ في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ص ٣، F.O. Op. Cit, 31574 , J 3319 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942 , No 719.

(٤) Ibid, 31573, J 2982-38-16, Lampson-F.O. Cairo, June 28, 1942.

(٥) Ibid, 31569, J 1087-38-16, Lampson-F.O. March 6, 1942, No 719.

واستسلم فاروق ، لكنه توقف هذه المرة أمام الطلب البريطاني الخاص بالتخلص من جميع الإيطاليين بالقصر ، واحتاج الأمر لمجهود قام فيه النحاس بدوره حيث يعلم جيداً مكانتهم لدى فاروق خاصة بوللي Pully الذي يصفه لامبسون بأنه « قواد الملك » لذا رأى رئيس الوزراء أن يتركه مكانه ويبعد الآخرين رغم إصرار الخارجية البريطانية على إخراجه(١) . وأثناء المقابلة الملكية السالفة أثار النحاس الموضوع مع فاروق الذي قبل الوضع وطلب استبقاء ثلاثة إيطاليين بالإضافة لبوللي ، اثنان حلاقان والثالث مشرفاً على حظائر الكلاب . ولم يمانع رئيس الوزراء على شريطة أن يكون سلوكهم مرضياً ، وجاءت المعلومات الأمنية البريطانية بأنه لا يوجد ما يثير الشبهة ضدهم ، وانتهى الأمر ببقائهم(٢) . وقد أثار هذا الموضوع أزمة بين فاروق والمسئولين البريطانيين . وجاء طلب حل البوليس الخاص - وهو تشكيلات عسكرية أنشأها علي ماهر كأداة للقصر ورأسه محمد طاهر - ليعطي النحاس الراحة النفسية رداً على حل تنظيم القمصان الزرقاء ، وفي البداية عارض فاروق بشدة تنفيذ الطلب على أساس أن الأعضاء رجاله وأفراد أسرته ، مما جعل رئيس الوزراء يشك في أن هناك غرضاً خفياً يكمن وراء هذا البوليس ، وخاصة بعد توصله إلى أن هناك اتصالات لرئيسه مع ضباط الجيش ، ومما يذكر أن فاروقاً كان يتباهى بتشريفه لمباريات كرة القدم بين البوليس الخاص والبوليس النظامي ، ويقول لامبسون لحكومته أن إقدام الملك على ذلك يعبر عن مقاومته لرغبة الحكومة في حله(٣) . ومن هنا أصر النحاس على اتخاذ إجرائه .

---

(١) Ibid, 31568 , J 813 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 18 , 1942 , No 611 , F.O - Lampson , No 752.

(٢) Ibid, 31569 , J 1070 , 1191 - 38 - 16 , Lampson - F.O, March 6,30 , 1942 , No 70 , 811 , F.O. Op. Cit, 31570 , J 1429 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 26 , 1942 , No 909.

(٣) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson-F. O, Cairo, March, 26, 1942, No 909, F.O, Op. Cit, 31573, J 2982-38-16, Lampson-F. O, Cairo, June 28, 1942, F.O. Op. Cit, 31571, J 2220-38-16, Lampson-F. O, Cairo, May 11, 1942, No 1281.

وحاول رئيس الوزراء نقل حسن نشأت السفير المصري في لندن ، خوفاً من استخدام فاروق له لمحاربته لدى الخارجية البريطانية ، وذهب أمين عثمان إلى لامبسون وعرض عليه رغبة الوزراء ، وكان الأخير قد ذكرّ للملك في لقائه معه أنه لا يثق في السفير ويرى ضرورة استدعائه . ووقف فاروق أمام فكرة نقله سفيراً في طهران ، واقترح إلحاقه بالقصر ، وعليه فضل النحاس بقاءه في لندن(١) . ولم يكن ذلك يعني انتصار فاروق ، لأن رغبة لندن هي التي تحققت . ثم تدخل رئيس الوزراء لدى الملك فيما يختص بعلاقته بالوزير الفرنسي المفوض في مصر ، وأشار إلى الموقف مع فيشي وتصرفات هذا الوزير(٢) . وعليه يتضح أنه في هذه الفترة الحساسة التي أعقبت حادث ٤ فبراير لم يتمكن الملك من اتخاذ موقفاً سافراً معاكساً للنحاس ليقينه من المساندة البريطانية له ومن تلاقي الأهداف نحو تحقيق تلك الطلبات التي فرضت عليه .

أراد النحاس تحطيم فاروق وجعل حادث ٤ فبراير سلاحاً يشهره أمامه ، وبذلك يحقق للسياسة البريطانية أهدافها ، وبالتالي فقد رأى أن يسعى في إجراء محاولات تنتهي بإخضاع الملك تماماً لبريطانيا ، وفي البداية لم يواجهه صراحة ، لكنه أرسل إليه أمين عثمان الذي تكلم معه عن حماقة عدم التعاون بإخلاص مع السفارة البريطانية، وأعقب ذلك مقابلة ملكية أوضح فيها رئيس الوزراء خطورة الحالة وضرورة تسهيل الأمور، مما اضطر فاروق إلى إعطائه حرية التصرف في الأعمال المتصلة ببريطانيا، وهذا ما كان ينتظره ، وعقب المقابلة أبلغ السفير البريطاني بما توصل إليه ورتب المسائل معه ، وتم الاتفاق بينهما والذي أراده النحاس سراً لأنه في معرفته قضاء عليه(٣) . ولم يكتف

---

(١) Ibid., 31569, J 1087 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942, No 719, محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص ٩٢ .

(٢) Ibid, J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 6, 1942 , No 720.

(٣) Ibid, 31568, J 828, 893-38-16, Lampson-F.O. Cairo, Feb. 19, 23, 1942, No 619, 656.

رئيس الوزراء بذلك فالتقى بالملك وبين له أنه لم يظهر أي تغيير في موقفه تجاه بريطانيا ، وهنا تهكم عليه فاروق بقوله « إن البريطانيين لن يقفوا دائماً إلى جانب النحاس ، والدليل موقفهم منه عام ١٩٣٧ » وكان رد الفعل على النحاس محاولة أخرى للاستفزاز خاصة بعد تلك الإشاعات التي خرجت من القصر وتشير إلى الانشقاق بين صفوف البريطانيين حول الحادث الأخير ، فذكر بأنه لن يفرّط في لامبسون وأنه واثق من أن مليكه سيكون كذلك ، وهو يعلم مدى الكره الذي يحمله قلبه للسفير البريطاني ، وأفهمه بأنه سيكون صارماً للغاية تجاه مثل هذه الإشاعات ، وأن أي شخص يريد الاتصال بالملك يجب أن يكون عن طريقه ، وفي نهاية اللقاء ذكر أنه أخلص أصدقاء الملك من حيث أنه يعمل في سبيل مصالح مصر التي يجب أن تكون مصالح الملك ، فانفجر فاروق بالقول « أنا لا أريد أية دروس »(١) .

وعاد فاروق ليعمل من جديد ضد رئيس وزرائه ، وبعد مضى ما يقرب من شهر ونصف من عمر الوزارة ضاق بتعدد تلك الزيارات التي يقوم بها النحاس له ، فوضع العقبات أمامها ، وأبدى رغبته في أن يتم التفاهم مع رئيس الديوان . وعلى الفور وعندما علم رئيس الوزراء بتلك التعليمات ذهب والتقى بفاروق في ٢٦ مارس ١٩٤٢ وطلب منه تمكينه من المقابلة عند الضرورة ، فسأله ولماذا لا يكون الاتصال عن طريق أحمد حسنين ، فأجاب بأنه هناك موضوعات هامة وحساسة ولا يمكن التفاهم فيها عن طريق وسطاء وساق الأمثلة ، وأشار إلى أن موظفي القصر لا يبدون له المشورة بسداد . وشكا رئيس الوزراء للسفير البريطاني ، وهدد بإجراء تغيير شامل لموظفي القصر ، وأنه إذا استمر فاروق في عناده ، فسيضطر لاستدعاء البرلمان بمجلسه في مؤتمر ويقترح تعديل السلطات الملكية (٢).

(١) Ibid, 31569 , J 1070 - 38 - 16 , Lampson - F.O. Cairo , March 6, 1942 , No 720.

(٢) Ibid, J 1319 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 21 , 1942 , No 872 , F.O. Op.Cit , 31570 , J 1429 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 26 , 1942 , No 909.

ووجه الملك الانتقادات لرئيس وزرائه ، عندما أصر الأخير على إقامة الاستقبال المناسب لملك اليونان ، وبرزت مرة أخرى مشكلة أعضاء مجلس الشيوخ المعنيين ، وأوضح النحاس لفاروق بأن الأساس أن الحكومة هي التي تختار الأعضاء ، ولما لم يجب الملك ، أبدى استعداده للموافقة على الأعضاء الذين يختارهم ولكن بشرط ألا يكونوا خطرين ، وعليه قدم رئيس الديوان له قائمة تضم ٢٩ مرشحاً مع التأكيد باستعمال الملك لحقه ، فرد النحاس بأنه لن يدخل في معركة كما حدث عام ١٩٣٧ ، وبعد مزيد من المناقشة اتفق على الأسماء[١] . ورفض فاروق الموافقة على طلب النحاس بشأن منح رتبة الباشوية لبعض وزرائه عند افتتاح البرلمان في ٣٠ مارس وبرر الموقف بأن الوقت ما زال مبكراً مع أنه هو نفسه الذي أنعم فيه بنيشان الكمال على هدى شعراوي ، ولها موقفها العدائي سواء من النحاس أو الانجليز خاصة بعد حادث ٤ فبراير ، ودخل رئيس الوزراء من جديد المعركة حول هذا الموضوع ، وجادل في الإجراء وبين أن الملك ليس له الحق في تكريم إمرأة معروف عنها أنها طابور خامس[٢] . واستمر النزاع حول مسألة الرتب والنياشين خاصة وقت وجود المناسبة ، وفشل رئيس الوزراء في إقناع فاروق بمنح بعضها تحقيقاً لما سبق وطلبه ، ولكن بعد طول الانتظار وافق على المنح للوزراء المعينين بعد التعديل ، ومع هذا رفض العديد من النياشين التي كان النحاس يرغب في توزيعها[٣] .

ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل لها سوء العلاقات بين الملك وزعيم الوفد ، ويعرض وجهة نظره في أن مناسبة عودة السفير المصري للقاهرة ستتيح الفرصة

---

(١) Ibid , 31571 , J 1926 - 348 - 16 , Lampson - Eden , Cairo , March 31 , 1942 , No 321.

(٢) Ibid, 31570, J 1429-38-16, Lampson-F.O, Cairo, March 26. 1942, No 909, F.O. Op. Cit, 31571, J 2103-38-16, Lampson-F.O, Cairo, May 4. 1942, No 1225.

(٣) Ibid , 31571 , J 2220 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 11 , 1942 , No 1281 , F.O. Op. Cit, 31572 , J 2359 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 18 , 1942 , No 1333.

لشرح أبعاد تلك العلاقة لما له من تأثير على الملك ، كما طلب الموافقة على القيام بكل الجهد لجعل القصر قائماً على أسس سليمة . ويلمس لامبسون أن سلطة حرية التصرف التي أعطاها فاروق للنحاس فيما يتعلق بالأعمال الخاصة ببريطانيا ، كانت على مضض منه ، وأنه ضم جميع العناصر المعادية للوفد وجمعها حول التدخل البريطاني المخالف لاستقلال مصر ، وقد أيقن السفير البريطاني أن الملك لن يترك للوزارة الحرية في البقاء أو الاستقالة ، وإنما هو يمهد لإقالتها كما سبق وحدث . ويبدي رأيه لإيدن بوجوب الاستعداد لتأمين الوزارة من هذا الإجراء ، والتأهب لتدخل قهري في حالة الإقدام على ذلك ، ويشير إلى تعاون الوزارة الوفدية(١) . ومضى كل طرف يعمل لتحقيق ما يصبو إليه .

واختمرت في ذهن القصر مسألة الاستحواذ على مكرم عبيد وسحبه من الوفد ، ولم يكن فاروق يحمل له إلا الكراهية ، وأثناء الأزمات الوزارية عام ١٩٣٧ أساءه الكثير من تصرفاته ، بالإضافة إلى ما امتلأت به أذناه من أعدائه خاصة الذين خرجوا من الوفد . ومع تولي وزارة ٤ فبراير استمر الوضع على ما هو عليه ، وعند مقابلة أمين عثمان للملك ، ورغم أنه لم يحظ بأية عاطفة ملكية ، إلا أن فاروقاً في حديثه معه عبر بصراحة عن عدم ثقته في وزير المالية(٢) . ولكن بدأت الخطة التي سبق ونجحت في إقصاء النقراشي وأحمد ماهر عن الوفد تعود مرة أخرى وتفرض نفسها على القصر ، ومن هذه المرة تغيرت الأشخاص سواء من قام بالتخطيط أو من نفذ عليه . وأراد أحمد حسنين ضرب النحاس ضربة قوية لا يقدر بعدها على الصمود أمام فاروق ، وذلك بضم مكرم عبيد ثم أمين عثمان ، وانصب التخطيط في تلك المرحلة على الأول ، وأتت الثمار في فترة وجيزة ، وليس هنا المقام لذكر العوامل التي دفعته

---

(١) Ibid, 31570, J 1446 , 1656 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 27 , April 9 , 1942 , No 913 , 243.

(٢) Ibid, 31568, J 828 -38-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 19, 1942, No 619.

للإقدام والانقياد للقصر ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ذكاءه وقوة شخصيته وتأثيره .

وبدأ رئيس الديوان بالخطوة العملية ، وحدد المقابلة الملكية لمكرم عبيد ، وبمعرفة النحاس لها ، أدرك هذا التدبير وفهم أبعاده وصرح به لجلسائه(١) وتمت المقابلة دون استئذان وزير المالية من رئيسه ، وأعد جيداً لما بعدها ، فقد نشرت الأهرام تصريح الوزير بشأن المقابلة - ولم يكن ذلك مألوفاً فيما سبق - وتناول فيه الموضوعات المالية التي عرضها على الملك ، وبدا المقصود واضحاً من تلك الإشادة التي فاض بها ، فارتفع بفاروق عنان السماء ، وأضفى عليه سعة الاطلاع ودقة النظر والعمق والرجولة المبكرة والخبرة النادرة والديموقراطية السمحة(٢) . وبالفعل وقع الخلاف المنتظر ، وألقى زعيم الوفد بعض اللوم على مكرم عبيد وغضب منه ، وينقل لامبسون لحكومته الصعوبات التي تواجه رئيس الوزراء بسبب هذا الموقف ، وفي حديث له مع حسين سري بين أن وزير المالية يزداد حدة نظراً لمساندة القصر له ، وأشار إلى أن عبد الوهاب طلعت يلعب دوراً في الموضوع(٣) .

وتحرك النحاس وعقد النية على تقليص سلطات مكرم عبيد بسحب شئون التموين منه وإسنادها لوزير جديد ، وعندما علم لامبسون خشي نتيجة ذلك على المجهود الحربي ، وطلب من أمين عثمان ألا تتأثر المصلحة البريطانية بهذا التغيير ، وتدخل لدى رئيس الوزراء وأكد أنه ليس من الحكمة تلك القطيعة بين الصديقين(٤) ولم تفلح أية محاولات للتوفيق ، وازدادت الهوة بين

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ٢٣٥ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٠٦٥٨ في ١٣ مارس ١٩٤٢ ، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31570 , J 14777 - 38 - 16 ,Lampson - F.O, Cairo , March 28 , 1942, No 928 , F.O. Op. Cit,. 31571 , J 2199 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 8, 1942 , No 1262.

(٤) Ibid, 31571 , J 2260 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 13, 1942 , No 1300, F.O., Op. Cit, 31572 , J 2274 - 38 - 16 ,Lampson - F.O, Cairo , May 13 , 1942 , No 1307.

الطرفين ، واتسع النقد العلني وانصب على زوجة النحاس وعائلتها . واستكمالا للشكل الخاص بالإعلان عن التوفيق الذي يتولاه القصر ، استقبل الملك رئيس وزرائه ثم مكرم عبيد في محاولة لإثناء الأول عن إقالة الثاني ، والضغط عليهما للمصالحة ، ولكن بطبيعة الحال فشل السعي ـ كما هو متوقع ـ وأصر النحاس على إقالة وزير المالية ، ورفض الملك مبيناً أن الباب مفتوح ليقدم استقالة وزارته ويعيد تأليفها من جديد . وعقب المقابلة وصف مكرم عبيد استقبال الملك له بأنه كان ودياً للغاية(١) . وقدم النحاس استقالة وزارته في ٢٦ مايو ١٩٤٢ ، وحرص على أن يسببها ، فأشار إلى الخلاف الذي نشأ بينه وبين وزير المالية حتى يضمن إعادة تشكيلها خشية تكليف غيره(٢) .

ورفض أمين عثمان دخول الوزارة الجديدة عندما عرض عليه أن يشغل مكان مكرم عبيد الذي أُعطِيَ لكامل صدقي رغم ما أبداه فاروق من عدم أهليته لنوعية المنصب ونصحه بإسناده لأحد الأكفاء ، ولم يشف النحاس غليله ويتمكن من إقالة مكرم عبيد الذي واصل طريقه في التعاون مع القصر لتحطيم وزارة القصر ، وقد لفت لامبسون نظر أحمد حسنين ونبهه إلى الدور الذي يقوم به القصر في الظهور بمظهر البطل وتشجيعه لمسيحي قبطي(٣) . ولكن لم يأت لفت النظر بنتيجة واستمر التعاون المشترك وحاول القصر جذب وفدي آخر لتعميق الشرخ في صفوف الوفد فاستقبل الملك محمود سليمان غنام ، ولكن صدرت التعليمات من النحاس للرقابة بمنع نشر خبر « عطف جلالة الملك على وزير التجارة » إذ خشِيَ تكرار مأساة مكرم عبيد(٤) وقد اختلفت الظروف بين الشخصين، وعليه لم تنجح المحاولة ، كذلك فكر القصر في إبعاد علي

---

(١) Ibid, 31572 , J 2458 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , May 25 , 1942 , No 1406 .

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 31574 , J 4615 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov. 4, 1942 , Lampson , Op. Cit, Box III, June 4, 1942 , P . 165.

(٤) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

زكي العربي عن النحاس[1] ، لكن لم يتحقق من مراده .

ومضى العمل المضاد يسير في اتجاهه، فأقدم فاروق على عرقلة أعمال الوزارة ، فهو ينتقل إلى الإسكندرية في أوائل مايو ١٩٤٢ مما أدى إلى تأجيل تعيينات بعض المناصب الوزارية ورئاسة مجلس الشيوخ ، وعندما يعود يعاند ويؤجل الموضوعات المقترحة من الحكومة كلما أمكنه ذلك ، ويعارض البعض الآخر منها ، ثم لا يلبث أن يخرج في رحلة إلى سيناء ولا يترك بالقصر أي خبر عن ميعاد رجوعه ، وبالتالي يتوقف دولاب العمل في هذه الفترة الحرجة ، ويغضب النحاس ويشكو للسفير البريطاني ، ويبين أن فاروقاً يكرهه ويمقت أصحاب الوطنية ويعمل على إسقاطه ، ويشير إلى استقباله لكل من أحمد ماهر وإسماعيل صدقي بالاسكندرية ثم يستفسر عما إذا كان بقاؤه على العرش فيه المصلحة الحقيقية لمصر[2] . ولم تكن فكرة عزل الملك بجديدة على التفكير.

وتأزم موقف الحلفاء على حدود مصر الغربية في أواخر يونيو ، وانسحبت قواته حتى مرسى مطروح ، وما لبثت أن سقطت ، واجتمع السفير البريطاني والقائد العام للقوات البريطانية بالنحاس ، واتصلت الوزارة بمحافظ الإسكندرية وأبلغته ما يجب اتباعه إذا ما بلغها رومل ، ويذكر حسن يوسف أن الديوان الملكي كان يتابع الانباء من الصحف « دون أن تخطرنا رئاسة مجلس الوزراء بشيء عنها ، وكأن الملك في معزل عما يجري في بلاده[3] » ولكن في ذلك مبالغة، فرغم الخلافات القائمة إلا أن رئيس الوزراء كان يلتقي بالملك عندما يتطلب الأمر ويعلمه بأخبار الحرب ، ومما يذكر أن فاروقاً عقب سماعه لبعضها يعلق بأنها ليست جديدة محاولة منه التقليل من شأن النحاس[4] . ومع

---

(١) محسن محمد : سنة من عمر مصر، ص ١٦٣ .

(٢) F.O. Op. Cit, 31571 , J 2220 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 11 , 1942, No 1281 , F.O. op. cit, 31572 , J 2359 , 23641 , 2274 - 38 - 16 , Lampson - F.O. Cairo, May 18 , 20 , 13 , 1942.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٨ .

(٤) F.O. Op. Cit, 31573 , J 2982 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, June 28 , 1942, No 1675.

ازدياد الخطر الحربي وتوقع دخول الألمان مصر ، عرضت السفارة البريطانية مسألة الانتقال إلى الخرطوم ، وكانت الخطة البريطانية بعد الانسحاب ، إطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية لتغرق الأراضي الزراعية . وفي البداية لم يعط النحاس رأياً قاطعاً خوفاً من العواقب ، وفضل أن يكون فاروق صاحب القرار ، فذهب إليه ، ووجد أن لديه الخلفية وعلم أنه أبلغ لامبسون رفضه لأي تحرك ، ومن ثم وافق على هذا الرأي(١) . وقد أيقن أنه في حالة المعارضة ، وفي هذه الظروف الدقيقة تكون فرصة الإقالة لتكليف من هو أقدر منه على التفاهم مع الألمان .

وفي نهاية أغسطس تولدت أزمة ارتبطت بالجيش ، فشب خلاف بين حمدي سيف النصر وزير الدفاع وبين الفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وهو رجل الملك حول اعتقال ثلاثة ضباط لاتصالهم بالمخابرات الألمانية ، وشكا الوزير لرئيس البعثة العسكرية البريطانية ، ووجه الاتهامات لرئيس الأركان والتي تجعل من المستحيل على الوزير الاستمرار في منصبه. وكان أهمها الرجوع للملك دونه مما جعله يهدد بالاستقالة ، ولم يسمح له النحاس بذلك ، وحاول مقابلة فاروق، لكنه لم يمكنه من اللقاء حيث تهرب بالابتعاد عن القصر . وأخيراً هدأ الموقف ببقاء وزير الدفاع ورئيس الأركان في منصبيهما ، وشغل مرشح الوزارة منصب وكيل وزارة الدفاع(٢) . ولم يمض شهر إلا وتجددت أزمة الضباط الثلاث الذين أرادوا التعبير عن إخلاصهم للملك عقب حادث ٤ فبراير ، فأصدر قراره بنقلهم فاحتجوا ، ورأى الملك محاكمة اثنين منهما ولكن رئيس الوزراء ووزير الدفاع رفضا وتمسكا بفصلهما واعتقالهما ، ثم أعقب ذلك بوادر أزمة أخرى ، إذ رغب الملك في أن يشعر رئيس وزرائه بتلك العلاقة التي تربطه بجيشه ، فأضيف إلى دعاء صلاة الجمعة الدعاء إلى الوطن والجيش فغضب النحاس ، وكادت أن تتفاقم المشكلة لولا

(١) محمد التابعي : المرجع المذكور، ص ص ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١.
(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ ، F.O. Op. Cit, 31574 , J 3658 , 4332 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, Aug. 25 , Sept. 28 , 1942 , No , 2088 , 939.

أن فاروقاً لم يعط للأمر أهميته وأرخى تشدده ، ولم يتوقف تنازع الاختصاص بشأن تعيينات كبار الضباط ، وظهرت مشكلة شغل وظيفة مدير عام مصلحة الحدود ووقف الترقيات واستمر الخلاف بشأنها فترة ، وانتهت برجحان كفة الحكومة(١) .

ومع بزوغ انتصار بريطانيا في العلمين ، ارتفع مؤشر النزاع، فقد تثبت فاروق من استمرار النحاس في السلطة طالما يتلقى المساندة الكاملة من الوجود البريطاني، كما زال الخوف الذي كان ينتاب رئيس الوزراء في حالة الانتصار الألماني ، ومضى كل في طريقه يعمل على سحب سلطة الآخر . ويصور لامبسون سوء العلاقة بلندن ، وأن فاروقاً يرى أن كل ما يقوم النحاس بعمله غير سليم ، وينقل شكايات رئيس الديوان الذي اعتبر أن ذهاب رئيس الوزراء إلى الإسكندرية لمدة عشرة أيام ووقف اجتماعات مجلس الوزراء إهانة للملك(٢) . وأعقب ذلك انتقال الوزارة للإسكندرية وعقد اجتماعاتها فيها بينما الملك ودواوين القصر باقية في القاهرة(٣) . والمعتاد أن القصر هو الذي يقرر موعد الانتقال الرسمي ثم تتبعه الوزارة .

ومنذ بداية الصراع وفاروق يعتمد على الأزهر ، وبالطبع كان للشيخ المراغي ثُقله في جذب هذه القوة للقصر ، فعمل على تصعيد الإثارة في تلك المؤسسة ضد الوفد مما ألجأ رئيس الوزراء إلى التهديد بفصله إذا لم يتمكن من وقف الاضطرابات ، كما أقدم على إنشاء إدارة للشئون الدينية ألحقها برئاسة مجلس الوزراء ، تولاها شيخ وفدي ، والهدف إيجاد القنوات مع الأزهر من ناحية والجمعيات الإسلامية من ناحية أخرى(٤). وتلاحقت الأزمات ، فعندما

---

(١) انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٢) F.O, Op. Cit, J 4355 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Oct. 23, 1942 , No 2439.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ .

(٤) F.O. Op. Cit, 31569 , J 1239 - 38 - 16 , Lampson - F.O , Cairo , March 16 , 1942 , No 815 , F.O. op. cit, 31574 , J 4332 , - 38 - 16 , Lampson - Eden , Cairo, Sept. 28, 1942 , No 939.

تقرر إقامة احتفال للعيد الألفي للأزهر ـ وفقاً للتاريخ الهجري ـ رأى القصر أن توجه الدعوة باسم شيخ الأزهر، بينما رأى رئيس الوزراء إما أن تكون باسمه أو باسم وزير الأوقاف ، وتعنت كل طرف برأيه مما أدى إلى تأجيل الحفل لأجل غير مسمى ، وأعلن أن السبب توعك في صحة فاروق[١] ، وربما صدق ما ذكره البعض من خشية الحكومة من أن إقامة مثل هذا الاحتفال الكبير تحت زعامة القصر يتحول إلى مظاهرة ضد الوفد[٢] . هذا في الوقت الذي اشتد فيه النزاع حول التعيينات في الأزهر[٣] . وجاءت مناسبة عيد الميلاد الملكي في ١١ فبراير ١٩٤٣ لتخرج النحاس عن شعوره ، فحدث أن توجه طلبة الأزهر إلى قصر عابدين في هذا اليوم وقاموا بمظاهرة ولاء للملك ، فتدخلت الحكومة وحاولت منعهم مما أسفر عن بعض المصادمات ، وهنا أمر النحاس باعتقال بعض المشايخ ، واختلفت التهمة ، مرة لتحريضهم الطلبة ، وأخرى لعدم مقدرتهم السيطرة عليهم وبالتالي أغضب هذا التصرف الملك ، واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطاني الذي اعتذر عن التدخل لارتباط الموضوع بالناحية الدينية ، فالتقى رئيس الديوان برئيس الوزراء في ١٨ فبراير محاولاً البحث عن مخرج ، وانتهى الأمر بالإفراج عن المشايخ[٤] . وتعرض الخلاف إلى تعيين أمير الحج ، وهو منصب فخري يصدر به أمر ملكي دون العرض على مجلس الوزراء ، ورشحت الوزارة وكيل وزارة الداخلية للمنصب ، ولكن فاروقاً رأى أن يعهد به إلى عمر فتحي كبير ياورانه ، ونفذ ما ارتآه ، واعتمد مرشح الوزارة كوكيل للأمير[٥] .

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٣٩ ، ٢٣٤ .

(٢) Kirk, G. : The Middle East in the war, P. 228.

F.O. Op. Cit, 35528 , J 2 - 2 - 6 , Lampson - F.O, Cairo, Dec. 30, 1942 , No 2906.

(٤) Ibid, 35529, J 770-2-16, Lampson-F.O, Cairo, Feb. 16, 1943, No 349, F.O. Op. Cit. 35530, J 1217,-2-16, Lampson-F.O, Feb. 18, 1943, No 191.

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٣٩ .

وفي الواقع فقد أثبت فاروق قدرته وكفاءته وتمكن من تحقيق سياسته في هذا المجال ، ووفقاً لهذه القاعدة ، عمل على استرضاء الأقباط واستقطابهم خاصة العناصر الوفدية منهم والذين مثلوا ركيزة منذ نشأة الحزب ، وشجع تحول مكرم عبيد إلى جانب القصر ذلك الاتجاه ، كما أنه قدم المساعدة لنجاحه ، واستاء السفير البريطاني ، ولفت نظر رئيس الديوان للمخاطرة التي يقوم بها القصر ليلعب دور الحامي للأقلية المسيحية(١) . ولكن استمر القصر على نهجه ، وزار الملك ديرسانت كاترين ، وتبرع له بأربعمائة جنيه ، وأثنت بعض الصحف الموعزة من رئيس الديوان بفاروق وبأن الدين لله والوطن للجميع ومليكه للجميع ، وجاءت الانتخابات الفرعية في جرجا لتحقق للقصر بعض النجاح الملحوظ(٢) .

ومع قرب الذكرى السنوية لحادث ٤ فبراير ، انتهز النحاس الفرصة لأنه يعلم تماماً مدى تأثر فاروق به ، وصحب السفير البريطاني إلى قصر عابدين للقاء بالملك في ٢ فبراير ، ويصف لامبسون المقابلة بأنها كانت طيبة(٣) . والحقيقة أن لفاروق الفطنة التي تجعله يحبط مسعى عدوه ، لأنه في اليوم التالي استقبل رئيس الوزراء بمفرده ، وكما أخبر أمين عثمان السفير البريطاني بأنه في هذه المقابلة أظهر مضايقته من بعض موضوعات لم تكن بذات أهمية ، لكنه لا يتفق فيها مع النحاس ، ورفض قبول أية تفسيرات بشأنها(٤) . وفي ١٥ مارس انتهز رئيس الوزراء مناسبة عيد الدستور واستفز الملك بذلك البيان الذي أذاعه من منزله ، وتكلم عن الحياة الدستورية التي عاشتها مصر ، ثم عرج على الدور الذي لعبه كل من فؤاد وفاروق في المناورات ضد الدستور ، واعتبر

---

(١) F.O. Op. Cit, 31574,J 4615 - 38 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Nov . 4, 1942 , No 205.

(٢) يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الأسود، ص ص ٧٣ ـ ٧٥ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35529 , J 578 - 2 - 16 , Lampson - F.O., Cairo , Feb. 3,1943, No 234.

(٤) Ibid, J 555 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , Feb. 4, 1943 . No 217.

القصر أن في تسجيل الإذاعة لهذا الحديث عمل مضاد له[١] . فكان ذلك مواجهة سافرة وهجوماً صريحاً ليس فقط على فاروق ، وإنما انضم إليه أبوه .

وتوطدت الصلة بين القصر ومكرم عبيد الذي قررت الهيئة الوفدية فصله من منصب سكرتير عام الوفد ثم قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب ، ولم يبق له سوى عضوية البرلمان ، لذا أقدم على تأليف حزب الكتلة الوفدية ، وتفرغ لنسج خيوط إسقاط الوزارة النحاسية ، وهو الهدف الذي يتوق إليه القصر . وبدىء في الإعداد عندما جرى نقاش بين أحمد حسنين وعبد العال الحمامصي حول أوضاع الفساد التي وصلت لها الحكومة ، وسوء الحالة الاقتصادية والمعاناة التي يعيشها الشعب ، وكان من رأي الأخير أن تسجل مخازي الوزراة في وثيقة ترفع للملك ، وبحث المسألة مع مكرم عبيد الذي تلقفها حيث وجد فيها الضربة القاضية لخصومه ، ومضى في جمع الوثائق والمستندات والمعلومات عن الفضائح الخاصة بزوجة النحاس وعائلتها وبعض أعضاء الوفد ، وبتضخم المادة تحولت العريضة إلى كتاب ، وجند له أعضاء الكتلة ، واتسمت عملية الطبع بالسرية التامة والخطة المحكمة ، وأودعت النسخة الخطية المرفوعة للملك وملاحقها الوثائقية في إحدى خزائن قصر عابدين ، وحدد ٣١ مارس ١٩٤٣ لتقديمها ولتوزيع نسخ الكتاب الأسود ؛ وتمت هذه الخطوات بكل دقة وحرص رغم الرقابة العسكرية ، واختتم مكرم عبيد هذا العمل - بوصفه عضواً في البرلمان - بنداء للملك لإنقاذ البلاد بإقالة الوزارة القائمة ، وإلغاء أعمالها غير الدستورية ، وتعيين هيئة قانونية مستقلة لفحص جميع الإجراءات غير الشرعية المنسوبة إليها[٢] .

---

(١) Ibid, 35530, J 1313-2-16, Lampson-F. O, Cairo, March 21, 1943, No 581.

(٢) جلال الدين الحمامصي: من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢ ، ص ص ٣٤ - ٤٠ ؛ F.O. Op. Cit., 35532, J 1781-2-16 Lampson-F. O, Cairo, April, 1943, حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٣٦ .

سعد فاروق بهذا العمل ، وكان قد احتضن فكرته وأيدها وشجعها إذ اعتبرها الأداة القوية للإحاطة بغريمه - بصرف النظر عن القضاء على المفاسد - ويذكر شاهد عيان أن الملك تابع أنباء إعداد الكتاب ، وكان يسأل عما تم طبعه وعن الاحتياطات التي اتخذت لمنع الحاكم العسكري من إفساد الخطة(١) . وبناء على توجيهه شارك إبراهيم عطا الله في التوزيع عن طريق سيارات الجيش(٢) . وأراد الملك التحرك بسرعة ، والتقى رئيس الديوان بالسفير البريطاني وأخطره بأنه يبذل المحاولات لاقناع سيده بالصبر ، الذي يرى ضرورة التصرف حيث أن ما احتوى عليه الكتاب يدل على عدم أمانة القائمين بالحكم ، وأن واجبه يحتم عليه اتخاذ الإجراءات ضد الوزراء المذنبين بصفته قائماً على العرش ، وبالطبع هو يحرص على أن يكون التصرف المضاد والمباشر إقالة الوزارة ، واقترح لامبسون أن يحيل الملك الكتاب على رئيس الوزراء وينتظر النتيجة ، وذلك كإجراء دستوري ، وفي حالة إثارة المسألة أمام البرلمان فلن يعارض لصبغته الوفدية ، وفي حالة عرضه على القضاء فلن يجرؤ قاض على الحكم ضد جميع الوزراء ، وفي نفس الوقت طلب السفير البريطاني من رئيس الديوان التريث(٣) . وفي تلك الأثناء كثفت المعارضة مجهوداتها ، ورفع زعماؤها تقريراً للملك وآخر للسفير البريطاني يضم التعليق على محتويات الكتاب ، وطالبوا الملك بمحاسبة النحاس على ما ورد به ، واتخاذ الإجراءات التي تجعل رعاياه يعيشون في سلام مع حكومة شريفة وعادلة (٤) .

وأعد القصر كتاباً بإحالة العريضة - نسخة الكتاب الأصلية - لرئيس

---

(١) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ٣٠ .

(٢) صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين ، ص ٣٩ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35531 , J 1606 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 9 , 1943 , No 715.

(٤) Ibid, J 1519 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 4,6 , 1943 , No 665 , 680. PREM 4 , Lampson - F.O, Cairo , April 9 , 1943 , F.O. 371 - 35533 , J 1964 - 2 - 16 Lampson - Eden, April 21 , 1943.

الوزراء في ١٠ أبريل متضمناً أهميتها ، واحتوائها على اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم خاصة لأن مقدمها كان وزيراً فيها[١] . والتقى لامبسون في نفس اليوم مع النحاس ، وأوضح جهود القصر والمعارضة لإقالة الحكومة ، وطرح فكرة مقابلته لفاروق ، فأعرب السفير البريطاني عن مضارها إذا رفضها الملك أو أن يحدث أثناءها ما يشجعه على الإقالة ، ولكن رئيس الوزراء كان مصراً على المقابلة ورفض اقتراح محدثه بالإكتفاء بلقاء رئيس الديوان ، هذا وقد أشار إلى ضرورة أن تقدم السفارة المساندة حتى لا يقال إنه عندما انتهى الاحتياج لوزارة الوفد أصبح لا حاجة لها ، فانبرى لامبسون ونفى ذلك المعنى وبين أنه يريد وزارة تعمل على تنفيذ المعاهدة وتكون لها الأغلبية ، وهذان الشرطان متوفران في الوزارة القائمة ، وعليه فلن تقال[٢] . ومما لا شك فيه أن ما احتواه الكتاب الأسود من حقائق جعل الوزارة في أشد الحاجة لحماية بريطانية .

وأفهم السفير البريطاني رئيس الوزراء ـ عبر أمين عثمان ـ بضرورة تحركه ، ولو بالإيحاء لعضو برلماني بطرح سؤال عن الكتاب الأسود وأخذ ثقة الأغلبية وإنهاء الموضوع أو التفاهم بطريقة أو بأخرى مع أحمد حسنين ، ووافق النحاس على طرح الأسئلة بمجلس الشيوخ وإعداد الرد عليها . وسأل أحد الشيوخ رئيس الحكومة في ١١ أبريل عن مدى علمه بالاتهامات التي أذاعها مكرم عبيد ، وإذا كانت غير صحيحة فلما لا يقدم إلى القضاء بتهمة القذف ، وفي اليوم التالي ألقى النحاس بيانه بأن مثل هذه الأمور يجب الرد عليها في نطاق المسئولية الوزارية وطبقاً لأحكام الدستور ، وانهالت الأسئلة من الشيوخ والنواب ورد عليها رئيس الوزراء ووزراؤه بما يفيد سلامة تصرفاتهم ، وقدم مكرم عبيد استجواباً في ١٧ مايو ثم طلب تأجيله للحصول على بعض

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤٣ ، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) F.O. 371 - 35531, J 1607 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 10 , 1943 , No 719.

المستندات من الديوان الملكي ، وبذلك ثبت تدخل القصر رسمياً ، ولكن انتهت المناقشة بموافقة ١٧٦ نائباً على بيانات الحكومة[١] . وفازت الوزارة الوفدية بالثقة .

وفي هذه الأثناء ، طلب السفير البريطاني مقابلة فاروق ، وأصر رئيس الديوان على معرفة الغرض ودار بينهما النقاش ، وبين لامبسون بأنه إذا اتخذ الملك الإجراء الذي نُصح به - من رئيس الديوان نفسه - وأقال الحكومة وأجرى انتخابات ، فإن ذلك لا يتفق مع المصلحة البريطانية ، فأجابه أحمد حسنين بأنه يؤيد حكومة ائتلافية لإنهاء الأزمة ، حيث إنه من المحال استمرار النحاس في السلطة لتلك الجرائم التي اقترفها والتي غمرته في الوحل ، وهدد بالاستقالة[٢] . وقابل لامبسون فاروق في ١٤ أبريل ونقل إليه وجهة النظر البريطانية فيما يختص بالحرص على إبقاء الوزارة في ظروف الحرب القائمة ، وأنه بعد فتح باب مناقشة ما جاء به الكتاب الأسود في البرلمان يعتبر الموضوع منتهياً ، ولكن الملك اختلف معه في أن البرلمان القائم أصبح غير صالح ولا يعتد بقراراته ، وأنه يهمه كملك للبلاد مسئول عن كافة أحوالها اتخاذ الإجراءات السليمة ، ولا بد من حل البرلمان ، فرد عليه السفير البريطاني بأنه لا يعرف وجهة نظر النحاس في هذا الشأن ، وعليه أشار فاروق بأنه لا يعقل أن يكون المتهم هو القاضي في نفس القضية ، وعرج لامبسون على مسألة استقالة رئيس الديوان وطلب من الملك ألا يسمح له بها ، وبالفعل فقد رفضها وفقاً للخط المرسوم[٣] .

---

(١) Ibid, J 715, 1635-2-16; Lampson-F.O, Cairo, April 10, 12, 1943, No 717, 730.
حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ١٤٧، ١٤٨ ؛ ١٥٠ .

(٢) Ibid, J 1664 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 14, 1943, No 742.

(٣) Ibid, J 1678 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 14, 1943, No 745, F.O. 371 - 35532, J 1706 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo, April 16, 23, 1943, No 752, 881.

وأرادت الوزارة الانتقام من رئيس الديوان ، فنظمت عليه هجوماً داخل البرلمان ، فطرح أحد النواب الوفديين سؤالاً عن الدين الذي في ذمته للدولة . واعتبر الجميع أن هذا الهجوم مقصود به فاروقاً ، والتقى أحمد حسنين بالسفير البريطاني ونقل إليه بأن الملك سيستعمل حقه الدستوري في الاعتراض على هذه الوسيلة التي تستخدم ضد موظفيه ، وأنه إذا رغبت الحكومة في مقاضاة رئيس الديوان ، فعليها الالتجاء للمحاكم[1] . وعلى الفور تدخلت السفارة البريطانية ، والتقى المستشار الشرقي برئيس مجلس النواب وطلب منه حذف السؤال والرد عليه من المضبطة ، وشكر رئيس الديوان لامبسون على هذا العمل[2] . ورغم أن الكتاب الأسود لم يتحقق الغرض الأساسي منه وهو إسقاط الوزارة ، إلا أنه قد أودى بما كان متبقياً من هيبة الوفد أمام الناس لصالح فاروق الذي بدا واضحاً أمام أعينهم أنه حريص على إقصاء المفاسد الملتصقة بالوزارة والتي مثلت الوجه المظلم لها ،وأكملت دائرة النفور منها خاصة وأن طريقة وصولها للحكم هذه المرة لم تغب بعد عن الأذهان .

وساءت العلاقة بين القصر والوزارة ، وعندما علم النحاس بأن فاروقاً لم يصافحه في احتفال الأوبرا اعتذر متعللاً بسوء حالته الصحية ، فما كان من الملك إلا أنه تجاهل عثمان محرم الذي حضر باعتباره أقدم الوزراء ، وفرضت المقاطعة نفسها ، فلم يحضر مندوب من القصر حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزراء لوزير الداخلية العراقي[3] ، وبين لامبسون لحكومته بأن هذه المقاطعة تعد

(١) بلغ الدين ٥٠٣ جنيهات و ٥٠٧ مليمات وهو ثمن أثاث أمر بصنعه في مدرسة أسيوط الصناعية عام ١٩٢٧ واتفق مع وزير المالية على تسويته بعد عام ١٩٤٤ ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٤٨ .

F.O. Op. Cit, 35534, J 2339-2-16, Killearn-F.O. Cairo, May 23, 1943, No 1047 .

(٢) Ibid, J 2360-2-16, Killearn-F.O, Cairo, May 25, 1943, No 1062.

(٣) PREM 4, 19 - 2 , Lampson - F.O, Cairo , April , 12, 1943 , No 728 , F.O. 371 - 35531, J 1638 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 12 , 1943.

عاملاً خطيراً يضعف من سلطة الحكومة خاصة أمام الرأي العام وتعتبر مؤشراً لسقوطها ، وفي غداء جمعه مع النحاس دار الحديث حول مقاطعة الملك للوزارة ومسئوليته عن ذلك ، وقد أثار السفير البريطاني المسألة مع فاروق فلجأ إلى التمويه وبين أنه كان بالصحراء لمدة خمسة أيام[1] . ووقعت حادثة استقبال البعثة التركية لتزيد من الجفاء ، فعند استقبالها اتجه إسماعيل تيمور الأمين الأول ومد يده للنحاس فصافحه ، وهنا قال له رئيس الوزراء بشموخ « ألست بخاش من تلويث يدك لمصافحتي ، نحن لدينا الكثير مما سنقوله لكم فيما بعد » ، ويذكر لامبسون للندن بأن هذا الحادث ترك أثراً سيئاً للغاية في القصر وعمل على استمرار القطيعة ، ورفض النحاس الاعتذار عما بدر منه ، وفي مناسبة ذكرى وفاة فؤاد مثلت الوزارة في الاحتفال بوزيرين فقط ، كما قاطعت الحكومة الاحتفال الذي أناب فيه فاروق الأمير عبد المنعم ، وأيضاً الحفلات الخيرية الخاصة بالتبرعات سواء المنسوبة للملك أو المعارضة[2] ، وبالتالي فالقصر يرد بالمثل .

وضاق فاروق بالنحاس ، ومضت الأقاويل تتردد حول قرب الإطاحة به ، وتولى مصطفى أمين هذه المهمة بناء على تكليف رئيس الديوان ، واستمرت الحملة الصحفية للملك ضد زعيم الوفد ـ قادتها روز اليوسف ، الاثنين ، المصور ـ وصورت فيها الالتفاف حول الملكية التي هي الدعامة الأساسية لمصر[3] . ومن ثم كان هناك رد فعل من الوزارة ، فيشكو أحمد حسنين للامبسون من طه حسين الذي هاجم فاروقاً صراحة ، ويلتقي النحاس بالسفير

---

(1) F.O, Op. Cit, J 1607, 1702, 1678, 1678 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 12 , 14 , 1943.

(2) Ibid, 35532 , J 1935 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , April 30, 1943, No 867 , F.O. Op. Cit, 35534 , J 2173 - 2 - 16, Lampson - F.O, Cairo , May 7 , 1943 , No 440.

(3) Ibid, 35533 , J 1941 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 1 st , 1943 , No 866 ,F.O. Op. Cit, 35534, J 2293 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 14 , 1943, No 473.

البـريطاني ويتكلم معه بمرارة عن جنـون الملك ، وراح يكرر لـه بـأنـه سيء الحكم ، ويسـأل عن مدى إمكـانية اتخـاذ الـوفـد لإجـراءات ضـده ويـرحب بإسقاطه (١) . وهنا تثار قضية وهي مسألة إعادة التفكير في عزل فاروق ، وليس هناك شك في ذلك ، ولكن لم توضح الوثـائق هذه المرة عن الخطوة التـالية للعزل ، ويذكر شاهد عيان بأنه بعد أن ساءت الأحوال بين الطرفين ، عرضت المسألة على مجلس الوزراء فأقرها وعهد إلى الهلالي بصياغة مبررات الخلع ، فأعد بيـانه وسلمـه إلى محمود سليمـان غنام الـذي أعاد كتـابته ثم ذهب إلى النحاس وتم توقيع الوزراء على البيـان كقرار صـادر من مجلس الوزراء بخلع فـاروق وإعلان الجمهـورية ، واحتفظ بـه وزير التجـارة بينما أحـرق النحاس المسودة ، ويشير الشاهد إلى أن هـذا القرار كـانت فيه جـوانب من المناورة، وأنـه رداً على التنظيم الحـديدي الـذي أعـده القصـر لـلانتقـام من النحـاس ورجاله(٢). ومما تجدر الإشارة إليه أنه من المستبعد أن تكون فكرة الجمهورية قد شغلت أقطاب الوفد نظراً لحرفيتهم الدستـورية وإيمـانهم بالنـظام الملكي في القـالب الديمـوقراطي ، كمـا أن فاروقـاً كان لا يـزال يتمتع بـالشعبية ، هـذا بالإضافة إلى أن بريطانيا هي صاحبة القول الفصل ، وخاصة أن ظروف الحرب وجهتها ، ومما يـدعم ذلك الاتجـاه أنه في لقـاء تم بين أمين عثمان والسفيـر البريطاني ، وأثناء الحديث عن اوتقراطية فاروق وتعديه على سلطات الحكومة وتـوقع قـرب الصدام معهـا ، أوضح الأول أن النحـاس لا يؤيد فكـرة إسقاط العرش وإعلان جمهورية يكون هو رئيسها (٣) . وعليه فإن فكرة الجمهورية لم تحظ بمكانة تمكنها من فرض نفسها .

واحتلت مسألة توسيع القاعدة الشعبية مكانتها في القصر ، فقـد استغل فاروق حادث ٤ فبراير ليحصل على مزيد من تلك الشعبية على حساب الوفد ،

(١) Ibid, 35533 , J 2070 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 9 , 1943 , No 944 , PREM 4,19 - 2 , Admiralty - TA 41B, May 9, 1943.

(٢) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٣٦ .

(٣) F.O. 954 - 5 , Part 4, Eg - 44 - 2 , Killearn - Eden , Cairo , Jan . 5, 1944.

وأراد أن يبدو بمظهر المعتدى عليه حتى يكسب شفقة ومحبة الناس له ، وتصادف أن أول مناسبة بعد الحادث انعكس فيها الإخلاص له كان يوم عيد ميلاده ، ففي ١١ فبراير ١٩٤٢ توافدت على قصر عابدين وتلاحقت مظاهرات ولاء لم يسبق لها مثيل منذ اعتلائه العرش ، ورد عليها فاروق برسالة عبر فيها عن فرحته ورغبته في مصافحة كل فرد حضر ليهنئه ، وأعلن أنه سيبذل طاقته لإسعاد بلاده ، وختم قوله بأن الملك لا يستمد سعادته من انتشار ظله على الأرض ولكنه يستمدها من تمكين محبته في القلوب ، وتجلت شعبيته أيضاً عند ظهوره لحضور صلوات الجمعة في المساجد ، وحتى صورته في السينما قوبلت بالتصفيق[١] . وواصل رئيس الديوان دوره الذي أخذه على عاتقه منذ كان رائداً للملك ، ومع حدوث أية أزمة مع الوزارة تكثر التصريحات التي يدلي بها للصحافة لإعطاء صورة تحمل جميع المعاني التي تقربه من شعبه خاصة في الوقت الذي يتعرض فيه النحاس ووزراؤه للاتهامات ، وتولت آخر ساعة المصورة المهمة ، ونشرت أحاديث أحمد حسنين ، ففاروق يعلم كل صغيرة وكبيرة في إدارة شئون الدولة لدرجة أنه حينما مثل بين يديه أحد المستشارين أعلن عن رغبته في ضرورة البت في القضايا الجنائية المتزايدة ، وهو يرتدي الصناعة المصرية ويهتم بالقراءة والمبتكرات العلمية ، ويقوم بالزيارات الفجائية للمستشفيات ، ويحرص على أن تكون تجولاته داخل البلاد سراً ليتعرف على أحوال الطبقة الفقيرة ، يخرج متخفياً ، ويمشي على قدميه ، ويركب عربة الحنطور ويعطي السائق سيجارة ويجاذبه أطراف الحديث ، لا يأخذ معه إلا الخدم في تنقلاته لأنه يخشى إذا اصطحب معه كبار رجال القصر أن يفقد لذة التواضع والبساطة[٢] . وبذلك أضيفت عليه صورة الحاكم الديموقراطي .

---

(١) Lugol: Op. Cit, pp. 317, 318 ، الأهرام ، عدد ٢٠٦٣٠ في ١٣ فبراير ١٩٤٢ ، ص ٤ ، محسن محمد: التاريخ السري لمصر، ص ٢٣٨ .

(٢) آخر ساعة المصورة ، عدد ٤٣٢ في ١٠ يناير ١٩٤٣ ، ص ٣ ، عدد ٤٣٧ في ١٤ فبراير ١٩٤٣ ، ص ٤ .

وفي الحقيقة ، فإن لهذا التصور جزءاً من الواقع وإذا اختلف المدلول ، إذ أن حب المغامرة مرتبط بشخصية فاروق، فضلاً عن الرغبة التي سيطرت عليه في التقرب من الشعب لاكتسابه ، ونرى الترجمة العملية في هذه التحركات التي يقوم بها ، فحينما نكبت بعض المناطق في الإسكندرية نتيجة للغارة عليها انتقل إليها بسيارته وطاف بها متنكراً واختلط بالعمال وهم يرفعون الأنقاض ، فبدا أمام الأعين في صورة الوطني الذي يشارك شعبه آلامه ، واستمرت هذه السياسة في طريقها ، فعلى سبيل المثال ، فهو يهب منحة من ماله الخاص لمصلحة الآثار للكشف عن مقبرة بجوار أملاكه الخاصة في حلوان ، ويتبرع بألف جنيه ليوم المستشفيات ، وذلك رداً على مشروع زوجة النحاس « أسبوع البر » ، ويزور المنشآت والمتاحف ، ويشيد ببنك مصر ويفتح حساباً لابنته فيه[1] ، وتتحرك آلات المصورين لتلتقط الصور التي تنسج حولها الصحافة الموالية آيات البطولة .

واستمرت سياسة اكتساب الطلبة ، خاصة بعد أن انتابهم شعور امتهان الكرامة نتيجة حادث ٤ فبراير ، وقصد فاروق مزيداً من التقرب منهم رغبة في القضاء على نشاط الطلبة الوفديين ، وانتهز الفرص للقاء بهم ، وتصادف في ذلك الوقت افتتاح جامعة فاروق (الإسكندرية) ، فحضره وأهدت له الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية ، ويقرر إهداء جميع الكتب المزدوجة بمكتبته للجامعة لمساعدة الطلبة ، ويفتح قصره لضيافتهم وخاصة الخريجين ويكرمهم ويشجعهم[2] . واستن هذه السنة سُنَّةَ اللقاء بهم في نهاية العام الدراسي ، وفيه

---

(١)الأهرام، عدد ٢٠٧١٣ في ١٢ مايو ١٩٤٢، ص ٢، عدد ٢١٠١١ في ٢٩ أبريل ١٩٤٣، ص ٢ ، عدد ٢١٣٣٧، في ١٨ مايو ١٩٤٤ ص ٢، عدد ٢١٤٠١ في أول أغسطس ١٩٤٤، ص ٢، عدد ٢١٤٥١ ، في أول أكتوبر، ص ٢ ، البلاغ، عدد ٦٣٤٨ في ١٣ يوليو ١٩٤٢، ص ٢ .

(٢) F.O. 371-35530, J 993-2-16, Lampson- F. O, Cairo, Feb. 15, 1943, No 168

الأهرام، عدد ٢١١٠١ في ١٢ أغسطس ١٩٤٣، ص ١، عدد ٢١١٠٥ في ١٧ =

تتلى عليهم رسالته ويهتفون له ويوزع عليهم صورته موقعاً عليها ، ومما يذكر أنهم بلغوا ٥٠٠ طالب من بينهم عدد من الطالبات والسودانيين ، وضموا طلبة الجامعة والمعاهد والأزهر والكلية الحربية ، ويصف كيلرن لحكومته هذا اللقاء الملكي وكيف أنه يسبب إثارة الحكومة لإحيائه المنافسة بينها وبين القصر من أجل اكتساب ولاء الشعب(١) .

وأمر فاروق بإنشاء جائزة باسمه للعلوم والفنون ، فرد عليه مجلس الوزراء بقرار إنشاء جائزة للعلوم أطلق عليها « جائزة مصطفى النحاس »(٢) . وسعى الوفد لتنظيم مظاهرات للطلبة انعكاساً لتلك التي يحركها القصر ، فانتهزت الوزارة فرصة زيارة البعثة اللبنانية للقصر ، وتجمع بعض الطلبة ورددوا الهتافات « يحيا النحاس زعيم الشعب » وذلك أثناء استقبال فاروق للبعثة(٣) . ومع هذا نجح فاروق في اكتساب الجولة بفضل رئيس ديوانه الذي صور افتئات النحاس عليه ، وعدم اقتناعه بمجرد دوره كزعيم سياسي ، وقد وضح ذلك جلياً في يوم عيد الجلوس الملكي عام ١٩٤٣(٤) . أيضاً كان للطلبه مكانهم في مآدب الإفطار الرمضانية التي أقامها القصر(٥) . وينيب فاروق مندوباً عنه ليشارك في الذكرى السنوية للجارحي شهيد الجامعة ليثبت للطلبة تأييده للمواقف البطولية ، مما استاء له السفير البريطاني وأوضح لرئيس الديوان أن إصرار مليكه

= أغسطس ١٩٤٣، ص ٢، عدد ٢١٣٦٧ في ٢٢ يونيو ١٩٤٤، ص ٢ .

(١) F.O. Op. Cit, 41318 , J 2940 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Aug. 19 ,1944 , No 1632.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 41316 , J 151 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Jan . 8 , 1944 , No 59.

(٤) Ibid, 35534 , J 2087 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 9, 1943 , No 951 .

(٥) Ibid , 35538 , J 4194 - 2 - 16 , Shone - F.O, Sept. 24 , 1943.

على مثل هذه الأعمال ليس من الحكمة كما وصفه بالغباء[1] . وواصل فاروق طريق الاهتمام بالطلبة عن طريق تشجيع الرياضة وحضور حفلاتها ومبارياتها وتوزيع الجوائز على المتفوقين فيها ، وزيارة النوادي وخاصة النادي الأهلي[2] فأثر ذلك على علاقته بالشباب عامة فتمكن من محاربة الوفد .

ودخل العمال في الخطة ، ولهم ثقلهم حيث أن جماعات منهم تنتمي للوفد ، وعلى هذا كان لا بد من جذبهم للقصر فاستقبلهم ضيوفاً في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣ أثناء شهر رمضان ، وقدم الإفطار لعدد كبير منهم وحضر معهم ممثلون عن باقي طوائفهم ، والتقى بهم فاروق وتحدث إليهم ، وصرح بأنه كان يود دعوة العمال جميعاً لولا أن القصر لا يتسع لهم ، وهنا سمع الملك الكلمات التي تسعده ويتوق إليها إذ علت الهتافات لتوصفه بأنه نصير العمال وتوصفهم بأنهم جنود الملك وخدام العرش[3] . وينقل القائم بالأعمال البريطاني الصورة لحكومته وصداها في الصحافة التي راحت تتشدق بديموقراطية الملك ، ويعبر بأن ما أقدم عليه العمال هو تعبير عن ولاء طبقات العمال للملكية[4] : كما صرح مراسل وكالة تاس السوفيتية في القاهرة بأن فاروقاً أول ملك فتح أبواب قصره للشعب[5] . ولم تقتصر الدعوة على القاهرة ، وإنما وجهت أيضاً لعمال الإسكندرية ، فتوافدوا على قصر رأس التين لنفس الغرض ، ومما يذكر أن النحاس رداً على ذلك أقام حفلة للعمال في

---

(١) Ibid, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn — F.O, Cairo , Nov. 13 , 1943 , No 1051 .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٠٧٠٦ في ٤ مايو ١٩٤٢ ، ص ١ ، عدد ٢١٠٨٣ في ٢٢ يوليو ١٩٤٣ ، ص ١ ، عدد ٢١٤٤٢ في ١٨ سبتمبر ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) نفس المصدر ، عدد ١١٢٨ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

(٤) F.O. Op. Cit, 35538, J 4072 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Sept. 18, 1943 , No 863.

(٥) حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ١٨٤ .

ملعب الإسكندرية وخطب فيهم وزير الشئون الاجتماعية مؤكداً عناية الوزارة بشئون العمال(١) . وتتكرر ولائم القصر الرمضانية ، ويحرص فاروق على وجوده وسط العمال فيها ، وفي البداية لم يكن ليرغب في السماح للعمال الوفديين بالحضور للقصر ، فقد حدث عندما علم بقدومهم بمناسبة عيد الجلوس الملكي في ٦ مايو ١٩٤٣ ، تلقى مدير الأمن العام أمراً من القصر بعدم رغبة الملك في وجودهم ، حيث سيلحق اسم النحاس باسمه في الهتافات وهذا ما لا يرضاه ، ورداً على ذلك أصدر رئيس الوزراء تعليماته بعدم السماح للطلبة والأزهريين بالذهاب للقصر ، ورغم ذلك احتشدت الجموع أمامه(٢) وتدريجياً يحاول فاروق استمالة العمال الوفديين ، ولكن كان من الصعب إتمام هذه الخطوة ، لذا تحاشى عداوتهم ووضعهم في حيزهم ، ويذكر كيلرن للندن بصدد معاملتهم بأن الرسميين في القصر كانوا يبدون اهتماماً ملحوظاً بأعضاء النقابات المستقلة ، أما المرتبطين بالوفد ، فقد قل الاهتمام بهم(٣) .

وذهب فاروق للعمال ، فقام بزياراتهم في مصانعهم ، ففي ١٢ نوفمبر ١٩٤٣ التقى بعمال شركة مصر للنسيج بكفر الدوار، كما انتهز فرصة ذكرى توليه السلطة الدستورية وقام بزيارة مفاجأة ـ دون علم الحكومة ـ لشركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وأوصى بالاهتمام بالعمال ، مأكلهم ، مساكنهم ، علاجهم ، تعليم أبنائهم وتحدث معهم ، وتبرع لهم بألف جنيه ، وصحبه في هذه الجولة رئيس الديوان الذي أنعم عليه بقلادة فؤاد الأول ليصبح صاحب المقام الرفيع(٤) ، ثمناً لنجاح تخطيطاته وتقوية لمركزه أمام أعدائه ودليلاً على

---

(١) F.O. Op. Cit, J 4063 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo, Sept. 25, 1943 , No 1803 , حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 35534, J 2087 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , May 9, 1943 , No 951.

(٣) Ibid, 41318 , J 3110 - 14 - 16, Killearn - F. O., Cairo, Sept. 3,1944, No 1717.

(٤) Ibid, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 19 , 1943 , =

استمرارية مساندته له وتشجيعاً له على المضي في سياسته . وعندما قام فاروق برحلته لمنطقة القناة في مارس ١٩٤٤ قام العمال بمظاهرات الولاء ، وتكررت نفس الأحداث في رحلته التالية للبحر الأحمر حيث التقى بعمال مناجم الفوسفات في القصير ، وأبدى تقديره لعملهم ، واستخدم حركاته فطلب منهم الكف عن الهتافات مصرحاً بأن عملهم أعظم هتاف له[١]، ومما لا شك فيه أن الصحافة جسمت هذه الوقائع، حتى المعتدلة منها تذكر تلطفه مع العمال وتحدثه في مشاكلهم وإعطاءه المنح لمن يتعرضون منهم لظروف صعبة[٢]. وذلك لتحقيق هدف القصر . واستمراراً للمنافسة بين فاروق والنحاس في هذا المجال ، سلطت الأضواء على الأول ، خاصة عندما طرح على بساط البحث قضايا الإصلاح الاجتماعي - في وقت كانت فيه الطبقة العاملة تعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة - وراح يستفسر عن القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وما يشابهها ، ففي لقاء له مع وزير الدفاع النيوزيلاندي والسفير البريطاني ، سأل الوزير عن نظام المعاشات الخاصة بالعمال وكيفية تطبيقها في بلده ، وينقل لامبسون لحكومته اهتمام الملك بهذه المسائل ، ويفطن إلى أن الخوض في مثل هذه الإصلاحات يجذب الطبقة العاملة للقصر على حساب الوفد[٣] .

ودخل الفلاحون في نطاق الاهتمام الملكي، فقد رغب الملك الكيد لرئيس وزرائه بأن يجعل له مأثرة تتردد على الألسنة يظهر فيها أنه يشعر بضيق فلاحي مزارعه حتى ينظر إليه على أنه سيد رحيم ، ففي سبتمبر ١٩٤٢ يأمر

= No 105 , F.O. Op. Cit, 41318 , J 2841 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Aug. 4, 1944 , No 910، الأهرام ، عدد ٢١٣٩٩ في ٣٠ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(١) نفس المصدر ، عدد ٢١٢٨٠ في ١٢ مارس ١٩٤٤ ، ص ٢، عدد ٢١٣٠٥، في ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، ص ١ .

(٢) نفس المصدر، عدد ٢١٣٩٠، في ١٩ يوليو ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35531, J 1517 , J 1431 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo , March 24 , 29 , 1943, No 74 , 629.

بتخفيض إيجارات أرضه ، ويأمر كبار مستأجريه تخفيض الإيجارات على من يستأجر منهم بنفس النسبة ، وتأكد هذا الاتجاه بالمقابلة مع رئيس الوزراء البريطاني الذي بين لفاروق الواجبات الملقاة على الحاكم فيما يختص بالإصلاح الاجتماعي للفلاحين[1]. وعليه أقدم على مشروع مكافحة الأمية بين فلاحي وعمال مزارعه على نفقته الخاصة . ومما لا ريب فيه أن ذلك إجراء وقتي لم ينبع من إيمان بمبدأ . واستكمالاً في السياسة الملكية في الدعاية يأمر بوضع قمح المزارع الملكية تحت تصرف الحكومة للمساهمة في حل أزمة التموين ، ويطالب بالمشروعات التي تعود على الفقراء بالمساعدة وتخفيف وطأة الأعباء الثقيلة ، وانتهز المناسبات ليأمر أن يقدم فيها الطعام لهم وتوزع عليهم المؤن والملابس من حسابه الخاص[2]. ويتبع نفس الأسلوب في انتقالاته ، فعندما يذهب للبحر الأحمر ، يتنكر في زي ضابط بحري ويوزع الملابس والسكر والشاي والدقيق على الفقراء[3] . ومما يسجل أن فريدة أسهمت في هذه الدعاية ونجحت في منافسة حرم النحاس التي انتشرت رائحة فسادها ، وللملكة مكانتها في قلوب المصريين ، وحرصت على الارتفاع بها ، فأكثرت تبرعاتها للمطاعم الشعبية ليقدم الغذاء للفقراء ، وقامت بزياراتها لها[4] .

---

(١) روز اليوسف ، عدد ٧٥٧ في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢ ، ص ٣، Lampson , Op. cit, Box III, Feb. 2, 1943, P . 29.

(٢) F.O. Op. Cit, 41318 , J 2666 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , July 21 , 1944, No 841 , F.O. Op. Cit, 35530 , J 993 - 2 - 16 , Lampson - F.O. Cairo , Feb, 15, 1943, No 10, F.O. Op. Cit, 35538 ,, J 3955-2-16, Killearn-F.O, Cairo, Sept. 11, 1943, No 939، المصري، عدد ٢٠١٣ في١٧ يونيو ١٩٤٢، ص ٣، الأهرام، عدد ٢٠٧٠٤ في أول مايو ١٩٤٢، ص ٢، عدد ٢٠٨٩٧ في ١٥ ديسمبر ١٩٤٢، ص ٢.

(٣) الأهرام، عدد ٢١٣٠٥ في ١٠ أبريل ١٩٤٤، ص ١، عدد ٢١٣٩٠ في ٩ يوليو ١٩٤٤، ص ٢ .

(٤) السياسة الأسبوعية ، عدد ٢٦٧ في ١٨ أبريل ١٩٤٢ ، ص ١، F.O. Op. Cit, 41316, J 1231 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , March 24 , 1944, No 337.

وفي نفس الوقت واصل فاروق منهجه في الظهور بمظهر المسلم الغيور على دينه ، فهو يرتاد المساجد ، ويحضر الاحتفالات الدينية ، ويستقبل ضيوف الدول الإسلامية ، ويقدم التبرعات للمنشآت الدينية سواء في مصر أو خارجها[1] . ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه أعطاه المزيد من الحب لدى الشعب على حساب الوزارة القائمة ، ويمكن القول أنه انتصر على النحاس الذي لم يتمكن من إحراز خطوة للتقدم لأنه فقد الكثير بعد حادث ٤ فبراير وتصدعت شعبيته وانحصر في قالب ضيق ، وكثر مناوئوه واتسعت دائرتهم لتضم المثقفين والطبقة العليا والبوليس، وأخيراً الجيش[2] ، وبالتالي فقد وجد هؤلاء في فاروق بعض التعويض .

وجاء حادث القصاصين ليكون سهماً قوياً يوجه إلى النحاس، حيث أبرز وبوضوح الشعبية المتدفقة على فاروق ، وذلك عندما أصيب في حادث سيارة على طريق الإسماعيلية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، ونقل إلى مستشفى عسكري بريطاني بالقصاصين وأجريت له الإسعافات، ورغم أن الحالة لم تكن خطيرة حتى لقد سمح له الأطباء بمغادرة المستشفى ، إلا أنه آثر البقاء فيها، وكان أحمد حسنين يحضر إليه ليعرض عليه الأوراق للتوقيع[3] ، ووضح القصد من هذه الخطة، فهي فرصة لتصعيد التأييد الشعبي، وبالفعل تحقق الغرض، إذ انتشر الخبر سريعاً، ويصف كيلرن Killearn للندن تجمهر الطلبة والعمال في ميدان عابدين ، وكيف أن الطلبة الذين تركوا فصولهم قبل الحادث بيومين ليقوموا بالمظاهرات ضد فرنسا لموقفها من لبنان قد حولوها إلى مظاهرات ولاء وإخلاص لفاروق بمجرد إذاعة نبأ الحادث ، ويعلق السفير

---

(١) انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامي .

(٢) PREM 4 , 19 - 2, Admiralty - TA 4 IB, May 9, 1943.

(٣) F.O. 371 - 35539 , J 4720 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo, Nov. 16 , 1943. No 2187 , F.O. Op. Cit, 35540 , J 4744 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 18, 1943, No 2206. السيارة التي صدمت فاروق شاحنة خاصة بالجيش البريطاني .

البريطاني بأن ذلك من حسن الحظ[1] . وتوافدت الجموع على قصر عابدين ، وامتلأت سجلات التشريفات بالأسماء ، وسافرت الوفود إلى القصاصين ، ووجدت الصحافة مادتها ، فصورت الازدحام والتلهف على سماع أخبار فاروق[2] . ونظمت حركة الانتقالات ، وخفضت أجور السكة الحديد واحتشدت محطاتها بالمسافرين إلى الملك ، ويذكر كيلرن للندن النجاح الذي حصل عليه القصر إذ أصبح في إمكانه تنظيم مظاهرات في أحياء كانت قاصرة على استعمال الوفد لها تختص بعمال السكة الحديد والترسانة والمطابع ، ويعود ويصف المظاهر الماثلة أمام عينيه ويحللها بأنها تدل على ديموقراطية الملك وحب الشعب له[3] .

وفي ٧ ديسمبر ١٩٤٣ غادر الملك المستشفى إلى قصر القبة ، ثم استقل سيارة مكشوفة حتى قصر عابدين ، ومع أن نبأ عودته لم يذع ، إلا أنه استقبل استقبالاً شعبياً حاراً على طول الطريق لم يستشف منه أي تصنع ، والذي سجله السفير البريطاني بكل دقة ، ونظمت الاحتفالات التي شارك فيها الجيش ، وراح فاروق يستقبل الوفود المهنئة ، وقد ارتكزت على الطلبة والعمال ، ويشير كيلرن إلى أنها تعبر عن أن القصر اكتسب ثقة أكبر من الشعب ، واتسع نطاق التهاني ليشمل عيد ميلاد الأميرة الذي تصادف حلوله مع هذه المناسبة ، وأزعج ذلك الحكومة ، فهي لا ترحب إطلاقاً بمثل تلك الإجراءات التي تمت رغماً عنها[4] . ومن ثم حاولت أن تجبر الطلبة والعمال ـ الذين توافدوا على القصر ـ على الهتاف للنحاس أثناء مرورهم على مقر رئاسة الوزراء ولكنها

---

(١) F.O. Op. Cit, 35540 , J 4842 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 19 , 1943 , No 1051.

(٢) الأهرام ، عدد ٢١١٨٣ في ١٧ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ , F.O. Op. Cit.

(٣) Ibid, J 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Nov. 26 , 1943 , No 1078, F.O. op. cit, 35541, J 5056 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 3, 1943, No 1108.

(٤) F.O. op. cit, 35541 , J 5141 , 5007 , 5096, 5177 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 10, 12 , 18 , 25, 1943 , No 1135, 2369 , 2418, 2446.

فشلت، وأحبطت أيضاً مجهودات البوليس في إرجاعهم عن طريقهم، ويعلق كيلرن على تلك الحشود بأن القصر يستغلها لزيادة شعبية الملك ، وأن الحضور من المديريات لا يكون إلا بموافقة مديريها الذين وضعوا في الاعتبار إمكانية كسب القصر للجولة(١) .

ولإعطاء الحدث المزيد من الانتباه ، ولتحقيق التخطيط ، كثرت التبرعات ، وأطعم الفقراء ، وتلاحقت الاجتماعات والمهرجانات ، وأقيمت صلوات الشكر(٢) . والواقع أن الفرحة بنجاته غمرت قلوب الشعب ، ويذكر شاهد عيان أن البعض توهم أن الحادث وقع قصداً لغاية في نفس الانجليز(٣) . ومن المحتمل أن يكون هذا التوهم قد دفع الناس لإظهار مزيد من الحماس . وأذاع فاروق بيانه ليرد على ما قام به الشعب نحوه ، واختار له الكلمات الدافئة المعبرة عن العواطف التي تطلبتها المناسبة فقال « وأنتم يا أبناء شعبي لكم بعد الله حمدي وحبي . . . إن الحادث الذي وقع علمني أن تعلقي بكم لا يعدله إلا تعلقكم بي »(٤) . وبطبيعة الحال أهمل رئيس الوزراء كلية ، وأرجع ذلك إلى أنه عندما وقع الحادث لم ينتقل النحاس إلى القصاصين وانتدب وزير الداخلية ، وفي اليوم التالي ذهب بنفسه ، فلم يمكنه رئيس الديوان من المقابلة الملكية ، وسمح له بالدخول في اليوم السادس من الحادث لبضع دقائق ، في الوقت الذي دعا فيه زعماء المعارضة للاجتماع بالملك لمناقشة الموقف

---

(١) Ibid, J 5190 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 17 , 1943 , F.O. Op. Cit, 41316 , J 14 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 24 , 1943 , No 1183.

(٢) الأهرام، عدد ٢١١٩٥ في أول ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١١٩٦ في ٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٠١ في ٨ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ ، عدد ٢١٢٣٠ في ١٣ يناير ١٩٤٤ ، ص ٢ .

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع المذكور، جـ ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٤) الأهرام، عدد ٢١٢٠٥ في ١٥ ديسمبر ١٩٤٣ ، ص ٢ .

السياسي[1] ، وبذلك وصلت كراهية فاروق للنحاس لأقصى درجاتها ، إذ كان يخشى من أن يسلبه عرشه ، فهو يصرح لكريم ثابت « لما كنت أقرب إلى الموت مني للحياة ، زادني ألماً شعوري بأنني قد أموت والنحاس في رئاسة الوزراء »[2] ، ومن منطلق هذا الحقد كان التوسع في اكتساب الآخرين ، وقدمت الظروف خدماتها لفاروق بهذا الحادث ، حيث حققت له المزيد من الشعبية التي يحرص عليها ، ووسعت الهوة وأصلت العداء مع رئيس وزرائه .

واتسمت الفترة التي أعقبت أزمة الكتاب الأسود بطابع الترنح بين الصلة والقطيعة، فبعد فوز النحاس بالثقة في البرلمان والإصرار البريطاني على بقائه في الحكم ، رضخ فاروق للأمر الواقع ، ورأى أن يخفف من سياسة المقاطعة ، وبدأت بوادر الاتصالات بين القصر والحكومة ، فجرت أول مقابلة رسمية ـ منذ صدور الكتاب الأسود ـ بين الملك ووزير العدل في ١١ مايو ١٩٤٣ الذي قدم المستشارين الجدد ، واعتبرت كسراً للجمود القائم رغم أنها مجرد إجراء روتيني[3] . وفي الواقع فقد كان للسفير البريطاني يد في محاولة إصلاح ذات البين ، ففي مقابلة له مع رئيس الديوان طلب منه أن يعدل الملك موقفه ويحسن علاقته مع حكومته ، عندئذ رغب أحمد حسنين أن يتدخل كيلرن لديها لتتوقف هي الأخرى عن هجومها غير المباشر في البرلمان على الملك، فوعد السفير العمل على التقارب بين الطرفين ، وعليه التقى بالنحاس وضغط عليه في ضرورة تصحيح الأوضاع وتحسين العلاقات ، ولم يكن لدى الأخير النية الخالصة إذ اعتبر أن تساهله سيكون على حساب مبادئه ، وطرح أمام السفير مسألة تعيين نائب لرئيس الأزهر ، وأنه ليس من حق الملك تعيين موظفيه إلا بناء

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٦٦ . F.O. Op. Cit, 35540 , J 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 26 , 1943 , No 1078.

(٢) مذكرات كريم ثابت، الجمهورية ، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 35534 , J 2206 , 2392 - 2 - 16 , Lampson - F.O, Cairo, May 15 , 21 , 1943 , No 999 , 497.

على ترشيح رئيس الوزراء ، وأوضح كيف أن الشيخ المراغي يمثل عنصراً خطيراً ومناوئاً للحلفاء ، وأنه لا يمكنه الموافقة على تعيين نائب له قد يكون عنصراً مسبباً لاضطرابات أخرى ، وفضل كيلرن ألا يتدخل في هذه القضية ، لكنه أظهر عدم التفاؤل بصدد حسمها إذ كان على يقين من صلابة فاروق في مسألة التعيينات[1] . وبالتالي فلم تكن تتم خطوة للتقارب إلا ويقابلها خطوة مماثلة للتباعد .

وبرزت أزمة أخرى تتعلق بمعارضة القصر لحركة التنقلات والترقيات بالجيش والمقترحة من وزير الدفاع ، الذي اتهم باستعماله أسلوباً غير لائق في الحديث عن الملك أمام الضباط ، وحتى لا تزداد الأزمة شدة ، ذهب النحاس لفاروق وأبدى استعداداً لإجراء تعديلاً في الوزارة ، وفي المقابلة علق الملك على ثلاثة أشخاص ورأى ضرورة إبعادهم ، عمر عمر لأنه كنائب رئيس للبرلمان استخدم لهجة غير مقبولة عن الملك عند مناقشة الكتاب الأسود ، وحمدي سيف النصر وزير الدفاع لموقفه السابق ، والهلالي وزير المعارف لهجومه على رئيس الديوان في البرلمان ، ويعلق كيلرن لحكومته على هذه المقابلة بأنها تمت بسلام حيث استعمل الملك الهدوء وكان متزناً في تصرفاته ، وأن النحاس أظهر الطاعة والولاء وبين أنه والوزراء يعملون في خدمة الملك ولمصلحة البلاد ولا بد من نسيان الماضي الذي توترت فيه الأعصاب وما نتج عنها من تصرفات غير طبيعية ، ووصف أحمد حسنين المقابلة بأنها كانت مرضية[2] . وفي ٢ يونيو ١٩٤٣ عدل النحاس وزارته وفقاً للإرادة البريطانية لا الملكية ، ولم يستبعد منها وزيرى الدفاع والمعارف ، لكن فاروقاً لم يستسلم وواصل السعي لتحقيق رغبته .

---

(١) Ibid, J 2313, 2402-2-16, Killearn-F.O, Cairo, May 22, 26, 1943, No 1029, 1077.

(٢) Ibid , 35535 , J 2418 , 2439 , 2458 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 29 , 31 , June 1 st, 1943 No 1117 , 1129.

وخطت العلاقة نحو التحسن ، وذلك عندما جمع اللقاء النحاس وزوجته مع الملكة الأم في القدس ، وكانت النتيجة أنه لأول مرة يهنىء فاروق رئيس وزرائه بعيد ميلاده ، وعند عودة نازلي استقبلت رسمياً من الملك والوزارة ما عدا الوزيرين المغضوب عليهما من القصر ، بناء على قرار فاروق عدم مصافحتهما[1]. وتكلم أحمد حسنين مع كيلرن حول إمكانية إقالتهما، في الوقت الذي طلب فيه وزير الدفاع توسط القائد البريطاني لإبقائه في منصبه ، لكن هذه الوساطة لم تلق تأييداً من السفير البريطاني إذ بين عدم استعداده لمواجهة العواصف وأنه يريد العمل بهدوء مع القصر [2]. ويستمر رفض فاروق لمقابلة الوزيرين ، ويعود النحاس ليصر على بقائهما خاصة وزير الدفاع ، وعليه يوقف الملك جميع الترقيات الأقل من رتبة لواء [3]. ومن المسلم أن السياسة البريطانية كانت تتفق مع وجود الصراع بين القصر والوفد حتى لا يتحدا ضدها ، وقد عبر كيلرن عن هذه القضية بوضوح عندما استشف أن البعض يسعى لإقناع فاروق بضرورة تحالفه مع وزارته لتكوين جبهة قوية تعمل من أجل الاستقلال ، وهنا استخدم رئيس الديوان ليقطع أية خيوط للارتباط ، وعليه أشار أحمد حسنين على الملك بأن صداقته لبريطانيا أقوى ، وأن مثل هذا التحالف سيقوّي مركز الوفد ، وبالتالي لن يعود عليه بالنفع [4].

والواقع أنه من الصعب في تلك الفترة أن يكون هناك تعاون بين طرفين متناقضين ، وكل ما يمكن له أن يحدث ، قشور من المجاملات ، فعندما أقام وزير العدل احتفال استقلال القضاء في ٢٣ يوليو ١٩٤٣ مثل فيه رئيس

---

(١) Ibid , J 2708 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 20, 1943, No 1264. ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

(٢) Ibid, 35536, J 2964 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 30, 1943, No 208.

(٣) Ibid, J 3256, 3202 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo , July 16, 24, 1943, No 2335, 1453.

(٤) Ibid, 35537, J 3408 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , July 30 , 1943, No 718.

الديوان ، وحينما أذاع رئيس الوزراء خطبته بمناسبة تولي الملك سلطته الدستورية نص فيها على تأكيد ولاء الشعب للعرش ، وفي ذات الوقت ركز على تمسك الشعب بالديموقراطية (١) . وعاد فاروق ليتصيد الأخطاء للنحاس ، فيخطر أمين عثمان السفير البريطاني بتدهور العلاقة بينهما وذلك عقب انتقال الوزراة إلى المصيف بالإسكندرية دون انتظار قرار الملك بشأن موعد الانتقال ، وبقائه في القاهرة عدا قيامه ببعض الزيارات القصيرة لقصر المنتزه . وقد اتصل رئيس الديوان بأمين عثمان ليبلغ النحاس استياء الملك من عقد جلسات مجلس الوزراء بالاسكندرية بينما هو لم يتنقل إليها رسمياً ، فأشار وزير المالية بأن الملك لا يرأس اجتماع المجلس وأن رئيسه له حرية عقده حيثما يرى ، وإذا أراد الملك الحضور ، فليذهب حيث يجتمع المجلس ، وبالطبع كانت هذه وجهة نظر النحاس (٢) .

وتتابعت مظاهر الجفاء بين فاروق ووزرائه ، فحينما استقبل الطلبة المتفوقين في ١٦ أغسطس ١٩٤٣ ، وعندما أقام دعوة إفطار رمضانية للطلبة المغتربين لم يدع لهاتين الحفلتين أحد من الوزراء (٣) ، وقد حاولت زوجة النحاس أن تقتحم ذلك الجمود ، فطلبت رئيس الديوان وقدمت وساطتها في هذا الشأن ، خاصة في مقاطعة فاروق لوزير الدفاع ، وترقية علي موسى لرتبة لواء ، ولكن أحمد حسنين أوضح لها أن الأول يعمل على إبعاد الضباط عن الملك ، والآخر لا يستحق الترقية ، ولما وجدت الباب موصداً ، رجت رئيس الديوان إجراء العادة المتبعة بخصوص دعوة فاروق للوزراء للإفطار في رمضان ، ولم تتفق تلك الرغبة مع فاروق الذي دعا رئيس الوزراء ووزير

---

(١) Ibid, 35536, J 3282 - 2 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Aug. 1 st, 1943, No 1496.

(٢) Ibid, 35537, J 3528, 3628 - 2 - 16, Killearn -F.O., Cairo, Aug. 6, 13, 1943, No 268, 758.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٥٩ .

الأوقاف فقط ، وعليه قدما اعتذارهما ، الأول لأسباب صحية ، والآخر لمرض والدته ، ولكن الملك استدعى الأخير لإلقاء خطبة الأوقاف في هذه المناسبة ، ويبين القائم بالأعمال البريطاني أن غياب رئيس الوزراء عن الحفل يوحي بأن الخلاف قائم ، وهذا يضعف من شأن الوزارة(١) .

واستمرت الصعوبات قائمة ، وانعكست في احتفال ذكرى وفاة محمد علي ، وفي رفض فاروق تعيين صهر وزير الدفاع في منصب وكيل وزارة التجارة ، وفي تعيين شقيق رئيس الوزراء مديراً للغربية على اعتبار مصالح عائلة الأخير تقع في المديرية ، وفي وضع اسم علي موسى في قائمة الضباط الذين سيحالون إلى المعاش(٢) . وعادت زوجة النحاس يساندها فؤاد سراج الدين للتدخل ، وفي ٢١ سبتمبر جمعهما اللقاء مع أحمد حسنين ، ودارت المناقشات حول أن يستقيل وزير الدفاع لأسباب صحية ، وفي المقابل وعد رئيس الديوان إقناع الملك بإيقاف مقاطعة وزير المعارف ، وعقب يومين جرت محاولة في مجلس الوزراء ليقدم حمدي سيف النصر استقالته ، لكنه رفض ، ومع هذا فقد أعطى فؤاد سراج الدين لرئيس الديوان تأكيداً بأن النحاس وافق على إعفاء وزير الدفاع من منصبه في أقرب فرصة حينما توجد التكئة(٣) .

ولم تجد أية محاولة للتقارب ، وازدادت العلاقات سوءاً ، ظهر ذلك مع أزمة مستشاري محكمة النقض والإبرام ، حيث احتج ثلاثة منهم على تعيين رئيس المحكمة وقدموا استقالاتهم ، وطلبوا تحديد مقابلة ملكية ، ولم يعلم وزير العدل الذي يوجب حضوره المقابلة ، في الوقت الذي طلبت فيه الوزارة ترشيح بدل منهم ، فأرجأ القصر الموافقة ، ورأى فاروق أن يعود المستشارون

(١) F.O, Op. Cit, J 3873 - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo, Sept. 8, 1943, No 1698.

(٢) Ibid, 35538, J 3906, 3972, 4234-2-16, Shone-F.O, Cairo, Sept. 12, 18, Oct. 9, 1943, No 1732, 1761, F.O. Op. Cit, 35539, J 4441-2-16, Shone-F.O, Cairo, Oct. 23, 1943, No 1997.

(٣) Ibid, 35538, J 4063, 4164 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Sept. 25, Oct. 2,1943.

إلى عملهم ، وخاصة أنه قد خلت وظائف لمستشارين ملكيين في قلم قضايا الحكومة ، وعلق اعتماده للحركة القضائية حتى يتم التنفيذ ، وكان النحاس يرفض عودتهم كلية ، وتأزم الموقف ، وهدد صبري أبو علم بعرض الأمر على البرلمان وانتقاد الملك ، وتدخلت السفارة البريطانية ، فحدث من التعنت الملكي وتم اعتماد الحركة القضائية(١). ولم تكن هذه هي المرة الأولى ليتدخل القصر في التعيينات القضائية ، إذ كانت مجالاً للمجادلة بين الطرفين المتنازعين. ويشكو رئيس الوزراء من رئيس الديوان ، ويبين أنه محرك الملك للعمل ضد الحكومة ، وأنه يعاني من صعوبة الاتصال به ، فقد يمضي يومان أو ثلاثة أيام حتى يستطيع الحصول على مكالمة تليفونية منه(٢) .

وينتهز النحاس فرصة اجتماع المؤتمر الوفدي (١٤ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٤٣) ويعرض لحادث القصاصين وموقف فاروق من الحكومة ورفضه لاستقبال أعضائها بينما سمح للآخرين بزيارته ، كما أعلن في المؤتمر القرار الخاص بمبادىء ميثاق الأطلنطي من غير تبليغ القصر مسبقاً، مما جعل رئيس الديوان يتذمر لدى السكرتير الشرقي من اتخاذ الحكومة لقرارات خطيرة في السياسة الخارجية دون استشارة الملك أو على الأقل إخطاره بها(٣) . ويستند فاروق في محاربته على المعارضة فيوعز إلى زعمائها بتقديم مذكرة لمؤتمر الحلفاء الذي عقد في القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٤٣ تحمل المطالب الوطنية، فكان هذا التصرف ضربة قوية وجهت للنحاس ، وشكا أحمد عبود للسفير البريطاني من ذلك ، وبين أن فاروقاً يمارس لعبته السياسية بقيامه بهذا الدور ،

---

(١) Ibid, 35539 , J 4604, - 2 - 16, Shone - F.O, Cairo , Nov. 6, 1943, No 2097. F.O. Op. Cit, 41316, J 14 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Dec. 24, 1943, No 1183, F.O, 141 - 945 , 120 - 3 - 44G, Smart - F.O, Jan . 8,1944.

(٢) F.O. 371 - 35539 , J 4604 - 2 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Nov. 6, 1943, No 2097.

(٣) Ibid, 35540, J 4785, 4912 - 2 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Nov. 21, 26. 1943.

وأنه أصبح مصدر خطر حقيقي على مصر[1] .

وعقب حضور السفير البريطاني من أجازته تكلم مع رئيس الديوان وأبدى استياءه من انقطاع الصلة بين الملك وحكومته ، والنتائج السيئة لاستمرار الخلافات بينهما ، وأوضح له أنه في حالة خروج الوفد من الحكم لن تستقر الأمور ، لأنه سيكون معارضاً قوياً ، وبريطانيا تحتاج للهدوء والسكينة في وقت تعتبر فيه مصر قاعدة حربية ، وأراد أحمد حسنين تبرير تصرفات فاروق بالنسبة للأزمات المتعددة ، وأشار إلى أن الحكومة تعمل ضده وتضع العراقيل أمامه في الوقت الذي يزداد الفساد فيها ، وهنا علق كيلرن بأن الفساد يشمل جميع الحكومات ، فأجابه رئيس الديوان بأنه لم يكن عاماً كما هو الحال مع حكومة الوفد ، ويشير السفير البريطاني لإيدن إلى المجهودات التي يبذلها ليخفف من حدة الاحتكاكات ، وليوقف من الهجوم على الحكومة فيما يختص باتهامات الفساد ، ويسجل تحركات القصر لاستغلال الظروف التي يكسب بها النقاط لصالحه، ويعود كيلرن ليبين بأنه يضغط على النحاس ليتحكم في أعصابه ، ويستعلم من لندن عن مدى استمرارية الموقف، وهل يترك فاروق وشأنه ؟ وفي هذه الحالة لن تستمر حكومة النحاس[2] . وهذا ما تخشاه بريطانيا لتعارضه مع مصالحها .

وبحدوث اضطرابات الأزهر في يناير ١٩٤٤ ، والتي كان للوفديين يد فيها ، وتعنت الوزارة بشأن مطالب الأزهريين ومساومتها بين تحقيقها وبين إقصاء الشيخ المراغي من منصبه ، تأزم الموقف ، وقدم شيخ الأزهر استقالته لرئيس الوزراء ، ولكنّ فاروقاً رفضها ، ونشأ جدل حول قانون رقم ٢٦ لسنة

---

(١) F.O. 141 - 875 , 284 - 7 - 43 G. Killearn - F.O, Cairo , Nov. 28, 1943.

(٢) F.O. 371 - 41326 , J 31 - 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, Dec. 24, 1943. No 424, F.O. 954 - 5 , Part 3, Eg - 43 - 94, Killearn - Eden , Cairo , Dec. 30 , 1943 , Part 4, Eg - 44 - 2 , Killearn - Eden , Cairo , Jan . 5 , 1944.

١٩٣٦ الذي ألغى قانوناً كان يعطي للملك السلطة الكاملة في تعيين الرؤساء الدينيين وبه ألغى قانون كان يشرك الحكومة في هذه السلطة ، ومن ثم اعتبرت الحكومة أن إلغاء الإلغاء يعد إعادة بينما تمسك القصر بالحرفية ورفض متعللاً بعدم وجود نص صريح ، وأصر النحاس على إخراج شيخ الأزهر ، وأبى القصر، وكان هذا الاختلاف مدعاة لتعليق الموقف(١). ومحاولة للتهدئة المصطنعة ، ولتخفيف حدة التوتر تم الاتفاق على اعتبار شيخ الأزهر في أجازة مفتوحة ، وعين الشيخ مأمون الشناوي وكيلاً للأزهر ـ وله صلته الوطيدة بالقصر منذ أن كان إماماً في عهد فؤاد ـ وصدر التعيين بأمر ملكي ولم يتعنت النحاس في هذا الصدد. وجرت معاملة الشيخ المراغي على أنه باق في منصبه، وقد وضح ذلك في الصلوات التي يؤديها الملك والمآدب الإفطارية والدروس الدينية في رمضان ، وبطبيعة الحال فإن الحكومة تكدرت من ذلك ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن أن تمثل الوزارة في المسجد الذي يؤم فيه الشيخ المراغي المصلين في الحضرة الملكية، حتى لا يؤول على أنه تسليم منها بأنه ما زال شيخاً للأزهر(٢). فزاد هذا الأمر المنازعات المتراكمة .

وكما جرت العادة وفي وسط الأزمات ، يقدم فاروق على محاولة للتخفيف من صلابته بعض الشيء ، فيوقع قرار تعيين مستشاري محكمة النقض والإبرام(٣) ، ولا يصر على التمسك بتعيين ياوره اللواء عبد الله النجومي في وظيفة مدير عام مصلحة الحدود حيث تم الاتفاق مع الوزارة على تعيين

---

(١) فخر الدين الأحمدي الظواهري: السياسة والأزهر، من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري، ص ص ٦١، ٣٤٤، ٣٤٦، انظر فصل بين الإسلام والعروبة، عنصر الاتجاه الإسلامي.

(٢) F.O. 371 - 41316 , J 328 , 386 , 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Jan. 16, 28, 1944,-F.O. Op. Cit, 41318, J 3023 - 14- 16, Killearn - F.O, Aug. 27, 1944, No 1674.

(٣) Ibid, 41316, J 489 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Jan . 28, 1944, No 92.

آخر[1]، وقد ترجمت مقابلة النحاس للملك في ٧ فبراير ١٩٤٤ عن أن الهدنة مستمرة بين الطرفين ، ويصف النحاس للسفير البريطاني الوقائع ويشير إلى أن فاروقاً كان مهذباً معه ولم يصفعه ، وأنه قام بالدور الأكبر في الحديث وعبر عن ولائه وطاعته ورغبته في مناقشة المسائل ذات الأهمية مع مليكه ، ويعلق كيلرن على ذلك بأن هوة الخلاف ضاقت بين الطرفين المتنازعين[2] . ولكن سرعان ما ذهب الزبد جفاء ، وأسفرت حقيقة العداء .

وأعطت التصرفات غير الكيّسة للحكومة الفرصة لفاروق ليودي بها ، وكانت مسألة انتشار الملاريا في بعض مدن الصعيد ، المنفذ الذي تمكن من استغلاله جيداً ، ففي بداية عام ١٩٤٤ والى ارتفاع عدد المصابين ، وزادت نسبة الوفيات بينهم ، وساءت الحالة ، واكتسحت المجاعة المناطق المصابة ، وفشلت الحكومة في إنقاذ الموقف ، فالتقط فاروق الخيط وراح ينسج الخطة ليظهر أمام الرأي العام أنه المنقذ والمخلص للمصريين في أزماتهم ، واختار يوم عيد ميلاده وقام بزيارة مفاجئة للوجه القبلي ، ولعبت الصحافة الموالية للقصر والمعتدلة دورها ، وأظهرت الملك بصورة الوطني الغيور على شعبه ، وتتبعت خطواته على تقديم المساعدة لهم ، واهتمامه بدراسة التقارير عن الحالات ، وأداءه للصلاة وأوامره بشأن السماح للفقراء قبل الأغنياء بأدائها معه ، وتوزيع الأطعمة عليهم ، وزيارته للمرضى ومقولته التي انتشرت بأنه لا يستطيع الاحتفال بعيد ميلاده وشعبه في الجنوب يعاني ويتألم وأن وجوده وسطه خير عنده من أي احتفال[3] .

وآتت النتيجة أكلها ، فقد استقبل فاروق بحفاوة بالغة يصفها السفير البريطاني للندن ، كما يبين مغزاها المعنوي ، بأنه بينما تهمل الحكومة مواساة

(١) Ibid, 41326, J 648 - 31 - 16. Killearn - F.O, Cairo , Feb. 12, 1944, No 371، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٦٥ .

(٢) Ibid, 41316, J 562 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 12, 1944.

(٣) الأهرام ، عدد ٢١٢٥٥ في ١١ فبراير ١٩٤٤ ، ص ٢، عدد ٢١٢٥٧ في ١٤ فبراير ١٩٤٤ ، ص ١ .

رعاياها الذين يقاسون أسوأ الظروف فإن الملك يبدو في الصورة كأنه المهتم الوحيد بهم ، وبذلك أصابت الضربة الهدف[1] . وعقب عودة فاروق التقى بوزير التموين وتحدث معه بشأن عدم إرسال المؤن والملابس إلى أهل الصعيد ، وتعرضهم للجوع والعراء في الوقت الذي يتم إرسالها إلى الجيش البريطاني ، فعقب الوزير بأن مصر ترد ما هو دين عليها ، واستاء رئيس الوزراء ووجه اللوم للملك بصورة مستترة ، فيهاجم كبار ملاك الوجه القبلي والقسوة التي يعاملون بها الفلاحين[2] ، والقصد واضح ، فالملك من كبار الملاك هناك. وواصل فاروق اهتمامه، فالتقى بالنحاس وعاد واجتمع بالوزراء المسئولين، وأكد على ضرورة وصول الإمدادات ـ المؤن والملابس ـ لتلك المناطق، وساد شعور ينقله كيلرن لحكومته ، بأنه إذا فشلت الوزارة الوفدية في اتخاذ الإجراءات لمعالجة الحالة ، فإن موقفها سيتزعزع[3] . وراح الملك يلقي اللوم عليها في مقابلته مع السلك الدبلوماسي الأجنبي ، ففي لقاء له مع القائم بالأعمال التشيكي تحدث عن الظروف التي تمر بها مصر العليا ، وأن أفراد وزارته ليسوا غير أكفاء فقط ، ولكنهم السبب في الكارثة ، وذلك عن طريق بيعهم المحاصيل لغير المصريين ، وفي ذلك تنويه لتموين القوات البريطانية ، ويستمر على هذه الوتيرة ، ويشكو السفير البريطاني لحكومته من أنه لا يكف عن ذلك الحديث حتى مع زوجة الوزير الروسي ، ويبرر كيلرن تصرف الحكومة بأن بريطانيا لم تشتر سوى الفائض من الحبوب ، وأنها تتعاون مع أمريكا في إمداد مصر بالأدوية ، ومرة أخرى يؤكد أن فشل الحكومة في إنقاذ الموقف بالصعيد هو نقطة ضعف يستغلها القصر من ناحية ، والمعارضة من ناحية أخرى[4] .

---

(١) F.O, Op. Cit, 41326, J 606 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 15, 1944, No 284.

(٢) Ibid, J 634 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb . 16, 1944, No 291.

(٣) Ibid, 41316, J 737, 657 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb 18 , 19, 1944.

(٤) F.O. 141 - 952 , 284 - 5 - 44, Killearn - F.O, Cairo , Feb. 11, 1944, F.O. 371 - 41326, J 741 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Feb 24, 1944, No 351.

وجهر النحاس بعدائه لفاروق ، فألقى بياناً في البرلمان دافع فيه عن سياسة الحكومة ، ونبط على القصر ،ثم قام بزيارة إلى أسيوط والمنيا ، وتبعها بزيارة إلى قنا وأسوان في ٣١ مارس ١٩٤٤ مصطحباً معه عدداً من الوزراء ، وافتتح بعض المنشآت ، ووضع حجر الأساس لعدة مشروعات أطلق عليها اسمه ، وكانت الاستقبالات المعدة قد نظمها الرسميون وأعيان الوفد ، وألقيت الخطب التي تبين أنه في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بكل المجهودات لإنقاذ الصعيد ، لا يقوم القصر بعمل شيء[١] . وأدى هذا التصرف إلى تفاقم الأزمة بين الطرفين المتنازعين ، وكان فاروق في تلك الأثناء يقوم برحلة في البحر الأحمر ، فأبحر فجأة إلى قنا ليرى بنفسه الاستعدادات المقامة لزيارة النحاس ، وأبدى استياءه من أن رئيس الوزراء يعطي نفسه الصفة الملكية في زيارته لجنوب مصر[٢] . ومما لا شك فيه أنه بهذه الأزمة وصلت العلاقة إلى نقطة الخطر ، وأصبحت إقالة الوزارة أمراً متوقعاً ، وقد صرح فاروق بعد عودته أنه يعتبر نشاطات النحاس في الوجه القبلي وتحركات حكومته داخل الجيش والأزهر والبوليس لا يمكن احتمالها ، وأنه قد حان وقت الإقالة[٣] .

وأثناء تلك الأزمة عمل الملك على إثارة زعيم الوفد ، فركز على منح الرتب ـ دون استشارة الوزارة ـ حيث يعلم جيداً مدى تأثير ذلك على النحاس ،

---

(١) Ibid, 41317, J 1364 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , April 7, 1944, No 419.

(٢) Ibid, 41316, J 1270 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , April 9, 1944, No 701, F.O. Op. Cit, 41317, J 1495 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , April 15, 1944, 433. ، ولم يكن بعيداً عن الحقيقة حتى لقد اتصل بعلم القصر أن النحاس أمر بإعداد نشيد خاص تصدح به الموسيقى عند حضوره في المناسبات بما يتبع في التشريفات الملكية . حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٦٨ .

(٣) F.O. Op. Cit, 41327, J 1372-31-16, Killearn-F. O. Cairo, April 16, 1944, No 751.

فأنعم بالبكوية على الطبيب الذي أشرف على علاجه عقب حادث القصاصين ، ووزع النياشين على الأطباء البريطانيين والممرضات ، ولما قام بزيارة لمديرية الشرقية وبعض مدن القناة ووجد الترحيب وحسن الاستقبال ومظاهرات الولاء للعرش ، أسعدته الحفاوة التي لقيها فمنح الرتب لمحافظ القناة ولمدير الشرقية ولبعض أعيان بور سعيد ولبعض عمد القصاصين ، وعليه تعقدت الأمور بين القصر والحكومة لولا تدخل السفير البريطاني الذي جمع رئيس الديوان بأمين عثمان ، وبين الأول أن القصر لا يقصد سوءاً بتصرفه وسيراعي استشارة الحكومة في المستقبل[1] . ولكن الملك كان يعد العدة بعد أن اختار الوقت المناسب ليتخلص من عدوه ، وبعد أن غمره إحساس تمكنه من زعزعة مركز الوفد . وفي الواقع فقد تجلى الصراع بين قوتين متنازعتين في الفكر ، من الاستحالة التقاؤهما إلا إذا تنازلت إحداهما للأخرى عن توأمها ، فاروق واتقراطيته . والنحاس ودستوريته .

ورأى فاروق أن ساعة التنفيذ قد حلت ، فاستدعى السفير البريطاني في ١٢ أبريل وأخطره بفساد وسوء إدارة الوزارة وتلك الصعوبات التي يلقاها معها وعدم احترامها للتاج ، وأبدى الرغبة في تشكيل وزارة جديدة برئاسة أحمد حسنين ، الذي اتصل بالمستشار الشرقي وأفهمه بأن القصر غير مسئول عما يحدث حيث يصعد النحاس الاضطرابات بين العمال ، وكان معنى ذلك نوع من التهديد والإجبار على الموافقة لإسقاط حكومة الوفد ، ولكن رفضت لندن التغيير ، وانتهت الأزمة ورضخ فاروق[2] . ولم يكن هناك بد من إجراء محاولة للتوفيق بين الملك ورئيس وزرائه ، وكالعادة وكلت إلى رئيس الديوان وأمين عثمان ، ويبين كيلرن لحكومته بأن الأمر حساس ولكنه استعجل فيه أحمد

(١) Ibid, J 1232 - 31 - 16, Killearn - Eden , Cairo , March , 24 , 1944 , No 338, F.O. 371 - 41316 , J 911, 989 , 1068 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo, March 10, 17, 18, 1944.

(٢) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة ، عنصر بين التوتر والانفراج .

حسنين ، وحاول الأخير انتهاز الفرصة وعرض على السفير إخراج وزيري الدفاع والمعارف من الوزارة ، لكنه عبر عن صعوبة التحقيق(١) . وبذلك تثبتت الوزارة الوفدية وفقاً للمشيئة البريطانية التي حالت دون أن تحتل مكانها وزارة قصر ، وكان اكتشاف نوايا فاروق حافزاً لمزيد من سوء العلاقات ، فقد ضغط الوزراء على رئيسهم بضرورة وضع الأمور في نصابها في المسائل المتنازع عليها ، والحصول على الحق المغتصب ، وراحوا يتباحثون في إمكان استبعاد أحمد حسنين من القصر وإحلال آخر مكانه يكون أقل تحيزاً(٢) . ولكن الإقدام على التنفيذ كان صعباً .

وجاءت أول فرصة جمعت بين فاروق والنحاس في الاحتفال الذي أقيم لذكرى وفاة فؤاد ، حيث استقبل رئيس الوزراء وبعض من وزرائه الملك ، وأعقب ذلك المقابلة الملكية في أول مايو ، والتي طلب فيها الملك العمل على مصلحة مصر والسودان ، ويعقب كيلرن عليها بأن فاروقاً لم يبد أي اهتمام للدخول في تفصيلات عن الماضي ، وأن رئيس الوزراء هو الذي وقع عليه عاتق معظم الحديث(٣) . ووضحت سياسة تمثيل الود في عيد الجلوس الملكي ، إذ أقام النحاس حفلاً في قصر الزعفران ، وأذيعت خطبته التي بين فيها أن الاستقلال والحكم الدستوري تحقق لمصر في عهد الفاروق(٤) ، ولم تعبر هذه المظاهر عن الحقيقة الكامنة في النفوس ، فيذكر السفير البريطاني للندن أن الملك لا يرغب في استمرار حكومة النحاس التي قدمت مساعدتها لبريطانيا وعملت على تنفيذ المعاهدة ، وأن الأزمة تشتد ويشير إلى تصريح

---

(١) PREM 4, 19 - 3, Killearn - F.O. Cairo , April 25, 1944, No 834,

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٧٦ .
Ibid, April 15, 1944, No 836 , F.O. 371 - 41328, J 1518 - 31 - 16.

(٣) F.O. Op. Cit, 41317, J 1771-14-16, Killearn-F. O, Cairo, May 6, 1944, No. 74,
F.O. 371-41328, J 1596-31-16, Killearn-F.O, Cairo, May 1st 1944, No 888.

(٤) Ibid, 41317 , J 1849 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo , May 12 , 1944 , No 577.

رئيس الوزراء له بأن الملك ضده وضد الانجليز ، ويقترح كيلرن التدخل في الشئون الداخلية والعمل على إبقاء النحاس[1] .

واستمرت المظاهر، ولكن في حدود ، ولما كان النحاس يعلم جيداً أن وجود مكرم عبيد قريباً من فاروق يمثل قوة مضادة له حيث يستمد منه المشورة ، أقدم - بصفته الحاكم العسكري - على اعتقاله بعد إسقاط عضويته النيابية ، وقد لقي هذا العمل ردود فعل خاصة من المعارضة والأقباط ، وحتى يمتص غضب الملك ويكسب جميلاً عليه، وبعد موافقة المسئولين البريطانيين، أطلق سراح الأمير عمر الفاروق والنبيل عباس حليم ومحمد طاهر من المعتقل ، ووضعت الشروط للشخصين الأخيرين ، وكان القصر تواقا لمثل ذلك العمل وسبق أن سعى إليه ، ومع هذا فقد أظهر تذمره ، لأنه لم يخطر بنبأ الإفراج وإنما عرفه من الصحافة[2] . ووقف القصر أمام حركة التنقلات بين ضباط الجيش واعترض عليها ، والغرض منها إبعاد الضباط الموالين للملك ، لكنه لم يعترض على تعيين وكيلاً لوزارة الدفاع يمت بصلة لوزيرها[3] . ولم يصف الجو ، وعقب مقابلة النحاس لفاروق في ١٦ مايو أثيرت مسألة تعيين الوزير اللبناني المفوض في القاهرة ، وحاول رئيس الوزراء عبثا أن يعين في المنصب صديق شخصي له ولزوجته - وهو مقيم بمصر - ولم تكن الحكومة اللبنانية لترغب في تعيينه[4] ، وكان طبيعياً رفض فاروق لمن رشحه رئيس الوزراء .

ومع قدوم شهر يونيو وقرب موعد انتقال الوزارة للإسكندرية ، بدأ

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid, J 1694, 1882 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 6, 12, 1944. No 932, 1026 , F.O. Op. Cit, 41329, J 2169 - 31 - 16 , Killeatn - F.O, Cairo, June 13 , 1944 , No 1191 , F.O. Op. Cit, 35530, J 1366 - 2 - 16, Lampson-F.O, Cairo, March 13, 1943 ، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٨٣ .

(٣) نفس المرجع، ص ١٨١ .

F.O. Op. Cit, 41317, J 1882-14-16, Killearn-F.O, Cairo, May 19, 1944, No 1026.

النحاس يعد العدة لذلك كعادته قبل أن يقرر فاروق الموعد الرسمي، فعهد إلى وكيل الديوان بالاتصال بوزير الداخلية وإبلاغه اعتراضه على مثل هذا التصرف، وعليه نشر في اليوم التالي أن مجلس الوزراء قرر الترخيص لبعض الوزراء بالسفر إلى أن يبت في أمر الانتقال إلى المصيف بصفة رسمية، وهذا مما جعل كيلرن يسطر لحكومته بأن العلاقة بين الطرفين المتنازعين حسنة(١). ولكنها لم تستمر، وراح رئيس الديوان ينتقد تصرفات الحكومة وخاصة حول مصاريف إعادة تنظيم البوليس، إذ تعطي نفسها حق استخدامها في إحالة المديرين ومعاونيهم من المدنيين في وزارة الداخلية، وكذا ضباط البوليس إلى المعاش بعد مدة معينة، وبذلك تتجنب الحكومة ضرورة الحصول على قرار ملكي في حالة المديرين(٢). ومضى فاروق يقوم بجولاته المعتادة، والتي صاحبها مغزى سياسي هام، هدف منه مناوأة الوزارة ومحاربتها والعمل ضدها، فهو يقصد بنك مصر رداً على ما قام به أمين عثمان من انتقادات إدارته، ويشكو الأمير محمد علي للسفير البريطاني من تدخل الملك عن عمد في النشاطات التجارية للبنك بالرغم من علمه بأن السياسة الشرعية الكاملة للحكومة تعمل على استعادة البنك لمكانته(٣).

وتحدى النحاس فاروقاً، فعندما دعي كوزير للخارجية لمأدبة الإفطار التي أقامها الملك في ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية، تغيب عن الحضور ولم يعتذر، واستمرت المناوأة في طريقها، وللوقوف أمام التطلعات الملكية للمكانة الإسلامية، رأت الوزارة منع إذاعة القرآن من السرادق المقام في ميدان عابدين خلال شهر رمضان بدعوى تزاحم الجماهير على الميدان مما يسبب ارتباك حركة المرور، وحينما أبدى فاروق رغبته بنقل الإذاعة تلاوة القرآن من قصر عابدين هادفاً سماعه في إذاعات الدول الإسلامية المجاورة، صرحت

(١) Ibid, 41329, J 240 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, June 26, 1944, No 1395.

(٢) Ibid, 41318, J 2546 - 14 - 16, Killearn - F.O, July 7, 1944, No 797.

(٣) Ibid, J 2764 - 14 - 16, Killearn - F.O, Aug. 5, 1944, No 1547, F.O. 141 - 952, 284 - 4 - 449, Killearn - F.O, Aug. 5, 1944, No 154.

اللجنة المختصة التي يرأسها وزير الداخلية بأن تحقيق هذه الرغبة يتعارض مع البرنامج الأصلي المعد لشهر رمضان ، ويبين أمين عثمان للسفير البريطاني أن الحكومة ليس لديها أي استعداد للمناقشة في تلك المسألة ، مما أغضب الملك بشدة [١] .

ولم تسفر المحاولة الأخيرة لإيجاد نوع من التفاهم عن نتيجة إيجابية ، وإنما زادت من الخلاف ، فبناء على توسط وزير الصحة لدى رئيس الديوان ، استقبل فاروق رئيس وزرائه في ٣ سبتمبر ، ولم تكن المقابلة ودية ، حيث وجه اللوم إليه على إهماله المصالح المصرية في السودان ، ومقاطعة الحكومة احتفالات القصر في رمضان ، وتكدر النحاس وشكا للسفير البريطاني من أنه لم يتوصل لأي اتفاق، وهنا أشار كيلرن إلى ضرورة وجود التقارب، لأن بريطانيا مملكة لا تقر حكومة متشاحنة ولا ملكاً متشاحناً ، فكلاهما ظاهرة غير صحية وليست دستورية ، وكان قد سبق وأخطر أمين عثمان بضرورة وجود الموازنة الدستورية بين القصر والحكومة[٢] . ولكن أصبح واضحاً أن الكراهية بلغت ذروتها وفقد الأمل في الوفاق .

وتدهور الموقف بحادث مسجد عمرو، فقد أخطر كبير الأمناء النحاس بأن فاروقاً سوف يؤدي صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان في هذا المسجد، ولم توجه إليه الدعوة كما جرت العادة ، وعندما سأل رئيس الوزراء عن السبب علم أن رئيس الديوان سيصحب الملك في موكبه الرسمي[٣] . وفي يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ، وقبل شروع فاروق في الذهاب للصلاة بلغه أن هناك لافتات مكتوب عليها « يعيش الملك فاروق ، يعيش النحاس باشا » . ومعلقة في الشارع

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، Ibid, 41318, J 3023-14-16.
J 3023 - 14 - 16, Killearn - F.O, Aug. 27, 1944, No 1674.

(٢) Ibid, 41332, J 3193 - 31 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Sept.6, 1944, No 168, F.O, Op. Cit, 41318 , J 3176 - 14 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Sept.8, 1944, No 1756, Lampson , op. cit, Box III, Aug. 22, 1944, P.196.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٥

المؤدي للمسجد ، فأمر بأن تصدر تعليمات إلى البوليس بإزالة هذه اللافتات قبل ذهابه إلى المسجد ، ولكنه طبقاً لما ذكره محمود غزالي مدير الأمن العام فإن الرسالة التي بلغته لم يعدها أمراً ملكياً ، وإنما كإشارة بأن الملك يعارض أن يرى مثل ذلك . وبالتالي فلم تتم إزالتها ، ورآها فاروق وهو في طريقه ، وعند وصوله أمر محمود غزالي بأنه لا يرغب في رؤية اللافتات عند عودته ، فاعتبر مدير الأمن العام هذا أمراً مباشراً من مليكه ، فأبلغ رسل حكمدار القاهرة بأن يتم المطلوب بهدوء. وفي اليوم التالي ، وكحركة رد فعل سريعة أصدر فؤاد سراج الدين تعليماته من الاسكندرية بعدم قيام محمود غزالي بأجازته التي كان مصرحاً له بها ، وفي مساء نفس اليوم أوقف عن العمل ونشر النبأ في الصحافة ، وبذلك تعقدت المسألة وتحولت إلى أزمة سياسية ، وأصبح من المتوقع طلب الحكومة من الملك فصل مدير الأمن العام ، وأن يرفض الملك الموافقة مهما كان الثمن ، وقد دلت التحريات على أن محمود غزالي لم يكن في وفاق مع وزير الداخلية مما جعله في موضع شبهة تختص بالتصرف في مصاريف سرية قدرت بعشرين ألفاً من الجنيهات(*) . وعليه أعطيت الفرصة لفؤاد سراج الدين ليتخلص منه .

وكان السفير البريطاني قد غادر القاهرة في أجازة إلى جنوب أفريقيا ، فاتصل رئيس الديوان بالقائم بأعمال السفارة ـ وهو زميل له في جامعة اكسفورد وله سماته المختلفة عن كيلرن ـ وأخبره بالإصرار على بقاء مدير الأمن العام في منصبه ، وكانت السفارة تميل لاتجاه القصر ، وعليه بادر شونShone وأرسل خطاباً ـ نظراً لتغيب أمين عثمان عن مصر ـ إلى النحاس سطر فيه اهتمام بريطانيا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة حربية ، ورغبتها في تجنب أية إجراءات تؤثر على ذلك ، وأشار إلى موقف محمود غزالي وتعاونه مع السلطة العسكرية . وجاء رد رئيس الوزراء ، وبين خطأ مدير الأمن العام ، وتجاوز

(*) F.O. 371 - 41318, J 3444, 3262 - 14 - 16, Killearn - F.O, Cairo, sept. 22, 17, 1944, No 1109, 1837, F.O. Op. Cit, 41332, J 3275 - 31 - 16, Shone - F.O, Cairo, sept. 19, 1944, No 1845.

الملك سلطاته الدستورية بإصدار الأمر إليه مباشرة ، وأن العون الذي يقدم للحلفاء هو تنفيذ لتعليمات رئيس الحكومة وتوجيهها[1] . واستمرت الأزمة ، إذ أكد القصر على ضرورة عودة محمود غزالي لمنصبه ، وعندئذ لم يكن لديه مانع في فحص مسألة نقله إلى وظيفة أخرى دون إدخال الحادث كسبب ، وقرر رئيس الديوان أنه إن لم تقم الحكومة بالتصرف قبل ٧ أكتوبر سيكون مضطراً لسؤالها عن أسباب إيقاف مدير الأمن العام [2] .

وفي أثناء هذه الأزمة تكررت الحوادث التي صدرت عن الوزارة وأثارت فاروقاً ، فقد سافر وزير العدل إلى مؤتمر المحامين بدمشق من غير إبلاغه وأغفل ذكر اسمه في خطبه بالمؤتمر ، ولم تبلغ الوزارة القصر رسمياً بانتقالها للإسكندرية ، ورفض النحاس لحضور إفطار رمضان وتأدية الصلاة التي يؤمها الشيخ المراغي ، وتعمده عدم التنويه عن الملك في خطبته بمناسبة عيد الفطر، ويشكو رئيس الديوان للقائم بالأعمال البريطاني ويضيف بأن الوزارة تهمل تماماً إبلاغ الملك مقدماً عن أي إعداد يختص بلجنة المؤتمر العربي أو أية ترتيبات خاصة بالحفلات للمندوبين[3]. وعلى نفس الخط كانت حملة الدعاية العاصفة للقصر ضد الوفد تواصل نشاطها وتتحدث عن الفساد والانتهازية والاستغلال التي أقدم عليها زعماؤه[4]. وأسهمت المعارضة في هذا الشأن بنصيب وافر وفقاً للخطة المرسومة .

وأصبح الفيصل بين الطرفين المتصارعين السفارة البريطانية ، وهنا اختلفت الظروف عما قبلها ، فالحرب على وشك الانتهاء ، والنصر في جانب الحلفاء ، والموقف العسكري قد استقر في الشرق الأوسط وبعد الخطر ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٦ .

(٢) F.O. Op. Cit, 41319 , J 3638, - 14 - 16 , Shone - F.O, Cairo , Oct. 6, 1944, No 1168.

(٣) Ibid, 41318, J 3513, 3399 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo , Sept. 29, 30 , 1944, No 1135, 1934.

(٤) Safran, N.: Egypt in Search political Community, P.201.

وأدت الوزارة الوفدية المهمة الموكولة لها بنجاح ، وعليه رأت بريطانيا وقف أية مساعدة لها ، بل وعدم التمسك بها لما في ذلك من ضرر ، إذ كانت على ثقة من أنها ستطالبها بالوفاء برد الجميل الذي قدمته لها ، وبذلك تثير قوى الشعب عليها ، وهي في فترة تحتاج فيها لهدوء عقب حوادث الحرب ، وأيقن النحاس الظروف الجديدة، ولمس ميل السفارة البريطانية لفاروق، وتوقع قرب نهاية وزارته، وحتى يسجل له الموقف المضاد لبريطانيا، خطب في ٢٦ أغسطس مطالباً بتعديل المعاهدة وضرورة صيانة حقوق مصر في السودان[١] . وأصبح متوقعاً أن السياسة البريطانية لن تؤيد زعيم الوفد في هذه المرة، ويذكر شون للندن أن السفارة حذرت الحكومة بأنها لا يمكنها تجاهل القصر كلية ، ولا بد من أن يجمع الوفاق بين الطرفين المتنازعين، ومع هذا فلم تستجب[٢] .

وجاءت الفرصة التي انتهزها فاروق طويلاً ، وفي يوم ٥ أكتوبر قرر إقالة الوزارة ، وأعد رئيس الديوان خطة محكمة أحيطت بالسرية والكتمان ، بحيث لا يتمكن النحاس من تقديم استقالته ، وتولى حسن يوسف كتابة الإقالة ووقعها الملك في نفس اليوم وكما يذكر وكيل الديوان أنه أثناء التوقيع كان بادي الارتياح[٣] . وهذا أمر طبيعي يسعى لتحقيقه منذ أكثر من ثلاثين شهراً . ولم يكن النحاس بغافل عما يجري وخاصة بعد الموقف البريطاني ، فرأى أن يقدم استقالته ويسببها بالتدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، لكنه أرجأها حيث تحدد يوم ٧ أكتوبر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية ، وكان لا بد أن يتمم هذا العمل الذي يسجل له في التاريخ[٤] . وآثر فاروق الانتظار هو الآخر حتى تنتهي تلك المناسبة لحرصه على إتمامها لما يتفق مع

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 41319, J 3749 - 14 - 16, Shone - F.O, Cairo, Oct. 13, 1944, No 1193.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٨٨ .

(٤) نفس المرجع ، مما يذكر أنه في ذلك اليوم لم يوقع إلا بروتوكول الإسكندرية .

مصلحته . وفي هذا اليوم ، أبلغ أمين عثمان السفارة البريطانية أن النحاس لن يقبل طلب القصر بشأن محمود غزالي ، وكل ما يمكن تقديمه الموافقة على إعادته إلى منصبه ونقله منه في وقت واحد ، وعلم القائم بالأعمال البريطاني من أحمد حسنين أنه أرسل وكيل الديوان للنحاس بالإسكندرية مبيناً أن وقف مدير الأمن العام انقضى عليه ثلاثة أسابيع ، وأن الملك يرى إعادته إلى عمله ولو بصفة مؤقتة ، فأجاب رئيس الوزراء بضرورة التحقيق معه إزاء تصرفه[1] . وتعقد الموقف بعد أن أصبح واضحاً أن النحاس لن يرضخ لإرادة فاروق .

وعلم القصر أن رئيس الوزراء دعا إلى عقد مجلس الوزراء في مساء ٨ أكتوبر لتقديم استقالة الوزارة نظراً لتدخل الانجليز في مسألة مدير الأمن العام ، ولذا كان لا بد من الإسراع في الإقالة الملكية ، فسافر بها وكيل الديوان إلى الإسكندرية بعد ظهر نفس اليوم ، وقدمها إلى النحاس قبل ميعاد انعقاد مجلس الوزراء بحوالي ساعتين ، وحمل أمر الإقالة نفس الشكل لنظيره عام ١٩٣٧ ، واحتوى على الكلمات الجافة التي تفيد الفشل في الحكم[2] . وفي الواقع ، فرغم هذا الإجراء غير الدستوري ، إلا أنه لم يقابل بأية معارضة ، فقد وردت التقارير من قناصل المديريات تفيد بأن تصرف الملك قوبل بارتياح نظراً لأن الإدارة الوفدية وصلت إلى درجة كبيرة من الفساد ، كما أنها فشلت في معالجة الأوضاع وخاصة الاقتصادية[3] . وبذلك يتضح أن شعبية الوفد تدهورت عن طريق تخطيط القصر ، وما اعترى الحزب من انحرافات ، ورضوخه للمطالب البريطانية ، وكسب فاروق جولته وهزم النحاس وانتقم لنفسه، لكنه خسر الكثير بالطرق التي اجتازها وأفقدته الكثير .

---

(١) F.O.Op. Cit, J 3649-14-16, Shone-F. O, Cairo, Oct. 15, 1944, No2059.

(٢) Ibid ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ١٩٠ .

(٣) F.O. Op. Cit, 45921 , J 1665 - 3 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , May 4, 1945 , No 670.

بين الصدام والتصالح .

لم يكتف فاروق بتلك الصفعة التي وجهها للوفد بإقالته من الحكم ، وإنما واصل سياسة العداء ، وأراد توجيه المزيد من الضربات إليه ، فجاء خطاب العرش ليشير للجنة وزارية يعهد إليها بالتحقيق في التهم المنسوبة للنحاس ووزرائه وأقاربه ، وعليه تقرر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد ، وفي فبراير ١٩٤٥ انتهت من عملها ، وأصبحت المحاكمة متوقعة ، وهنا حذر إيدن السفير المصري في لندن من الاقدام على هذا العمل لما قدمه النحاس من خدمات لبريطانيا ، ولموقفه المخلص من المعاهدة ، وبلغ ذلك لفاروق ولرئيس ديوانه ورئيس وزرائه ، كما أظهر تشرشل أثناء مقابلته للملك عدم الموافقة على المحاكمة(١) . وعندما تعرض زعيم الوفد ووزراؤه للاضطهاد السياسي ، عنف السفير البريطاني عبد الفتاح عمرو ، مبيناً أن بريطانيا لا توافق على مثل هذا الإجراء ، وعليه تبليغ النقراشي ، فأفهمه أنه سبق وأخطر رئيس الوزراء الذي وعد بالتأجيل حتى يتلاشى الموضوع(٢) . وبذلك لم يتمكن فاروق ومعاونوه من الوصول إلى هدفهم .

ومع هذا لم تفتر العزيمة للإيمان بقوة الوفد رغم الطعنات التي وجهت له ، وواصلت الحملات للنيل منه ، واستمراراً للسياسة الخاصة باستقطاب الوفديين ، رئي انتزاع فؤاد سراج الدين من النحاس ، وله الشخصية القوية ، فطلبه أحمد حسنين وتناقش معه فيما يمتلكه من مؤهلات تمكنه من أن يكون رئيساً للوزراء في المستقبل في مقابل التخلي عن الوفد(٣) . ولكن رئيس

---

(١) لطفي عثمان : المرجع المذكور، ص ص ١٥٠ ، ١٥١ ، كمال عبد الرؤوف: المرجع المذكور، ص ١٢٥ .

(٢) F.O. Op. Cit, 45920, J 1207-3-16, Killearn-F.O, Cairo, March 27, 1945.

(٣) إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

الديوان لم يجد أذنا صاغية ، وبالتالي لم ينجح المسعى . وسلك فاروق اتجاه الاستفزاز ، فيهمل النحاس كلية ويرفض استقباله ، ويشكو زعيم الوفد للسفير البريطاني ويبدي مرارته لمثل هذه التصرفات وينتقده ويبين أنه سيأتي اليوم الذي يواجه فيه الملك البلاد[1] . ويعدد كيلرن الخطوات التي يقدم عليها فاروق ليحارب النحاس ، فيبين تسلط الأضواء عليه ، وتوجه العيون إليه في تلك الاحتفالات التي يحضرها، ويركز السفير على زيارته للكلية القبطية في ٣٠ أبريل ١٩٤٥ لافتتاح معرض النشاطات لمدارس الأقباط الارثوذكس وتوزيعه للجوائز ، ويعقب بقوله « وإنها لفكرة سياسية تدل على عقل كبير ، فهذه الزيارة كان المقصود منها التلميح بالموقف الودي تجاه الطائفة القبطية بصفة عامة ، والقصر يريد أن تتجه الأنظار إليه ، ويبعد عن الوفد الكثير من الأقباط ذوي النفوذ»[2] . واستكمالا للمنهج كان لا بد من التوسع في الدعاية لتكون في صالح فاروق من ناحية ، ولتهاجم النحاس من ناحية أخرى ، ومن ثم أنشئت صحيفة أخبار اليوم ، وأدت المهمة ، لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن ما نشر عن الوفد احتوى على الكثير من الحقائق .

وأمام هذا الاتجاه ، حارب الوفد فاروقاً ، فقاطع الانتخابات لتعاون أحزاب الأقلية ضده وعرج على تصعيد الموقف ضد بريطانيا حتى يكتسب الشعبية التي فقد الكثير منها ، ويحرج مركز الملك وحكومته ويسوىء علاقتهما بالإنجليز ، فيحرك فؤاد سراج الدين مظاهرات الطلبة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤ التي اتجهت من الجيزة إلى عابدين ثم إلى قصر الدوبارة تهتف بسقوط انجلترا ، وعلى الفور اتصل كيلرن بعبد الفتاح عمرو ، وطلب منه إبلاغ فاروق بأن رجال بلده يلعبون بالنار وأن عليه وقف تلك الحركة على وجه السرعة ،

---

(١) F.O. Op. Cit, 45917, J 583 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Feb. 7, 1945.

(٢) Ibid, 45931, J 1707-10-16, Killearn-F.O, Cairo , May 4, 1945, No 668.

وأبدى فاروق ضيقه وصرح بأنه لا يؤيد مثل هذه الظواهر ، وذهب رئيس الوزراء إلى الجامعة ، وأعلم الطلبة أن الملك لا يؤيد مثل هذه الأعمال ، وأن الحكومة ستوقع العقاب وبشدة للإخلال بالنظام أو عدم الطاعة ، والتقى السفير البريطاني بالملك في ٢٨ ديسمبر ليشكره على اتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد المظاهرات ، فأوضح فاروق بأنها نوع من الغباء وتستوجب الزجر(١) . وبطبيعة الحال كان الاتهام موجهاً ضد الوفد . وراحت الصحافة الوفدية تنتقد رجال الملك ، فهي تهاجم عبد الفتاح عمرو وتسجل تناسيه مصلحة مصر للمصلحة الخاصة ، ويطلع فاروق على تلك التقارير التي تشير إلى أن زعماء الوفد متطلعون إلى عناصرهم الشابة لتوسيع النشاط السياسي والمطالبة بانتخابات حرة ، وعندما صرح النقراشي بقرب انتهاء حالة الطوارىء ، تقدم الوفد بعريضة لفاروق يطلب إلغاءها كخطوة لتحقيق الأماني الوطنية(٢) . وأثار هذا التحرك فاروقاً ، وأيقن أن المحاولات التي قام بها لم تفت في عضد الوفد .

وجاءت حادثة اغتيال أمين عثمان لتشير الأصابع إلى أن لفاروق دوراً فيها ، وبالرغم من أنه عقب محاولات الاعتداء على وزير العدل الوفدي الأسبق وأمين عثمان أظهر تكدره من مثل هذه الحوادث ، إلا أن هذا الشعور لم يكن حقيقياً، فهو يحمل الكراهية للأخير وكذلك رئيس ديوانه رغم تظاهره بعكس ذلك إذ كان يهدف في أول الأمر إلى سحبه من جانب النحاس إلى جوار مليكه ، وفشلت الخطة . والواقع أن تلك الشخصية لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية ، ومع أنه ليس بوفدي ، لكنه اعتبر من أهم رجال الوفد ، ومثل ركيزة أساسية في العلاقة بين الوفد والمسئولين البريطانيين حتى لقد وصف بأنه العين الزرقاء

---

(١) Ibid, 41335, J 4646, 4652 - 31 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 23, 24, 1944, F.O. Op. Cit, 45930 , J 10 - 10 - 16, Killearn - F.O. Cairo , Dec. 31, 1944, No 275, F.O. Op. Cit, 45916, J 75 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo , Dec. 28, 1944, No 264.

(٢) Ibid, 45931, J 2350, 2588, 2749 - 10 - 16, Killearn - F.O, Cairo, July 8, Aug.5, 19, 1945, No 1876.

للسفارة البريطانية(*) . وبالتالي فقد أدى خدمات جليلة للانجليز مما استحق منحه لقب سير Sir . ووقعت حادثة اغتياله في ٥ يناير ١٩٤٦ ، واشترك مندوب ملكي في تشييع جنازته ، وهو إجراء شكلي ، ولكن فاروقاً لم يخف ارتياحه لهذا العمل ، خاصة لارتباطه بالانتقام من الذين تسببوا في حادث ٤ فبراير .

وفي تقرير شامل عن الدور الملكي أرفقه القائم بالأعمال البريطاني لبيفن Bevin يتبين أن الجريمة من تأثير رجال لهم صفة وعلى علاقة بالقصر ، وأنه عقب الاغتيال جرت محاولة لسرقة أوراق التحقيق وإعدامها، وأشير إلى أن تلك المحاولة نسبت إلى القاضي عطا الله إسماعيل رئيس المحكمة ، ومعروف أنه رجل القصر بل وصديق لفاروق ، وسجل التقرير تورط القصر عن طريق مؤشر آخر ، هو وجود سعيد حبيب في العملية إذ كان على صلة وثيقة بحسن عزت - وكما يُذكر - فقد كلفهما القصر بإعداد تنظيم سري « للمخابرات » ، وأصبح الأول واسطة الاتصال بين القصر وهذا التنظيم - يطلق عليه التقرير عصابة الإرهاب وأوصافه تنطبق على تنظيم الحرس الحديدي - ورغم أنه موظف حكومي حديث ، إلا أن علاقته بفاروق قوية . وأكد التقرير أن التحقيقات الأولية للنيابة قد حضرها الملك متنكراً ، وأنه حينما بدأت المحاكمة اتضح أنها تسلك طريقة عصبية في ملامحها ، وأن استقالة هيئة المحكمة من نظر القضية علامة توضح الإحجام عن معاكسة رغبات القصر ، وبين التقرير أن هذه النقاط تشير إلى التركيز على الاشتباه القوي بأن فاروقاً المسئول المباشر عن مقتل أمين عثمان . ويدعم ذلك القول تقرير آخر يذكر المسئول البريطاني أنه أقرب إلى تأكيد رسمي ، يقول كاتبه « اصطحبني أنور السادات إلى قصر عابدين حيث قابلت حلمي بك حسين وسعيد حبيب في مكتب الأول ، وأخبراني بأن السادات مدح شجاعتي ووطنيتي ، وأنهما الآن أعطياني تفويضاً هاماً ، وقابلت هذين الشخصين مرة ثانية في قصر عابدين ، وشرح لي حلمي

(*) Russell, D.T. 107 . 82, DT. 107 . 2. M.2,Cairo, March 5,1945.

أن التفويض هو لقتل أمين عثمان ، وأشار بأن جلالة الملك أكد بأنه سيعفى عني في حالة القبض علي »[1] .

ويحلل القائم بالأعمال البريطاني صحة ذلك على أساس أن الملك يفرحه إقصاء هذا العنصر القوي الذي له تأثير مناوىء ، وفي الوقت نفسه فهو اليد اليمنى للنحاس والصديق الحميم لبريطانيا ، ويؤكد أندروزAndrewsبأن حسين توفيق المتهم في القضية تمتع بحماية القصر منذ اعتقاله ، ويعود ويذكر أن المتهم أُفهم من بعض الأشخاص الذين لهم صلة بالقصر بأن إزاحة أمين عثمان من على المسرح السياسي عمل وطني ، ويختم أندروز تعليقه بأنه لم يسمع شيئاً يؤكد أن فاروقاً لديه علم مسبق بنية القاتل ، وأنه دون دلائل أكثر يتردد في اتهام الملك بأي اشتراك مدبر في الجريمة[2] وعلقت الخارجية البريطانية بأن هناك مصادر أخرى تبين أن أحمد حسنين أثناء رئاسته للديوان كان يرى إبعاد أمين عثمان من الطريق ، وأن مثل هذا العمل من جانب الملك ـ لسوء الحظ ـ يتلاءم مع خلقه ،وليس هناك شك بأنه سيعمل كل ما في وسعه لحماية القاتل ويجعل المحاكمة استهزاء للقضاء ، وينتهي التعليق إلى أن ذلك الضوء على صفة الملك يوضح كيف يصبح من الصعب إعطاؤه الثقة الشخصية أو العامة ، والأكثر من ذلك أنه فقد شعبيته ويرفض بإصرار السماح بأن يتولى الحكم الوفد وهو أكبر حزب سياسي[3] .

ومما لا شك فيه أن ما جاءت به الوثائق البريطانية تحمل بين طياتها الحقيقة ، ومن الصعب استبعاد فاروق من هذه القضية ، فالملابسات تفرض نفسها عليه ، وقد وضح ذلك جلياً في التنظيم الحديدي الذي أنشيء ليخدم

---

(١) F.O. Op. Cit, 69240, J 771-771-16, Andrews-Bevin,Cairo,Jan. 28, 1948, No 59, Enclosure, The Amin Osman Pasha Case.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid, F.O. Minute, Feb. 10, 1948 .

أغـراضه في استخـدام سلاح الاغتيـال للقضاء على أعـدائه[1] . وأثنـاء نـظر القضية ، وعقب خمسة أسابيع من الحادث ، أقدم الملك على تصرف لفت الأنـظار ، فقد أنعم بـرتبة البـاشوية على محمـود تـوفيق أحمـد وكيـل وزارة المواصلات والد القاتل ، حقيقة أنـه كان واحـداً ممن أنعم عليهم ويشهد لـه تاريخه بحسن السير والسلوك والأقدمية ، لكن الإجراء أثار الاعتراضات وخاصة من الوفد وصحافته ، وراح السفير البريطاني يكتب لحكومتـه عن تأثيـر القصر لصالح حسين تـوفيق ، وعندمـا صدر الحكم في القضيـة وجاء مخففاً لـم يثر الدهشة لتوقعه نظراً لثقل القصر فيها ، حتى لقد أشار كامبل Campbell لـوزير الخارجية البريطانية بأنه من الممكن أن يعلن الدفاع عن اختلال القوى العقلية للقاتل لينقذ من العقاب[2] . ومن الجدير بالذكر أن هذه القضية عرفت بـاسم « قضية الاغتيالات السياسية » ومثل فيها أمام القضاء كبـار السياسيين وتنـاولت حادث ٤ فبراير .

وعقب حوالى تسعة أسابيع هـرب حسين توفيق ، وذلـك وفقاً لتخـطيط بموافقة فاروق ، وجوكم ضابط البوليس المخصص لحراسته محاكمة صورية ، وكثرت الأحاديث حول التجائـه للمزارع الملكيـة في أنشاص وردد البعض أن الملك أرسله إلى شـرق الأردن ليغتال الملك عبـد الله ، ويثيـر أمـر الهـروب السفارة البريطانية ويستاء أندروز ويسجل « مما تشمئز منه النفوس الاعتقاد بأن الملك فـاروقاً شخصيـاً له ضلع في هـذا الطريق »[3] . ويشيـر أحد التقـارير البريطانية أن الملك أرسـل شيكاً بمبلغ خمسمـائة جنيه إلى حسين توفيق عن طريق مصطفى أمين ، وطلب منه الذهاب إلى عمان والتقاط صور له بملابس البدو وإظهاره كبطل ، وأن أخبـار اليوم نشرت في ١٦ اكتوبر ١٩٤٨ خبر ترك

---

(١) أنظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٢) F.O. Op. Cit, 53284, J 700 - 39 - 16 , Killearn - F.O, Cairo , Feb. 14, 1946, No 74, F.O. Op. Cit, 62990, J 941 - 13 - 16, Campbell - Bevin , Feb. 22, 1947.

(٣) Ibid, 69240 , J 6645 - 771 - 16, Andrews - F.O. Cairo, Oct. 9, 1948.

حسين توفيق لعمان إلى دمشق [١] . وفي الأخيرة وافاه القائمقام محمد يوسف مدير الشئون العربية بالبوليس السياسي [٢] . وبذلك يبدو ظاهراً للعيان الجهود التي أسهم بها فاروق ، وأنه من غير الممكن إقصاء تدخله جانباً ، وأعطى نتيجة نجاح هذا التخطيط التشجيع ، فقام الحرس الحديدي بثلاث محاولات لاغتيال النحاس ولكنها فشلت ، وبطبيعة الحال نسبت للملك ، ورددت زوجة النحاس مسئوليته عن ذلك مما أغضبه ، واعتبر السفير البريطاني في هذا تهوراً منها له التأثير السيء مما يجعل استحالة مصالحة ملكية مع زعيم الوفد [٣] .

وفرض الواقع نفسه ، وغمر فاروق الاحساس بنشوة الانتصار منذ إقالته لوزارة الوفد وتحكمه في السلطة ، في الوقت الذي أيقن فيه النحاس أن الوفد فقد الكثير ، وبالتالي فالاستمرار في طريق الصراع مع الملك لن تتوفر له الإمكانيات المطلوبة ، وعليه يتحتم اتباع سياسة ترك العداء جانباً ، وقد أسهمت السياسة البريطانية في الحد من النزوع العدواني الملكي ، وحينما كان الأمير محمد علي في زيارة للندن التقى بعدد من المسئولين البريطانيين ، ودار حديثهم حول الأمل في أن يشمل الملك بعطفه رئيس الوفد [٤] . وعندما بدأت مساعي مصر لفتح باب المفاوضات مع بريطانيا أثناء وزارة النقراشي الأولى ، نصحت الأخيرة بإدخال الوفد الوزارة أو إشراكه في وفد المفاوضات ، ومع وزارة إسماعيل صدقي كان قد حدث بعض التقارب بين فاروق والوفد ، فقد توجه النحاس بصحبة عدد من الوفديين إلى القصر ووقعوا في سجل التشريفات

---

(١) Ibid, J 6979 - 771 - 16 , Mayall - F.O. Oct. 25, 1948.

(٢) مما يذكر في هذا الصدد أنه عندما تقدم أحد ضباط بوليس القصور الملكية للزواج من ابنة أمين عثمان ، وعلم فاروق خيّره بين عدم الزواج منها أو الطرد من القصر ، فأصر على الزواج ، الجمهور المصري ، عدد ٨٤ ، في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٤ .

(٣) F.O. Op. Cit, 69190, J 3290-22-16; Campbell-F.O, Cairo, May 13, 1948.

(٤) آخر ساعة المصورة ، عدد ٥٨٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ٧ .

عقب عودة الملك[1] . وبتعثر المفاوضات كلف فاروق شريف صبري بتأليف وزارة قومية ، ورفض الوفد لإصراره على إجراء انتخابات جديدة ، ولكن بأسلوب أراد أن يلفت نظر الملك إليه ، فقد نظم مظاهرة في أول اكتوبر ١٩٤٦ احتشد فيها الطلبة وهتفوا لفاروق والنحاس[2] . ومن المسلم به أنه منذ بداية ذلك العام والجهود تبذل للتوفيق بين القصر والوفد وتمهد لعودة الحزب للحكم ، وقام بها حسين سري وشريف صبري وعلي الشمسي[3] .

وتحركت السفارة البريطانية ، والتقى القائم بالأعمال البريطاني بادجار جلاد ـ صحفي وأحد المقربين للملك وله علاقة طيبة بسكرتير عام الوفد وتولى مسألة الوساطة ـ واتفق معه على المنهج ، وكانت النتيجة أن قابل فؤاد سراج الدين الذي أوضح له أن القصر يجب أن تكون لديه الثقة في شخصه وفي الوفد، ويأمن بأنه لن يتبع أسلوباً انتقامياً في حالة عودته للحكم[4] . وكان سكرتير عام الوفد قد سبق وأعد عدته ، فيشيد في خطبته بإخلاص الوفديين للعرش « وتاريخهم المنشور والمخطوط ناطق بهذا الإخلاص ، الذي لن تنال منه في قليل أو كثير مزاعم المنافقين الذين استمرأوا هذه البضاعة الرخيصة من الدس الدنيء ، ويوم ينشر ما طوى من صفحات التاريخ سيظهر من هم أخلص عملاً وأصدق ميلاً »[5] . وفي هذا ما يدل على السياسة الجديدة التي بدأ الوفد انتهاجها . ووضحت أيضاً سمة التقارب عن طريق بعض الرأسماليين ، فأحمد عبود السند المالي للوفد ينتهز الفرصة ليتبرع بآلاف الجنيهات للأغراض

---

(١) مصر الفتاة ، عدد ٨٢ في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ ، ص ٣ .

(٢) F.O. Op. Cit, 53332, J 415 - 57 - 16, Campbell - F.O, Cairo, Oct. 5, 1946, No 1508.

(٣) روز اليوسف ، عدد ١١٣٩ في ١١ أبريل ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(٤) F.O. Op. Cit, 69211, J 6193 - 68 - 16 , Andrews - F.O, Cairo, Sept. 14, 1948.

(٥) المصري ، عدد ٣٩٠٧ في ٣١ يونيو ١٩٤٨ ، ص ٧ .

الخيرية عقب خروج فاروق من مستشفى المواساة بعد إجراء عملية بسيطة[1] .

وكان الملك شديد الصلابة ، لكنه لم يغلق الباب لفكرة التصالح مع الوفد ، وذلك باستثناء النحاس ، فهو يكرهه ، وفي حديث له مع ولي العهد أوضح أنه على استعداد ليشمله بعطفه على شريطة اعتزاله للسياسة[2] . ومع تدهور الأوضاع الداخلية وقيام حرب فلسطين وفشل وزارة النقراشي ، ارتكز التفكير على وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفد علّها تنقذ الموقف ، وكانت المسألة معروضة على بساط البحث ، ولم يتراجع فاروق عن موقفه بشأن عودة النحاس كرئيس للوزراء ، وفي حديث لجلاد مع البعثة البريطانية في باريس يبين أنه في حالة ارتفاع أسهم النحاس ، فإن الملك سيضم الإخوان المسلمين لجانبه ، كما أنه يرغب في تقوية الجيش والبوليس ليكونوا في صفه[3] .

والحقيقة أن كلاً من القصر والوفد كان في حاجة ملحة للآخر، نظراً للظروف السيئة والحرجة التي تعيشها مصر ، وأصبح الأمل في الاستقرار ، الوصول إلى سلام واتفاق بينهما وتكثيف الجهود وأصدر فاروق نداءه لتوحيد الصفوف، ووافق على أن يدخل الوفد الوزارة تحت زعامة محايدة، وبناء عليه أصدر سكرتير عام الوفد بيانه في ١١ يناير ١٩٤٩ بقبول الوفد الاشتراك في وزارة قومية يرأسها رئيس وزراء محايد مع استمرار مجلس النواب حتى نهاية الدورة ، وحرص فؤاد سراج الدين على التعبير في بيانه عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك[4]، كما اتصل بوكيل الديوان في ٣٠ مايو وتحدث معه في طلب الوفد من القصر ضمانات لحرية الانتخابات ، وفي معوقات التعاون بين القصر

---

(١) الكتلة، عدد ٩٣٦ في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ .

(٢) F.O. Op. Cit, 45928, J 4072 - 3 - 16, Killearn - F.O, Cairo, Dec. 1 st, 1945, No 2523.، آخر ساعة المصورة، عدد ٥٨٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ٧ .

(٣) F.O. Op. Cit, 68589, E 12503 - 4 - 31, U.K. Delegation - U.G.N.A. Paris , Sept. 22, 1948.

(٤) Ibid,73462, J 243, - 1015 - 16 ,Campbell - F. O , Cairo, Jan .11, 1949.

والوفد فيما مضى ، وفي طلبات الملك الكثيرة ، وهنا برر حسن يوسف هذه الطلبات ، ونقل صورة الحديث لفاروق فأبدى ارتياحه[1] . وظهر على مسرح الوساطة محمود غزالي الذي جمع سكرتير عام الوفد مع كريم ثابت ، ورسم التخطيط ، وكان المستشار الصحفي يعرف نقاط ضعف الملك ، فركز مع قطب الوفد على العمل لمعالجتها ، وجميعها دارت حول مظاهر الخضوع للملك[2] .

ويأتي دور النحاس إذ أراد انتزاع الكراهية من قلب فاروق حتى يتمكن من رئاسة الوزارة في المستقبل ، فتنشر تصريحاته في الصحافة التي يؤكد فيها على أن مصلحة مصر تقتضي بالالتفاف حول الملك[3]، ويعقد الاجتماعات ويخطب فيها ويعلن « إن الجالس على العرش وولي الأمر في يده علاج الموقف على الوجه الذي يرضيه ، وما يرضيه إلا استقرار الأمن في عهده وتحقيق مجد الوطن على يدي جلالته وفي ظل عرشه » ، لكن لا بد أن نسجل أنه كان يقرن الدستور بقوة الملك « هما القوتان الوحيدتان لإنقاذ البلاد »[4] . هذا ومما ساعد الوفد على التقارب ما اشتملته بعض كلماته المضادة للشيوعية ، وفي ذلك ما يجعل فاروقاً يتقبل وجوده إذ يجمعهما عدو مشترك ، ويعقب كريم ثابت على كل تصريح ويثبت لسيده صدقه ، الذي يتعجب وينسب التحول إلى طول الفترة التي أقصي فيها الوفد عن الحكم[5] .

وارتأى فاروق أن يكون حسين سري رئيس الوزارة القومية ، لما يتفق ذلك مع الوفد حيث لم يكن النحاس ليتقبل العمل مع رئيس وزراء سعدي ، وكان إبراهيم عبد الهادي قد سبق وفاتح أقطاب الوفد في الاشتراك في وزارته ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٨ .
(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ في ٢٤ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .
(٣) آخر لحظة ، ملحق آخر ساعة ، عدد ٧٤٣ في ١٩ يناير ١٩٤٩ ، ص ١ .
(٤) المصري، عدد ٤٢٠١ في ١٢ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١ .
(٥) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٥٧ في ٢٤ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣.

ووافق زعيم الوفد على التعاون مع رئيس وزراء مستقل ، وخاصة أن حسين سري لعب دوراً في مسألة التوفيق ـ عن طريق أحمد عبود ـ بين الوفد والملك ، ومن الملاحظ أن التحركات في هذا الاتجاه لم يقم بها النحاس ، وإنما سكرتير عام الوفد ، وذلك من الذكاء والحنكة السياسية ، إذ أراد الوفد اكتساب الخطوة تلو الأخرى ، وفؤاد سراج الدين له المؤهلات التي تمكنه من التعامل مع المقربين لفاروق من ناحية والحصول على رضاه من ناحية أخرى . وعقدت النية على تشكيل الوزارة القومية ، ويذكر حسن يوسف أنه أثناء مرافقته لفاروق لتأدية صلاة الجمعة في ٢٢ يوليو ١٩٤٩ ، عرض عليه تصوره لوزارة تشترك فيها الأحزاب ومن بينها الوفد وتتولى إجراء انتخابات متوازنة ، فأبدى الملك موافقته كاملة ، لكنه أعلن عن رغبته في ألا يدخلها زعماء الأحزاب الثلاثة ، الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين[١] وبطبيعة الحال لم يكن معقولاً انضمام النحاس بشخصه للوزارة . وعلى هذا يتضح أن سياسة المهادنة والتقارب التي انتهجها الوفد قد أخذت بيده إلى طريق الحكم ، وأن فاروقاً الذي اختلف وضعه كلية عما سبق وفقد مقوماته كملك وساءت سمعته وانقلب الشعب ضده ، كان في حاجة إلى ترميم ما تصدع قبل الانهيار ، وعليه تنازل عن جموده وتقبل النصائح ورضخ لعودة الوفد .

وألفت وزارة حسين سري القومية ، واشترك فيها أربعة وزراء وفديين ، وعقب التشكيل أدلى النحاس بتصريح أعلن فيه الولاء للملك ، ونوه بالصداقة والموقف المتعاون تجاه رئيس الوزراء الجديد ، ويعلق أندروز بأن كل ما يعنيه الوفد هو التأكد من أن القصر سيلتزم تماماً بحدود الدستور[٢] ، هذا وقد أصبحت من سمة خطب النحاس الإشارة إلى الإخلاص لفاروق[٣]. وبدا

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٤ ., F.O.Op.Cit,73465, J 6022 - 1015 - 16,
Andrews - F.O. Alex, July 25 , 1949.

(٢) Ibid, 73460, J 6466 - 1013 - 16 ,16, Andrews - F.O. Cairo , Aug. 7, 1949.
No 128.

(٣) Ibid, 73461, J 8521 - 1013 - 16 , Campbell - F.O. Cairo , Oct. 25, 1949, No 158.

واضحاً أن زعيم الوفد ينفذ التخطيط ليحقق الهدف ، ولكن عندما يحاول استرجاع حركاته السابقة ، يكون الردع الملكي الفوري ، فحينما نظمت مظاهرات العمال في القاهرة والإسكندرية وهتفت لفاروق والنحاس معاً ، صدرت التعليمات الملكية بوجوب وقفها فوراً ، فتحول الهتاف للملك والدستور[1] . وفي ذلك إصرار على التمسك بالمبدأ الأساسي الذي يعتنقه الحزب وإشارة لفاروق للالتزام به .

ومنذ البداية ظهر أن الائتلاف سيواجه المصاعب ، وساد الاختلاف بين الوزراء ، وبرزت شخصية فؤاد سراج الدين خاصة عند الخوض في مسألة تقسيم دوائر الانتخاب ، وكان الوفد يعول على الانتخابات التي ستعيد إليه سلطة الحكم كاملة ، ومضى النحاس يخطب في الناس عن الانتخابات والدستور ، وتولت المصري مهمة التعبئة ، وصرخت بأن الملك أدى حق الوطن كاملاً « خلع الأمانة من عنقه ووضعها في أعناق الزعماء والقادة ، وحملها للحكام والساسة ، بل وضعها في عنق كل مصري أيا كانت قيمته»[2] . وكان التفاهم تاماً بين الوفد ومستشار الملك الصحفي ، والذي عن طريقه أمكن التحكم في فاروق ، ويبلغ القائم بالأعمال البريطاني حكومته بذلك الاجتماع السري للنحاس وفؤاد سراج الدين وكريم ثابت لمناقشة ترتيب الانتخابات ، ويبين أن الأخير ـ وفقاً للاتجاه البريطاني ـ سيقنع الملك بانتخابات حرة حقيقية ، بمعنى ألا يقدم على منع الوفد من ترشيح مرشحيه في جميع الدوائر إذا رغبوا في ذلك ، وأن يتخذ الإجراء الدستوري العادي بعد الانتخابات ، باستدعاء حزب الأغلبية لتشكيل الحكومة[3] ، وعليه يتضح أن الخط البريطاني عبر عن الرغبة الوفدية ، وفي هذه المرة كان كريم ثابت الأداة الموصلة للغرض ، ومما يذكر أنه كان واثقاً من نجاح مجهوداته حتى أن السفير البريطاني

---

(١) Ibid, 73460, Op. Cit.

(٢) المصري، عدد ٤٢١٥ في ٣٠ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٣) F.O. Op.Cit, 73465, J 6539 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Alex. 9 , 1949.

يكتب للندن « يرى كريم ثابت أن الوفد سيحصل على الأغلبية بسهولة وبكل تأكيد » ويتابع ليؤكد مساندة مستشار الملك للوفد « وأنه إذا كان ملكاً لجعل النحاس رئيساً للوزارة»[1] .

لم يكن زعيم الوفد يحمل ذرة ود لفاروق ، وقد ساءه تدخله وتسلطه عندما دعا الوزارة لتناول طعام الإفطار عقب صلاة العيد وتكلم عما يواجه الائتلاف من عقبات بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية ، ويذكر أندروز للندن بأن النحاس أثير بتدخل الملك ، ويفكر في إذاعة بيان يضرم فيه الخصومة السابقة بين الوفد والقصر من جديد ، لكنه اقتنع بألا يتسرع[2] . وذلك حتى لا يفقد النقاط التي سجلها الوفد لصالحه ، وليتحقق الوفاق الذي جمع الأطراف المعنية حيث تعهد سكرتير عام الوفد بمهادنة القصر ومسالمة رجال الملك مع عودة الوفد للحكم[3] . وشكلت الوزارة المحايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ لإجراء الانتخابات . وفي الواقع فقد بدأ الطرفان ، فاروق والنحاس يجتازان مرحلة حرجة ، واستمر زعيم الوفد على سياسته في محاولة إبعاد الملك عن محاربته عن طريق الثناء ، وربما اعتبر ذلك جواز مرور للحكم ثم يعود مرة أخرى إلى سيرته الأولى . فبعد تشكيل الوزارة بيومين ، وعقب صلاة الجمعة يحتشد الوفديون في منزله ، وتتردد الهتافات المدوية بحياة الملك المحبوب زعيم الوادي ، وأثناء إشادة الخطباء بجهاد زعيم الوفد ، يستوقفهم ليعلن بارتفاع صوته أن الفضل والشكر لما وصلت إليه البلاد وما تقدمت نحوه إنما مرده للملك المفدى ، وهنا تتعالى الهتافات بحياة فاروق حبيب الشعب وحياة النحاس[4] ، ومع هذا فإنه من الملاحظ أنه في نفس الوقت أصر وتحدى واتبع

---

(١) Ibid, 73446, J 8724 - 1015 - 16, Campbell - Wright, Oct. 29, 1949.

(٢) Ibid, 73465, J 7867 - 1015 - 16, Andrews - F.O, Cairo , Oct. 5, 1949, No 1022, F.O. Op. Cit, 73461, J 8103 - 1013 - 16, Andrews - F.O, Oct. 8, 1949 , No 150.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٦٨ . الأطراف هي حسين سري ، فؤاد سراج الدين ، كريم ثابت، القائم بالأعمال البريطاني .

(٤) المصري ، عدد ٤٢٩٨ في ٥ نوفمبر ١٩٤٩ ، ص ٤ .

الأسلوب الذي يجعله قريناً بالملك .

لم يكن فاروق يرتاح لعودة الوفد ، رغم التأثيرات التي أحاطته من المقربين له ، وبدأت حملة دعاية ضد النحاس وحزبه في الصحف الموالية للقصر ، وتولت أخبار اليوم المهمة ، فهي تنشر ما جاء بالصحافة البريطانية ، فتنقل مقالاً تحت عنوان « عدو الملك فاروق القديم يحاول أن يعود » ، والذي يفهم منه بأن عودة النحاس ربما تكون من مصلحة بريطانيا ، ويذكر أنه اشترك مع السفير البريطاني في ثورة ضد القصر في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأن الملك يعتبره جمهوري النزعة ، وينتهي المقال بأنه في حالة حصول الوفد على الأغلبية في الانتخابات ، فلن يوافق الملك على النحاس كرئيس للوزراء . وتمضي أخبار اليوم في الهجوم على الوفد وترى ضرورة إسقاطه وتوجه إليه اتهام استخدام السلاح في المظاهرات ، وتأتي بصور الإيضاح على صفحاتها ، فهذه صورة تمثل لامبسون يتأبط جانبيه النحاس يميناً وزوجته يساراً ، وصورة للزوجة وهي تغترف من أموال البر ، وصورة في إحدى السهرات يشاهد فيها زعيم الوفد إحدى الراقصات(١) . وواضح الهدف المرسوم ، فلكل صورة مغزاها الذي يبعد الأصوات عن الوفديين .

وجاء التطبيق العملي لتحقيق رغبة فاروق ؛ فيخبر أحمد عبود السفارة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ بأن فؤاد سراج الدين اقترح مقابلة حسن يوسف في اليوم التالي ليطلب منه إبلاغ الملك بأن الوفد ثبت لديه أن هناك جهوداً قوية تبذل ، جزء منها عبر القنوات الرسمية ، والآخر عن طريق الأفراد كالإدارة الخاصة بالمزارع الملكية ، لإخبار الناس بأن الملك نفسه لا يرغب فوز الوفد في الانتخابات ، وأنه يريد حكومة قومية تشكل من الأحزاب ويكون من بينها الوفد مع التوازن بين الأحزاب نفسها(٢) وقد ثبت ذلك وقدمت

---

(١) أخبار اليوم، عدد ٢٦٦ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص٧، عدد ٢٦٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٧، عدد ٢٦٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ص ١ - ٣.

(٢) F.O. Op. Cit, 80347 , JE 1016 - 1 , Campbell - F.O, Cairo , Dec. 28, 1949, 643.

البلاغات للنيابة في هذا الشأن ، فعلى سبيل المثال ، فإن مرشح الوفد عن دائرة التل الكبير يذكر أن مزارعي الخاصة الملكية انقلبوا عليه ويؤيدون منافسه ، والسبب التعليمات الصريحة للفلاحين بعدم انتخاب مرشح الوفد [1] . ومحاولة للحد من هذا الاتجاه ، وحتى لا يضع الوفد نفسه في موقف اتهام فاروق ، يفسح الحزب عن اعتقاده بأن ما يجري هو بغير علم الملك ، وإنما يستغل اسمه فيه ، لكن ما لبث أن صرح بأن تلك الجهود التي تدبر في الخفاء هي بمعرفة حسن يوسف وحسين سري ، وقد بين النحاس أنه إذا كان فاروق وراءها ولم يوقفها ، فإنه لن يسكت[2] ، بمعنى أنه سيتخذ الإجراءات المضادة ، كما رأى سكرتير عام الوفد أن يخطر الديوان الملكي بأنه في حالة الفوز في الانتخابات ، فإنهم لن يقبلوا الاشتراك في وزارة قومية ، وإنما تكون الوزارة خالصة لهم ، وإذا خسروا فمكانهم المعارضة ، حيث تجربتهم في الوزارة القومية علمتهم أنهم لا يمكنهم العمل في ظلها[3] . وبادر النحاس وألقى خطاباً قبل المعركة الانتخابية هاجم فيه الاتجاه الملكي في التوازن بين الأحزاب ، وهدد بأنه إذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك في الحكم ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة[4] . وعليه يتبين أن التحدي بلغ مداه .

ورغم المجهودات والمساعي الملكية لانتخابات متوازنة ، إلا أن الوفد فاز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات التي أجريت في ٣ يناير ١٩٥٠ . ولنا وقفة حول هذا الفوز وارتباطه بفاروق ، فإذا استبعدنا تحركات الوفد في هذا المجال والعلاقة مع محمد هاشم وزير الدولة الذي أسندت إليه مسألة الانتخابات ، والسياسة البريطانية التي لا تؤمن بالانتخابات المتوازنة وإنما بالانتخابات الحرة

---

(١) آخر لحظة ، عدد ٥٢ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ١ .

(٢) F.O.Op. Cit.

(٣) Ibid.

(٤) جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

حتى تتفاوض مع وزارة تمثل الأغلبية ، نجد أن الحياة السياسية وصلت إلى أقصى درجات التدهور ، فقد أدى الفساد والاستهتار الذي عاش فيهما ملك البلاد إلى فقدان أي أمل في إصلاحه ، وأثبتت الأحداث في السنوات التي أعقبت إقالة وزارة الوفد الأخيرة سطوة أوتوقراطيته وتحريكه لحكوماته وتحكمه فيها ، وعليه حملت التيارات الاتجاه المناوىء للملك ، والتي لم يكن أمامها إلا أن تصب انتقامها ورغبتها في محاربة الأوضاع القائمة، وذلك عن طريق عودة الوفد رغم أخطائه ، لكنها وجدت فيه إذابة لغضبها وتعبيراً عن سخطها ، بالإضافة إلى اليقين إلى أنه أداة للإصلاح وكبح جماح السلطة الملكية .

وكان لفوز الوفد رد فعله العنيف لدى فاروق، فقد عاوده الإحساس باهتزاز عرشه ، وأسرع وبعث برسالة ـ عن طريق غير مباشر ـ للسفير البريطاني يبلغه بقلقه الشديد من أن الصحافة البريطانية تتخذ نصر الوفد على أنه انتصار شخصي للنحاس على الملك ، وأنه إذا اتخذ هذا الأسلوب فسوف يزيد النحاس استعلاء وتمس كرامة الملك ، ويصرح بفقدانه الشعبية ويعزوها إلى طلاقه ، ويرجع السبب في تصويت الشعب لتغيير الحكومة لفشل الإدارات السابقة في تخفيف الضيق الاقتصادي ، ويعود ويؤكد على أن تتحقق تلك الصحافة من ذلك ، وألا تنسى ما قام به في الماضي حيث عمل الكثير ليحافظ على الأمن العام ، أيضاً فاستدعاؤه لحسين سري لتشكيل ائتلاف يضم الوفد هو لإرضاء بريطانيا لعلمه أنها تريد أن ترى جبهة متحدة في مصر ، ويبين كيف كان شغوفاً ليصل إلى اتفاق مع النحاس ، لكنه يجد الصعوبة طالما أن الأخير مغتاظ منه ، وينقل كامبل الرسالة لحكومته ويؤيد الموقف « وإني أرى على أي حال أن الخط المذكور هو الذي يجب أن نتبعه جميعاً وينشر ، ونتمنى أن نتمكن من توجيه الصحفيين إلى هذا الاتجاه »(*) . وكان فاروق يخشى الصحافة الأجنبية لمهاجمتها له وفضح تصرفاته .

(*) F.O. Op. Cit, JE 1016 - 5 , Campbell - F.O. Jan . 6, 1950.

وأرسل الملك حسن يوسف إلى رئيس الوزراء لسؤاله عما حدث في شأن ما وعد به من نتيجة متوازنة ، فجاءه الرد بأن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس[1] . وفي حديث لفاروق مع السفير البريطاني بين أن النسبة المئوية لمن أعطوا أصواتهم كانت قليلة للغاية ، وخرج منها المثقفون ، ويبدي قلقه بشأن التكوين الجديد لمجلس النواب ، ويشير إلى دور أحمد عبود في الانتخابات وبأنه أتقنه من وراء الكواليس ، فقدم المال الوفير كطعم ينتظر من ورائه الغث والثمين ، وذلك النفوذ الذي يتمتع به لدى الوفد[2] . وبناء على فكرة المحيطين بالملك والتي شارك فيها رئيس الوزراء ، أقدم فاروق على محاولة لم تكن بجديدة ، هدف منها انتزاع السلطة من النحاس وفصله عن فؤاد سراج الدين ، الدينامو المحرك للوفد ، وذلك باستدعاء الأخير لتشكيل الوزارة الوفدية ، وعليه يحتويه القصر فينفذ سياسته ، ويدب الضعف والتفكك في الوفد ويقصي زعيمه ، وبالتالي ينتصر فاروق عليه ويشفي غليله منه ، وبدأت التحركات ، فأرسل الملك كريم ثابت إلى أحمد عبود ليعرض عليه رغبته ويبين صعوبة التعامل مع النحاس وعدم ارتياحه له ، ويطلب منه نصيحة مكتوبة في هذا الصدد . أما عن اختيار هذه الشخصية فيرجع إلى أن فاروقاً يعتبره ـ وهذا واقع ـ الرجل الذي وراء الوفد ، ومن ثم فله التأثير الكبير على أقطابه ، وأبدى أحمد عبود المشورة، فتمسك بالدستور وباستدعاء زعيم الأغلبية لتشكيل الوزارة[3] . وفي نفس الوقت رفض سكرتير عام الوفد العرض ونصح بالكف عن مثل هذه المحاولات[4] . وفشل التخطيط .

ولم يجد فاروق أمامه إلا الرضوخ وقبول نصيحة أحمد عبود ، هذا

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) F.O. Op.Cit, JE 1016 - 17 , Campbell - Strange, Cairo , Jan.14 , 1950.

(٣) Ibid,JE 1016 - 6 , 7, Campbell - F.O, Cairo , Jan . 6 , 1950 .

(٤) إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ٥٤، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٦٥.

ويجب أن يوضع في الاعتبار الدور الإيجابي الذي قام به كريم ثابت ، وكان رأيه لدى الملك في المقام الأول ، فتمكن من إقناعه بالقبول بعد أن ضمن له أن النحاس لن يسبب المتاعب ، ويعني بها ما يخشاه فاروق من التمسك بالدستور وتقييد سلطاته ، كما أبعد عنه فكرة وثوب زعيم الوفد لرئاسة الدولة ، وأقصى عنه ما راوده بشأن إلغاء حكم الأحزاب وتشكيل وزارة عسكرية برئاسة محمد حيدر ، وتوليه هو المسئولية ، ورحيله في حالة المعارضة ، وساعدت الظروف مستشار الملك ، فأثناء النقاش كانت المظاهرات تهتف للنحاس، وهي في طريقها لمنزله(*). مما جعله يتعقل في موقفه.

وقبل أن يقدم الملك على الخطوة التي تحمله المشقة البالغة ، كان قد أعد العدة لمواجهة مثل هذا الأمر باختيار شخصية قوية لمنصب رئيس الديوان ، حيث بقي شاغراً منذ خروج إبراهيم عبد الهادي في ديسمبر ١٩٤٨ ، وذلك حتى يتمكن - نظراً لما أصابه من ضعف - من الاعتماد على سند له قوته في التعامل مع الوزارة الجديدة ويصبح هناك توازن بين الطرفين ، ولعل قوة القصر تطغى على قوة الوفد . ووقع اختياره على حسين سري للصلة الطويلة التي تربطه به ، ولما يتمتع به من حنكة وخبرة وتجربة ، ولعلاقته اللصيقة بالسفارة البريطانية ، ولعلاقته الطيبة بأقطاب الوفد ، وبذلك اعتبر الاختيار موفقاً . واتصل فاروق بوكيل الديوان ليستطلع رأيه ، فاستحسن الفكرة ، وعليه كلفه بالاتصال برئيس الوزراء وعرض المنصب عليه فاعتذر، لكنه حاول مرة أخرى موضحاً أهمية الفرصة المتاحة لخدمة البلد والملك وإصلاح المعوج ، وأنه من منطلق مركزه يمكنه إملاء شروطه ، وأهمها أن يكون رئيس الديوان حلقة الاتصال الوحيدة بين القصر والحكومة ، وأن يوافق الملك على تنحية غير المسئولين الذين يتحدثون باسمه ، وأن يحدد ساعات نهارية لتعرض عليه أعمال الدولة . ووافق حسين سري وطلب مقابلة ملكية ، فحدد له الميعاد

(*) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٤٦٥ في ٢ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ص ١ ، ٩.

والمكان ، وتم اللقاء في منزل حسن يوسف واستغرق أربع ساعات خرج بعدها حسين سري « مستبشراً وواثقاً من أن نصائحه لقيت آذاناً صاغية »[١] .

وفي أعقاب هذه المقابلة اتصل حسين سري بالسفير البريطاني وأخبره بأن الملك حضر إليه وقدم لـه منصب رئيس الديـوان ، وأنه أي حسين سـري رصد له قائمة بالأخطاء العـديدة التي ارتكبهـا في السنوات القليلة المـاضية ، وأعطاه الموعـظة في هذا الشـأن ، وعرج على حيـاته الخـاصة وبين أن ذلـك الـطريق الذي جـرح بـه الشعـور العـام بسلوكـه الشخصي العلني قـد انتهى بتعريض العرش للخطر ، وأن مركزه أصبح هـو الآخر معـرضاً للخـطر في أية لحـظة وعليه حـاول فاروق الـدفاع عن نفسـه ، وكانت من سمـات شخصيتـه المنـاقشة بـواقعية ، لكنـه فجأة يتصلب ويصـر على رأيـه . وتعلق الخـارجيـة البريطانية على هذا الحديث ، وتصفه بالصراحـة وترجـع الطريقـة التي اتبعها حسين سـري إلى صفاتـه الدكتـاتوريـة وأنه كمـا يصف نفسه القـوة التي وراء العرش ، وتطلب من سفيرها تقدير مـدى التأثيـر الذي يمكن لـرئيس الديـوان ممارسته على كل من الملك والنحاس[٢] ، وعين حسين سري رئيساً للديـوان في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، ويـذكر كـامبل للنـدن بأن التعيين استقبـل بالتـرحاب ، ويعتبر حاجزاً لمنع التصادم بين فاروق والنحاس ، ويُمكِّن الملك من الاستفادة من استشارة ناصح أمين ذي خبرة وله كيانه في الساحة السياسية ، ويفسر السفير البريطاني أن فقدان مثل هذا التوجيه في السنوات الأخيرة أدى بدرجة كبيرة إلى اضطراب النظام وقلل من مكانة الحاكم[٣] . وبناء على هذا التعيين آمن فاروق بتحصنه ضد أي هجمات يشنها الوجود الوفدي عليه سواء من جانب الوزارة أو البرلمان ، ومن الملاحظ أنه أصدر الأمر الملكي لتعيين رئيس الديوان في نفس اليـوم الـذي أصـدر فيـه الأمـر الملكي لتـأليف الـوزارة، ولكن جميع هـذه

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٧١ .

(٢) F.O.Op. Cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan. 14 , 1950.

(٣) Ibid, JE 1016 - 18, Campbell - F.O, Cairo , Jan . 17 , 1950.

الاحتياطات التي اتخذت واجهتها ظروف جديدة جعلتها تنزوي جانباً .

محاولة الاحتــواء :

فرضت الأحداث نفسها على فاروق ، ورضي بالأمر الواقع ، واقتنع بأنه رب ضارة نافعة ، فمن الممكن لوزارة الوفد أن تجذب الأنظار إليها ، وبالتالي يتحـول اتجاههـا عنه خـاصـة بعـد وصـول الغضب لمـرحلة أصبحت تخشى نتائجها ، ومع هذا سيطر عليه القلق ، وفي مقـابلة جمعته بـالسفير البـريطاني أبدى له ملاحظاته حول الصعوبات التي سيواجهها في المستقبل مع الحكومة ، وعبر عن شعوره بعدم الارتياح ، وأنه يأمل في أن يكون الوفديون قد تغيروا ، وألا يقـدموا على مهـاجمته ، وبين أن الأيـام ستثبت الاتجاه الـذي ستسلكه الحكومة ، وأثناء النقاش صرح بأنه سيعمل من جانبه كل ما في وسعه ، وهذا ما أكده أيضاً كريم ثابت لكامبل، وأضاف بأنه سيبذل جهده مع النحاس في هذا الشأن[1] . وبناء على الاتصـالات والاتفاقـات التي تمت بين الطرفين، ألـزم الوفد بالمهادنة وإعلان الطاعة والولاء ، وبدأ تنفيذ الالتزام ، فـاتصل سكـرتير عـام الوفـد بمستشار الملك الصحفي يسـأله عن أمر تكليف النحاس بتـأليف الوزارة ، ويبدي رغبة زعيم الوفد في مقابلة ملكية[2].

ولم يرغب الملك في مقابلة النحاس حتى إنه كلف رئيس ديوانه الاتصال به في شأن تشكيل الوزارة، ولكن الأخير أقنعه بضرورة المقابلة ، وبأنه سيتولى التعبير عن وجهة نظره ، وفي هذا دليل على أن فاروقاً يهتز لمثل هذا اللقاء ، ارتياباً لتوقع الصدام مع زعيم الأغلبية ، وتم اللقاء بعد ظهر ١٢ يناير ١٩٥٠ ، واختلف حوله مسجلوه وفقاً لرؤيتهم الشخصية والحزبية ، وكان الشاهد الوحيد رئيس الديوان ، وقد أدلى في شهادته بأن النحاس بدأ حديثه بطلب من فاروق الذي توقع ما حدثته به نفسه بشأن طلبات الـوفد الـدستوريـة ، ولكن انحصر

(١) Ibid, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan 14, 1950.

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥، ص ٩ .

الطلب في تقبيل يد الملك[1] . وعلى أية حال فقد اتسمت المقابلة بالود المشوب بالحذر من فاروق والذي اعتبر أن امتثال النحاس جزء من التخطيط ، ومع هذا أظهر اهتمامه وطلب من كريم ثابت أن يكتب في بلاغ ديوان كبير الأمناء « تشرف بالمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء»[2] . وحدد أول لقاء العلاقة بين الملك ووزارته الجديدة ، بعد أن انتابه شعور الانتصار وانتزع الكثير من المخاوف التي تراوده .

وجاءت مشاورات تشكيل الوزارة ، وفي البداية نشأت بعض الصعوبات ، فعندما قام النحاس بترشيح طه حسين وزيراً للمعارف اعترض فاروق بدعوى أنه متطرف وصاحب أفكار شيوعية ، وتمسك رئيس الوزراء بمرشحه ، وخوفاً من النتائج تولى كريم ثابت على الفور مهمة إقناع الملك بأن في عدم تعيينه ما هو أخطر ، لأنه سيكون وراء المرشح الجديد ويحركه من وراء ستار ، بينما لو شغل المنصب لأمكن مراقبته ومحاسبته كرجل مسئول ، وعليه وافق فاروق[3] ويعد ذلك خطوة لصالح الوفد ، الذي رفضت قيادته العرض الخاص بضم كريم ثابت للوزارة ، فحينما اقترح إلياس أندراوس على فؤاد سراج الدين والنحاس تعيينه وزيراً لمكانته لدى فاروق ولضمان استمرار الوفد في الحكم ، أوضحا تنافي هذا مع النظام الوفدي وأنه متمصّر وسيكون جاسوساً للملك[4] . لكن ذلك لم يمنع من أن القصر أقدم على اختيار بعض المرشحين ، وأخذ برأيه في تعيين عبد الفتاح حسن وزيراً للشئون

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢ ، الأهرام ، عدد ٢٤٣٠٤ في ٣١ مايو ١٩٥٣ ، ص ٥ ، صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، ص ٢٣ ، جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور، ص ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٩.

(٣) نفس المصدر، عدد ٥٥٩، في ٢٦ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣، الأهرام ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١٠١ شهادة حسين سري أمام محكمة الثورة في قضية كريم ثابت.

(٤) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ٦٦.

الاجتماعية ، وطلب فاروق استمرار الفريق محمد حيدر في منصبه كوزير للحربية ، وفي هذا كسر لمبدأ الوزارة الوفدية ، وكان من الصعب تلبية الرغبة الملكية ، وخوفاً من الصدام رأى رئيس الوزراء الحل البديل بإنشاء منصب جديد له ، وعليه عين قائداً عاماً للقوات المسلحة بدرجة وزير ، وبالتالي أعطي حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء[1] . وبذلك تمكن النحاس من معالجة الموقف وتحقيق الرضا الملكي .

وصدر الأمر الملكي بتكليف النحاس بتأليف الوزارة ، ورأى فاروق أن يكون متحفظاً ، فأسقط قاعدة التقليد المتبع ، إذ أقصى كلمة « عزيزي » جانباً ، كما أغفل العادة المتبعة بتعبيره عن ثقته في مقدرته وإخلاصه ، وأبدى النحاس ملاحظاته في هذا الشأن لحسين سري ، فأقنعه بأنها مسألة شكلية لا تستوجب أي اختلاف[2] . ودخل الوزارة تسعة وزراء جدد ، ووضح أن كثيراً منهم لم يحمل الطابع الوفدي العنيف الذي مثل عائقاً أمام امتداد السلطة الملكية ، وعليه أصبح الطريق سهلاً لمهمة المهادنة ، وأدى الوزراء اليمين أمام الملك الذي هنأهم وقال إنه ينسى الماضي ، وعلق النحاس بأن أعمالهم وتصرفاتهم هي التي ستشهد بولائهم وإخلاصهم للعرش[3] . وعقب تشكيل الوزارة بيومين ، ذهب كريم ثابت لرئيس الوزراء مهنئاً ، فأكد له أنه يضطلع بأعباء الحكم وروحه صافية من ناحية الملك ، ورغب في أن يكون على اتصال به لتعزيز العلاقات ومنع أي بادرة لسوء تفاهم بين الجانبين ، واقترح أن تجري الاتصالات عن طريق فؤاد سراج الدين نظراً لنظام حياته اليومية التي ربما

(١) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ص ٥٠٢، ٥٠٥، حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ١٧٢.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٤٨٤، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٧٢.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٠ في ٢٧ يونيو ١٩٥٥ ، ص ١ .

تتعارض مع مستشار الملك[1] . وبدأت مرحلة جديدة للعلاقات كان على الوفد فيها الوفاء بالتعهدات .

ومنذ اللحظة الأولى لممارسة الوزارة عملها ، أراد فاروق الاستئثار بالسلطة ، فأعطى التعليمات باستبقاء جميع الموظفين الذين ساورهم القلق بسبب عودة الوفد في وظائفهم وتأدية أعمالهم باطمئنان ، حيث إنه مما جرت عليه الوزارة الوفدية استبعاد العناصر المعادية لها ، واستجاب النحاس لطلبات القصر بشأن التنقلات والترقيات ، وفوض رئيس الديوان استدعاء الوزراء رأساً ومخابرتهم بالمطلوب تنفيذه على اعتبار أنه منح الموافقة من رئيس الوزراء[2] . وأصبح لا بد من إجراء عملي تثبت فيه الوزارة حسن وصفاء نيتها وقدرتها على العطاء لصالح الملك بتلك التنازلات المالية . فعقب تقلدها السلطة مباشرة ، وبعد مناقشة برلمانية قصيرة ، تمت الموافقة على اعتماد مبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه لإصلاح اليخت المحروسة ، وكان فاروق سبق وطلب عام ١٩٤٨ اعتماد مليون جنيه لهذا الغرض ، فرفض رئيس الوزراء ، وفي عام ١٩٤٩ وافقت الحكومة ، وعرض الأمر على البرلمان ، فقرر عدم إجراء الإصلاحات قبل الرجوع للخبراء العالميين ، ولكن الملك ضرب بذلك عرض الحائط ، وأرسل اليخت إلى إيطاليا لشركة معينة ليواجه المسئولين بالأمر الواقع ، ورتب مسألة العمولة مع إدمون جهلان ـ سمساره الخاص ـ ومع وصول الوفد للحكم وافق على زيادة المبلغ وأرجعها إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإصلاح ، هذا في الوقت الذي بلغ العجز في الميزانية ١٦ مليون جنيه[3] . وكانت الناس تئن من غلاء المعيشة ،

---

(١) نفس المصدر، ص ٩.

(٢) F.O. op. cit, JE 1016 - 17, Campbell - Strange, Cairo , Jan . 14, 1950.

(٣) مجلس الشيوخ ، الجلسة الثالثة، ٦ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٥٦، الأهرام ، عدد ٢٤٠٠٧ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٤٢٣ في أول اكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٥، عدد ٢٤٠٩٥ ، في ٢ نوفمبر ١٩٥٢، Smith - F.O.Op. Cit,80348, JE 1016 - 32 =

وبدأ إحسان عبد القدوس يوجه قلمه لصاحب المقام الرفيع وينبهه إلى أن الشعب لا يستطيع أن يصبر على الجوع لأن النار تلهب البطون الخاوية وراح يستعرض الأصناف الأساسية التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً فاحشاً(١) . وقد اندهش الرأي العام لهذا التحول الذي انعطف عليه الوفد تجاه القصر .

ولمزيد من إرضاء فاروق ، أضيفت لميزانية ١٩٥١/٥٠ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إلى المخصصات الملكية لتأثيث صالتي الفرش بقصري عابدين ورأس التين ، وفي الميزانية التالية اعتمد مبلغ ٦٢,٠٠٠ جنيه لشراء سيارات للقصور الملكية ، انتقص من اعتمادات لها أهميتها ، وعندما أشار أحد الشيوخ إلى أن هذه السيارات لا تقتضيها ضرورة ملحة ، وقفت الحكومة تدافع عن شرائها(٢) . وانتقدت الصحافة المعارضة ذلك التصرف وكتب إحسان عبد القدوس تحت عنوان « هذه الحكومة يجب أن تستقيل » يبين أنه في الدولة الديموقراطية كإنجلترا يناقش مجلس النواب (العموم) مخصصات الملك ويعترض عليها(٣) . ولكن الوزارة مضت في طريقها ولم تعبأ سوى بتحقيق هدفها ، فلبت على الفور طلبات فاروق غير الشرعية .

اقتنع الملك بأن الوفد أصبح طوع بنانه ، وعليه أراد استثناءه من الضريبة على الإيراد ، وكلف كريم ثابت الاتصال بفؤاد سراج الدين في هذا الخصوص ، ومن ثم تناقش الأخير مع وزير المالية ، الذي أوضح أنه لا يوجد نص يعفي الملك من الدفع ، لكن سكرتير عام الوفد طلب منه الكتابة لناظر الخاصة الملكية بما يفيد إعفاء فاروق من تقديم إقرار خاص بالضريبة ، وبأن

= Clitton, Cairo , Feb, 22, 1950, وتذكر الوثيقة أن المبلغ الأخير المعتمد ضخم للغاية ويفوق كثيراً ما قدره المسئولون البريطانيون .

(١) روز اليوسف ، عدد ١١٣١ في ٤ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٣.

(٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٢٩٨٦ ، روز اليوسف، عدد ١٢١٠ في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٥.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢١٨ في ٦ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٣.

الأمر سيكون سراً ، ومع هذا لم ينفذ وزير المالية حتى خرج من الوزارة في نوفمبر ١٩٥٠ ، وسوفت المسألة ، فلم يدفع الملك ، ولم تطالبه الحكومة بالدفع[١] ، وبالتالي فقد كان ذلك مقياساً لما يمكن أن تتنازل عنه الوزارة لصالح الملكية . ومثل هذا الإجراء سبباً من الأسباب التي أدت إلى تقديم حسين سري استقالته ، إذ استدعاه فاروق وبين له استحالة دفعه للضريبة ، فنصحه بالإصغاء لما في ذلك مصلحته في وقت تتدهور شخصيته أمام شعبه ، بل وأنه سبق واقترح عليه تبرعه من ماله الخاص لوجوه الخير لنفس السبب ، كما احتج رئيس الديوان لديه لاستدعائه وزير الداخلية في نادي السيارات بعد الساعة الواحدة صباحاً ومناقشته في تفصيلات الحركة الإدارية أمام كريم ثابت ومحمد حيدر وتجاهله في ذلك[٢] .

وأحس فاروق أن رئيس ديوانه يقف أمام تحقيق أطماعه ويعوق تصرفاته ، وأن السبب الرئيسي الذي ساقه لاختياره لم يعد له وجود بعد أن وضح جلياً مقدرته على الوقوف بمفرده أمام الوزارة ، فلم تعد تشكل خطراً عليه إطلاقاً ، وإنما أصبحت عاملاً مهماً ومساعداً لتنفيذ سياسته . وأضيفت بعض الأسباب والتي اختصت بسياسة حسين سري تجاه التفاهم مع إسرائيل ، فأرسل إليه فاروق أمينه الرابع وطلب منه إعداد كتاب استقالته ، فكتبها في الحال وأرجعها لأسباب صحية ، ولم تخبر الحكومة بالاستقالة إلا بعد تقديمها حيث أحيطت بها علماً[٣] . وتقبلت الأمر واعتبرت أن التغيير الذي حدث في القصر

---

(١) الأهرام ، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١١ ، قضية كريم ثابت أمام محكمة الثورة ، صلاح عيسى : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١١ ، موسى صبري : قصة ملك و ٤ وزارات ، ص ٩٩ .

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٢٨٣ في ٨ أبريل ١٩٥٠ ، ص ١ ، آخر لحظة ، عدد ٦٦ في ٥ أبريل ١٩٥٠ ، ص ١ . مما ترتب عليه سوء العلاقات بين فاروق وحسين سري عدم اشتراك الأخير في جنازة والد ناريمان ، ولم يكن الملك قد أعلن رسمياً خطبتها . حسن يوسف : المرجع المذكور ، ص ٢٧٦ .

هو من شأنه وحده ، ومما يذكر في هذا الصدد أن الملك أجرى محاولة تولاها أنـدراوس ليشغل فؤاد سـراج الدين المنصب لكنـه اعتذر ، لأن معنى القبـول فقدان عضويته في الوفد وهي عنده أهم وأبقى (١) .

وسارت الوزارة على منهجها ، وواصل فاروق طلباته في وقت اتسع نهمه للمـال سواء لـلإنفاق على حيـاته الخـاصة أو لعقـد صفقات المشـروعات في الخارج الخاصة بالاستثمار عن طريق شـراء الأسهم والسندات ، واحتـاج في إحدى تلك الصفقات لمبلغ كبير من الدولارات ، ونصحه المقربون بالاقتراض من الحكـومة ، وراقتـه الفكرة ، وبـدأت المباحثـات في بدايـة عام ١٩٥١ ، وحملت الرغبة الملكيـة للوزارة بأن يقتـرض فاروق حـوالي ٣٠٠,٠٠٠ دولار بصفة قرض حسن يرد بالتقسيط بضمان مخصصاته الملكية . وكان رصيد مصر من الدولارات في هبوط مستمر ، بالإضـافة إلى مـا يدفـع لنازلي وابنتيهـا في أمـريكـا ، ومضى فؤاد سـراج الـدين يبحث عن مخـرج ليلبي طلب الملك ، وضغط على النحاس الذي اعترض في بداية الأمر، لكنه عاد واقتنع في مقابل بقـاء الـوزارة واتقـاء لتنفيـذ الإقـالـة . وتم الاتفـاق على إقـراض فـاروق مبلغ ٩١,٠٠٠ جنيـه ، وهـو مـا يستحقـه عن المـدة من مـارس ١٩٥١ إلى ينـاير ١٩٥٢ ، ووضـع شرط السـرية التـامة ، وواجهت الـوزارة مشكلة تتعلق بـأوضاع الميـزانية ، فقـد أمكنها تـدبيـر ٣٣,٠٠٠ جنيـه من تحت التحصيـل بحسابات الديوان الملكي ، ولم يكن من الممكن فتـح اعتماد إضـافي بباقي المبلغ لسرية الموضوع ، واهتدى فؤاد سراج الدين للحل ، فتقدم بصفته وزير المـاليـة يشيـر إلى فؤاد سـراج الـدين وزيـر الـداخليـة بـأن يقـرض فـاروقـاً مبلغ ٥٨,٠٠٠ جنيـه من أمـوال المصـروفـات السـريـة المخصصـة لـوزارة الداخلية (٢) . وبهذه الوسيلة أمكن تدبير القرض ، ويعد هذا الإجراء مخـالفة

(١) صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١٥٧.

(٢) الأهـرام، عـدد ٢٤٠٥٧ في ٢٥ سبتمبـر ١٩٥٢، ص ١، عـدد ٢٤١١٩ في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١ .

خطيرة للقواعد القانونيـة الماليـة ، وطلب الملك تحويـل المبلغ إلى دولارات وإرسـاله لأمـريكا وإيـداعه في أحـد بنـوكهـا ، فصـدر الأمـر للبنـك الأهلي بالتنفيذ(١) وبذلـك فرضت الإرادة الملكية على الوزارة الوفدية .

وازداد طمع فاروق، فانتهز كل فرصة تمكنه من الحصول على مزيد من الأموال ، خاصة بعد أن ثبت أن أحداً لن يوقفه وإنما يلقى التشجيع والتأييد ، وانعكس هذا على علاقته بالأوقاف واللعب فيها لحسابه وانتقال أموالهـا لجيبه الخاص(٢). ونظراً لتحقيق رغبـة الوزارة بـاستمرارهـا في الحكم أغدقت العـطاء عليه، وعبدت له طريق الرشوة، طالما المنفعة متبادلة والمصلحة مشتركة، وبـدا الأمر فيما عرف باسم « عملية الكورنر » الخاصة بالقطن ، وتعني حيازة غالبية محصول القطن في يـد واحدة بقصـد رفع السعـر رفعاً مصـطنعاً والتحكم في أسعاره ، وتقوم العملية على شقين ، شراء البضاعة الحاضرة ، وشـراء العقود في البـورصة ، فيعجـز التجار عن التسليم ، ولكي يفـوا باتفـاقـاتهم ، فليس أمـامهم إلا الشراء من الشخص الـذي احتكر البضـاعة الحـاضـرة التي يمكن تسليمهـا . ودخلت بعض العناصـر الوفـدية هـذا المجال ، وبـرز منها زوجـة النحاس وصهره وسكرتير عـام الوفـد ، وسانـدوا تجار الأقـطان وعلى رأسهم محمـد فرغلي وعلي يحيـى وفـرانسوا نصـري ، وتزعم فؤاد سـراج الدين في جلسة مجلس الوزراء في ٣١ مـايو ١٩٥٠ الـدفاع عن الـطلبات المقـدمة من هؤلاء التجار بإلغاء الحد الأعلى لسعر القطن الأشموني - قصير التيلة - وتعديل لائحـة البورصـة بمنع تسليم المعـاد الكبس كبساً مـائياً وتغييـر هيئة الخبـراء الاستئنافيين ببورصة مينا البصل بجعلهم جميعاً حكوميين ، وفي الوقت نفسـه تدخلت زوجة النحاس لدى وزير المالية وعنفته على عـرض أقطان الحكـومة

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٤٩٠ في ٨ ديسمبـر ١٩٥٣، ص ١١، فؤاد سراج الـدين أمام محكمـة الثـورة، حلمي سـلام : أيـامـه الأخيـرة، قصـة ملك بـاع نفسـه للشيـطان، ص ص ١٤٥ ، ١٥٤ .

(٢) انظر فصل الحياة الخاصة .

للبيع لإلحاقه الضرر بالمحتكرين ، وحاولت التأثير عليه ولكنها فشلت[1] .

وأعد وزير المالية مذكرة لرئيس الوزراء يرفض فيها سياسة تدخل الحكومة مشيراً إلى استقالته ، ولكن النحاس وجد أن الظروف غير ملائمة لخروجه من الوزارة ، وطلب منه اتخاذ التدابير التي يراها كفيلة بمواجهة الحالة ، ووفقاً للتخطيط الوفدي ، أعد الأمر، وفي ٨ يونيو ١٩٥٠ دعيت الوزارة لمأدبة غداء في قصر رأس التين ، وفي أثنائها التفت فاروق ناحية زكي عبد المتعال وتحدث بما يفهم منه أنه يؤاخذه على عدم تدخل الوزارة في مشكلة القطن إنقاذاً للبيوت التجارية المصرية[2] . وعقب يوم من التوجيهات الملكية السامية ، عقد مجلس الوزراء جلسة غير عادية ونظم عملية تدخل الحكومة في سوق القطن ، وتحققت طلبات التجار المحتكرين بتعديل لائحة البورصة ، ويعلق السفير البريطاني على ذلك بأنه لولا هذا التصرف لأفلس كل من محمد فرغلي وأمين يحيى ، ويبين الضرر الذي يلحق بصغار التجار ومنتجو ومستهلكو القطن ، وأيضاً الأثر الذي يتعرض له القطن المصري في الأسواق الأجنبية[3] . وتثبتت الأسعار على سعر عال مصطنع ، وكنتيجة لهذا التلاعب أصبح ثمن القطن قصير التيلة ضعف ثمن طويل التيلة ، وانعكس ذلك على محصول ١٩٥٢/٥١ حيث تعرض للكساد ، كما تحملت الخزانة العامة خسائر قدرت بخمسة عشر مليوناً من الجنيهات[4] . وهاجمت المانشستر جارديان والتيمز التلاعب في البورصة ، ووصفت الأولى ما حدث بأنه فضيحة عارية ، وشرحت الثانية كيف أن هذا التصرف قد أودى بما يحمله الشعب من

---

(١) صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ٣٠٥ ، الأهرام ، عدد ٢٤٣٦٨ في ٥ أغسطس ١٩٥٣ ، ص ١، قرار قضية الغدر الخاصة بالقطن.

(٢) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور، عدد ٥٦٢ في ٢٩ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٣، الأهرام ، عدد ٢٤٤٩٨ في ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٥، قضية فؤاد سراج الدين.

(٣) F.O. Op. Cit, 80344, JE 1013 - 26 , Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1950 .

(٤) حسن يوسف :المرجع المذكور، ص ٢٧٧ ، Little: Op. Cit, P.181 ، الأهرام ، عدد ٢٤٤٩٠ في ٨ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ١١ .

حب للوفد[1] . وكان لهذا الموقف خلفياته حيث أضر الإجراء تجار القطن الأجانب .

وقبض فاروق الثمن عن طريق أندراوس الذي ظهر لأول مرة على المسرح كمستشار اقتصادي غير رسمي للملك ، وله المصالح المشتركة مع محمد فرغلي ، بالإضافة إلى أنه مضارب معروف في سوق القطن ومساند للوفد[2] . وأجمعت الدلائل على أن ما أخذه فاروق من هذه العملية هو مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه ، وليس كما ذكر محمد فرغلي بأن أندراوس عندما اتصل به علي يحيى طلب ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لفاروق ، ٢٥,٠٠٠ جنيه للحاشية ، وخفض المبلغ بعد مساومات عديدة إلى ١٥٠,٠٠٠ جنيه للملك ، ١٠,٠٠٠ جنيه لرجاله[3] . وعلى أية حال فإن الطريقة التي استخدمت لتحقيق الأطماع الخاصة على حساب مصلحة مصر قد أيقنها الجميع ، وأعطت صورة فاضحة للمسلك الوزاري والانحدار الملكي . وأصبح فاروق طليقاً يعبث بأموال الدولة وفقاً لمشيئته وانطلاقاً من شهوته ، ومثلت مسألة امتلاكه أسهماً في شركة سعيدة للطيران قمة الاستغلال الذي ساعدته عليه الحكومة وخاصة في مسألة الإعانة للشركة[4] . وهكذا شكلت التنازلات المالية التي قدمتها وزارة الوفد للملك المنزلق الذي هوى به إلى القاع وأسفرت عن تصرفاته بعد أن فرض إرادته دون حاجة إلى من يقف بجواره ويشد أزره في تعامله مع حكومة الأغلبية .

ومثل العدوان على مجلس الشيوخ قمة التهاون الحكومي للصالح

(١) روز اليوسف، عدد ١١٥٦ في ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ٦، أخبار اليوم ، عدد ٣٠٦ في ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ١ .

(٢) F.O.Op. Cit, 90107, JE 1011 - 6 , Stevenson - Morrison, Cairo , April 18,1950. No 153.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٣٦٨ في ٥ أغسطس ١٩٥٣، ص ١، أخبار اليوم، عدد ٤٤٧ في ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص ١ ، صلاح عيسى : المرجع المذكور، ص ١٣٥، محمد أحمد فرغلي : عشت حياتي بين هؤلاء، ص ص ١٣٥، ١٣٦ .

(٤) انظر فصل الحياة الخاصة .

الملكي ، وترجع أصول الموضوع إلى أواخر عام ١٩٤٧ حين أجرى فاروق عملية جراحية بسيطة في مستشفى المواساة ، وقبل خروجه منها ، وأثناء جلسة جمعته مع د. أحمد النقيب مديرها ـ حضرها كريم ثابت ـ تحدث عما يمكن أن تقدم الحكومة للمستشفى بمناسبة شفائه ، فطلب النقيب ٥٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء معهد للتحليلات ، ، ووافق رئيس الوزراء ، وهنا أشار فاروق لمدير المستشفى بإعطاء ١٠ ٪ من المبلغ لكريم ثابت بصفة عمولة ، وبمجرد أن أرسلت الحكومة المطلوب ، حتى حرر المستشفى شيكاً بمبلغ الخمسة آلاف جنيه على بنك مصر ، وقيد في الدفاتر على أنه مصاريف «بروباجندا ودعاية نشر خاصة باليانصيب والإعلانات »، ولم يعرض الأمر على مجلس الإدارة كما تقضي لائحة المستشفى الداخلية (*) . ولم يلفت هذا الأمر الانتباه لفترة ، وفي ١٩ أبريل ١٩٥٠ أمر فاروق رئيس ديوانه بمقابلة النحاس وإبلاغه ضرورة عزل محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة لأنه يندد في مجالسه بنادي محمد علي بتصرفات القصر ، ويطعن في بعض أفراد حاشيته ، ويريد إدراج الأوراق الخاصة بمستشفى المواساة في تقريره السنوي عن أعمال ديوان المحاسبة ، وهنا أشار حسن يوسف بخطورة ذلك ، إذ لا يمتلك رئيس الوزراء التصرف إلا بموافقة مجلس النواب وفقاً لقانون إنشاء الديوان ، ولكن الملك أصر على موقفه ، فذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس الذي وعد بالنظر في الأمر ، واتصل فؤاد سراج الدين برئيس ديوان المحاسبة في هذا الشأن ، وكان محمود محمد محمود قد دون في تقرير الديوان ـ والذي لم يكن طبع بعد ـ الأتعاب التي حصل عليها كريم ثابت عن « تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة ، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف» وعليه طلبت الوزارة حذف تلك العبارة ، فرفض وأبى التغيير ورفع الأمر للقصر ، فذهب إليه حسن يوسف ، وسأله عن وجه المخالفة في الخمسة آلاف جنيه المصروفة لكريم ثابت ،

(*) الأهرام ، عدد ٢٤١٠٠ في ٧ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١ .

وطلب منه مذكرة التحقيق ، وعرضها على فاروق ، وأشار إلى إمكانية تقديم المستشار الصحفي المستندات اللازمة لتبرير حصوله على المبلغ (١) . أيضاً فقد أبدى رئيس ديوان المحاسبة الملاحظات على نفقات حرب فلسطين ، مما جعل الملك يفقد وعيه نظراً لدوره فيها ، وفشلت الضغوط على محمود محمد محمود وآثر تقديم استقالته على الخضوع للرغبة الحكومية الملكية ، وقبلت على الفور (٢) .

واعتقد فاروق أن الأمر انتهى عند هذا الحد ، ولكن لم يكد يمضي على قبول الاستقالة إلا أياماً حتى تقدم مصطفى مرعي العضو بمجلس الشيوخ بسؤال لرئيس الوزراء عن الأسباب التي أدت إلى تلك الاستقالة ، واستفسر عما إذا كانت تتصل بعمله فيما يختص بالملاحظات التي أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، أو على وجوه الصرف والإعانة التي قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ، وفي جلسة ٨ مايو ردت الحكومة بإجابة مقتضبة مما حدا بالعضو أن يقدم استجواباً، وفي جلسة ٢٩ مايو نوقش الاستجواب ، واستعرض الشيخ قصور الحكومة ومجانبتها الصواب والحق ومخالفات المستشفى وما أقدم عليه رئيس ديوان المحاسبة وما دونه في مشروع تقريره ، وانتفاء صفة الشرعية للمبلغ المنصرف وحساسية الشخصية التي استولت عليه وارتباطها بالركب الملكي ، ومن ثم فطن الأعضاء بالتلميح الذي قصد به مقدم الاستجواب فيما يختص بالملك ، كما تحدث عن نفقات حملة فلسطين والبيانات المتناقضة التي قدمت لديوان المحاسبة ، وما خول من سلطة للجنة احتياجات القوات المسلحة ، وعرج على الموردين والأسلحة الفاسدة ، ودور المسئولين وتهاون مجلس التحقيق . ولقي الاستجواب تأييداً من

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣ ، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر في قضية المواساة ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ ٣، ص ٨٨.

(٢) مجلس الشيوخ ، الجلسة السادسة عشرة ، ٢٤ أبريل ١٩٥٠ ، ص ٨٥١ .

المعارضة وبخاصة السعديين وبعض الأحرار الدستوريين[1] .

وتولى فؤاد سراج الدين الرد في جلسة ٣٠ مايو ، واعتبر الاستجواب إتهاماً للحكومة على أخطاء لم تقع في عهدها ، وتعرض للمجلس ورئيسه ، ودافع عن حق كريم ثابت في الإعانة ، وساق الأمثلة لما تصرح به وزارة الداخلية من النسب لباعة اليانصيب ورابحي التذاكر ، وكيف أنها تعلو كثيراً عن ١٠ ٪ ، وبين أن الوزارة أجرت تحقيقاً في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة ، فنفى المسئولية عن كل من كان لهم يد في المسألة . واختتم رد الحكومة بأن رئيس ديوان المحاسبة أصر على الاستقالة رغم محاولة رئيس الوزراء إثناءه عنها ، واعترضت الحكومة على الاقتراح الخاص بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب الاستقالة، وأحيل الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية[2]. واعتبر الاستجواب هجوماً علنياً على سياسة العرش ، وأجريت حركة تمثيلية ، فقد رفع كريم ثابت استقالته من منصبه في الديوان إلى الملك ، فرفضها إعلاناً لثقته به . وكان لا بد من اتخاذ إجراء رادع ، واجتمع فاروق برئيس ديوانه بالنيابة وبمستشاره الصحفي ، وأوضح أن ما جرى هو مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وفي هذا ما يمسه شخصياً ، وصرح بضرورة استعمال الشدة والحزم محافظة على هيبة الملك ، وعرض فكرة حل مجلس الشيوخ ، فأبدى حسن يوسف خطورة ذلك العمل ، فطرح فاروق البديل بإخراج هيكل رئيس المجلس لسماحه بهذه المظاهرة ، وأمر بإبلاغ رئيس الوزراء تلك الرغبة[3] .

وكانت الوزارة الوفدية قد أبقت على أعضاء الشيوخ الذين عينهم أحمد

---

(١) نفس المصدر، الجلسة الثامنة عشرة، ٨ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ٩٥٤، ٩٥٥، الجلسة الثانية والعشرون ، ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٦٧ - ١١٨٢، F.O.Op.Cit, 80349, JE 1016 - 47 - Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950.

(٢) نفس المصدر، الجلسة الثالثة والعشرون ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٩٨ - ١٢٢٢ .

(٣) محمد حسين هيكل: المرجع المذكور، جـ٢، ص ٢٩٨، جـ٣، ص ١٦٩، الأهرام ، عدد ٢٤٢٩٩ في ٢٦ مايو ١٩٥٣ ، شهادة حسن يوسف أمام محكمة الغدر في قضية المواساة.

ماهر عام ١٩٤٤ ، وبالتالي فلم تكن تتوافر في المجلس الأغلبية الوفدية ، وهذا الوضع جعلها تواقة للتخلص من معارضيها ، وجاءت الفرصة ، ولكن النحاس رغم أنه فكر في حل المجلس ، إلا أنه لم يحبذ التنفيذ تمشياً مع الاتجاه الدستوري ولكن اتباعاً لسياسة إرضاء الملك جرت المشاورات التي انتهت بإبطال مراسيم عام ١٩٤٤ وإعادة مراسيم ١٩٤٢ ، وعليه صدرت مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ ، وتقضي بإقصاء رئاسة المجلس عن هيكل وتعيين علي زكي العرابي مكانه ، وإبطال عضوية بعض الشيوخ من بينهم مصطفى مرعي ، وتعيين ٢٩ عضواً بينهم ١٩ وفدياً(١) . وبذلك أمكن التخلص من المهاجمين والمعارضين للملك والوفد ، والأخير أصبحت له الأغلبية في المجلس ، وبطبيعة الحال كان لفؤاد سراج الدين اليد الطولى ، ويؤكد ذلك ما كتبه السفير البريطاني لحكومته « إن الوفد أصبح متعاوناً مع الملك أو بمعنى أصح مجموعة فؤاد سراج الدين من الوفد ، لتبادل المنفعة»(٢) . وقام كريم ثابت بدوره في هذه المهمة من منطلق اتصال الموضوع به ، ووضح جلياً التحالف الذي ربطه بسكرتير عام الوفد ، فيذكر ستيفنسون Stevenson للندن أن الأخير تقرب إليه لتكون له وللوفد حظوة عند الملك (٣) .

وكان لهذا الحدث دويه لعدم دستوريته ، كما أضعف من هيبة الحكومة وكشف انسياقها للقصر ، وألصق بفاروق المزيد من الكراهية ، وأعطى للمعارضة فرصة وحدت فيها جهودها ضد الملك حيث قامت بعمل إيجابي يحسب لها . وفي ٢٦ فبراير ١٩٥١ استعلم عبد السلام الشاذلي عضو المجلس المعارض عما إذا كان من سلطة الملك إقالة رئيس المجلس ، وعارض فؤاد سراج الدين وبين أن اللجنة التنفيذية أخذت على عاتقها المسئولية الكاملة لإقالته ، وأصر على حذف الإشارة الخاصة بالملك (٤) .

---

(١) F.O.Op. Cit، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٥١ .

(٢) Ibid, 80344, JE 1013 - 26, Stevenson - F.O, Cairo, June 26, 1950.

(٣) Ibid, 80348, JE 1016 - 46, Stevenson - F.O, Alex, Jan. 19, 1950.

(٤) Ibid, 90108, JE 1013 - 10, Stevenson - F.O, Cairo, March 5, 1951.

وتباعاً بدأ توافد الأعضاء المقربين لفاروق على المجلس أمثال جلاد والنقيب وأندراوس ، أيضاً دخله أحمد عبود . وظهر جلياً تعاطف الوفد تجاه الملك ، وأصبحت تنازلاته لصالحه ظاهرة واضحة وفاضحة أثارت الرأي العام .

وتربص فاروق بالصحافة ، وأراد من حكومته الإجهاز عليها ، وذلك بعد سفورها عن وجهها عقب إلغاء الأحكام العرفية ، ونزولها إلى ميدان الكفاح لإيمانها بدورها في بلورة وإنماء وعي الرأي العام ، ومضت الأقلام تسطر مقالات النقد الصريح للأوضاع التي تعيشها البلاد وتركز على ملكها ، ولم تكن تلك الشخصية لتثير الصحافة داخل مصر وإنما أيضاً خارجها . ونظراً لما جاء به قانون العقوبات ، فإن الذات الملكية مصونة والعيب فيها يخضع للعقوبة ، وكذلك يدخل تحتها أفراد الأسرة المالكة المقربين ، وبناء على هذا استمالت الصحافة رموزاً معينة للإشارة إلى فاروق والملحقين به ، وأدركها هو ، وعليه أمر فؤاد سراج الدين ليصدر قانوناً يمنع نشر أي خبر إلا بذكر الأسماء صراحة حتى يقع أصحاب الهجوم تحت طائلة العقاب ، ولكن هذا القانون لم يصدر(*) ، وذلك لعدم منطقيته ولصعوبة اتباع دورته ، بالإضافة إلى أن الصحفيين لم يعد يخيفهم دخول السجن ، وكانوا يخرجون منه أشد هجوماً وضراوة وعنفاً على الأوضاع .

وتوفرت المادة الصحفية ، وتناولتها الأقلام بطرقها المختلفة ، ومع ازدياد التعرض لفاروق وتتبع خطواته داخلياً وخارجياً والتعرض لحادثة زواج أخته في أمريكا ، أعدت الوزارة تشريعها بحظر نشر أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية ، وصدر به قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقضى بمعاقبة كل ما ينشر في الصحف أو غيرها من المطبوعات دون الحصول على الإذن أخباراً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى

(*) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٣ .

هاتين العقوبتين[1] . وحاولت الصحافة قبل صدوره إثناء المسئولين عنه لخطورته ، وبينت أن نشر أخبار كاذبة أو مختلقة تتعلق بالملك جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، وأن في القانون تعريض بالملك ، وإفهام للبلاد الأجنبية أنه غير محبوب في مصر ، وأشارت إلى عدم وجود مثل هذا التشريع الفريد في أي بلد دستوري بالعالم[2] ، ولكن لم تسفر المجهودات عن إعاقة التنفيذ ، ويشير السفير البريطاني للندن بأن هذا القانون يعمل على تقوية مركز النحاس وحكومة الوفد لدى الملك[3] ، ومع انتشار اللغو حول قضية الأسلحة الفاسدة وتناول الصحافة الاتهامات الموجهة للعسكريين ، ولما كانت تربطهم العلاقات بالملك ، فقد صدر قانون يحظر على الصحف نشر أخبار الجيش وعدم التعرض له إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحربية[4] .

واعتقد فاروق أنه كمم الصحافة عن هذا الطريق ، كما اطمأن أن فضائحه ومخازيه لن يعرفها الشعب، فتمادى في أفعاله ، ولكن الصحافة خالفت القانون ونشرت الصور ومقتطفات لأخبار سجلت تحركاته في فرنسا ، ويذكر ستيفنسون لحكومته أن ما اختارته الصحافة قصد منه إظهار الحاكم كرجل لا يهتم إلا بأن يصدم ويثبط عزم رعاياه[5]. وسلطت الوزارة سيفها على كل صحيفة ، وعندما وضعت قواعد قانون عدم حبس الصحفيين احتياطياً في جرائم النشر استثنت ما كان متعلقاً منها بجرائم العيب في الذات الملكية ، وأجازت الحبس الاحتياطي فيها[6] . ولكن لم يكن هذا ليفت في عضد الصحافة حيث تأججت مقالاتها ضد الملك وبطانته وأسرته ، وبالتالي أراد سد

(١) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٩١ .

(٢) الكتلة ، عدد ١٦٨٨ في ٢٢ مايو ١٩٥٠ ، ص ٤ .

(٣) F.O.Op.Cit, 80344, JE 1013 - 32 , Stevenson - F.O, Alex, Aug. 4, 1950, No 138.

(٤) حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ١٦٩ ، أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٩ ، طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٣٤٨.

(٥) F.O.Op. Cit, 80349, J 1016 - 55, Stevenson - F.O. Oct. 12, 1950, No 416.

(٦) أخبار اليوم ، عدد ٤٠٤ في ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٩.

الثغرات التي تنفذ منها وتشديد العقوبات على المسئولين فيها ، وفي المأدبة التي دعى إليها الوزراء قبل سفره إلى أوروبا، نبه النحاس وفؤاد سراج الدين إلى أنه يريد أن يعود فيجد الكلاب النابحة كلها قد أخرست ، وعندما عين عبد الفتاح حسن وزيراً للدولة وسافر إلى كابري ليحلف اليمين أمام الملك ، كرر الأخير الحديث عن الصحف ـ وكانت معروفة ـ ووجه له ما يشبه الإنذار بضرورة القضاء عليها(١) . ووضح التلميح بين بقاء الوزارة ووقف هجوم الصحافة عليه .

وتلبية للتوجيهات الملكية ، أعدت الوزارة في أواخر يوليو ١٩٥١ ثلاثة تشريعات تنصب على تقييد حرية الصحافة ، أولها تعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعيب والإهانة والقذف والسب ، وثانيها إضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة ١٥ من الدستور فيما يختص بالنظام الاجتماعي ، وثالثها سرعة النظر في الجرائم الصحفية(٢) . ووجدت هذه التشريعات المعارضة من بعض الوزراء وعلى رأسهم محمد صلاح الدين ، إذ رأوا أنها سوف تفقد الوفد البقية الباقية من رصيده لدى أنصاره ، ولم يتمكن النحاس من إقناعهم بتقديمها لمجلس النواب ، وهنا اقترح محمود سليمان غنام اختيار أحد النواب الوفديين ليتقدم بها إلى مجلس النواب ، ووقع الاختيار على أسطفان باسيلي ، ولكن التشريعات وجدت عاصفة قوية واستنكاراً شديداً ، وتولى مقاومتها إبراهيم طلعت وعزيز فهمي وأحمد أبو الفتح ، وقادوا حملة عنيفة ضدها سواء في البرلمان أو الصحافة ، ورفضتها الهيئة الوفدية ، ونددت بها نقابة الصحفيين(٣) ، مما اضطر النائب لسحبها ، وحافظت الصحافة على حقوقها ومضت في أداء مهمتها.

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ص ١٠٩ ، ١١٠.

(٢) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، ص ص ٣٩ ، ٤٠.

(٣) حلمي سلام : المرجع المذكور، ص ١٧٥، ١٧٦، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٨٢.

وفشلت الحكومة هذه المرة في تحقيق الرغبة الملكية ، ونتج عن ذلك غضب فاروق منها ، وإثارة الناس عليها ، ودافعت عن نفسها بأنها أوحت إلى النائب الوفدي بتقديم التشريعات ، وتظاهرت أنها مهتمة بإقرارها ، وأوعزت في الوقت نفسه إلى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمة التشريعات ورفض الموافقة عليها(١) . وفي الواقع فإن موقفها واستسلامها للملك يوحي بأنه كان من الصعب خلق ما يعكر الصفاء معه ، ولكن احتوائها على بعض العناصر ممن لم يصبهم الخلل جعلها تتريث أحياناً، وقد وضح ذلك في هذه التشريعات وفي الوقوف أمام مجلس الدولة .

ارتبط مجلس الدولة بالصحافة أمام فاروق ، فعندما تصدر القرارات بتعطيل بعضها نظراً لما ينشر فيه ، يلجأ أصحابها إلى مجلس الدولة ، وتصدر أحكامه لصالحهم(٢) . ويعودوا ليواصلوا مسيرتهم على نفس الدرب ، وعليه كان لا بد من محاربته ، ولم تكن الحكومة منذ تولت السلطة راضية عن عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس على اعتبار أن له الصفة الحزبية ، وطلبت منه الاستقالة ، ولكن الجمعية العمومية للمجلس قررت عدم شرعية هذا الطلب(٣) . وبدىء في التحرش بالمجلس عن الطريق الإداري فيما يختص بالترقيات والمرتبات؛ ولما لم تف بالغرض المطلوب، أعدت الوزارة مشروعاً بتعديل اختصاص المجلس وزيادة الرقابة عليه ، لكنه قوبل بمعارضة شديدة من الرأي العام(٤) . وبذلك فشلت السلطة التنفيذية في السيطرة عليه ، وواصل أحكامه التي أقلقت فاروقاً ، ورأى الإطاحة به حتى يمكن إخضاع الصحافة وقهرها ، وفي سبتمبر ١٩٥١ ، وأثناء رحلته الخاصة بشهر العسل ، بعث

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٤١ .

(٢) اللواء الجديد، عدد ١٣ في ١٠ يوليو ١٩٥١ ، ص ٤ .

(٣) Vatikiotis. P.J.: The Eagyptian Army in Politics, P.38 ، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٧٥ . .

(٤) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ١٠٦ ، طارق البشري : المرجع المذكور، ص ٣٤٨ .

برسول من كابري للقاهرة ، ومعه الأمر الملكي بأن تصدر الوزارة مرسوماً بإلغاء مجلس الدولة ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، ولم يكن التنفيذ سهلاً حيث له النتائج الخطيرة ، واقترح محمد صلاح الدين تشكيل لجنة للدراسة ، وكان أحد أعضائها ، وانتهت إلى الرفض مبينة الأسباب التي استندت عليها ، ودارت مناقشات عنيفة بين المؤيدين وهم الكثرة ، والمعارضين وهم القلة ، وجاء استعجال فاروق ، واشتد النزاع مما حدا بوزير الخارجية لتقديم استقالة مسببة ذكر فيها أنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوماً ضد الشعب ، وأثار ذلك النحاس ، وكان الاختيار يمزقه ، ورفض استقالة وزيره وامتثل لرأي القلة[1] . ومما لا شك فيه أن هذا الموقف قد أزعج فاروقاً للغاية ، ولولا تعنت بعض الوزراء لأمكن هدم مجلس الدولة انتقاماً منه لمحافظته على حرية الصحافة .

ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن التساهلات التي قدمتها الوزارة لفاروق ، واتباع سياسة الطاعة والانصياع ، لم يكن من الممكن تطبيقها على مثل تلك الحالات الشائكة ، هذا وقد كان للوزارة موقفها من الصحف الأجنبية التي وجدت في الملك مرتعاً خصباً لها ، وتحركت معه وسجلت تصرفاته الفاضحة في أوروبا ، فيبين السفير البريطاني لحكومته كيف دافعت الحكومة الوفدية عن الملك ضد الحملات العنيفة التي شنتها عليه صحيفة لايف ماجازين الأمريكية[2] . ومنع وزير الداخلية دخول مصر مثل هذه الصحف والمجلات ذات الجنسيات المختلفة والتي بلغت عدداً كبيراً ، حتى الأعداد التي وجدت مع السياح صودرت ، ومع هذا انتشر ما جاء بها ، وأثير بعض ما احتوته في البرلمان ، ومما يذكر أن مواطناً كان يخطب بمسجد الخازندار بشبرا عقب صلاة الجمعة ، وتعرض لفاروق ووصفه بالفاسق ، وفي ختام خطبته دعا

---

(١) نفس المرجعين .

(٢) F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013 - 21, Campbell - F.O. Cairo, May 15, 1950.

له بالهداية ، وعند التحقيق معه أخرج من جيبه مجلة أجنبية تذكر أن الملك خسر مبلغاً كبيراً في ليلة على مائدة القمار[1] . وعليه يتضح أن مجهودات الوزارة من أجل حجب تصرفات فاروق عن شعبه لم تنجح ، وإنما أساءت لها وأظهرتها بمظهر المؤيد لسياسته غير الأخلاقية .

وتحول فاروق إلى النيابة وتسلط عليها ، فعقب استقالة رئيس ديوان المحاسبة وما أثارته من نتائج ، ومع تحدي الصحافة وتحركاتها في هذه الفترة ، أثيرت قضية الأسلحة مرة أخرى ، وفجرها إحسان عبد القدوس في روز اليوسف بعد أن استجمع وثائقه ، وعليه طلب وزير الحربية من محمد عزمي النائب العام إجراء التحقيق ، وبدأ في ٢٠ يونيو ١٩٥٠ ، ووضعت النيابة يدها على الأدلة التي تدين القصر ، فاتصل النائب العام بوزير الداخلية نظراً لغياب وزير العدل ، طالباً إجراء التحقيق مع بعض أفراد الحاشية، وجرت مفاوضات بقصر عابدين بين النحاس وحسن يوسف ، وعقب اتصال الأخير بفاروق في أوروبا تمت الموافقة على طلب النائب العام[2] . وبدأ التحقيق ، وعاد فاروق وتدخل وأخطر وزارته بأنه لن يسمح بخضوع أحد رجاله للمحاكمة[3] . ووفقاً لنظرية النحاس في الإبقاء على حسن العلاقات مع الملك ، وضعت الخطة في هذا الشأن ، وامتدت الإرادة الملكية على السلطة القضائية بعد أن وجدت المعاونة والتستر . واضطرب سير العمل في دور النيابة

---

(١) روز اليوسف، عدد ١٢٦٠ في ٤ أغسطس ١٩٥٢، ص ٣، الأهرام، عدد ٢٤٤٣٨ في ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، شهادة عبد السلام الشاذلي أمام محكمة الثورة في قضية كريم ثابت، مجلس النواب، الجلسة التاسعة ، ٦ مارس ١٩٥٠، ص ٩، روز اليوسف ، عدد ١١٧٤ في ١٢ سبتمبر ١٩٥٠، ص ١ ، الجمهور المصري، عدد ٩٥ في ٢٧ اكتوبر ١٩٥٢، ص ١٠.

(٢) الأهرام، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٠٥٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣) F.O.Op. Cit. 80349, JE 1016 - 58, Stevenson - Bevin, Alex, Oct.6,1950.

نتيجة للظروف التي أحاطتها ، وسرت الأقوال بأن المسئولين يبيتون على احتواء التحقيق حتى ينطوي في عالم النسيان ، وأن ضغوطاً تجري على النائب العام ليستقيل ، وأن القصر يضع العقبات أمام سير التحقيقات ، ولم يكن ذلك غير الواقع حيث تحقيق الرغبة الملكية وإخلاء مسئولية الوزارة مما يترتب على استمرار القضية . ولكن هذا الاتجاه واجهته عقبتان ، العقبة الأولى عندما وضع في الصورة القلق الذي يسود الجيش ، وما يمكن أن يقوم به الضباط أصحاب الرتب الصغيرة من إجراء عنيف إذا سمحت السلطات لمن تحوم حوله الشبهات الإفلات من العقاب ، والعقبة الثانية أن النائب العام أعلن عن استمراره في التحقيق(١) .

وركزت الجهود على النائب العام ، ولم يكن يتمتع بالعزم والصلابة مما جعل محاربته أمراً ليس بصعب لشل حركة التحقيق ، فشنت عليه حملة صحفية بقرب اعتزاله خدمة الحكومة أو إحالته للمعاش ، مما ألجأه إلى أن يطلب من رئيس الوزراء وقف هذه الحملة(٢) . ومضى في عمله ، وعندما ظهر جهلان في الصورة - اشترك في شراء الأسلحة من الشركة الوطنية البلجيكية - وكان مرافقاً لفاروق في أوروبا ، أصدر أمره بتفتيش منزله ومكتبه في ٩ سبتمبر ١٩٥٠ ، وعندما ورد إليه محضر النيابة ، وجد أن وكيل النيابة الذي أنيط به العمل أناب آخر ، وأثبت أنه لم يجد مفتاح الخزانة ووضع الختم والحراسة عليها ، وبذلك يتضح أن الأيدي الخفية بدأت تلعب دورها - من الثابت أن هذا الوكيل أنعم عليه فاروق بنيشان - وفي اليوم التالي للتفتيش طلب فؤاد سراج الدين النائب العام وتحدث معه في هذا الأمر وأنبه على فعلته وأوضح له أن النحاس اتصل به من دوفيل لينقل له غضب الملك من ذلك التصرف ، حيث للأخير أوراق شخصية في خزانة جهلان ، ويريد انتظار النيابة

---

(١) Ibid, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb 10,1951, No 65.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٠٠٣ في ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١ .

لصاحب الخزانة ليفتحها أمامها ، وليسلم تلك الأوراق لناظر الخاصة الملكية[1] . وبادر وزير العدل بالاتصال بالنحاس في أوروبا ، وبين له أن الإجراء الذي اتخذ تجاه الخزانة تم دون علمه ، وهدد بكسْرها إن لم يعد جهلان ، وصدر أمر النائب العام بالقبض عليه بمجرد أن تطأ قدماه أرض مصر ، واستدعي بناء على طلب عاجل ، والتجأ فور وصوله للمطار في ٢٦ سبتمبر بصحبة أحمد كامل الذي كان ينتظره بسيارة ملكية - على مرأى من البوليس - إلى قصر عابدين واحتمى به ، وذلك وفقاً لخطة فاروق الذي أمر بألا يسلم للنيابة والإسراع بعودته لفرنسا لأنه يتولى حساب الرحلة الملكية ، ولا بد له من تقفيلها ، وقضى جهلان أربعاً وعشرين ساعة في القصر ، دارت خلالها الاتصالات بين فاروق في كان والنحاس في روما وفؤاد سراج الدين في مصر ، وأجرى الأخير محادثاته مع حسن يوسف ومحمد عزمي ، وتم التفاهم على إعادة جهلان إلى الخارج دون تفتيش الخزانة ، واعتبار حضوره كأن لم يكن[2] .

وأجل النائب العام فتح الخزانة حتى عودة جهلان من الخارج ، وفي ذلك ما يضر بالتحقيق ، وقد اختلف وزير العدل معه ولامه شفوياً على هذا الإجراء ، وله موقفه المتشدد ، فهو الذي أوعز إليه بتفتيش منزلي اثنين من الحاشية ، محمد حلمي حسين مدير الركائب الملكية ، وبوللي مدير مكتب الملك الخاص، وقام بدور مع كل من المسئولين في الجيش والنبيل عباس حليم[3] . وعقب عودة جهلان إلى مصر مثل أمام النيابة التي استجوبته على

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٥٤ في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١، عدد ٢٤٤٥٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٣ ، ص ٤

(٢) نفس المصدر، عدد ٢٤١٠٤ في ١١ نوفمبر ١٩٥٢، ص ٩، عدد ٢٤٥٠٩ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، شهادة الأميرلاي أحمد كامل أمام محكمة الثورة.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٤٠٥٢ في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١، عدد ٢٤٠٥٤ في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١.

مدى يومين كاملين ، ولكن كانت الخزانة قد فتحت سراً وانتزعت منها بعض الوثائق ، ولم يخف الأمر، ودارت الأقوال على الألسنة في هذا الشأن ، وفي ١٠ اكتوبر أثار عبد السلام الشاذلي هذه المسألة ولكن وزير الداخلية أنكر ما حدث[١] . وبطبيعة الحال فإن المستندات التي تدين فاروق أخفيت ، كما أنه عند فتح جهلان الخزانة أمام النيابة وجدت أوراق أخرى تخص الملك تحتوي على معاملات مالية تتصل بنفقات حرب فلسطين[٢] . هذا وتمكن كل من محمد حلمي حسين وبوللي من التخلص من أوراق كانت في حيازتهما ، وقد أجهدا النيابة في تعقبها لهما ، تلك التي والت عملها تجاه حسن عاكف ياور الملك للطيران وأحمد بدر ياور الملك للبحرية ، فقامت بتفتيش منزل الأول ، ووضعت الآخر تحت التحقيق ، ولما حامت الشبهات حول الأميرلاي حسين سري عامر طلب منه النائب العام أن يبقى دائماً تحت الطلب وألا يغادر القاهرة إلا بإذنه ، وعندما عرض عليه برقية من أحد رجال الحاشية الذين كانوا مع الملك في أوروبا ، بأن يلحق بالركب الملكي ، رفض محمد عزمي[٣] .

ودلت هذه الإجراءات ظاهرياً على أن هناك احتراماً للعدالة يحرص عليها النائب العام ، وفي الواقع فإن هذه الشخصية تلونت في تلك القضية نظراً للظروف التي أحاطت بها ، ففي الوقت الذي أصر فيه على استجواب رجال من الحاشية ، نجده يتعامل معهم بحذر في هذا الشأن ، ويعود ليتحول، فهو يعارض وزير العدل بشأن المحاكمة أمام المحكمة العسكرية حيث احتمال تسهيل طمس الدليل ، ثم يطلب إقصاء محمد حيدر وعثمان المهدي حتى لا يستعملا سلطاتهما الرسمية ليؤثرا على سير الإجراءات في المحكمة العسكرية[٤] والحقيقة أنه كانت لديه السلطة التي تمكنه من كشف الأوراق،

---

(١) F.O.Op: Cit,

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٤٥٤ في ٢ نوفمبر ١٩٥٣، ص ٤ ، انظر فصل القائد الأعلى وجيشه .

(٣) F.O.Op. Cit, آخر ساعة، عدد ٩٢٨ في ٦ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤ .

(٤) Ibid, JE 1196 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, June 22, 1951, No 228.

لكن لم تعطه طبيعته الطموحة حسن التحرك ، وإنما أخضعته للمساومة . وعاد فاروق من أوروبا والتقى به رئيس الوزراء في ٢٠ اكتوبر ، ونشرت الصحافة تصريحه الخاص بالتوجيه الملكي بشأن سير التحقيقات في مجراها الطبيعي(١) . ولم يكن ذلك إلا تمويهاً وامتصاصاً للغضب على القصر ، والواقع أن الملك ساءه الوضع ، إذ وجد التخطيط أثناء غيابه لم ينجح تماماً حيث مس الضر أفراداً من حاشيته ، ومع أن فؤاد سراج الدين قدم المساعدات بالتدخل في أعمال النيابة للصالح الملكي ، إلا أن فاروقاً لم يرتح لتلك الإجراءات التي خضع لها المقربين له ، ويذكر السفير البريطاني للندن أنها كانت إحدى الأسباب الجوهرية التي أدت إلى عدائه لوزير الداخلية(٢) . أيضاً لم يكن راضياً عن مسلك وزير العدل الذي أعاق الرغبة الملكية، وأمكن عن طريق كامل قاويش رئيس نيابة الصحافة استخدام النائب العام ضده ، وكان لديه الاستعداد لسوء العلاقات بينهما ، وعليه كتب محمد عزمي تقريراً سجل فيه ملاحظاته عن تصرفات الوزير تجاه القضية ، كما حفظ القضية فيما يختص بجهلان بعد أن اتضح مسئولية فاروق الشخصية فيها ، وأن جهلان لم يكن سوى ستار له ، والدستور لا يجيز رفع الدعوى على الملك ، أيضاً فقد وقع على قرار اتهام عباس حليم ، الذي أراد حفظ القضية لمصلحته ، فطلب ضمها إلى قضية جهلان لحماية نفسه ، لكنه عاد وسحبها عندما اتفق مع فاروق على أن يسهل له مهمة الدفاع واتخاذ الإجراءات التي تكفل له الحماية من القانون(٣) .

وفي يناير ١٩٥١ رأى فاروق أن خير وسيلة يجب تنفيذها في الحال لتضع حداً فاصلاً في هذا الأمر الخطير ، أن تحفظ التحقيقات بواسطة النائب العام ،

---

(١) المصري، عدد ٤٦٣١ في ٢١ اكتوبر ١٩٥٠، ص ١، أخبار اليوم ، عدد ٣١١ في ٢١ اكتوبر ١٩٥٠ ، ص ١ .

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb.10, 1951, No 65.

(٣) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، ص ص ١، ١١ .

واستعملت معه طريقتان ، إحداهما التهديد بإحالته للمعاش ، وسبق وأثيرت في بداية نظر القضية ، والأخرى بالتلميح له بمنصب هام ، إذ حاول محمد حسن أمين الملك الخاص وكامل قاويش ـ والأخير يطمع في الإحلال مكانه ـ إقناعه بحفظ التحقيقات بلا استثناء على اعتبار أن تلك الرغبة ملكية لا يمكن الحيدة عنها[1] . كما استمر النحاس ووزير داخليته في الضغط حتى يتحقق المطلوب ، وفي ٢٨ مارس ، أصدر النائب العام قراراً بحفظ التحقيقات بالنسبة لأفراد الحاشية ، جاء فيه أن كل ما أسند إليهم تبين أنه غير صحيح ، وتوجه مع معاونيه من رجال النيابة إلى قصر عابدين ليقيدوا أسماءهم في سجل التشريفات ، ولم تكن هناك مناسبة سوى إثبات الطاعة والولاء ، وفي ٣٠ مارس أعلن مكتب كبير الأمناء بياناً بمنح الملك لرجاله الذين دخلوا تحت التحقيق ، النياشين ، وانضم إليهم جهلان ، ويعلق القائم بالأعمال البريطاني على هذا التصرف بأنه « عمل من الجنون السياسي من جانب الملك فاروق »[2] . وظهر اسم كريم ثابت في القائمة ، فمنحه فاروق نيشان النيل من الطبقة الثانية ، ورغم أنه لم يقدم للتحقيق ، إلا أن الأقوال رددت اسمه حول هذا الموضوع ، وحصل على نفس النيشان جلال علوية قائد اليخوت الملكية ، ومع أن براءته قررتها النيابة وهذا يعني أنه متهم ، إلا أنه لم يمثل أمامها للتحقيق ، وكان في ذلك تحدياً سافراً للمشاعر المصرية، ولم يكن ليقصي عنهم السمعة السيئة « فالطين الذي لطخ أسماءهم سيبقى ملتصقاً بها »[3] .

وبناء على تكليف فاروق ، ذهب حسن يوسف إلى النحاس وطلب منه إصدار بيان يعتذر فيه عما سببته تحقيقات النيابة من الضيق لبعض أفراد

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٤٣٣١ في ٢٩ يونيو ١٩٥٣ ، ص ٩، أقوال محمد عزمي أمام النيابة في قضية الغدر.

(٢) F.O. Op. Cit, JE 1196 - 4, Andrews - Morrison , Cairo, April 3,1951, No 126.

(٣) Ibid.

حاشيته ، وصدر البيان في ٣١ مارس وأضاف فيه « اعتبار الإنعام السامي عليهم مما يدعو للغبطة والسرور »(١) . ويبين أندروز لحكومته كيف عبر النحاس عن رضاه لمنح النياشين لهؤلاء الأشخاص ، فوصفها بأنها « ستكون أحسن تضميداً لجراحهم » ، وفي الوقت نفسه يسجل المحاولة التي أقدم عليها رئيس الوزراء لإعاقة مثل هذا الإجراء ، فيذكر أن عبد الفتاح عمرو أخبره سراً بأن النحاس بذل جهده من خلال حسن يوسف لإقعاد فاروق عن عزمه في هذا الشأن ، ولكن لم يجرؤ الأخير على مفاتحة الملك(٢) . والحقيقة تشير إلى أنه إذا كانت لدى النحاس القوة على مواجهة فاروق لأمكنه ذلك ، غير أن الموقف الذي اعتاد عليه ومارسه تحكم فيه وفرض عليه ألا يعارض عندما تظهر المصالح الشخصية لفاروق في الصورة . ويبين القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بأن تصريح رئيس الوزراء بالرضا عن التصرف الملكي هو« أحد الملامح الأخيرة والعديدة التي تتخذ لوقف النزاع بين القصر والحكومة ، والتي تبدو أنها اتسمت على مدار السنة »(٣) .

وتلقى محمد عزمي الجزاء ، فقد اعتقد أن العمل الذي قام به أكسبه حماية القصر له ، ولكن تحطم الأمل إذ نقلته الوزارة رئيساً لقلم قضايا الحكومة ، فلم ينفذ على اعتبار أن في ذلك ما يمس كرامته ، ومن ثم تقرر إحالته إلى المعاش قبل السن القانونية بخمس سنوات مع تسوية حالته ، وطلبت له رتبة الباشوية ، فرفض فاروق منحه إياها(٤) . رغم جميع ما قدمه ، ولم يخف السبب عن أحد ، فقد وصل الملك إلى هدفه ، ولم يجد صعوبة في طريقه ، بعد خضوع المسئولين وإزالة العقبات من أمامه ، ولكن هذا

---

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ٢٨٨ .

(٢) F.O. Op. Cit.

(٣) Ibid.

(٤) الأهرام، عدد ٢٤٠٥٥ في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١١، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٠ .

الوضع تردد على الألسنة وفي الصحافة ، وأثير بمجلس الشيوخ ، فقد توجه عبد السلام الشاذلي بسؤال إلى وزير العدل عن براءة بعض رجال الحاشية ، وضرورة نشر بيان النائب العام عن أسباب الحفظ ، وأشار إلى قضية التموين وكيف أصدر فيها النائب العام قرار مسبباً احتل أربع صفحات من الجرائد ، بينما قضية الأسلحة الفاسدة ، ولها الأهمية وشغلت الرأي العام ، اقتصر القرار على ثلاثة أسطر ، وجاء الرد عليه ليشير بأنه من سلطة النائب العام أن يحفظ التحقيقات وألا ينشر أسباب الحفظ(١) . وإن لم يأت ذلك بالنتيجة المرجوة ، إلا أن الأجواء أفعمت بفساد فاروق ، الذي أطلق له العنان ، ولعبت به الأهواء والمطامع ، ليعبث بمصالح مصر وفقاً لإرادته دون أن يجد من يكبح جماحه أو يراقبه أو يحاسبه .

وأصبح إشهار الإطراء علامة مميزة على الطريق، فقد اعتمد فاروق على الوزارة ، واستمد معونتها حتى في المسائل المتعلقة بالأسرة ، حقيقة أن واجبها يحتم عليها وقف ما يسيء لمصر ، ولكنها هنا قدمت المساعدة وأيدت موقف الملك نظراً لمنهجها الجديد الذي اتبعته ، فعندما شرعت الملكة الأم في تزويج ابنتها بغير مسلم في أمريكا ، تدخل النحاس في الأمر بناء على الرغبة الملكية ، وأجرى اتصالاً تليفونياً مع نازلي وبين لها أن الزواج سيؤدي إلى أوخم العواقب، ولكن الأم صممت على موقفها ، ويصف السفير البريطاني لحكومته أثر مساندة النحاس لفاروق وكيف أنها مكنته من مواجهة المشكلة(٢) . وبذلك شاركت الوزارة الملك في هذه المحنة ، وأثر ذلك فيه تأثيراً جعله يحمد الظروف التي هيأت عودة النحاس للحكم ، ولم ينتهز زعيم الوفد الفرصة ويحدد حجم فاروق، ويطرح عليه القضايا التي تهدد عرشه؛ وخاصة المتعلقة

---

(١) مجلس الشيوخ ، الجلسة الرابعة والعشرون ، ١٦ أبريل ١٩٥١، ص ص ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ .

(٢) F.O. Op. Cit, 80601, JE 1941 - 24, Stevenson - F.O. Cairo, June 24, 1950, No 272.

بسوء سلوكه الشخصي ، وكان كل ما أقدم عليه أن نصحه بألا يطيل فترة خطوبته من ناريمان(١) .

وراح النحاس ينتهز الفرص أحياناً ، ويخلقها أحياناً أخرى ليشيد بمآثر فاروق بأثر رجعي أي منذ توليه العرش وما ورثه عن أبيه وأجداده ، وارتباط شخصيته بنهضة مصر ، ووطنيته الجارفة ، وَرعايته للدستور ، والرباط الوثيق الذي يربط بين الحاكم والشعب وخاصة في الميول والأفكار(٢) . ومما يذكر أنه أثناء اصطياف النحاس في أوروبا عام ١٩٥٠ وجه كلماته من إذاعتي مصر وباريس وأثنى على الملك وأسرته بمناسبة توليه السلطة ، وتبعه فؤاد سراج الدين بنفس الأسلوب ، فهو لا ينسى عندما خطب في ذكرى وفاة سعد زغلول أن يشير إلى فاروق والأسرة الحاكمة(٣) . ونشرت الصحافة صور فاروق وبجواره رئيس وزرائه ، وتعددت مظاهرها ، في المناسبات العامة ، في الطريق لسماع القرآن والحديث الديني في رمضان ، في مقصورة الأوبرا لمشاهدة الاستعراضات(٤) . وأصبحت مجاملات الحكومة للملك تفصح عن الرياء ، ففي جنازة حسين صادق والد ناريمان ـ ولم يكن فاروق قد ارتبط بها بعد ـ شارك رئيس الوزراء والوزراء فيها « وهو ما لا يحدث عادة إلا في جنازات الأمراء وأصهار الأسرة الملكية »(٥) .

---

(١) مذكرات كريم ثابت ، المصدر المذكور ، عدد ٤٦٥ ، في ٢ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٣ ، F.O.
Op. Cit, 90110, JE 1016-2, Stevenson-F.O, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٢) المصري ، عدد ٤٣٨٩ في ١٢ فبراير ١٩٥٠ ، ص ٥ ، عدد ٤٤٧٣ في ٧ مايو ١٩٥٠ ، ص ٧ ، عدد ٩١٤٥ في ٢٧ يوليو ١٩٥١ ، ص ٦ ،

F.O. Op. Cit, 80343, JE 1013-12, Campbell-F.O, Cairo, May 15, 1950, F.O. Op. Cit, 80367, JE 1024-21, Chancery-AF. Dep. Cairo, Oct. 6, 1950, No1011.

(٣) Ibid, 80344, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 1 st, 1950.

(٤) Ibid, 80349, JE 1016 - 47, Stevenson - F.O, Alex, June 22, 1950. الأهرام ، عدد ٢٣٢٤٩ في ٢١ يونيو ١٩٥٠ ، ص ١ ، عدد ٢٣٤٣٧ في ٣ يناير ١٩٥١ ، ص ١ .

(٥) أخبار اليوم ، عدد ٢٧٨ في ٤ مارس ١٩٥٠ ، ص ١ .

وأغدق فاروق على النحاس ، فيطلب أن يكون في معيته حتى في الأماكن التي من المفروض أن يكون مستقلاً له ، ويأذن له بالجلوس في حفل تكريم السفير البريطاني بينما وقف هو وباقي الحاضرين ، ويقوم بزيارته له في منزله ، ويرسل له في عيد ميلاده سلة مشمش من مزارعه وبداخلها خاتم من الزمرد(١) ويوفد أمينه لتوديعه على الباخرة التي أقلته مع زوجته لأوروبا، مما أثر على النحاس وجعله يصرح « لا يسعني إلا أن أسجد لله شكراً على هذه النعم ، وإني لواقف حياتي على العمل على تحقيق ثقة جلالة الملك المفدى في خادمه الأمين »(٢) . ويمسك الملك بيدي رئيس وزرائه ويبين له أنه يحمل أرفع أوسمة الدولة ، وعليه لا يسعه إلا أن يهديه صورته موقعاً عليها منه ، ويرد النحاس ليعبر بأبلغ العبارات عن الشكر والوفاء والولاء(٣) . والحقيقة أن النحاس في هذه الفترة عود نفسه على الخضوع والخنوع ، فلم يعد تلك الشخصية النشطة التي تتقد حماساً ، فهو لا يحضر إلى مكتبه إلا ظهراً يصاحبه الإرهاق والتعب(٤) . وبالتالي انعكس ذلك على عمله ، ولم يرجع هذا إلى كبر سنه فقط ، وإنما للتغييرات التي أحاطته وفرضت نفسها عليه حتى استسلم لها.

وانقلبت الأوضاع ، فبعد أن كان الوفد يجاهد في كسب الشعبية من الملك ، أصبح يسعى لإضفاء نوع منها عليه بعد فقدانه لها كلية ، فعندما قرب ميعاد عودته من أوروبا في خريف عام ١٩٥٠ أبرق لرئيس وزرائه ليحول نفقات احتفالات الاستقبال إلى أوجه أعمال البر(٥) . وقد أراد بذلك الدعاية لصالحه

(١) نفس المصدر، عدد ٢٨٦ في ٢٩ أبريل ١٩٥٠، ص ١ ، عدد ٢٨٩ في ٢٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ٩، المصري، عدد ٤٤٩٣ في ٢٨ مايو ١٩٥٠، ص ١ ، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١٥٤ .

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٢٧٢ في ١٤ يوليو ١٩٥٠، ص ٤ .

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٣٥٦٠ في ٧ مايو ١٩٥١ ، ص ٩، المصور، عدد ٣٨٧ في ١١ مايو ١٩٥١ .

(٤) F.O. Op. Cit, 90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin, Cairo, Feb. 28, 1951.

(٥) Ibid, 80344, JE 1013 - 41, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 13,1950 , No 179.

التي ربمـا تمسح بعض مـا تلطخ به ، في الـوقت الذي كـان متأكـداً أن هذه المظاهر مصطنعة ليقينه من تحول الناس عنه . ووصل فاروق إلى الإسكندرية في ١٩ اكتوبر ، ولم يكن هناك استقبال رسمي ، وبذلت الوزارة جهدها لتعبئة المهنئين له بسلامة الوصول ، فتكونت وفود من الطلبة والعمال الحكـوميين ، وانتقلت للإسكندرية ، وسمح للسفر بالسكة الحديد مجاناً ، وكونوا مجموعات خارج القصر لتهتف له، وينقل السفير البريطاني لحكومته انطباعه « لـم تكن هناك علامات تلقائيـة حقيقية لحمـاس شعبي »(١) . وهذا هـو الواقـع بعينه . وأبدى الملك نفس الرغبـة في عدم إقـامة احتفـالات رسمية عنـد انتقالـه إلى القاهرة ، ولكن في هذه المرة أضيف سبب انحصر في الحرص على سلامته فيـذكر ستيفنسـون للندن أنـه بعد الإعـلان عن ميعاد انتقـاله للعـاصمة في ٢ نوفمبر ، حضر في ٣١ اكتوبر وكانت الحراسة مشددة عليه(٢) .

واجتمعت منـاسبتـا عيـد ميـلاد فـاروق وإعـلان خـطبتـه في ١١ فبراير ١٩٥١ ، وأظهر فيهما النحـاس خدمـاته لمليكـه ، وعاد الملك لنغمة تضييق الاحتفالات لصالح الرعايا الفقراء ، وسانده رئيس الوزراء ، واتفق على تنفيذ خطة اعتقد أنها محاولة ربما يكون لها نتائجها الإيجابية ، لإعادة نوع من التقارب بين الملك وشعبه خاصة الفئات المطحونة ، وعليه أعلن النحاس الأمر الملكي لمشروع جديد لإسكان الفقـراء يحمل الاسم الملكي ، ووزع وزيـر الاقتصـاد الوطني ألف فـدان من أملاك الـدولـة بكفـر سعـد على الفـلاحين المعدمين بواقع خمسة أفدنة لكل فلاح ، وذلك وفقاً لشروط بيع ميسرة اعتبرت كثمن رمـزي(٣) . ولكن لم يكن لذلـك صـداه المنتـظر . وواصـل النحـاس منهجه ، فأقام احتفالاً في قصر الزعفران حضره الآلاف للتهنئة بالمناسبتين ،

(١) Ibid, 80349, JE 1016 - 57, Stevenson - F.O. Cairo, Oct 21., 1950.

(٢) Ibid, JE 1016 - 64, Stevenson - F.O, Cairo, Nov.3, 1950, No 185, F.O.Op.Cit, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10,1950, No 189.

(٣) Ibid, 90108, JE - 8, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 9,1951, F.O.371 - 90227, JE 1941 - 9, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 23, 1951.

وأصدر وزير التجارة والصناعة قراراً لمصلحة المصوغات والموازين بأن تدمغ المصوغات الذهبية بشارة تحمل اسم فاروق بدلاً من شارة الطائر(١) . وتكررت مجاملات النحاس في مناسبتي عيد الجلوس الملكي وعقد القران في ٦ مايو ، فأثنى على الملك وحيى الملكة الجديدة ، ومنح فاروق رتبة الباشوية لست من وزرائه(٢) . واتباعاً لسياسة الترضية ، يبذل زعيم الوفد جهده لتسهيل تعيين أعوان الملك في المراكز ذات الأهمية ، فعندما رشح القصر أحمد عبود وكريم ثابت لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، ورفضت الترشيح - في عهد وزارة حسين سري - حاول النحاس إقناعها، فوافقت على المرشح الأول، وباستمرارية مساعيه تمكن من تعيين أندراوس « قوميسيرا » للحكومة لدى الشركة(٣) . حقيقة فإن أحمد عبود رجل الوفد ومورده المالي، ويسعد النحاس احتلاله لهذا الموقع ، بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية التي تؤهله لذلك ، لكنه أيضاً على علاقة بفاروق ، فهو يشيد بولائه لصاحب العرش الذي يزور شركاته ويصدر تصريحاته بالإعجاب بمشروعاته(٤) . ومعروف تلك المصالح المتبادلة بين جميع هذه الأطراف.

ولم يستمر الوفاق ، فقد تشقق الانسجام ، وبدأ الوئام يذوب تدريجياً بين فاروق والوفد، وكان ذلك متوقعاً، فكلا الطرفين يعلم أنه يساند الآخر لغرض في نفسه، الملك لتحقيق أطماعه ولإسباغ الشرعية على تصرفاته ولتنفيذ طلباته، والوفد لاستعادة مكانته وضمان بقائه في الحكم وإشهار سيفه في وجه

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٤٧٦ في ١١ فبراير ١٩٥١، ص ٤.

(٢) كان طه حسين قد سبق ومنح رتبة الباشوية عقب خطبة ألقاها في معهد الصحراء، ونالت إعجاب الملك لما تناولته من الإشادة بمآثر محمد علي وخلفائه على التعليم في مصر، أيضاً وضع فاروق في الاعتبار مجهود طه حسين في احتفال وضع حجر الأساس لجامعة فاروق بالإسكندرية وبيانه بأن وزارة المعارف في خدمة الفاروق، F.O OP. Cit, 80343, JE 1013 - 12, Çampbell - F.O, Feb, 17, 1950, No 53.

(٣) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٤) البلاغ، عدد ٩٠٧٧ في ٧ مايو ١٩٥١، ص ٧.

المعارضة . وبررت القيادة الوفدية السبب في اتباع سياسة الاستسلام للملك إلى نيتها لإلغاء المعاهدة وحاجتها لموافقته وضمان عدم معارضته[1]. وعليه استخدمت كل الطرق للحيلولة دون إقالتها حتى تحقق هدفها. وهذا الإسناد يواكبه جانب من الصواب ، لأن الصلابة التي شكلت جوهراً في تكوين الزعامة الوفدية وألقت بظلالها على الحزب كانت قادرة على مواجهة الأعداء ، ولكنها في هذه الفترة انزوت جانباً نظراً لتلك الظروف التي طرأت على الوفد وغيرت من ملامحه وأثرت في كيانه ووجهت سياسته وأخلت بمبادئه ومضت تعبث به ، وبالتالي آمن أنه بمهادنة فاروق والتزلف إليه يمكن احتواؤه وإضافة نقطة للوفد تسجل لحسابه في كفاحه ضد بريطانيا ، وذلك هو القصور ذاته ، ولكنه فرض نفسه .

وبدأت ملامح عدم رضا فاروق عن الوزارة عقب عودته من رحلته البحرية في أوربا من جراء مثول بعض أفراد حاشيته للتحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة ، ولم يفِ التحالف القائم بين فؤاد سراج الدين وكريم ثابت بالغرض في إقصاء تحامل الملك على سكرتير عام الوفد ، واتسم أول لقاء لفاروق مع الوزارة في المأدبة التي أقيمت بقصر القبة في ٢ نوفمبر ١٩٥٠ ، ودعا إليها محمد حيدر ـ وله وضعه الشائك في ذلك الوقت ـ بالفتور ، ووجه الملك انتقاداته بشأن إهمال شئون الريف وغلاء المعيشة ، وأشار إلى أنه واجب على الحكومة اتباع سياسة العمل بدلاً من سياسة الدعاية[2] .

وحاول النحاس امتصاص الموقف ، ونظراً لتعارض آراء الوزراء أجرى

---

(١) أحمد بهاء الدين : المرجع المذكور، ص ٤١ ، صلاح الشاهد : المرجع المذكور، ص ١١٧، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣ ، في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٤٤ ، إجابات لفؤاد سراج الدين.

(٢) F.O. Op. Cit,80349, JE 1016 - 56, 64, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 12, Nov 3, 1950, No 416, 185, F.O. Op. Cit, 90178, JE 1196 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Feb . 10, 1951 , No 65.

تعديل وزاري في ١٠ نوفمبر ١٩٥٠ ، وأهم ما جاء به توسيع سلطات فؤاد سراج الدين ، فأسندت إليه وزارة المالية بالإضافة إلى وزارة الداخلية ، واستبعد زكي عبد المتعال صاحب الأزمة في عملية الكورنر الخاصة بالقطن ويتملك سكرتير عام الوفد تلك السلطة مع استمرار سياسته في العمل على حسن العلاقة مع القصر واكتساب ثقته[١]، أمكنه إزالة الغبار الذي التصق بعلاقة فاروق تجاهه عن طريق مواصلة التنازلات المالية التي قدمها له .

وتعرضت مصر لظروف اقتصادية صعبة ، أسهم فيها فاروق بفساده ، وشارك فيها الوفد بصفقاته ، كل منهما ينتهز الفرصة ويغترف بطريقته وفقاً لمصالحه ، وقد سجل تقرير قدمه وزير الخارجية البريطاني لمجلس الوزراء البريطاني أوضاع مصر الداخلية ، وأفاض فيه بوصف الحالة المعيشية ووصول مؤشر الأسعار إلى أقصاه ، وبين أن الحكومة لم تعمل إلا القليل لتحسين مستوى معيشة الشعب الذي يعاني معظمه من الفقر[٢] . وبطبيعة الحال لم يكن فاروق لديه أي استعداد للمشاركة في إنقاذ الموقف ، وحمل الحكومة مسئوليات التدهور ، وظهر في الصورة جلاد أحد المؤثرين عليه ، فألقى في روعه أن الوفد سيصل بالبلاد إلى حافة الإفلاس في خلال سنة واحدة نظراً للإسراف من أجل ضم البوليس والجيش ، بالإضافة إلى ابتزاز الأموال المتعلقة بالتموين وعقود الأشغال العامة ، وفي حديث له مع السفير البريطاني أشار إلى أنه سيقدم النصيحة للملك ليستدعي من يحل مكان النحاس[٣] . وتمثلت المشكلة في أن فاروقاً ساءت علاقته بالمعارضة ، وأصبح البديل للوزارة الوفدية أمراً صعباً ، كما أن الإقالة ستعيد للوفد بعضاً من الشعبية التي فقدها على اعتبار أن النحاس ورفاقه ضحايا الملك ، أيضاً فلم يكن من الكياسة التغيير أثناء المفاوضات مع بريطانيا ، وبذلك وضعت القيود أمام التخلص من

---

(١) Ibid, 80344, JE 1013 - 44, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 10,1950, No 189.

(٢) PREM 8 - 1388, Cabinet, Nov. 27, 1950.

(٣) F.O. 371 - 90115, JE 10110, - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5,1951.

الحكومة رغم المساوىء التي اكتنفتها حتى إنها عرفت باسم « حكومة الأثرياء »[١] . ومضى فاروق يصدر رغباته السامية لتنشر في الصحافة بهدف تهدئة النفوس الممتلئة غضباً سواء عليه أو على حكومته ، فتارة منع الاستثناءات في المصالح والوزارات ، وتارة أخرى وجوب الاقتصاد التام في جميع مرافق الدولة ، وبالطبع يبادر النحاس بالتنفيذ ، ويتفق مع وزير المالية لاتخاذ القواعد الكفيلة بتحقيق الرغبات[٢] .

ولم يصف فاروق لفؤاد سراج الدين رغم كل ما قدمه له ، وراح يتعمد إحراجه ، ففي استقبال جرى في قصر عابدين ، وعندما خلع الوزير طربوشه ليجفف عرقه ، أرسل إليه الملك الأمين الثاني ليبلغه أمام الضيوف بوضعه على رأسه ، ويأسف السفير البريطاني على مثل هذا التصرف[٣] . ومما تجدر الإشارة إليه أن جلاداً لم يكن على علاقة طيبة بهذا الوزير ، وبالتالي فلم تخل أحاديثه من انتقادات له[٤] . وفي ذلك ما يكثف الرواسب في نفسية فاروق . وبدأ التفكير في إمكانية تحالف القصر مع عناصر الوفد المعادية لفؤاد سراج الدين ، ولكن كانت هناك صعوبات بالغة في التحقيق لأن تلك العناصر تحجم عن ربط نفسها بفاروق الذي توجه إليه نقدها في وقت انخفضت فيه مكانته تماماً[٥] . وواجه الملك بمفرده قوى الوفد ، وواصل سياسة الهجوم على الوزارة حيث وجد في ذلك خير معين له ، وفي لقائه بالنحاس بين له أن غالبية وزراء مجلسه لصوص ، وكان من المفروض أن يحدث رد فعل من رئيس الوزراء ، لكنه تقبل الأمر ، ولم يبد عليه الارتباك ، وقصد فاروق وزيري

---

(١) Ibid, JE 10110 - 7, British Embassy - F.O, Cairo, Feb.23, 1951.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٣٤٤٢ في ٨ يناير ١٩٥١ ، ص ١ .

(٣) F.O.Op.Cit,90110, JE 1016 - 2, Stevenson - Bevin , Cairo, Feb. 28,,1951.

(٤) F.O. 141 - 1449, 1941 - 9 - 51 G. F.O. Minute, May 23, 1951.

(٥) F.O. 371 - 90 115, JE 10110 - 11 , Wardle - Allen , Cairo, April 2, 1951.

الزراعة والتجارة، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أن هذه الحقيقة جعلت النحاس يرضخ لفاروق(١) .

وغادر الملك مع عروسه مصر في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٥١ إلى أوربا في رحلة شهر العسل ، وترك النحاس يموج في المشكلات المحيطة به ، وتأخر التصديق على الميزانية ، ورفض وزير المالية المقترحات الخاصة بزيادة الضريبة والتي أوعز الملك بأن يدرسها المجلس الاقتصادي الأعلى على أساس أن هذا الإجراء قد تجاوزت مرحلته(٢) . ورأى فؤاد سراج الدين - توسيعاً لقاعدة نفوذه - تعيين عبد الفتاح حسن وزير دولة ، وكان وثيق الصلة بكريم ثابت ، فبفضله عين وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية ، أيضاً ربطته العلاقة بأمين الملك الخاص ، ومنح الباشوية بمناسبة القران الملكي(٣) . وعليه فالاختيار لن يلقى معارضة ملكية ، وأدى الوزير الجديد اليمين أمام فاروق على اليخت الملكي في كابري ، وفي أعقابه تحدث الملك إليه ، وأبدى عدم رضاه عن فؤاد سراج الدين وعدم الاطمئنان له(٤) .

وماجت الوزارة بالخلافات مما جعل النحاس يفكر في التعديل ، ولم يكن يقدم على أية خطوة إلا بعد معرفة الرأي الملكي ، فاجتمع بكريم ثابت في ١٨ يوليو ، ودار البحث حول التعديل الوزاري المنتظر ، وتقرر أن يعد رئيس الوزراء ثبتاً بأسماء الوزراء الخارجين من الوزارة والوزراء المرشحين لدخولها ، ويرفعه كريم ثابت للملك، كما تقرر إرجاء التغيير في تلك الأونة (٥) . ولم يستمر أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية في وزارته

---

(١) Ibid, 90110, JE 1016 - 4, Stevenson - Morrison , Alex, June 15, 1951.

(٢) Ibid, 90108, JE, 1013, - 23, Stevenson - F.O, Alex, June 14, 1951, No 73.

(٣) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٦ في ٣ يوليو ١٩٥٥، ص ٣ .

(٤) الأهرام، عدد ٢٣٦٠٩ في ٢٥ يونيو ١٩٥١، ص ٢، عبد الفتاح حسن : المرجع المذكور، ص ٣١ .

(٥) روز اليوسف، عدد ١٢٠٦ في ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٤ .

للاعتراض على مشروعاته الاجتماعية ، ولإصرار رئيس الوزراء على إعطاء الوظائف الحساسة بالوزارة لأقاربه(١) ، فقدم استقالته وقبلت في أول أغسطس ١٩٥١ ، وقد بلغ الاستهتار بالحكومة أنه في هذا الشهر يسافر ستة وزراء للخارج وتحال وزاراتهم على زملائهم بالنيابة(٢) ، وفي ذلك تخلخل في البناء الوزاري . ولم يغب عن ذهن النحاس لحظة العمل على استمرار حكومته رغم تعارض أعضائها ، ولما كانت الأقوال قد انتشرت حول إمكانية إسناد رئاسة الوزارة للهلالي ، سارع رئيس الوزراء إلى لقاء أندراوس ، فأكد له أن الثقة بالحكومة تامة ، والدستور سيأخذ مجراه ، والبرلمان سيبقى لنهايته ، وهذا مما جعل النحاس يشيد بهذه الشخصية ويحرص على دوام الاتصال بها(٣) .

وواصل النحاس الثناء على فاروق في خطبه ، ووصلت الذروة عندما اعتبر كابري وهي مكان فاروق المفضل لممارسة نزواته الشخصية قبلة يوجب على المصريين التوجه إليها ، وجاء ذلك على لسانه في كلمته التي أذاعها لتهنئة المليكين بحلول عيد الفطر(٤) . ونفذ زعيم الوفد الأوامر الملكية على الفور ، وضح ذلك في إقصاء الشيخ عبد المجيد سليم عن مشيخة الأزهر ، فعندما أحس فاروق بأنه يدلي بتصريحات صحفية تحتوي على نقده ، بعث بإشارة يأمر فيها سرعة عزل الشيخ ، وعلى الفور أعد رئيس الوزراء مذكرة ضمنها الأحاديث التي أفضى بها الشيخ لمندوبي الصحف ، وعقد اجتماع المجلس ليحصل على الموافقة ، وأرسل الأمر الملكي لفاروق بالطائرة ليوقعه ، ومن الملاحظ أن هذا الأمر لم يشر إلى المكان الذي صدر منه ، مع

(١) F.O.Op.Cit,96845 JE ,1011 - 2, Greswell - Eden, Alex, June 26, 1952, No 153.

(٢) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٩٤ ، ٤٩٥، حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٥ .

(٣) روز اليوسف : عدد ١٢١٠، في ٢١ أغسطس ١٩٥١، ص ٤، عدد ١٢١١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥١، ص ٥ .

(٤) الشعب الجديد، عدد ١٣ في ١٢ يوليو ١٩٥١، ص ٦ .

أن إثباته من الإجراءات الشكلية التي لا بد منها[1] . وبدا أمام الرأي العام أن الوزارة لا يمكنها التحرك إلا بعد الموافقة الملكية ، فهي تؤجل إلقاء البيان السياسي في البرلمان لحين عودة فاروق لرغبتها في أن تعرض عليه « الموقف السياسي الذي تريد اتخاذه إزاء مماطلة الإنجليز في رد حقوق البلاد ، والاسترشاد بنصائحه الحكيمة »[2] . وفي ذلك من الخطورة وتحميل الملك مسئولية أعمال الوزارة مما يخرج عن أحكام الدستور .

وعاد فاروق في ١٥ سبتمبر ، وأعطى أذنيه لمستشاريه ، الذين سنحت لهم الفرصة ليملأوها بما حدث أثناء غيابه ، ولكل طريقته، فحصل على تصور شامل قبل أن يلتقي برئيس وزرائه (٣)، هذا في الوقت الذي ازداد غضبه على الوزارة لفشلها في إصدار التشريعات الصحفية وإلغاء مجلس الدولة ، وعليه رأى إجراء تعديل وزاري ، علّه يثير النحاس ويتسبب في إنهاء عمر الوزارة من ناحية ، ويترجم الانتقام الشخصي له من ناحية أخرى . واستقبل فاروق النحاس في ١٩ سبتمبر واستهل حديثه بالهجوم على الوزارة ، واكتنفت لهجته وعباراته وألفاظه القسوة ، وفي هذه المرة بدت علامات الغضب على النحاس، ولكن الملك بين أن ما قصده ينصب على الوزراء والمساعدين ، وأظهر رغبته في استبعاد وزير العدل لموقفه من تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة ، ومصطفى نصرت وزير الحربية لخلافاته مع القائد العام ، وتمسك رئيس الوزراء بالأول ، فاقترح حسن يوسف نقله لوزارة المواصلات، وكان الثاني في أوربا لعقد صفقات أسلحة فأرجىء أمره لاستبعاد أي تفسير للجيش ، ورشح القصر حسين الجندي لوزارة الأوقاف ، بينما أخطر النحاس الديوان بترشيحه لعبد الفتاح حسن لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وعبد الحميد عبد الحق وزير

---

(١) الأهرام، عدد ٢٣٦٧٧ في ٤ سبتمبر ١٩٥١، ص ١، الشعب الجديد، عدد ٢١ في ٦ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .

(٢) آخر لحظة، عدد ١٨٩ في ٥ سبتمبر ١٩٥١، ص ١ .

(٣) F.O.Op. Cit, 90109, JE 1013, 33, Stevenson - F.O, Alex, Sept. 24,1951.

دولة ، وصدر مرسوم التعديل الوزاري في ٢٤ سبتمبر ، وعاد الخلاف ليظهر مرة أخرى بين بعض الوزراء ، وأسفر عن استقالة حامد زكي وزير الاقتصاد[١] . ورغم تحقيق ما أصر عليه فاروق ، إلا أنه لم يكن مقتنعاً باستمرار الوزارة ، ففي نفس اليوم الذي صدر فيه مرسوم التعديل ، استقبل السفير البريطاني ، وأكد له أن تصميمه على بقاء حكومة الوفد قد تحدد[٢] بمعنى أن الإقالة غير بعيدة . والسؤال الذي يفرض نفسه ، لماذا لم يطلب الملك استبعاد فؤاد سراج الدين ؟ الواقع أن تلاصقه بالنحاس جعل من الاستحالة فصله عنه ، كما أنه يعتبر الموجه والمحرك للحكم فله من القوة والنفوذ ما يجعل صعوبة المساس به ، وأخيراً فإن صلته بكريم ثابت كان لها وزنها .

وسعى فاروق في ضرب الوزارة أثناء هذه الفترة الحرجة عن طريق الطعن في نزاهتها ، إذ أراد تجديد أزمة الكتاب الأسود ، وإن كانت الظروف قد دخلت عليها بعض المتغيرات ، فالوضع في تلك الآونة يفيض بالفساد عما سبقه ، وتولت أخبار اليوم المعادية للوفد تسجيل المخالفات المالية التي تقدم عليها أسرة زوجة النحاس ، والمساعدات التي يقدمها فؤاد سراج الدين في هذا الشأن[٣] . وفي الواقع فكثير من المسئولين استغلوا نفوذهم بعد أن وضعوا نصب أعينهم تنمية ثرواتهم ، وبحث القصر عن طعنة توجه لهم ويكون لها صداها المطلوب بإقصاهم عن الحكم وتعريتهم أمام الشعب ، وإعادة جزء من مكانة الملك بإظهاره في صورة المحارب للفساد ،

---

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٢٩٦ ، عبد الفتاح حسن : المرجع المذكور، ص ص ٥٧ ، ٥٨ . إبراهيم فرج : المرجع المذكور، ص ٧٢ ، فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٢) F.O.Op.Cit, JE 1013 - 35, Stevenson - F.O. Alex, Oct. 6, 1951, No 114.

(٣) أخبار اليوم، عدد ٣٥٢ ، في ٤ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ ، عدد ٣٥٣ في ١١ أغسطس ١٩٥١ ، ص ١ .

وعليه وضع مشروع قانون من أين لك هذا ـ الكسب غير المشروع ـ ليخضع له الموظفون الرسميون بما فيهم الوزراء ، ويطبق بأثر رجعي ليدخل المسئولون في وزارة ٤ فبراير تحته . ولم تكن الوزارة لترضى بمثل هذا القانون ، حيث أن عدداً من الفضائح التي تشمل هؤلاء المحيطين بزوجة رئيس الوزراء قد تكتشف[1] . وأمام الرغبة الملكية وافقت الوزارة ، ولكنها رأت أن يكون القانون بغير أثر رجعي ، وذلك حتى تحفظ أفرادها من الوقوع تحت طائلته ، وتأزم الموقف ، ونشرت الصحافة المؤيدة للقصر في ٦ اكتوبر أن الملك استعمل الفيتو وبلغ الوزارة بأنه لن يوقع على القانون ما لم يكن بأثر رجعي ، وفي نفس اليوم ذهب رئيس الديوان بالنيابة إلى النحاس ، واحتدت مناقشته له في هذا الشأن ، وكنتيجة لذلك خشيت الوزارة انتهاز الملك للفرصة وإقالتها ، وفي تلك الحالة فإنه سيجد التأييد الشعبي[2] . على أساس أنها تتستر على الفساد ولا تريد محاكمة أصحابه ، ونجح فاروق وحقق ما صمم عليه ، ومما يلفت النظر تناقض الموقف ، في الوقت الذي يعلن تمسكه بمحاربة رذائل كان هو منغمساً فيها .

وضع الملك نصب عينيه ضرورة إقالة الوزارة التي تأزمت الأمور من حولها ، فتحول فاروق عنها يشغلها ، وما اعتراها من فساد والقانون الذي يعد للوصول بمرتكبيه إلى المحاكمة يؤلمها، وغضب الشعب يقلقها ، والصعوبات التي تواجهها مع بريطانيا تشغلها . وحان الوقت الذي رأت فيه ضرورة التصرف للتخلص من جميع أزماتها والحصول على كسب من المؤكد أنه سيغير موازين القوى ويمحو الأخطاء ويقصي التهاون ويثبت أن الوفد لم يضعف وإنما استكان حتى يحقق هدفه . من هذا المنطلق جاء إقدام الوزارة على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاق الحكم الثنائي . وكانت نية الإلغاء مبيتة ومعروفة

---

(١) PREM 8 - 1388, Part 4, Roger - Allen , Oct. 12,1951.

(٢) Ibid, F . O.Op. Cit, JE 1013 - 36, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 26, 1951, No 119.، أخبار اليوم، عدد ٣٦١ في ٦ اكتوبر ١٩٥١ .

وتعرضت لها خطبة العرش في عام ١٩٥٠ ، وعقب رفض مقترحات بريطانيا بشأن تعديل المعاهدة في أبريل ١٩٥١ ، مضت الحكومة تعد نفسها لاتخاذ الخطوة الإيجابية ، وخاصة بعد أن دلت مجريات الأحداث أن بقاءها في الحكم أصبح مهدداً بين لحظة وأخرى . وفي ٦ اكتوبر كتب السفير البريطاني للندن يقول «يعتقد أن الحكومة تشك في مقاصد فاروق العدائية في المستقبل ، وتبحث عن عمل مضاد بإعلانها الآن أن معاهدة ١٩٣٦ ستلغى وليكن ذلك في الشهر القادم ، وفي هذه الحالة ، فإن أي إجراء يتخذه الملك سواء بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها في المستقبل القريب سيجعل من هؤلاء شهداء للوطنية ، وأي شيء يمكننا عمله ليجعل من الصعب على الحكومة أن تقدم على هذا الإعلان ، يستحق القيام به »(١) .

وفي مذكرة الخارجية البريطانية التي عرضت على مجلس الوزراء البريطاني في الاجتماع الذي عقد في ١٢ اكتوبر لمناقشة مسألة دفاع الشرق الأوسط يتبين منها أن مشروعات الإلغاء عرضت على فاروق قبل اتخاذ القرار بعدة أيام ، وأنه في ٧ اكتوبر اجتمع مجلس الوزراء وتم الاتفاق على تسليم إنذار للملك في الصباح التالي بوجوب التوقيع على المشروعات ، وإلا فإن الوزارة ستقدم استقالتها وتضعه في موقف الرافض لسريان هذه الإجراءات الوطنية ، وأن الدليل المعروف يظهر بعد الاحتمال في أن يكون فاروق على دراية بينة بنية حكومته حتى صباح الإثنين ٨ اكتوبر حينما وضع الإنذار أمامه ، ومع أن كل فرد كان متيقظاً ليقف على الوقت الذي تعتزم فيه الحكومة إلغاء المعاهدة ، فإن قرار الإلغاء لم يتخذ إلا في اليوم السابق لإعلانه وبقي سرياً للغاية ، وتنتهي المذكرة إلى أن مقابلة السفير البريطاني للملك لم تكن لتجدي « حيث من المشكوك فيه عما إذا كان في إمكانه مقاومة جهد حكومته عند وضعه أمام الأمر الواقع في صباح الاثنين »(٢) . وهو اليوم الذي أعلن فيه النحاس في

---

(١) PREM 8 - 1388, Part 4, Stevenson - F.O, Alex, Oct. 6,1951, No 657.

(٢) Ibid, Roger - Allen, Oct. 12,1951.

الخامسة مساء أمام البرلمان إلغاء المعاهدة .

وكانت خطوة موفقة من الوزارة استعادت بها شعبيتها ، وأرغمت فيها الملك على الانصياع والرضوخ ، وأثبتت تحديها له وقدرتها على القيام بوظيفتها اتباعاً للخط الدستوري ودون أي تدخل منه، واستسلم ووقع مراسيم الإلغاء خوفاً من النتائج المترتبة على الرفض في وقت بلغ فيه غضب الشعب مداه ، بالإضافة إلى يقينه من أن عرشه يهتز ومثل هذا العمل الوطني ربما يضع به نواة يستند عليها ، ويستعيد بعض من شعبيته التي فقدها كلية ، ولكن في داخله استاء من أن يظهر الوفد مرة أخرى في ثوب البطولة الوطنية وتناسي مساوئه ، ولذا ضاعف مجهوداته للوقوف أمامه ، وساعدته الظروف ، فلم تكن الحكومة قد أعدت لفترة ما بعد الإلغاء ، وأخذتها موجة من الحماسة جعلتها لا تأنى في تصرفاتها وخاصة أمام استنكار بريطانيا لهذا العمل واعتباره غير قانوني . واضطربت الأحوال في منطقة القناة التي تعسكر فيها الجنود البريطانية، ونشطت كتائب الفدائيين ، وسعدت الحكومة بأنها تمكنت من توجيه مشاعر الشعب العدائية لبريطانيا ، وسجلت الظواهر أن فاروقاً يبارك تلك الحركة . ففي لقائه بأعضاء لجنة الاستقبال البرلمانية أوضح أن البلاد تمر بمرحلة شبيهة بمرحلة ثورة ١٩١٩ إن لم تكن أشد منها وأكبر ، وهنأ بالنضال وأوصى بضم الصفوف وتوحيد الجهود ، وساق مثلاً بالصف الواحد أثناء الصلاة في بيوت الله ، وأنه لا معنى للتفرق خارجها ، وأعلن تأييده لكل من يعمل لمصلحة الوطن ، ونعى الذين استشهدوا في ذلك الكفاح (*) .

ونخلص من هذا النطق الملكي بأنه انسياقاً مؤقتاً لفاروق لينافس زعيم الوفد في الوطنية في ضوء تحرك الغيرة في قلبه من جديد ، لكنه في الأعماق كان يخشى على مركزه من هذا التيار ، وكما ينقل كامبل لحكومته لحديث دار مع حافظ عفيفي « إن الملك بطبيعة الحال على دراية تامة بالخطر على العرش

(*) الأهرام، عدد ٢٣٧٤٨ في ١٦ نوفمبر ١٩٥١، ص ١ .

من الإرهاب الذي تكفله الحكومة »(1) . أيضاً فإن المقابلة الملكية تنوه عن رغبة فاروق في وزارة ائتلافية نظراً لما ساقه عن الوحدة والترابط. وبدأت الأزمات بين القصر والوزارة ، ومما يلاحظ أنه بناء على تخطيط محكم ، قطع فاروق على النحاس أي خط يمكنه من تقديم الاستقالة كنتيجة لموقف يتصل بالمصلحة الوطنية ، فحينما عارض الملك ذهاب محمد صلاح الدين إلى باريس ، انتهز النحاس الفرصة للاستقالة ، فسحب فاروق معارضته(2) . كما يرفض إقالته اتباعاً لنفس المبدأ ، فعندما أصدرت الوزارة قرارها بشأن إصدار التعليمات إلى قوات الجيش المصري في السودان بأن تقاتل إلى آخر جندي إذا ما تعرضت لها القوات البريطانية هناك أو حاولت إخراجها من الخرطوم ، كانت الإقالة تراوده ، لكنه تراجع عنها(3) . وظهر خيط معاكسات الوزارة لفاروق، فحين عرض حسن يوسف على فؤاد سراج الدين تعيين إسماعيل شيرين محافظاً للقاهرة ، يرفض بطريقة ذكية ويبين اعتراضه بأنه لا يليق أن يستقبله - بصفته وزيراً للداخلية - على رصيف المحطة زوج أخت الملك ، وعليه قرر ندب وكيل المحافظة محافظاً بالنيابة(4) .

وفي هذه الفترة التصق اندراوس بفاروق إذ فرضت لغة المال نفسها على العلاقة ، وراح يشجعه على تغيير الوزارة ، واقترح تولي حافظ عفيفي للوزارة الجديدة(5) ، وذلك نظراً للمصالح المالية المشتركة بينهما . وكان قد سبق وتردد منذ النصف الثاني من أغسطس إمكانية تولي الهلالي الوزارة ، فوفقاً للخطة الملكية في التقاط المنشقين عن الحزب ، أجرى أندراوس اتصالاته

---

(1) F.O. 141 - 1451 , 1012, 24 - 51 G. Memorandum From Sir Cecil Campbell, Oct. 22, 1951.

(2) Ibid.

(3) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٠٥.

(4) صلاح الشاهد: المرجع المذكور، ص ١٠٨، روز اليوسف، عدد ١٢٦٣، في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢، ص ٤٤.

(5) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٠٥.

معه ، فاقترح أن يؤلف حسين سري أو حافظ عفيفي وزارة لإجراء الانتخابات تعطي التكافؤ في مجلس النواب ، وبالتالي يمكنه تولي الوزارة ، ولكن فاروقاً وقتها لم يكن يرغب في هاتين الشخصيتين، وفي لقاء لأندراوس مع السفير البريطاني، سأله الأخير عن مدى رؤيته لمدة بقاء الحكومة الوفدية بعد فشل المفاوضات ، فأبان أنها أسبوعان ، لأن الملك منزعج بسبب تلك المغازلة التي بدأت بينها وبين عزيز المصري ، وأنه يريد التخلص منها في أسرع وقت ، ويعلق ستيفنسون بأن الوزارة الجديدة ستكون في صالح بريطانيا فيما يتعلق بالمفاوضات، والدفاع المشترك[١] .

وازدحمت الشوارع بالمظاهرات ضد بريطانيا ، تضم صوتها لصوت الوزارة وتندد بالمقترحات المعروضة ، وازدادت مع حوادث القناة ، وأبرزها كانت المظاهرة السلمية في ١٤ نوفمبر التي وافقت عليها الوزارة ودعا إليها الوفد ، كما شكلت لجنة من بعض النواب الوفديين لتنظيم الكفاح الشعبي[٢] . لذا لم يكن من السهل إبعاد الوفد عن الحكم في هذه الظروف الصعبة حيث أن الوزارة الجديدة يتطلب منها القدرة على نجاح أكبر وأسرع لتحقيق الأماني الوطنية[٣] . وأقلق فاروق الكسب الذي حصلت عليه الوزارة ، ويسجل السفير البريطاني لحكومته ارتفاع مؤشر الشعبية التي فازت بها ، لذا أصبح من الضروري كسرها ، وعليه شنت حملة صحفية هاجمتها وتناولت فسادها ، كما قبل فاروق المشورة بإبقائها بعض الوقت ليصبح فشل سياستها جلياً ، وقد أيده في ذلك المرشحون لخلافة الوفد[٤] . وذلك حتى يتمكن الطعن فيها ، وبالتالي يحل تضافر الشعب معها . أيضاً خشي الملك من استفحال النضال ضد الإنجليز ، الذي قد يتحول ضده ، لذا اهتم بتهدئة

---

(١) F.O. 371 - 90146, JE 1051 - 405, Stevenson - F.O, Cairo, Oct. 31, 1951.

(٢) طارق البشري : المرجع المذكور، ص ص ٤٨٩ ـ ٤٩١ .

(٣) F.O. Op. Cit, 90148, JE 1051-467, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 1 st,, 1951.

(٤) Ibid, 90109, JE 1013-39, Stevenson - F.O, Cairo, Nov. 17, 1951, No 127.

الموقف والحد من الحالة الثورية القائمة لصالحه ، ففي تقرير بريطاني أمريكي مشترك كتب في أوائل ديسمبر ١٩٥١ يبرز هذا الاتجاه فيسجل « الملك غير راضٍ عن الوفد ، ويريد التخلص من حكومته ، لكنه لا يميل لاتخاذ أي إجراء يكون فيه مخاطرة بالعرش ، وأنه يسعده القيام بأي تغيير تكون نتيجته إعادة الاستقرار في مصر ، ولن يواجه ذلك إلا إذا كان مقتنعاً أنه الطريق الوحيد لإنقاذ هذا العرش»(١) .

ورغم أن فاروقاً أحجم عن تحمل مسئولية اتخاذ إجراء الإقالة ، إذ ساد الاعتقاد في القصر أنها لم تنته بعد من حفر قبرها ، إلا أن عملية استعراض الأسماء المرشحة للوزارة الجديدة أخذت طريقها ، ولم يكن هناك سياسي يمكن أن يتولى المسئولية في هذه الأزمات الخطيرة حتى يتم التأكد مسبقاً من وقوفه بجانب بريطانيا ، وبالتالي مساندتها للملك(٢) . وفي ١١ ديسمبر التقى جلاد بأحد أعضاء السفارة البريطانية ، وأبلغه بما يراه الملك في أن يكون علي ماهر رئيس الوزراء المقبل، وأنه يحسن بالسفير البريطاني الاتصال بالمرشح وترتيب الأمور معه وإيجاد الحل لامتصاص الوضع الحالي وتهدئته والحيلولة دون ازدياده . وفي خلال ثلاثة أيام ، قابل ستيفنسون رئيس الوزراء المنتظر مرتين ، وخرج بانطباعات عنه كتبها لحكومته ، فذكر أنه يريد التخلص من الوفد ، وأن كلامه انصب على الوطنية ، ورغم مواقفه السابقة والمضادة لبريطانيا إلا أنه تغير وأصبح معقولاً . ولم تؤيد الخارجية البريطانية هذا الترشيح ، حقيقة أنها بينت أن للملك حق التصرف لكنها صرحت بعدم مساندة علي ماهر(٣) . وعليه أرجىء الأمر بعض الوقت .

ووفقاً لسياسة فاروق تجاه تقوية مركزه والنيل من حكومته ، انشغل تفكيره

---

(١) Ibid, 90150, JE 10151-495, Chancery-F.O, Cairo, Dec. 4, 1951, No 418.

(٢) F.O. 141, Op. Cit,

(٣) F.O. 371-90150, JE 1051, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 14, 1951, No 1206, JE 1051-514, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 18, 1951, F.O. Op. Cit, 90151, JE 1051-524, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 21, 1951, No 1249.

بتعيين رئيس للديوان إذ بقي هذا المنصب شاغراً منذ أبريل ١٩٥٠ ، وكان حسن يوسف يتولاه بالنيابة ، وإمكانياته محدودة ، ومع أنه أمين ومجتهد في عمله ومطيع ، إلا أنه لم يكن من القدرة والقوة للوقوف وراء الملك ، وعليه فقد استبعد من الترشيح ، فالملك يحتاج لشخصية قوية ، تجيد الكفاءة في تدبير التخطيط وتوصله لتحقيق أغراضه ، ورشح جلاد لفاروق حافظ عفيفي والهلالي ، وفي حديث له مع السفير البريطاني أظهر تفضيله للأخير ، وبين أنه إذا عين يكون بمثابة قنطرة لفترة انتقال يقنع النحاس خلالها بترك رئاسة الوزراء ويتولاها هو ويشكل وزارة وفدية جديدة تكون أحسن حالاً من سابقتها . ويبدي ستيفنسون شكه في موافقة الهلالي نظراً لسوء علاقته مع الوفد ، كما يبلغ حكومته بما وصله من أنه لا يرغب في المنصب حتى ولو كان تمهيداً لتوليه منصب رئيس الوزراء[1] . ويقي في الصورة حافظ عفيفي ، وسبق أن رشحه كريم ثابت للمنصب عام ١٩٥٠ (٢) ، ولكن لم يلق ذلك حماساً من الملك ، وبناء على تأثير أندراوس اقتنع بأن المصالح تتكاتف في حالة التعيين ، فشخصية المرشح تتمتع بالقوة ، ولها موقفها غير الودي من الوزارة ، وبالتالي ستكون جبهة مضادة للوفد وخطوة تمهيدية على طريق الإقالة ، أيضاً فله العلاقة القوية مع الإنجليز ، ودعوته للتعاون مع بريطانيا تعطيها الترضية وتخفف من الهجوم الواقع عليها ، ثم وزنه الاقتصادي كرئيس لمجلس إدارة بنك مصر وعضويته للشركات التابعة له ـ رغم تخليه عن تلك المراكز عند التعيين ـ يجعله يسهل شئون فاروق المالية بحكم درايته بالسوق المالي ، في الوقت الذي يفسح المجال فيه للمستشار الاقتصادي للملك ليشغل أحد مراكزه .

أما عن اتجاه حافظ عفيفي ، فكان معنى قبوله للمنصب استقالته من المراكز التي يشغلها والتضحية بها في سبيل التعيين في منصب غير مضمون

(١) Ibid, 90115, JE 10110, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. 1951.

(٢) الأهرام ، عدد ٢٤٠٩٦ في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١١ .

وطبيعته قصيرة المدى ، ولكن مما لا شك فيه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين رئاسة الديوان ورئاسة الوزارة ، وعندما يتجمع المال والسلطة يكون الرضا ، وعليه فقد شغف بالسلطة ، ويضيف السفير البريطاني سبباً آخر لرغبته في الاستحواذ على المنصب « حتى يقوي مركز بنك مصر وشركاته المساهمة، وليحول دون مساعي أحمد عبود المساهم الرئيس من التحكم فيها »[١] . ويذكر كريم ثابت أن اتفاقاً ثنائياً تم بين أندراوس وحافظ عفيفي لإتمام الصفقة وذلك بأن ينضم الأول لمجلس إدارة بنك مصر ويحصل الثاني على رئاسة الديوان ، وأنه عندما عرض أندراوس أمر التعيين على فاروق لم يلق استجابة إلا عندما علم بالمقابل وهو مائة ألف جنيه جاءت عن طريق البارون كوهورن أحد مؤسسي مصنع شركة مصر للحرير الصناعي ، فقد أرسل من أمريكا يعرب عن رغبته في بيع أسهمه في الشركة ، فرأى أندراوس أن يقوم بشرائها جملة دون أن ينافسه بنك مصر في الشراء أو القسمة أو يحض إحدى شركاته أو أحد عملائه على مزاحمته ، وبالفعل اشتراها بثمن أثلج صدره وصرح لكريم ثابت بأنه سيبيعها بالتجزئة ويكسب مائتي ألف جنيه ويقدم نصفهما للملك ، الذي أوفد من تسلم المبلغ[٢] .

ولا يستبعد أن يكون ما ذكره كريم ثابت صحيحاً ، لأن فاروقاً عين أندراوس مستشاراً اقتصادياً له ليتولى مثل هذه المهام وليشبع نهمه في شهوة المال ، ولأنه في هذه الفترة غمره الإحساس بقرب زوال ملكه ، ولهذا اندفع في جميع الاتجاهات ليؤمن مستقبله ، ونتيجة للخطة المرسومة ، فإنه عقب خروج حافظ عفيفي من بنك مصر دخله أندراوس ، ومضى يتصيد الفرص المالية له ولسيده ، كذلك يتضح أن حافظ عفيفي كان على علم بالخطوات

---

(١) F.O.Op. Cit, 90115, Op. Cit,

(٢) مذكرات كريم ثابت، المصدر المذكور، عدد ٥٦٩، في ٦ يوليو ١٩٥٥، ص ٣، وصل عدد الأسهم التي اشتراها أندراوس ٤٠ ألف سهم ، روز اليوسف، عدد ١٢٤٠ في ١٧ مارس ١٩٥٢، ص ٤ .

التي اتبعت وأوصلته إلى رجائه ، لكنه ربما جهل ميعاد صدور الأمر الملكي ، إذ أن الملك أمر بإعداده وحفظه حتى يصدر تعليماته ؛ وما لبث أن صدر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، ولقي الترحيب من السفارة البريطانية التي سبق وكتبت للندن عندما استعرضت أسماء الذين يمكنهم شغل المنصب بأن حافظ عفيفي ـ كما يبدو ـ هو المفضل في هذه اللحظة والذي ستكون لديه المقدرة على البقاء مع الملك لفترة أطول ، ووصفه ستيفنسون بالكفاءة والاعتدال والواقعية ، وأشار إلى التصريح الذي نشرته له الأهرام في ٢٥ أغسطس ١٩٥١ بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن نكبة وأنه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع إنجلترا وأمريكا ، ورد الفعل الذي وجه ضده مما جعله يصدر تصريحاً آخر في ١١ ديسمبر يصلح فيه من موقفه(١) . وشعر فاروق بنجاح خطوته في هذا الاتجاه.

وفي اليوم التالي لهذا التعيين ، صدر الأمر الملكي بتعيين عبد الفتاح عمرو ـ السفير المصري في لندن وصاحب الميول الإنجليزية والذي استدعي بناء على قرار مجلس الوزراء في ٩ ديسمبر عقب العدوان البريطاني على كفر عبده ـ مستشاراً للديوان الملكي في الشئون الخارجية عن طريق الندب ، بمعنى استمرار شغله لمنصبه الأصلي ، وقد أنشيء المنصب خصيصاً له ، استكمالاً لتنفيذ خطة فاروق في ضرب الوفد من ناحية ، والتقرب البريطاني من ناحية أخرى ، ويكتب السفير البريطاني لحكومته عن هذا التعيين بأنه من الوسائل المشجعة ، وأنه ينتظر تغيير الوزارة وإتمام المفاوضات ، وعليه تطلب لندن من سفيرها أن يكون على صلة مستمرة بالمستشار(٢) .

واعتدى فاروق بهذين الإجراءين على سلطة الوزارة وتحداها ، ووصل به الأمر أنه تردد في الموافقة عندما استأذن منه وكيل الديوان تبليغ رئيس الوزراء ،

---

(١) F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan.5, 1952. F.O.Op. Cit, JE 10110 - 11, Wardle - Allen , Cairo, April 2 , 1951 ,

(٢) Ibid, 90151, JE 105-533, Stevenson-F.O, Cairo, Dec. 26, 1951, No 1278.

وأرسل التبليغ قبيل ظهر يوم ٢٥ ديسمبر أي بعد يوم من تعيين حافظ عفيفي ونصف يوم من تعيين عبد الفتاح عمرو(٥) . وبطبيعة الحال ، فإن النحاس أحس بتلك الطعنة ، وانتشر القول حول اعتزامه تقديم استقالته(٢) . ولكن وفقاً للسياسة التي اتبعتها الوزارة ، فقد رضيت بالأمر الواقع ، وهنا يختلف الوضع عما قبل إلغاء المعاهدة واستكانتها لأجل تنفيذ تلك الخطوة ، أما بعد الإلغاء ، فقد أرجعت استمرار منهجها لرغبتها في التفرغ لحركة الكفاح ضد بريطانيا في القناة ، ورغم علمها أن لحظة الإقالة آتية لا ريب فيها ، إلا أنها لم تعبر عن رفضها ، وقام النحاس في ٢٦ ديسمبر برد زيارة رئيس الديوان له ، وعلى الفور أعلنت الوزارة أن التعيين مناسب تماماً ، وأنكرت أية نية للاستقالة ، ونشرت أقوال النحاس عن حافظ عفيفي والتي دلت على الرضا به ، كما نوه محمد صلاح الدين بكفاءته(٣) .

وكان رد الفعل على الرأي العام إيجابياً ، فكثير من الصحف عبرت بصراحة عن عدائها ، مبينة منافية مثل تلك التصرفات للدستور ، مطالبة بتدخل البرلمان لمحاسبة الوزارة لخنوعها وخضوعها ، معلنة أن السكوت هو السبيل للفوضى(٤) . وأحس الشعب بالتواطؤ بين فاروق والإنجليز في الوقت الذي تزداد فيه المعركة معهم ضراوة، واستاء من الوزارة التي أطلقت يده الأوتقراطية ومكنته من هذه الاعتداءات وجرأته على أن يشكل لنفسه هيئة تتبعه تضم رئيس ديوانه ومستشاريه الصحفي والاقتصادي والسياسي لتسانده وتؤيده وتعمل على تنفيذ سياسته . وظهر التعبير عن السخط في المظاهرات التي قامت يومي

(١) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣١١ ، الأهرام، عدد ٢٣٧٨٨ ، في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

(٢) F.O. op. cit.

(٣) Ibid, 96846, JE 1013 - 1, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 5,1952, أخبار اليوم، عدد ٣٧٣ في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ١ ، روز اليوسف، عدد ١٢٢٩ في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٤ ، الأهرام ، عدد ٣٧٩٠، في ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

(٤) F.O. 371,Op. Cit، الجمهور المصري، عدد ١٠٦ في ١٢ يناير ١٩٥٣ ، ص ٨ .

٢٦ ، ٢٧ ديسمبر ، ولم تقتصر على القاهرة والإسكندرية وإنما امتدت لجميع عواصم المديريات ، ومثل الطلبة عنصراً أساسياً فيها ، ويسجل السفير البريطاني لحكومته بأن الهتافات كانت ضد بريطانيا وحافظ عفيفي والملك نفسه ، ويصف ما أقدم عليه المتظاهرون في أثنائها(١) . وكانت هذه المظاهرات حصيلة لما اختزن في النفوس من مفاسد فاروق وخاصة في السنوات الأخيرة ، وجاء ذلك التصرف ليلهبها ، فارتفعت الأصوات تتوعده وتشهر به غير عابئة بعقوبات السب في الذات الملكية .

وذهب فاروق إلى أن الوزارة وراء هذه الحركة ، واعتبر فؤاد سراج الدين مسئولاً عنها ، وصرح جلاد بأن وزير الداخلية استدعى الطلبة ليتظاهروا ضد الملك(٢) . ويحلل ستيفنسون بأن سكوت الوفد عن إجراء عمل مضاد لتعيين رئيس الديوان كان لدفع طلبة الجامعة وتلاميذ المدارس الثانوية للقيام بالمظاهرات التي دلت على أن الوفد قد تأهب للدفاع عن نفسه « باستعمال التهديد القديم بوصمة الملك كخائن للوطن في حالة غدره به ، وليظهر أنه يتحكم في الدهماء ويستخدمهم ضد من يرغب »(٣) . والواقع أن الحكومة لم تشكل عاملاً أساسياً في هذه العملية لأن الشعور كان متأججاً ضد فاروق ، لكنها مثلت عاملاً مساعداً بمعنى أنها لم تحاول امتصاصها مثلما فعل طه حسين أثناء مظاهرات الطلبة في اكتوبر ١٩٥٠ وتمكن بديموقراطيته وسياسته الحكيمة من تهدئتهم ، حقيقة فإن الأمور تختلف هذه المرة ، غير أنه لم تجر أية محاولة للحد من الثورية بالرغم من قرارها بمنع المظاهرات منذ ٦ ديسمبر ، وكل ما أقدمت عليه تعطيل الدراسة في الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية بالقاهرة والإسكندرية ، ومع هذا فقد استمرت المظاهرات العدائية لفاروق(٤) .

---

(١)
(٢) F.O. 141 - 1453, 1011 - 12 - 52 G,F.O. Minute, H.E. Jan. 26 , 1952, 1011 - 21 - 52 G. Conversation . Murray - Gallad, Feb. 7, 1952.
(٣) F.O. Op. Cit,
(٤) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ص ٧٦ ، ٧٨ ، =

وتوقفت الخطوة التالية على الملك ، وعادت الموازنة من جديد في الإبقاء على الوزارة أو الإطاحة بها ، ومع الشعور العدائي الذي ترجم ضده ، أصبح حذراً في اتخاذ القرار ، ونظراً لإيمانه بأن الوفد هو المحرك للمظاهرات ، فقد ارتاب من فكرة القيام بتحرك سريع ضده حتى لا يستخدم هذا السلاح الذي يهدد عرشه ، ولم يكن ذلك يتفق مع السفارة البريطانية التي عقدت الآمال على إجراء فوري يسقط الوفد ، ويبلغ ستيفنسون لندن بأن كلاً من حافظ عفيفي وعبد الفتاح عمرو قانطان من عدم قيام الملك بأي إجراء منذ تعيينهما ، وأن رئيس الديوان غير متأكد من حتمية إقالة الوزارة(١) . أما عن أسلوب الوزارة للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة ، فقد وقع على عاتق فؤاد سراج الدين تارة وأحمد عبود تارة أخرى ، فكلاهما على صلة بكريم ثابت وأندراوس ، وبواسطة العروض المالية أمكن الضغط على فاروق وصده عن تغيير الحكومة ، واستخدمت هذه الطريق أيضاً للدس لدى فاروق ضد عبد الفتاح عمرو ، إذ كان النحاس يرفض قبول تعيينه في المنصب الجديد ويعقد العزم على إبعاده بصفة عاجلة ، وفي لقاء جمع فؤاد سراج الدين برئيس الجالية البريطانية في مصر لفت الأول النظر إلى الموقف الودي الملحوظ تجاهه مؤخراً من الملك ورئيس ديوانه ، وأشار إلى أنهما يخشيان العنف(٢) . وتجلت استكانة النحاس لفاروق أثناء تلك المقابلة التي حضرها الوزراء وحافظ عفيفي ، فقد همس رئيس الوزراء في أذن الملك الذي رفع صوته وأنبه في عنف عن أن الوقت غير مناسب ليطلب أوسمة لتوضع على صدور الوزراء والرسميين ، وأنه من الأفضل أن يستعلم من وزير داخليته ما هو الوضع القائم في البلد ، وعليه لم ينطق النحاس بكلمة واحدة(٣) . واستمرت مهادنة فاروق أياماً .

= Vatikiotis, P.J. The Egyptian Army in Politics, P.40.

(١) F.O. 371, op. cit, JE 1013 - 2, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 23, 1952, No 11.

(٢) F.O. 141, op. cit, 1011 - 2,3 - 52 G. F.O. Minute, Campbell, Jan, 10, Wardle Smith, Jan .11 , H.E. Jan . 26, 1952.

(٣) Ibid, 1011 - 11 - 52 G,F.O. Minute, Campbell, Jan.22, 1952.

وفي ١٦ يناير ١٩٥٢ وجه كتاب ملكي إلى رئيس الوزراء يبلغه نبأ مولد الأمير أحمد فؤاد وإسناد ولاية العهد له ، وعلى الفور صدر قرار مجلس الوزراء بالاحتفاء بميلاد ولي العهد أمير الصعيد وإبلاغ النبأ للهيئات بأنواعها وتوزيع ثلاثين ألف جنيه على أسر الشهداء والمصابين في منطقة القناة ، وإنشاء مؤسستين اجتماعيتين بالقاهرة والخرطوم وإطلاق اسم الأمير عليهما ، وإعفاء طلبة الجامعة الذين لم يسددوا المصروفات من دفعها ، وإطعام مائة ألف فقير ، ومنح عشرة جنيهات لكل مولود ذكر ولد يوم ميلاد الأمير(١) . ومضت التهاني الرسمية تفد على القصر تحمل المجاملات المرسومة التي تناقضت مع الحالة الراهنة ، وواضح أن الابتهاج الذي أعلنته الحكومة وما تضمنه من عطاءات يتمشى مع التودد للملك في ظاهره ، في الوقت الذي يحمل في باطنه شيئاً من التحدي وذلك فيما قدم لأسر الشهداء والطلبة .

واقترن ميلاد ولي العهد بمظاهرات عدائية جديدة ضد فاروق ، واتخذت في هذه المرة طابع العنف ، وكان بعض المتظاهرين يحمل السلاح ، واصطدم بهم البوليس وتبودلت الطلقات النارية مما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى (٢) . وبوصول تقارير البوليس السري إلى فاروق والتي سجلت ما كان يدور في تلك المظاهرات ، علم أن الهتافات لم تكن ضده فقط ، وإنما أيضاً ضد ابنه ، فأصدر أمره في ٢٠ يناير إلى حافظ عفيفي للاتصال بالنحاس وإعلامه بأنه في حالة عدم تمكنه من حفظ النظام العام ، فخير له أن يترك المكان لمن يقدر على ذلك . ورفض رئيس الديوان نقل الرسالة خشية من احتمال أن يقدم رئيس الوزارة استقالته قبل اتخاذ فاروق استعداداته ، لكنه أبلغ رئيس الوزراء بغضب الملك الشديد ، فطلب منه تهدئته وشاركه في الرأي فؤاد سراج الدين ، وهنا استعلم حافظ عفيفي عما سيتخذ من عمل ، فعلم أن الدراسة ستعطل ، وأن النحاس سيوجه نداء إذاعياً للطلبة ليلتزموا الهدوء ،

---

(١) مجلس الشيوخ، الجلسة الحادية عشرة، ١٩ يناير ١٩٥٢، ص ص ٣٣٢، ٣٣٣.

(٢) F.O. 371 - 96870, JE 1018 - 5, Stevenson - F.O, Jan.21, 1951, No 120.

ولكنه لم يقتنع واقترح وجوب فصل الطلبة المعروفين بتزعمهم والذين كانوا فيما مضى من مثيري المشاغبات ، ووعد المسئولون بوضع ذلك في الاعتبار ، وعليه أدرك أنهم لن يأخذوا باقتراحه ، وكما يذكر « لأن هؤلاء الشباب يدفع لهم منهم ويقومون بعملهم بناء على تعليماتهم »(١) . وهكذا كانت عقيدة القصر ، ولم يدرك الأسباب الحقيقية النابعة من الداخل التي تمخضت عنها تلك المظاهرات ، وعقب هذه المقابلة رأى رئيس الديوان تقديم نصيحته للملك بأن يغير الوزارة خلال شهر على الأكثر إلا إذا وقع شيء هام للغاية لم يكن في الحسبان(٢) . وبالفعل فقد حدث بعد خمسة أيام .

وجاءت معركة الإسماعيلية في ٢٢ يناير بين الجيش البريطاني وبلوكات النظام لتظهر وحشية وضراوة الإنجليز ، وبطولة وتضحية البوليس ، ولتزيد الأوضاع سوءاً ، فقد أذاع وزير الداخلية بيان العدوان واجتمع مجلس الوزراء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وتدهورت الحالة في سرعة بالغة ، وتجمعت عواصف الغضب ، وبدأت في الثانية من صباح ٢٦ يناير بتمرد عمال الطيران في مطار القاهرة ، أعقبها مباشرة تمرد بلوكات النظام الذين زحفوا إلى الجامعة محتجين على ما أصاب زملاءهم مطالبين بالسلاح للذهاب للقناة ، وانجرف معهم الطلبة ، واتجهوا إلى مبنى رئاسة الوزراء ، وارتفعت أصواتهم تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب ، فأجابهم عبد الفتاح حسن بإيعاز من فؤاد سراج الدين بأن الوفد يرغب في قطع العلاقات ولكنه منع من الملك(٣) وعليه قصدوا قصر عابدين، وكان بعض من هؤلاء الجنود قد ساروا للأزهر ، وانضم إليهم طلبته وأخذوا طريقهم إلى ميدان

---

(١) F.O. 141 - 1453, Op. Cit.

(٢) Ibid، مما يذكر عن الاختلاف بين النحاس وحافظ عفيفي أن روز اليوسف رسمت صورتيهما وعلقت عليها بأنهما يشتركان في الحول ووضعت سؤالاً : هل تتلاقى وجهات النظر، روز اليوسف، عدد ١٢٣١ في ١٤ يناير ١٩٥٢ .

(٣) F.O. 371, - 96846 , JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6, 1952.

عابدين حيث تجمعت حشود المتظاهرين من مختلف الطبقات ، معلنة سخطها ، وتنوعت الهتافات ، وكان لكل جهة مسئولة عن الأحداث الجارية نصيبها ، بريطانيا والحكومة والملك وأعوانه(١) . ولم يتمكن البوليس من صد المظاهرات أو الحد منها نظراً لتراخيه لوجود قوات منه بداخلها ، وعليه اتسع نطاقها . وأثناء هذه الاضطرابات ، وفي منتصف اليوم بدأت الشرارة الأولى لحريق القاهرة من ميدان الأوبرا ، وانتشرت النيران في وسطها وسادت الفوضى وأعمال السلب والنهب.

وفي نفس اليوم كان الملك على موعد مع ٦٠٠ من كبار ضباط الجيش والبوليس ، إذ وجهت إليهم دعوة للغذاء على المائدة الملكية في قصر عابدين في إطار الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة ميلاد ولي العهد ، وحضروا في الميعاد المحدد وقت بدء الحريق ، وهو أمر مرتب له لاختيار التوقيت الخاص بالدعوة سواء اليوم أو الساعة ، حيث أن مثل هذه الدعوات تجري على العشاء ، كما أنها بلغت تليفونياً وليس عن طريق البطاقات ، وقبل الميعاد بيوم واحد، ولم يحضرها وزيرا الحربية والداخلية ، أيضاً نوعية المدعوين ، إذ تمكن فاروق من حشد قوتي التدخل العسكري في قصره ، وبالتالي قطع الاتصال بخارجه ، مما أعطى الفرصة لتوهج الموقف، ولم يكن من بين المدعوين من هو من خارج القاهرة . ورغم رؤية الملك للمظاهرات التي احتشدت في ساحة عابدين ، إلا أنه لم يلغ الدعوة أو يؤجلها، ولم يراع ظروف معركة الإسماعيلية والأرواح التي أزهقت فيها(٢) . ولكن وكيل الديوان يذكر - وبطبيعة الحال فهو متعاطف مع مليكه مبرراً لتصرفاته - أن هذه الدعوة هي الرابعة في ترتيبها ، إذ سبقتها دعوات للغذاء للأمراء والوزراء والأزهريين ، وأن

---

(١) Ibid, 96870, JE 1081 - 16, Stevenson - F.O, Cairo, Jan.26, 1952.

(٢) F.O. 141, Op.Cit, 1011 - 19 - 52 G. F.O. Minute, Hamilton, Feb. 13, 1952, la Co- Lacouture J.S,: L'Egypte en movement, pp. 111, 112، محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٥٣.

الملك كان في أشد حالات الاضطراب لتلك المظاهرات وهتافاتها العدائية، وعندما أطل من النافذة وتبين ضخامة المظاهرات والحرائق المشتعلة، أمر بإلغاء المأدبة واستدعى التشريفاتي لذلك، ولما علم أن عدداً كبيراً حضر من المدعوين عدل عن الإلغاء(1). وفي كلمته للمدعوين صرح بأنه فكر في إلغاء المأدبة للظروف الطارئة لكنه يرغب في التحدث معهم وخاصة في موضوع الضبط والربط وحوادث الشغب والمرحلة الدقيقة التي تجتازها مصر(2). وتلك التبريرات لا تسقط التخطيط الذي اتبعه.

وتأتي الخطوة التالية، وهي رفضه لتدخل الجيش منذ البداية، فعندما طلب وزير الداخلية نزول الجيش لقمع أعمال الشغب، لقي المعارضة(3). وقد أوضح في بيانه أنه اتصل بالقائد العام قبل الحريق مباشرة، وطلب منه استعداد قوات الجيش للنزول للمعاونة على النظام، فأبدى تمنعاً، وكرر وزير الداخلية الطلب عندما بدأ الحريق، فاعترض القائد مرة أخرى، وأخيراً بين أن الأمر يحتاج إذناً من الملك وسيطلب ذلك، وعاد الوزير واتصل به في القصر، لكنه لم يرد عليه، فذهب بنفسه في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر والتقى برئيس الديوان وشرح له خطورة الموقف، وحضر محمد حيدر جزءاً من المقابلة، وانتهى الأمر بموافقة الملك على نزول الجيش في الساعة الثالثة إلا ربعاً، ولكن تلكأ عثمان المهدي رئيس الأركان مما أدى لمزيد من الاتصالات حتى الساعة الخامسة حينما وصلت بعض القوات، وبدىء في التوزيع حوالى الساعة الخامسة والنصف، وراح رئيس الأركان يخلق الصعوبات ليعوق الإنقاذ وحتى يزداد الموقف صعوبة(4).

ومما يذكر أن هذا البيان نشر في المصري بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٢، وقد

---

(١) حسن يوسف: المرجع المذكور، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) الأهرام، عدد ٢٣٨٢٠ في ٢٨ يناير ١٩٥٢، ص ٢.

(٣) F.O. 141, Op. Cit,

(٤) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ص ٣٢ ـ ٣٦.

صودرت لما يتضمنه من اتهام صريح للملك ولكبار قواد الجيش المرتبطين به ، أيضاً لعب البوليس السياسي تحت قيادة محمد إبراهيم إمام دوراً مضاداً لوزير الداخلية لصالح الملك، فقام بتشويش الاتصالات وعرقلة المعلومات وإحباط المساعدات(١) . ومن الجدير بالذكر أن فاروقاً أذن له بالتخلف عن حضور المأدبة ليتفرغ « للإشراف على الأمن »(٢) . ويبين جلاد لأحد المسئولين في الخارجية البريطانية أن التمنع في إنزال الجيش في بداية الأمر يرجع إلى عدم الرغبة في إقحامه في المسائل السياسية(٣) . ويذهب البعض إلى أن السبب في موافقة فاروق في النهاية على تدخله، وصول معلومات عن تحركات للقوات البريطانية من القناة وأنها أصبحت على بعد ٤٠ ك . م من القاهرة ، فخشي من تكرار ما حدث أثناء الثورة العرابية(٤) . ولكن الحقيقة تظهر أنه أعد للأمر عدته لتحمية قوات الاحتلال عند الخطر(٥). والواقع أنه في هذه الفترة كان قد فقد الثقة في ولاء الجيش له ، وبالتالي تردد في إنزاله خوفاً من تعاونه مع الثائرين .

وبتأزم الموقف ، استدعى فاروق سفير الولايات المتحدة في الساعة الرابعة ، أي بعد ثلاثة ساعات ونصف من بدء الحريق - وتربطهما علاقة شخصية - عله ينقذه مما هو فيه ، فالأحداث الجارية أثرت عليه لدرجة الاضطراب والتخبط حيث لم يكن يتصور أن تتطور الأمور بهذه السرعة . وتملك الرعب القصر بكامل أفراده ، فقد أخبر كافري Caffrey زميله البريطاني بتلك الانطباعات التي رآها على الملك وما نقله إليه عن الشعور الذي سيطر على الملكة والحاشية ، إذ خشي الجميع امتداد الحرائق للقصر(٦) . وكانت

---

(١) طارق البشري : المرجع المذكور، ص ٥٣٥ ، La Çouture: Op. Cit, p . 112

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٢٤.

(٣) F.O.Op. Cit, 1011 - 21 - 52 G , Conversation, Murray - Gallad, Feb . 7, 1952.

(٤) Lacouture : Op. Cit , P. 112 .

(٥) انظر فصل عابدين وقصر الدوبارة عنصر المد والجزر.

(٦) F.O. 371 - 96871, JE1018 - 37, Stevenson - F.O, Cairo, Jan. 31, 1952, No 266, Derosne : Op. Cit, P. 195.

الاحتياطات اتخذت، حيث أحيط بثمانمائة من سلاح الهجانة للدفاع عنه ، ونصبت المدافع حول أسواره لمنع اقتراب المتظاهرين ، ويذكر رسل في أحد خطاباته تلك المحاولة التي قام بها البعض بالاندفاع نحو القصر(١) . كما يعطي كافري صورة للحرائق في الأماكن المجاورة له وامتدادها ويشير إلى ذلك الهجوم الذي صوب على مركز البوليس القريب منه(٢) . وانتاب فاروق الفزع ، فطلب تجهيز طائرة هليوكبتر لنقل ناريمان مع طفلها إلى قصر القبة ، ولكن طبيبها بين أن في تحركها خطر على صحتها(٣) ، وفي حديث لرئيس الديوان مع القائم بالأعمال البريطاني يذكر أن مصر أخذت طريقها إلى الثورة ، وأنه لمسها ، ويتابع قوله « لو قام المحتشدون باقتحام القصر، فإن ثورة ذات طابع كلاسيكي كانت قد أخذت مجراها »(٤) . ولكن عدم الترتيب لقيام تلك الثورة ، ومساعدة الجيش للنظام القائم ، ووجود القوات البريطانية في حالة تأهب ، وقيام فاروق بالتصرف ، كل ذلك أجهض أي نجاح يمكن الحصول عليه .

ويتضح من خلال تتبع موقف الملك أنه أسهم في أحداث هذا اليوم ، لكنه لم يكن بمفرده إذ شاركته في إزكائها أيد أخرى ، ولا بد من الإشارة إلى أن تلك التجمعات البشرية كان منتظراً منها التعبير عن شعورها والتنفيس عن سخطها على الأوضاع القائمة ، أيضاً فالأماكن المصابة ضمت الملاهي الليلية ودور السينما والنوادي والفنادق ومكاتب الشركات والأعمال والمتاجر وبنك باركليز، والكثير منها يرتبط بالمصالح البريطانية ، والبعض كنادي محمد علي

---

(١) Russell, T. to his son, Jan. 27, 1952, to his mother, Feb. 10, 1952,

(٢) F.O. Op. Cit,

(٣) أخبار اليوم، عدد ٤٢٥ في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢، يرجع البعض إلى أنه طلب إعداد الطائرة ليتمكن من الهرب، محمد صبيح : أيام وأيام، ص ٤٣١، سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ترجمة عاطف عبد الهادي علام ، ص ٣٠٩.

(٤) F.O. Op. Cit, 96878, JE 1018 - 949, Creswell - Bowker, Alex, July 16, 1952.

ونادي السيارات الملكي وأوبرج الأهرام يلتصق بفاروق ، ولكن مما لا شك فيه أن التخطيط أعد لاستغلال الغضب الذي اجتاح الجميع ، فدست بعض العناصر وأوكل لها إضرام النار وأعمال السلب والنهب ، وبالتالي ازداد الموقف اشتعالاً .

وأصبح من المنتظر إقالة الوزارة بعد أن تهيأت الفرصة للإطاحة بها ، فيكتب ستيفنسون للندن بأن دعاية الوفد في السر والعلانية أوجدت مناخاً هستيرياً لا يهدد بريطانيا فقط ، وإنما أيضاً الملك الذي وصف بخيانته للأماني الوطنية ، وأن ما حدث يوم ٢٦ يناير أعطى له الدفعة التي كان يحتاجها للإقالة ، وقراره النهائي بصددها اتخذ عندما اقتنع أن القوات البريطانية تتحرك صوب القاهرة[١] . وقبل الإقالة رأى فاروق ورئيس ديوانه الاستفادة من الساعات القليلة الباقية من عمر الوزارة وذلك بإعلانها الأحكام العرفية ، ويعقب السفير البريطاني على هذا العمل بأنه في موضعه ويدل على الحذق[٢] . وبذلك حملت الوزارة مسئولية الأحداث . ومما لا شك فيه أن ذلك الإجراء هو باتفاق بين ستفنسون وكافري ، أوحى الأخير به لفاروق .

وكان قد تقرر إقالة الوزارة بعد الظهر ، وعندما وصل محمد حيدر إلى القصر ، وبمعرفته للقرار احتج بشدة لدى الملك ضد أي تغيير دون أن يوضع رأيه في الاعتبار وقال إن هناك وفديين في الجيش ولن يتحملوا إقالة النحاس ، وأقصى ما يمكن عمله أن يدعو الملك النحاس لتأليف وزارة قومية ، وفي حالة رفضه، فعلى الأقل سيعرف الجيش أن النحاس أعطيت له الفرصة ثم يدعو الملك علي ماهر لتأليف الوزارة . ودفع ذلك الموقف فاروق إلى عقده لاجتماع ضم مستشاريه الأساسيين، حافظ عفيفي ، أندراوس، عبد الفتاح عمرو ، محمد حيدر، وحدث احتدام بين المجتمعين، وأصر محمد حيدر على رأيه ،

(١) Ibid, 96846, JE 1013 - 5, Stevenson - F.O, Cairo, Feb.6, 1952, No. 14.

(٢) Ibid.

وترك فاروق الاجتماع ، واتصل بعلي ماهر مبيناً له أنه غير رأيه ، وعليه أن يدعو النحاس لتشكيل حكومة ، وفي حالة رفضه سيجدد دعوته له أي لعلي ماهر الذي وافقه على ذلك . ولم يمض سوى وقت قصير للغاية إلا وأتصل علي ماهر بالملك وأخبره أنه درس الحالة ويوافق على تأليف وزارة بشرط ألا يستدعي النحاس مسبقاً . والسبب في تغيير رأيه وتصلبه جاء نتيجة لاتصالات الأخوين مصطفى وعلي أمين السريعة ، فقد مكث الأول في القصر ، بينما ذهب الآخر في سيارة إسعاف - التي كان يمكنها السير دون صعوبات أثناء حظر التجول - إلى منزل علي ماهر مما جعله يتخذ الموقف الجديد ، هذا بالإضافة إلى أن الأمينين أبلغا المجتمعين بالقصر بتعليمات تشير إلى تحرك بريطاني للقاهرة ، ونفى محمد حيدر ذلك وبين أن تقارير ضباط مخابراته لم تشر لهذا ، فاعترض مصطفى أمين - يشجعه عبد الفتاح عمرو - وأعلن أنه يتحمل مسئولية ما يقوله ، وقام علي أمين بإجراء اتصال تليفوني بالسفارة البريطانية في الساعة التاسعة والربع مساء أمام المجتمعين فتلقى رداً من العضو الثاني في السفارة لا يدل بوضوح عن الموقف، ولكنه بين له أنه ليس لديه شك في أن السلطات الحربية قد أعدت للتدخل إذا كانت هناك مخاطر ضد حياة البريطانيين وممتلكاتهم ، وأنه لا يمكن لأحد أن يتوقع وقوف الجيش البريطاني موقف المتفرج عندما تقتل النساء البريطانيات . وأعلم مصطفى أمين الملك بالأقوال حول التحركات وأن مصدرها ما أعلنته الإذاعة البريطانية، ثم أخطره بالحديث الذي دار بين أخيه والسفارة البريطانية ، ويذكر ستيفنسون أنه وضعه في شكل بيان مباشر بأن القوات البريطانية ستتحرك إن لم يتم تغيير الحكومة (*).

وفي العاشرة مساء تمكن حافظ عفيفي من رؤية فاروق بمفرده وأقنعه بأن التغيير الفوري للوزارة أمر جوهري، وعليه أعد الأمر الملكي بالإقالة قبل الحادية عشر مساء . ومن الجدير بالذكر ، أنه في نفس الوقت وحوالى الساعة التاسعة والنصف مساء ترك أندراوس القصر وذهب إلى كريم ثابت الذي اتصل

(*) Ibid, 96872, JE 1018 - 79, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 19, 1952, No 45.

تليفونياً في حضوره بفؤاد سراج الدين والنحاس وهنأهما لبقائهما في الحكم ، وأذاعت رويتر هذا الخبر ، ويذكر السفير البريطاني أن السبب في ميول رجال الحاشية للوفد أن فؤاد سراج الدين يدفع لهم الثمن غالياً سواء بالعملة الصعبة السائلة أو بالفوائد التي يحصلون عليها من داخل سوق الأقطان ، وبالتالي لا ينتظر أن تعاملهم حكومة علي ماهر بالمثل . وعاد أندراوس إلى القصر ليأمره الملك بالذهاب مع حافظ عفيفي إلى الهلالي ليعرضا عليه تأليف الوزارة حيث فضله في هذه اللحظة على علي ماهر[١]. ويتضح من ذلك الصورة التي كان يعيشها فاروق ، والارتباك الذي أوقعه فيه المحيطون به ، كما بدا خوفه من فقدان ولاء الجيش له مما جعله يتردد بشأن الإقالة ، لكن الرأي المعاكس تمكن من الانتصار في النهاية .

وكان قد وصل إلى مسامع النحاس ما يفيد بإمكانية إقالة وزارته ، فمن خلال محمد حيدر علم عبد الفتاح حسن ما دار في الاجتماع بهذا الخصوص[٢] . فتوجه رئيس الوزراء إلى القصر ليلتمس أن يعتبره الملك دائماً خادماً مخلصاً وحامياً للعرش ، ولكن في ٢٧ يناير التقى به حافظ عفيفي وأوضح له أن الوزارة تستحق الإقالة لفشلها في حفظ النظام[٣] . وصدر الأمر الملكي في نفس اليوم ليحمل هذا المعنى ويسحب الثقة من الوزارة لتقصيرها في استتباب الأمن ويأسف لما أصاب مصر من اضطرابات[٤] . وبهذه الطريقة التعسفية طعن فاروق الوزارة وألبسها ثوب الاتهام عن الأحداث ونجح في وصمها أمام الرأي العام . ويصف السفير البريطاني لحكومته تلك السعادة التي غمرت فاروق لتخلصه من الوفد ، وكيف استعاد توازنه وتبدل الخوف الذي

---

(١) Ibid.

(٢) أحمد خمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ ٢ ، ص ٤١ .

(٣) F.O. 141,Op. Cit,1011 - 13 - 52 G. Conversation, Cecil Campbell - Hafez Afifi, Jan. 29, 1952.

(٤) فؤاد كرم : المصدر المذكور، ص ٤٩٧ .

امتلأ به قلبه يوم الحريق إلى ثقة وثبات(١) . لقد اعتقد أن الوفد احترق مع حريق القاهرة وأنه تخلص منه نهائياً دون أن تتحقق أية مخاوف كان يخشاها من قبل ، وأنه بالأحكام العرفية قد منع المظاهرات العدائية ضده والتي أفزعته ، وكمم الأفواه وشل الأقلام ، وازداد غروراً لأن إيمانه المعقود على الجيش تثبت ، والخوف الذي كان ينتابه من ناحيته تبدد .

ولم يكن متوقعاً على الإطلاق أن يقدم حزب الأغلبية على محاولات يتقرب فيها من القصر بعد كل ما حدث له ، ولكن الرغبة في الاحتواء فرضت نفسها ، فقد ذهب النحاس في صباح ٢٨ يناير إلى القصر وقيد اسمه في سجل التشريفات ، وردا على ذلك أوفد فاروق رئيس ديوانه لزعيم الوفد لشكره على تلك اللفتة(٢) . وواصل الوسطاء أسلوبهم للتقريب بين الملك والوفد ، فبعد أيام من تولي الحكومة الجديدة ، بدأ كريم ثابت في التخطيط من جديد في ذلك الاجتماع الذي ضمه مع النحاس وفؤاد سراج الدين وأحمد عبود ، وكصاحب خبرة في التعامل بين الطرفين ، نصح بأن أكثر ما يهم الملك إظهار الولاء له ، وأهم مظاهره أن يبدي النحاس رغبته في التعاون مع علي ماهر ، وفي هذه الحالة سيكون موقفه متعارضاً مع السياسيين المعارضين الذين رفضوا الاشتراك في الوزارة لأن الملك لم يدعهم لحفل الغذاء الذي أقامه(٣) وزاول كريم ثابت مهامه مع فاروق ، وفي حديث للأول مع أحد المسئولين بقصر الدوبارة أوضح أن الوفديين إذا لعبوا بأوراقهم جيداً ، فلا يوجد سبب يمنع عودتهم ثانية إلى الحكم خلال شهرين(٤) .

وقبل النحاس النصيحة ، والتقى بعلي ماهر ، وطلب منه ألا يقيل الموظفين الوفديين، وألا تتخذ إجراءات قانونية ضد الوفد ، وألا يحل

(١) F.O. 371 - 96871, JE 1018-37, Stevenson-F.O., Cairo, Jan. 31, 1952, No 266.

(٢) حسن يوسف : المرجع المذكور، ص ٣٣٢.

(٣) F.O. Op. Cit, 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb.9, 1952.

(٤) Ibid.

البرلمان، وأن تلغى الأحكام العرفية في أسرع وقت ، وأعقب ذلك إعلان فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن عن ضرورة اتباع سياسة التعاون بين الوفد والوزارة الجديدة وتأييدها(١) . وقد أضاف السفير البريطاني سبباً لهذا الاتجاه ، أرجعه إلى خشية سكرتير عام الوفد من أن يتخذ ضده إجراء لدوره في أحداث ٢٦ يناير(٢) . ومضت مظاهر الولاء في طريقها ، فيرفع مجلس النواب صاحب الأغلبية الوفدية إلى فاروق محضر الجلسة التي عقدها في ١٩ يناير بمناسبة ولادة ولي العهد على رق غزال ووضع في غلاف فاخر مزين بماء الذهب والفضة(٣) . وعندما أحس الوفد بسوء العلاقة بين فاروق وعلي ماهر ، راحت المصري تنتقد الوزارة ، والتي بدورها مضت تقيل الوفديين من وظائفهم(٤) .

ومع وزارة الهلالي ، أصدر الوفد قراراته بعدم التعاون معها ، ووفقاً للإجراءات التي اتبعها رئيس الوزراء كحاكم عسكري ، حددت إقامة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن في ضيعتهما بالريف ، كما حل البرلمان ، فرفع الوفد عريضة للملك في ١٦ يونيو أوضح فيها فشل الوزارة وطالب باستدعاء البرلمان الجديد ، ولكن الهلالي رأى مراجعة قوائم المرشحين ليقلل عدد أصوات الوفديين ، ومع أن فاروقاً لم يكن يضع اعتباراً كبيراً للثقة في ذلك إلا أنه رغب في أن يعمل الهلالي للقضاء على الوفد قبل حلول ميعاد الانتخابات(٥) . ونشطت الوزارة في إعداد التقارير بشأن المحاكمات القضائية

---

(١) Ibid, JE 1018 - 69, Stevenson - F.O, Cairo, Feb . 14 , 1952.

(٢) Ibid, JE 1018 - 70, Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 14, 1952, No 375.

(٣) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٤ .

(٤) F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 5 , Stevenson - F.O, Cairo, Feb. 6 , 1952. No 14, F.O. 371 - 96872, JE 1018 - 80, Smith - F.O, Cairo, Feb. 9, 1952.

(٥) Ibid, 96874, JE 1018 - 106, Stevenson - F.O, Cairo, March 12 , 1952, No 523, JE 1018 - 115, Stevenson - F.O, Cairo, March 19, 1952, No 554, F.O, Op. Cit, 96847, 61, Creswell - F.O, Alex, June 28, 1952, F.O.Op. Cit, 96846, JE 1013 - 20, Creswell - F.O, Alex, June 13, 1952, No 58.

للمتهمين بالفساد ، وبطبيعة الحال ، فإن الوفديين على رأس القائمة ومن بينهم بعض الوزراء . ووضعت المصالح الخاصة نصب الأعين ، وأصبح هناك فريقان ، الملك والمحيطين به ، والوفد والمقربين إليه ؛ وبالنسبة للفريق الأول ، فبعد فشل فاروق - منذ إقالته للوزارة الوفدية - في إيجاد الشخص القادر على تحطيم الوفد تحطيماً لا تكون له أية قائمة بعدها ، قرر قبول الأمر الواقع واستغلاله على الوجه الأكمل ، إذ شكل الابتزاز المالي جزءاً من أخلاقياته وساعده في ذلك أندراوس وكريم ثابت . أما الفريق الآخر، فإن كبار الوفديين ممن وقعوا تحت الاتهام خشوا من فضح أمرهم ، فوجدوا طريقهم إلى القصر ، ووقف بجوارهم أحمد عبود لينقذ نفسه من إجراءات التطهير وليحصل على الإعفاءات ، فدفع مبلغاً كبيراً من المال كرشوة لإقالة وزارة الهلالي(١) . وفي هذه الفترة ، واستمراراً لتطبيق نظرية التقارب ، رفع حسين الجندي - وزير الأوقاف الوفدي السابق - تقريراً اشترك في وضعه ينسب الملك إلى السلالة النبوية(٢) .

ولم يكن فاروق ليصف للوفد وليرحب بعودته ، حقيقة أن الإغراءات المالية حاولت الطغيان على المشاعر العدائية ، ولكن نظراً لتأصل الأخيرة في نفسه ، فكثيراً ما غلبت عليه ، فعند تشكيل الوزارة عقب استقالة الهلالي قرر عدم إسنادها إلى بهي الدين بركات حينما علم أنه حاول الاتصال بالنحاس ، وكلف بها حسين سري ، ويذكر القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بأن الملك لديه الثقة في رئيس الوزراء الجديد لكنه على استعداد لطرده إذا رأى أن الوفد استعاد نفوذه(٣) . وفي الواقع فإن وجهات النظر اتحدت على اعتبار هذه الوزارة الكوبري الذي سيعبر عليه الوفد للحكم ، كما أن وجود كريم ثابت فيها يعطي

---

(١) F.O. 141,Op.Cit, 1011 - 68 - 52, G. Minute, Hamilton, Cairo, July 1952. انظر فصل حكم القصر.

(٢) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ١٣٤ .

(٣) F.O. 371 - 96876, JE 1018 - 185, Creswell - F.O; Alex, July 5, 1952, No 1000.

المزيد من النجاح لخطوات التوفيق ، وبتأثير المساند المالي للوفد ، يتمكن الوزير الجديد من إقناع الملك بأن مصالحه الشخصية ترتبط بالاتفاق مع حزب الأغلبية(١) . وأطلق سراح فؤاد سراج الدين بناء على إفتاء مجلس الدولة بأن أمر تحديد إقامته غير شرعي ، وأخطره رئيس الوزراء بأنه سيخضع للمراقبة ، ومن الملاحظ أن فاروقاً عضد تلك الخطوة(٢) . وقد ظهرت عليه أعراض الليونة تجاه الوفد ، ويفسر كريزول Creswell ذلك بأنه « إما لاعتقاده بأن نمر الوفد غير جلده ، وإما أنه يثق في نفسه بقدرته على السيطرة حتى لو فتحت بوابة القفص »(٣) . والحقيقة أن الملك لم يكن مشغولاً إلاَّ بإثرائه الشخصي الذي غدا شاغله الوحيد ، وأصبح معروفاً أن من يريد مساندته ليس عليه إلا تلبية مصالحه الخاصة إذ لا يتردد في اختيار الوسيلة التي يرضي بها ذاته ولو تضاربت مع مصلحة مصر.

ومع هذا فإن فاروقاً كان يخشى في نفس الوقت من عدم وضع الرغبة البريطانية في الحسبان والتي لا تتفق مع عودة الوفد، فيكتب القائم بالأعمال البريطاني لحكومته بوجوب « إقناع الملك بأن مركزه سيتعرض لخطر جسيم في حالة تعاونه مع الوفد بدلاً من تعاونه مع حكومة جلالتها » ، ويعود ويؤكد أنه في حالة العمل على عودة الوفد لا بد من اتخاذ إجراء جوهري(٤) . وعليه فقد حاول فاروق عن طريق غير مباشر وبواسطة أندراوس أن يعلم السفارة البريطانية إصراره على الإبقاء على الأحكام العرفية ومنع الوزارة القائمة من أن تكون قنطرة لإعادة الوفد، وهذا ما كانت تردده الوزارة كذلك(٥) . وكان لرضوخ فاروق واستدعائه للهلالي لتشكيل وزارته الثانية خوفاً من أن يفرض عليه

---

(١) Ibid, 96874, 67, Creswell - F.O, Alex, July 22 , 1952

(٢) Ibid, 96876, JE, 1018 - 185, Creswell - F.O, Alex, July 5, 1952,No 1000, F.O, 141, Op.Cit.1011 - 60 - 52 G. To F.O, July 7, 1952, No 163,

(٣) F.O. Op. Cit, 96876, JE 1018 - 192, Creswell - Eden, Alex., July 7, 1952, No 163.

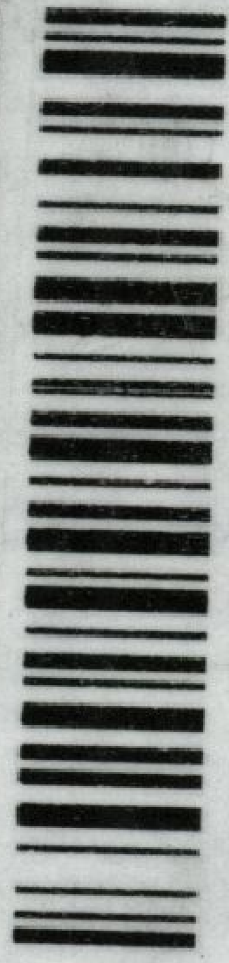
(٤) Ibid.

(٥) F.O. 141, op. cit.

النحاس ، كما حرص حافظ عفيفي متضامناً مع بريطانيا على قطع خط الرجعة على عودته ، ومما يذكر أنه بتصعد أزمة الجيش حاول إسماعيل شيرين في ٢٢ يوليو إقناع الملك بأن إنقاذ العرش لن يتأتى إلا بإسناد الوزارة لزعيم الوفد[1] ، ولكن لحظة الخلاص كانت قد حانت ، ولم تعط الفرصة لأي تحرك . وبذلك تتضح العلاقة التي ربطت الملك بحزب الأغلبية ، وكيف سيطر عليها الجحود، وحتى في تلك الأوقات التي تظاهر فيها كل طرف بالمودة نحو الآخر، كانت سمة التضليل تفرض نفسها لتفرز في النهاية مزيداً من النفور.

---

(١) جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر، ص ٩٨. كان وزير الحربية الجديد مدركاً لإمكانية حدوث ثورة شعبية تحدث عنها في لقائه مع أندروز في ١٠ يوليو ببيروت. F.O. Op. Cit,1011 - 67 - 52 G. Andrews - Creswell , Beirut, July 10, 1952.


Bibliotheca Alexandrina
12400049